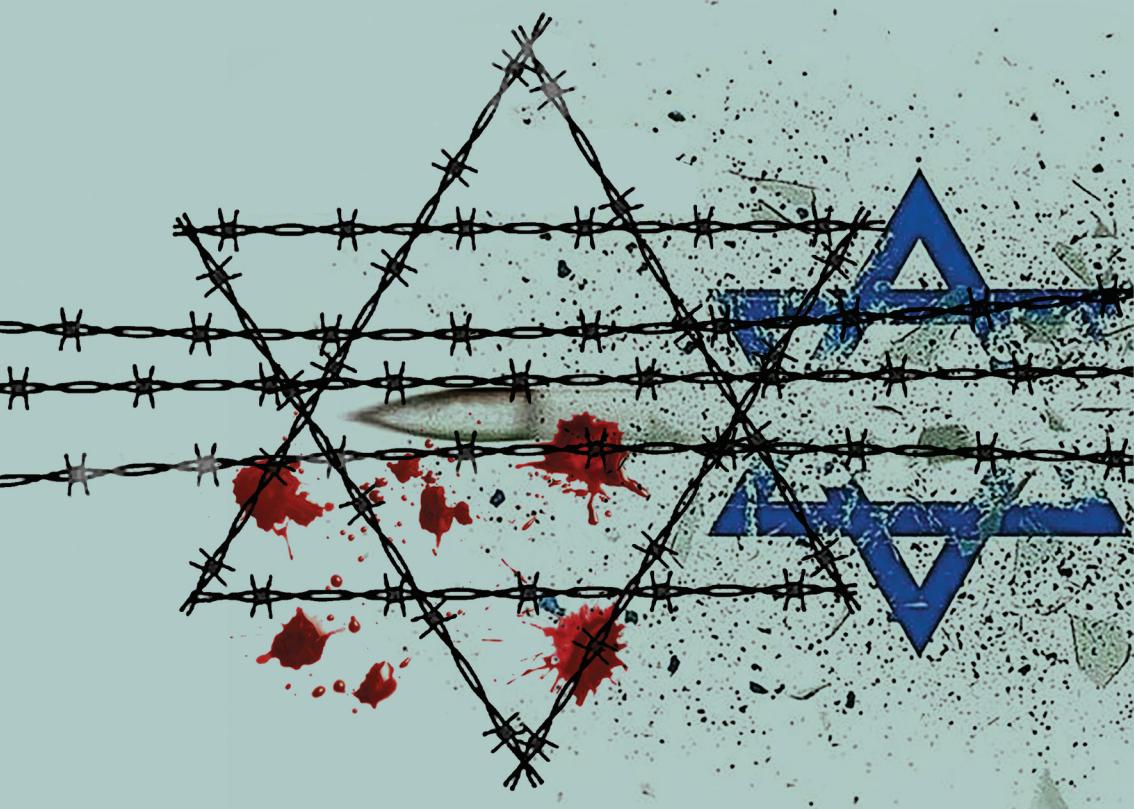


حسن الباراري

الصهيونية، إسرائيل، والعرب منذ عام من الصراع



الصهيونية،
إسرائيل،
والعرب
منذ عاشر من الصراغ



الأهلية للنشر والتوزيع

الفرع الأول (التوزيع)

الملكة الأردنية الهاشمية، عمان، وسط البلد، بناية 12
هاتف: 00962 6 4638688 ، فاكس: 00962 6 4657445

ص.ب: 7855 ، عمان 11118 ، الأردن

الفرع الثاني (المكتبة)

عمان، وسط البلد، شارع الملك حسين، بناية 34

 AlAhliaBookstore  alahia_bookstore



معهد السياسة والمجتمع للأبحاث والدراسات
عمان، الأردن، شارع وصفي التل، عمارة ناصر محمد عساف 235 ، ط 2

♦ الصهيونية، إسرائيل، والعرب : مئة عام من الصراع / سياسة
د. حسن البراري / الأردن

♦ الطبعة العربية الأولى، 2021
حقوق الطبع محفوظة

♦ تصميم الغلاف : زهير أبو شايب، عمان، هاتف 00962 7 95297109


♦ الصّفّ الضوئي : إيمان زكريّا خطّاب، عمان، هاتف 00962 7 95349156

*All rights reserved. No part of this book may be reproduced in
any form or by any means without the prior permission of
the publisher.*

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو أيّ جزء منه، بائيّ شكل من الأشكال، إلا بإذن خطّيّ مسبق من الناشر.

الترقيم الدولي: ISBN 978-614-478-058-9



حسن البراري

الطهِيُونَّةُ، إِسْرَائِيلُ، وَالْعَرَبُ
مَذْيَّ عَامٌ مِنَ الصراع



الكتابات

9	مقدمة عامة
17	الفصل الأول: نشأة الحركة الصهيونية
20	عصر التنوير والتحدي للثقافة اليهودية
29	ثيودور هيرتزل وتأسيس الحركة الصهيونية
33	العرب في الخطاب الصهيوني
40	دولة لليهود قيد التشكُّل
47	الخاتمة
51	الفصل الثاني: تشكُّل الهوية الفلسطينية والصدام مع الصهيونية
54	المواية الفلسطينية في مواجهة الآخر
67	ثورة الفلسطينيين الأولى
74	الطريق إلى النكبة
78	الخاتمة
83	الفصل الثالث: نكبة عام 1948 والتطهير العرقي
86	الحرب وميلاد مشكلة اللاجئين
95	الدولة الفلسطينية الضائعة
98	أسباب المذبحة
103	فشل السلام
114	الخاتمة
117	الفصل الرابع: الجولة الثانية
119	الحروب الحدودية والتدخل الداخلي في إسرائيل
133	العدُّ التنازلي لحرب السويس

136	تأميم القناة والعدوان الثلاثي
142	نتائج الحرب
146	الخاتمة
149	الفصل الخامس: الطريق إلى النكسة
153	الحرب الباردة العربية وإسرائيل
161	السياسة الإسرائيلية والاستعداد للحرب
167	الحرب الباردة الكونية وحرب 1967
177	الخاتمة
183	الفصل السادس: من حرب أكتوبر إلى سلام السادات
185	السياسة العربية بعد هزيمة 1967
189	الجمود الإسرائيلي
193	القوى العظمى والاستعصاء السياسي والطريق إلى الحرب
206	الطريق إلى السلام
212	الخاتمة
215	الفصل السابع: الأردن وإسرائيل ومستقبل الأراضي المحتلة
218	الجدل الإسرائيلي و«الخيار الفلسطيني»
222	استراتيجية الأردن
227	المشهد الإسرائيلي الداخلي
231	الموقف من الأراضي المحتلة
235	الانقلاب السياسي في إسرائيل
241	المقاربة الأردنية والاستنتاجات
246	الخاتمة
249	الفصل الثامن: من «كامب ديفيد» إلى الانتفاضة
252	السادات يواجه العالم
258	النقاش العام في مصر
264	الموقف الإسرائيلي

268	حرب لبنان والفشل الإسرائيلي
274	الانتفاضة الفلسطينية
279	الخاتمة
الفصل التاسع: صعود عملية السلام وهبوطها	
283	مؤتمر مدريد للسلام
285	المسار الفلسطيني
289	المسار السوري
295	المسار الأردني
300	المسار اللبناني
303	تراجع عملية السلام
306	توقعات مرتفعة وإحباط فلسطيني
313	الخاتمة
الفصل العاشر: عملية السلام ورمال السياسة المتحركة	
321	الاستيطان
324	انتفاضة الأقصى والعودة إلى المربع الأول
330	عملية السلام بعد الانتفاضة
335	هل ما زال حل الدولتين ممكناً؟
339	بدائل حل الدولتين
343	الخاتمة
349	ملاحظات ختامية
353	قائمة المراجع
359

مُقَلَّمةٌ

لم يكن الصراع السردي على فلسطين صراعاً عادياً، بل اتّخذ هيئته تحدّي فوق رقعة شطرينج مزوجة بالأسود والأبيض، بين عقليّتين مختلفتين تمثّلان حضارتين مختلفتين؛ الصهيونية (إحدى مخرّجات السياقات الأوروبيّة في القرن التاسع عشر)، والحقّ الفلسطيني الذي ظلّ مرتبّطاً بمصير شعبٍ وجوده وهوئته، بغموضٍ أكثر تعقّداً من أنّ يفهمه جمهورٌ واسع من داعمي المشروع الصهيوني، أو من الذين وجدوا في الواقعية السياسيّة أو البراغماتيّة وتجلياتها الخائبة ذريعةً لتبرير العجز.

على مدار مئة عام، لم تتوّقف عجلة الصراع عن الدوران، ولم يهتم أحد إلى ترياق يقي المنطقة برمتها من ارتدادات هذا الواقع، ذلك أنّ كلّ محاولات التسویات السلمية لم تفلح في الوصول بطرق الصراع إلى بُرّ الأمان. أما التثبّث بعملية السلام فإنه لم يغيّر الواقع قيداً أئملاً، وبقي محض تعلّق، كلّما شارف على نهايته يأتي من يُنعشّه قليلاً، فلا هو يسقط ويتلاشى، ولا هو يبقى فيه هذا النزاع السرديّ. تستمرّ هذه الحالة، وتحمل في تفاصيلها للفلسطينيين كثيراً من معانٍ الحرمان والمعاناة الممزوجة بالتحدي والإصرار والاستعداد للتضحية ومواجهة الأقدار ومقارعة الآخر، ما يحول بينهم وبين كل شيء، ويصوّر نضالهم الشرعيّ وكأنّه «إرهاب» يوجب غضب الجميع، وينذر بطولٍ وابلٍ من الإدانات. فالفلسطينيون لم يستسلموا يوماً لليأس جرّاء استمرار نكباتهم، بل خاضوا نضالاً ربما هو الأطول في تاريخ حركات التحرر الوطني على مستوى العالم.

في سردِيّات التاريخ، تكتب كُلُّ أمة سرديّتها القوميّة (أحياناً تكون متخيلّة تتسم باللغات وتطغى عليها الأساطير) بشكل يخدم مصالحها، فالسردية التاريخية التي قدّمتها العرب عن الصراع العربي الإسرائيلي تتمسّك بالظلم الذي لحق بالفلسطينيين، أساساً لشرعية مطالبهم بالتحرر ونيل الاستقلال، وهكذا تُحصن الفلسطينيون بعدها قضيّتهم. ونظراً إلى أن الصهيونية التي نشأت في سياق أوروبي لا علاقة للعرب به استهدفت فلسطين لإقامة وطن قومي لليهود وطرد الفلسطينيين، بِرَّ الصهاينة مشوّعهم الإلحادي من خلال صناعة الحنين إلى ماضٍ يهودي متخيلٍ، ودار صراعٌ كبيرٌ بين الصهاينة المهاجرين إلى فلسطين الذين استفادوا من القوى الاستعمارية، والفلسطينيين الذي خُذلوا في كلٍ مناسبة، انتهى بالنكبة وإقامة دولة إسرائيل، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في تقرير المصير أسوةً ببقية شعوب العالم.

في المقابل، كتبت إسرائيل سرديتها المنكحة على الأساطير، لتسويغ إقامة الدولة وتهجير الفلسطينيين. وشكّلت عبارة «أرض بلا شعب بلا أرض» جوهر المخيال الصهيوني، الذي ابتدع هذا الشعار لتسويغ الاستيطان الكولونيالي الإلحادي، الذي مارسته الحركة الصهيونية في فلسطين. فالصراع على الأرض كان وما زال جوهر العداء بين اليهود والعرب، غير أنّ إسرائيل سعت منذ نشأتها، إلى السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، ولعلّ مقوله أرئيل شارون التوسيعية التي أطلقها في عام 1998 تلخص المشهد، إذ قال: «على الجميع أن يتحرّكوا ويهربوا ويستولوا على أكبر عدد ممكن من التلال لتسع رقعة المستوطنات، فكلّ ما سنأخذه سيبقى لنا»، فالاستيطان كان وما زال تكتيّكاً صهيونياً كلاسيكيّاً لفرض واقع يفوق المجاز.

إزاء هذا التاريخ وأسئلته والتباسه أيضاً، تكتظُّ رفوف المكتبات العربية، بعناوين كثيرة لكتبٍ تناولت هذا الصراع الممتدّ، بعضها يُسطّر معاناة الفلسطينيين المشحونة بالأساها، وبعضها الآخر يتسم بالرصانة وهو يعالج جوانب معينة من الصراع، وبعضها أشبع هذه المواضيع بحثاً، لكنَّ المرء بالكاد

يجد كتاباً واحداً يجمع بين غلافيه مواضيع الصراع كافة، ويصلح لأن يكون كتاباً مقررًا يدرس في الجامعات العربية لطلبة البكالوريوس، ويعطي الطالب فرصة الالكتفاء به للاستنارة ومعرفة سياق تطور الأحداث وسيرورتها.

وما يشير العجب في الصراع العربي الإسرائيلي، غياب كتب باللغة العربية تنهض بهذا الجانب، لهذا كان لا بد من التصدي لهذه المهمة، فجاء هذا الكتاب مساهمةً متواضعة في هذا الصدد، في محاولةٍ لتغطية الجوانب المختلفة للصراع المتداوِل بمنهجٍ علميٍ ينأى عن المبالغات التي طغت على مخيال الكثيرين على طرق الصراع.

يتألف الكتاب من مقدمة وعشرة فصول وخاتمة. يتطرق الفصل الأول إلى نشأة الصهيونية في القرن التاسع عشر، وهي فكرة تطورت في سياقها الأوروبي إبان عصر التنوير. فعل نحوي لافت، طرحت الصهيونية نفسها بوصفها حلاً جذرياً للمسألة اليهودية، فالصهيونية هي من سيمكن من تجميع اليهود في فلسطين لإقامة دولة لهم. وشكل ظهور الحركة الصهيونية محطةً فاصلة في تاريخ فلسطين، إذ سعت هذه الحركة بكل ما في وسعها إلى خلق دولة «قومية يهودية». وما زادَ من حدة الصراع أنَّ الصهيونية أدركت منذ البداية أنه لا بد من تجريد عرب فلسطين من أرضهم توطئةً لطردهم والحلول مكانهم. وهذا بدوره أُجج المشاعر في أوساط الفلسطينيين، وهو ما يتناوله الفصل الثاني من الكتاب، معالجاً نشأة الهوية الفلسطينية وبالتالي الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أنَّ الهوية الوطنية الفلسطينية تشكلت تدريجياً وتراكimياً، إلا أنها اكتسبت تمييزاً وتفرداً في القرن العشرين، إذ دشَّن الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني الإلحادي وعيًّا فلسطينياً عاماً، جوهُرُه أنَّ الفلسطينيين شعبٌ مستهدَف، وأنَّ مستقبلهم في مهبِ الريح. طبعاً، لم يتأخر الردُّ الفلسطيني على هذين الخطرين، فبدأ الاحتجاج على سياسة الانتداب ونقل الأراضي للصهاينة، وشكلت ثورة 1936 ذروة الوعي الشعبي الفلسطيني بالخطرين البريطاني والصهيوني، غير أنَّ هذه الثورة التي

كان يُراد لها أن تدعم مطالب الفلسطينيين انتهت إلى إنهاء المجتمع الفلسطيني، لا سيما بعد أن استلّ الجميعُ سيوفهم للنيل منها، فشعر الفلسطينيون بالخذلان. ومهّدت هذه الثورة -على نبّلها- الطريق إلى نكبة 1948، وفي هذا السياق يسلط الفصل على الأسباب الداخلية للامهار الذي تخلّي بأشدّ صوره عندما هَجَّرت القوات اليهودية الفلسطينيين من أرضهم ومنازلهم.

شكّل خروج الفلسطينيين من أرضهم مادة خصبة للبحث والدراسة، فهل كان ما جرى حدّاً عادياً اقتضته ظروف الحرب، أم هو نتيجة لوجود خطّط صهيوني متّقن؟ يتناول الفصل الثالث هذه الجدلية من خلال تسلیط الضوء على إحدى أهم الأساطير المؤسّسة للسردية الرسمية للصهيونية ولدولة إسرائيل، والتي تفيد بأنّ الفلسطينيين خرّجوا طوّعاً، وأن إسرائيل بالتالي لا تتحمل أيّ مسؤولية أخلاقية أو سياسية لهذه المشكلة. يعرض هذا الفصل رواية «المُرّخين الجدد» التي أماتت اللثام عن هذه الأسطورة وقوّضت أسسها. فالحرب لم تكن عادلة، إذ شكّلت محطة حاسمة في إعادة تشكيل الواقع الجيوسياسي، ومكّنت إسرائيل من بلورة مكانتها في الإقليم في وقتٍ وقفت فيه العالم العربي عاجزاً عن التصدّي للأخطار المترّبة على اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي.

لكنّ الحرب لم تصنع السلام، وهنا يناقش الفصل الرابع سيطرة فكرة حتمية المواجهة أو الجولة الثانية على البنية الذهنية للحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، ما عبد الطريق أمام العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956. وكان لافتاً أنّ إسرائيل لم تكن راضية عن حدودها، لا سيما مع الأردن، لذلك رفضت فكرة عقد اتفاقيات سلام، وظلت تبحث عن ذرائع لإشعال المواجهات من فترة إلى أخرى لعلّها تتّوسع. وشهدت الخمسينيات سيطرةٌ تيار متشدّد على الحكومة الإسرائيليّة ترّعّمه ديفيد بن غوريون، رفض عرض سلام قدّمه الرئيس السوري حسني الرّعيم، ورفض وساطةً أمريكية حلّ الصراع، ورفض أيضاً الاستجابة لشروط السلام المتعلقة بالعودة إلى حدود التقسيم أو الموافقة على تنفيذ قرار أممي يقضي بإعادة اللاجئين وتعويضهم. كما يركّز الفصل على الأوضاع

في مصر بعد أن تمكّن الضباط الأحرار من الإطاحة بالنظام الملكي هناك، ليُدشنوا مرحلة جديدة في السياسة الإقليمية، انتهت إلى صدامٍ كبير مع إسرائيل.

يتفحّص الفصل الخامس العقد الذي تلا العدوان الثلاثي وانتهى بالعدوان الإسرائيلي على كُلٍّ من مصر وسوريا والأردن في عام 1967. فالحرب لم تندلع بالصدفة، ولم تأتِ نتيجةً لتدحرج الأوضاع على الجبهات فقط، بل جاءت في سياق خطٍّ إسرائيلية للتوسيع على حساب العرب، وبخاصة في فلسطين. في كتابه الموسوعي عن حرب 1967 يكشف توم سيفيف (أحد المؤرخين الجدد في إسرائيل) أن الرواية الإسرائيلية الرسمية التي قدّمت الحرب على أنها ضربة استباقية غير صحيحة. فبينما حاولت إسرائيل إيهام العالم أنَّ الذهاب إلى الحرب كان بسبب سياسات جمال عبدالناصر وتدحرج الجبهة السورية، وأنَّ لا خيار أمامها سوى البدء بحرب استباقية، كان النقاش الداخلي لدى صناع القرار منصبًا على وضع خطٍّ واستراتيجيات هجومية بهدف التوسيع. هذه الخلاصة تنسجم مع التصريحات المستمرة للقادة الإسرائيليين التي تكشف عن عدم رضاهما عن حدود اتفاقيات الهدنة لعام 1949. كما يتناول الفصل الحرب الباردة العربية ودور القوى العظمى في تأجيج الصراع بدلاً من تهدئته.

يناقش الفصل السادس الظروف التي أدّت إلى نشوب حرب أكتوبر 1973، فعلى عكس حرب 1967 التي جاءت نتيجةً لتوجهات توسيعية مهيمنة في إسرائيل، كان بالإمكان تجنب حرب أكتوبر عام 1973 لو لا سيطرةُ بعض المقولات القاتلة على البنية الذهنية لكتاب القادة في إسرائيل. فالتشبُّث الرسمي بشرطَين محدَّدين (عدم الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو، وعدم الانسحاب من دون مفاوضات مباشرة واتفاق سلام) أحدثَ شللًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية منعها من إظهار البراغماتية المطلوبة في التعامل مع المبادرات المختلفة التي طُرحت، وآخرها مبادرة الرئيس المصري محمد أنور السادات. فإسرائيل أصا بها الغرور حين ظنَّت أنَّ جيشه لا يُفهَر، وأنَّ العرب

غير قادرين على شنّ أيّ هجوم عسكري. واللافت في المرحلة التي سبقت حرب أكتوبر أنّ التنافس بين القطبيَن الرئيسيَن (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) انعكس على ديناميَّات الصراع بين العرب وإسرائيل. وكان هدف وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر هو إلغاء التأثير السوفييتي في المنطقة، لأنّه كان يرى الصراعَ والسلامَ وال الحربَ في المنطقة من منظور الحرب الباردة.

أما الفصل السابع فيرَكِّز على العلاقة الأردنية الإسرائيليَّة ومستقبل الأراضي المحتلة. والحق أنَّه كان مخيَّباً للأمال بالنسبة للأردن أن تكون إسرائيل عاجزة عن إيجاد حلٍّ توافقِي معها، ما فتح البابَ على مصراعيه لكرة الثلج الاستيطانية لتكبر وتتضخم لدرجة أنَّ آمال إعادة الأرض في إطار سلامٍ تبخَّرت على نيران التُّعنت الإسرائيليَّة والنشاط الاستيطاني المستمر. فأيّ خطوة تستلزم انسحابَ إسرائيل تحول إلى قضية معقدة على مستوى السياسة الداخليَّة الإسرائيليَّة. ذلك لأنَّ الطريقةَ التي شَكَّلَ فيها الحكومة، وتصاعدَ تأثير التيار الوطني الديني، والتنافسُ الحادُّ بين السياسيين، كُلُّها عواملٌ عقدَت صناعة القرار في إسرائيل عندما يتعلَّق الأمر بالضفة الغربية وقطعِ غزَّة والقدس الشرقيَّة. وبهذا، استمرَّت حالة الاستعصاء واستمرَّ معها نهج «الوضع القائم» الذي سمح بإقامة مزيدٍ من المستوطنات. يتطرق الفصل أيضًا إلى جملةٍ من الظروف التي دفعت بالأردن إلى رفع يده عن الضفة الغربية وإعلان فك الارتباط القانوني والإداري معها في عام 1988.

يناقش الفصل الثامن حقيقةَ أنَّ العرب لم يكونوا على وفاقٍ فيما يتعلَّق بالطريقة المثلَّ لاستعادة الأراضي المحتلة، وأنَّ الرئيس المصري محمد أنور السادات كان يفكَّر بطريقةٍ مختلفة، انطلاقًا من أنَّ استعادة الأرضيَّة المصريَّة المحتلة تستلزم تفكيرًا خارج الصندوق، فولدت فكرة زيارة السادات إلى القدس من رحم السؤال الأكْبر المرتبط بكيفية التوفيق بين مطالب العرب وما يمكن الحصول عليه فعلًا. وكان واضحًا أنَّ السادات أدركَ أنه لا يمكن توظيف القوة مرةً أخرى بالطريقة نفسها التي استُعملت في حرب أكتوبر، فهذه الحرب

حقّقت مصر الحدّ الأقصى الذي لم يصل إلى درجة تحرير كلّ أراضيها المحتلة، لكنه كان كافياً لإيجاد الشروط الضرورية لتحقيق السلام، وإن كان منفرداً. لم يفلح الصلح الذي أبرمه السادات مع إسرائيل في خلق الظروف الملائمة لحلّ الصراع برمته. وبدلًا من التوصل إلى السلام، أقدمت إسرائيل على غزو لبنان، وانتفض الفلسطينيون رافضين الإذعان للمنطق الإسرائيلي.

أما الفصل التاسع، فيتناول صعود عملية السلام وهبوطها والتراجعات الكثيرة التي شهدتها بدءاً من مؤتمر مدريد 1991. وكان انتهاء الحرب الباردة وتجريد العراق من قوته العسكرية على إثر حرب الخليج، قد خلقاً الشروط الضرورية لبدء عملية السلام، التي انطلق قطاؤها بالفعل، وأفضى إلى اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقية سلام مع الأردن. غير أن دينامية السياسة الإسرائيلية لم تساعد إسرائيل على تخطي العقبات الداخلية، فجاء اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين ليدقّ أول مسماً في نعش عملية السلام، ولم تفلح كلّ الجهود المبذولة في تغيير مسار التدهور الذي حلّ بها، وكان انتخاب بنيامين نتنياهو وتشكيله حكومة متشددّة كافياً لوضع هذه العملية ضمن أسفل أولويات إسرائيل. هنا اتّخذت القصة منحى آخر، وانقلبت الأحداث رأساً على عقب حينما أعلن رئيس الوزراء نتنياهو الحرب على عملية أوسلو، طارحاً مفهوم «التبادلية» ذريعةً للتملّص من استحقاقات نَصّت عليها اتفاقية أوسلو.

أما الفصل الأخير، فيعالج عدداً من المواضيع المرتبطة بفشل مقاربة حلّ الدولتين. فمع بداية الألفية الثالثة، طُرحت موضوع حلّ الدولتين بوصفه محرجاً لأزمة ديمغرافية إسرائيلية أكثر من كونه تلبيةً حاجةً فلسطينية، بمعنى آخر، برزت أصوات إسرائيلية لا تمانع منح الفلسطينيين دولة لهم، ليس إيماناً بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في فلسطين بقدر ما هو مخرجاً للتخلص من العبء السكاني. غير أنّ الانزياح في مركز السياسة الإسرائيلي إلى اليمين لم يساهم في تشكيل ائتلاف سلام، ولم تتمكن القوى السياسية التي كانت تمثل

قوة دفع للتوصل إلى سلام، من الوصول إلى الحكم أو المشاركة الفاعلة في صناعة القرار. كل هذا، مكّن قوى الاستيطان من خلق حقائق على الأرض تجعل من حل الدولتين أمراً يتذرّع تحقيقه. فالاليوم، يشكّل المستوطنون كتلة ديمografية حرجة، الأمر الذي يجعل من الصعب على أي حكومة أن تخلي عن الضفة الغربية -ناهيك عن القدس الشرقية- من دون أن تقع في مواجهة معهم، وهي مواجهة خطرة نظرًا للانتقال إلى الميسانية الصهيونية، التي بدأ عددهُ من رموزها تولّي مراكز صنع القرار، ما يخوّلهم اتخاذ قرارات حاسمة في قادم الأيام.

لقد دفعت صيغة التدين في إسرائيل باتجاه استمرار الاستيطان، ذلك أن حكومات اليمين تعتمد في بقائها على الدعم الذي تتلقاه من المتندين القوميين وأحزاب الحريديم، ما جعل الخطاب القوميّ الدينيّ مكوّنًا أساسياً في صياغة المفهوم الاستيطاني. في هذا الفصل أيضًا -العاشر-، سيتم تسلیط الضوء على بدائل فشل حل الدولتين، وعلى رأسها فكرة حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، وهي فكرة يهودية طُرحت للمرة الأولى من قِبَل تحالف السلام اليهودي (بريت شلوم) في عشرينيات القرن الماضي، ورفضتها الوكالة اليهودية واللجنة العربية العليا في فلسطين.

الفَضِيلُ الْأَكْوَلُ

نشأة الحركة الصهيونية

اندفعت الحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها الاستيطاني الإلحادي في فلسطين، وسخرت في سبيل ذلك كلّ ما أتيح لها من موارد، وجيّشت أقوى دول العالم لمساندتها رغم أنه لم يُعرف في حينه أيّ مولودٍ سيأتي به الطلاق، فوّقعت هذه الدول وسواها في شرك الصهيونية، وتسامحت معها بسبب استدعائها الصارخ لمظاهر العداء للسامية المتأصل في الثقافة الأوروبيّة، فذاق الجميع مرارةً عقود الصراع المتدّي الذي رُسمت حدوده بالدم، والذي أسهمت القوى الكبّرى في زرع بذوره بوعيٍ أو من دون وعيٍ، إذ كانت خارجةً للتّو من أتون حروب مدمّرة، فلم تلقِ بالاً لكيفية تجيّل المشروع الصهيوني في المنطقة العربيّة.

يبحثُ هذا الفصل في نشأة الحركة الصهيونية، التي كان هدفُها منذ البداية تهجيرَ يهود العالم وتجمّعهم في فلسطين لإقامة دولة لهم. وبالفعل، نجحت الحركة الصهيونية في نقل مئات الآلاف من المهاجرين اليهود للاستيطان في فلسطين، مكوّنةً بذلك مجتمعاً يهودياً (اليشوف) فيها، بهدف الاستيلاء على أكبر قدرٍ من الأرض، لتمكّن في نهاية المطاف من تأسيس كيان سياسيٍّ لليهود على حساب الفلسطينيين الذين يمثّلون السكان الأصليّين. لذا يمكن النّظر للحركة الصهيونية بوصفها حركةً استعماريّةً إحلاليةً، إذ خطّطت بعناية لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، ممارسةً بذلك تطهيرًا عرقيًا ما زالت نتائجه ماثلةً إلى هذا اليوم. وقد وثّق مؤرخون، من أمثال إيلان بابيه ونور

مصالحة، عمليات التطهير العرقي التي استهدفت الفلسطينيين قُبيل النكبة في عام 1948 وأثناءها⁽¹⁾.

في البداية، تنبغي الإشارة إلى أنّ هناك خلطًا عند عدد كبير من العرب بين مفهومي «اليهودية» و«الصهيونية». فاليهودية ديانة كباقي الديانات ولا تشكل هوية قومية، أما الصهيونية فهي حركة علمانية ولدت بعد مخاض فكري وجدل طويل بين مثقفي عصر التنوير اليهودي (الهسكلاه) في القرن التاسع عشر، الذي شكلت فيه «المسألة اليهودية» محور هذا الجدل⁽²⁾. ومن الجدير بالذكر أن كلّ ما كُتب عن هذه المسألة يتصل بوضع اليهود في أوروبا، لا سيما مع تنامي المشاعر المعادية للسامية في تلك الفترة. تعدّ الصهيونية حلًا للمسألة اليهودية بعد أن فشل حلّ صابر اليهود في مجتمعاتهم. بطبيعة الحال، لم يأتِ لفظ «الصهيونية» من فراغ أو مفترًا إلى الدلالات، فوفقاً لعبد الوهاب المسيري، اشتُقَّ هذا اللفظ من الكلمة «تسيون» العبرية التي تشير إلى جبل يقع جنوب غرب القدس يسمى «جبل صهيون». وكان اليهود يطلقون اسم «تسيون» على القدس أيضًا⁽³⁾. إلا أن لفظ «الصهيونية» حديث المنشأ، فقد طُرحت للمرة الأولى بضمونٍ سياسيٍ من قِبَل الصحافي اليهودي نمساوي الأصل ناثان بيرنباوم (1863-1927)، الذي أراد أن يشير به إلى الحركة التي نادت بتجميل يهود

(1) لمزيد من التفاصيل عن التطهير العرقي فكرًا ومارسةً، انظر:

Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (UK: Oneworld Publications Limited, 2006).

وانظر أيضًا:

Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, D.C: Institute of Palestinian Studies, 1992).

(2) يشير مفهوم «المسألة اليهودية» إلى النقاش واسع النطاق الذي دار في المجتمع الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين حول الوضع المدني والقانوني والوطني والسياسي للليهود بوصفهم أقلية في المجتمع الأوروبي، بخاصة مع انتشار معاداة السامية.

(3) عبد الوهاب المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، المجلد الأول (القاهرة: دار الشروق، 1999).

العالم لتوطينهم في فلسطين من أجل إقامة دولة لهم بدعوى الحق التاريخي الذي يؤمنون به⁽⁴⁾.

وقد طرحت الحركة الصهيونية منذ نشأتها في عام 1897 برنامجاً سياسياً وعملياً لتوفير الظروف التي تسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وتشكيل مجتمع خاص بهم، وتشييد مؤسسات ترعى شؤونهم ومصالحهم، ما عبدالطريق للإعلان عن دولة لليهود في فلسطين في عام 1948. وفي سياق البحث عن الدولة، امتلكت الحركة الصهيونية جميع الأدوات المطلوبة من مالٍ ودعمٍ خارجيٍّ، وتمكنَت من اللعب على التناقضات الدولية لنيل تأييد بريطانيا العظمى لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وبالفعل، مهدت سياسات الانتداب البريطاني الطريق أمام الاستيطان الصهيوني الإلحادي في الوقت الذي منعت فيه الفلسطينيين من بناء المؤسسات الالزمة لإقامة دولتهم وأضعفتهم صالح المشروع الصهيوني، وهكذا تبخرت أحلام الفلسطينيين في إقامة دولة لهم على نيران التواطؤ الغربي مع المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني والإلحادي. والحق أن هناك تلازمًا بين الصهيونية والهجرات اليهودية من جانب، والمصالح الإمبريالية من جانب آخر. ولم تكن بريطانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي دعمت فكرة إقامة وطن لليهود في فلسطين، فقبل ذلك شجَّع القائد الفرنسي نابليون بونابرت هجرة اليهود لفلسطين، وكان أول من فكر جديًا بإقامة دولة لهم، إذ أصدر بيانًا عندما وصل إلى مصر في عام 1798، حتَّ فيه جميع يهود إفريقيا وآسيا على الالتفاف حوله من أجل إحياء مملكة القدس القديمة، فقد كان نابليون يرى في اليهود عنصراً مفيداً لتحقيق المصالح الإمبريالية لفرنسا⁽⁵⁾. وباستناد التنافس البريطاني الفرنسي على

(4) للمزيد، انظر:

Jess Olson, *Nathan Birnbaum and Jewish Modernity: Architect of Zionism Yiddishism, and Orthodoxy* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2013).

(5) عبد الوهاب المسيري، مصدر سابق.

المستعمرات بعد متصف القرن التاسع عشر، أصبحت الدولة اليهودية في فلسطين ضرورةً استراتيجية للإمبريالية الغربية.

يناقش هذا الفصل أربعة محاور أساسية؛ يبحث الأول في كيفية إسهام عصر التنوير في إبراز المشكلة اليهودية، والتحدي الذي واجهه المثقفون اليهود في هذا المجال، ويتبّع الصيرورة التاريخية لبروز الصهيونية. ويتناول المحور الثاني تأسيس الحركة الصهيونية والدور الذي لعبه ثيودور هيرتزل في انتلاق الصهيونية وتوجيهها نحو فلسطين. ويسلط المحور الثالث الضوء على موقع العرب وحضورهم في الخطاب الصهيوني، فقد كان اليهود على معرفة تامة بأنّ الأرض التي يريدون الاستيلاء عليها ليست فارغة من البشر، فهناك فلسطينيون يقطنون على هذه الرقعة الجغرافية، لذا يناقش هذا المحور الأسباب التي دفعت الصهاينة إلى تجاهل حقيقة وجود الفلسطينيين. ويتناول المحور الأخير من هذا الفصل البرنامج الصهيوني وأدواته وملامح الدولة قيد التشكّل في مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين.

عصر التنوير والتحدي للثقافة اليهودية

قبل تأسيس الحركة الصهيونية في عام 1897 انتشرت كتابات كثيرة تعبّر عن نزعة صهيونية استيطانية يمكن النظر إليها بوصفها حلّاً للمسألة اليهودية، وكان ذلك في سياق المواجهة مع الظروف التي دعت إلى دمج اليهود في المجتمعات الأوروبية. ففي عام 1882 أصدر الكاتب الصهيوني ليوبننسكر (1821-1891) كُرّاساً بعنوان «التحرر الذاتي» (Auto Emancipation) أصبح فيما بعد دليلاً استيطانياً لأصحاب الهجرة الأولى من «أحباب صهيون»⁽⁶⁾ الذين أقاموا أول مستوطنة لهم في فلسطين في عام 1881. ويرى ليوبننسكر في

(6) «أحباب صهيون»: جماعة يهودية متدينة غير صهيونية هاجرت إلى فلسطين في عام 1881، وتعُدّ هجرتها المиграة اليهودية الأولى التي لحقتها هجرات صهيونية متتالية ساعدت في إيجاد أساس ديمغرافي متين لإقامة دولة لليهود في فلسطين.

كُرّاسه بأنّه من غير الممكن دمج اليهود في مجتمعاتهم الأوروبيّة، لأسباب موضوعية تتصل برفض تلك المجتمعات التعامل مع اليهود على مبدأ المساواة بوصفهم يفتقدون الأهلية للاندماج. وعلاوة على ذلك، يتبنّى ليو بنسكر فكرة تميُّز اليهود بما لا يمكن معه دمجهم مع سواهم من الأمم⁽⁷⁾، لذلك يطرح مفهوم «الوعي القومي» الذي يعده المدماك الأهم في تحقيق الوجود القومي، والسبيل لإخراج اليهود من حالة الاغتراب التي يعيشونها في تلك المجتمعات⁽⁸⁾.

ولا بدّ من التوقف عند السياق التاريخي والثقافي لتطور الفكر الصهيونية من أجل فهم الديناميات التي دفعت بها إلى السطح. فقد شهدَ المناخ السياسي والأيديولوجي في أوروبا تحولات جذرية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، طالت الفكر اليهودي بصورة أو بأخرى. وأوّلَت هذه الدينامية البيئة المناسبة لظهور الحركة الصهيونية السياسيّة. ويعدّ اندلاع الثورة الفرنسية في عام 1789 من أبرز المحطات التي عصفت بالقارّة الأوروبيّة، إذ أدى إلى تحولٍ في الطبيعة الأيديولوجية لدول أوروبا الغربية على وجه التحديد. وعلى نحو لافت، تلاشى الارتباط الذي كان سائداً إبان العصور الوسطى بين الكنيسة والدولة، وهو تحولٌ حدثَ بالتدريج، لكنه في فرنسا بدا

(7) بقي بنسكر حتى عام 1881 متمسّكاً بفكرة ضرورة اندماج اليهود الروس في مجتمعهم، غير أنّ تحولاً طرأ على أفكاره نتيجةً للاضطهاد الذي تعرّض له يهود روسيا في أعقاب تورط بعض اليهود في مؤامرة اغتيال القيصر. بمعنى أن موقف بنسكر جاء في سياق ردّ الفعل على معاناة اليهود. وهناك ما يشير إلى أنه كان في جولة بريطانيا، حيث التقى بمجموعة من اليهود الذين تطلّموا من هجرات اليهود إلى بريطانيا مجادلين بضرورة هجرتهم إلى مناطق خارج أوروبا الغربية. وبهذا المعنى تأتي دعوة بنسكر تلبيّةً لرغبات البرجوازية اليهودية في أوروبا الغربية.

(8) عبدالوهاب المسيري، *موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية* (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجية، 1975).

حاداً ومباسراً وقدم العديد من المفاهيم الجديدة للثقافة السياسية، على غرار مفهوم «المواطنة»⁽⁹⁾.

وكان للأفكار الجديدة تأثير كبير في المثقفين اليهود الذين اشتربوا معها ففتحت آفاقاً جديدة أمامهم. ومع صعود نابليون إلى سدة الحكم في فرنسا نهاية القرن الثامن عشر، بدأ مشروع الحداثة والتحرر (emancipation)، إذ أفرزت الثورة الفرنسية تشريعات جديدة أزاحت كثيراً من العقبات والقيود التي فرضت على اليهود في وقت سابق. والحق أنّ هذا التحول المهم كان بمثابة دعوة مباشرة لليهود لغادرة «الغيتو»⁽¹⁰⁾ والانخراط في الحياة العامة على أساس المساواة والشراكة بين المواطنين بصرف النظر عن الدين. وكانت ألمانيا قد منحت المواطنة الكاملة لليهود الألمان، وهو ما فعلته بريطانيا وهولندا أيضاً. ولم يقتصر الأمر على الدول الأوروبية، إذ منحت الدولة العثمانية المسلمة هي الأخرى المواطنة الكاملة لرعاياها اليهود في عام 1839.

بطبيعة الحال، لم يكن سهلاً دمج اليهود في المجتمعات الأوروبية على الرغم من ترسيخ مبدأ المواطنة. والمفارقة أنّ مقاربة دول الغرب لليهود لم

(9) للمزيد، انظر:

Mark Tessler, *A History of the Israeli-Palestinians Conflict* (Bloomington and Indianapolis: Indiana University Pres, 1994).

(10) يرجع أصل مصطلح (Ghetto) إلى اسم الحي اليهودي في البندقية الذي أقامته السلطات في عام 1516 وأجبرت يهود المدينة على العيش فيه. ومع انتشار ظاهرة المعازل، عاش اليهود في كل منها بوصفهم مجموعة واحدة استناداً إلى قوانين معينة. وكانت الدولة تضع حراساً على المعازل كي لا يغادرها اليهود ليلاً. إلا أن اليهود تبنّعوا بالحرية الدينية والاجتماعية والتعليمية، وحاولت بعض الدول الأوروبية إلغاء المعازل، خصوصاً بعد انتشار مبادئ الثورة الفرنسية وانتهاء احتلالات نابليون في أوروبا. وكان معزلاً روما هو آخر المعازل، إذ أُلغي في عام 1870 بعد توحيد إيطاليا. ولكن ألمانيا أعادت العمل بالمعازل مع صعود النازيين إلى الحكم، وجرى وضع اليهود فيها داخل المدن الرئيسية، واتسمت بكونها محكمة الإغلاق ومحاطة بحراسة مشددة ومفصولة بأسوار مرتفعة جداً عن الخارج.

تنطلق من كونهم جماعةً دينية بل بوصفهم أفراداً، بمعنى أن التحرر أو الانعتاق أزال العوائق أمام دخول الفرد اليهودي -لا الجماعة- إلى الحياة العامة، ذلك أن الفرد عموماً كان محور خطاب عصر التنوير. وبناء على ذلك، كانت المسألة واضحة للجمعية الوطنية الفرنسية التي أجبت على سؤال طرح آنذاك بالقول: «ليس لليهود أي شيء بوصفهم أمة، وهم كل شيء بوصفهم أفراداً»⁽¹¹⁾. أي أن الفرصة متاحة لليهود ليعيشوا مواطنين في دولهم، وهذا يستدعي فصل ديانتهم عن هويتهم السياسية، وبذلك يكون هناك يهودي ألماني، ويهودي فرنسي ويهودي بريطاني.. إلخ، فاليهودية لا تمنع الذين يدينون بها من ممارسة حياتهم مواطنين في دولهم على قدم المساواة مع معتنقى الديانات الأخرى.

يمكن إجمال عصر التنوير فيما يرتبط بالمسألة اليهودية بنقطتين: أولاً، مقاربة اليهود كأفراد، فحقوقهم بتلك الصفة مضمونة، ولا حق لهم كجماعة دينية. وثانياً، مُنئت عملية الانعتاق أو التحرر بانتكاسات وإن كانت مؤقتة. ففي ألمانيا على سبيل المثال، أعيد فرض بعض القيود منذ عام 1815 وعمل بها عقوداً من الزمن. في حين لم يكن بالإمكان انتخاب اليهوديّ لعضوية مجلس النواب البريطاني حتى عام 1858، ولم يستطع اليهود الالتحاق بالجامعات البريطانية حتى عام 1870، ولم تمنحهم بريطانيا العظمى المواطنة الكاملة إلا في عام 1890. ما حصل بعد ذلك كان بمثابة «تحولات غير مسبوقة» في علاقة اليهود بالعالم حولهم. فللمرة الأولى يكون ليهود أوروبا فرصة الخروج من الغيترو والاندماج في مجتمعاتهم⁽¹²⁾.

شكل هذا المسار التاريخي تحدّياً لليهود في القرن التاسع عشر، إذ أظهروا استجابات متباعدة إزاءه، ومنها مثلاً ما يسمى «حركة التنوير اليهودية»

(11) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر:

David Vital, *The Origins of Zionism* (Oxford: Oxford University Press, 1975).

المصدر نفسه. (12)

(الهسكلاه) التي كانت مدرسة فكرية ذات طروحات متنوعة. وعلى الرغم من الافتقار إلى رؤية موحدة داخل تلك الحركة، إلا أن هناك قواسم مشتركة بين الاتجاهات المختلفة فيها. وشهدت الحركة انتشار حالة من عدم الرضا في أوساطها على الوضع القائم، ورافق ذلك وجود اعتقاد راسخ بضرورة وإمكانية التغيير من خلال التأسيس لتسوية ثقافية بين اليهود والعالم. ومن أهم المفكرين اليهود الذين بروزوا قبل اندلاع الثورة الفرنسية موزس مندلسون (1729-1786) الذي كان يُنظر إليه بوصفه الأب الروحي لحركة الهسكلاه.

في تلك الحقبة، ظهر الكثير من المثقفين اليهود الذين آمنوا بفكرة اقتناص الفرصة الجديدة المتاحة أمام اليهود لتحسين أحوالهم العامة. لذلك، شجعوا اليهود على التخلص من الحنين لحياتهم في الغيتور، وطالبوهم بالاندماج والانصهار في المجتمعات الأوروبية. ومن هؤلاء المثقفين من رأى في حركة التنوير الأوروبية حركةً خلاصيةً (مسيانية)، بمعنى أنها تدشن عصرًا جديداً لليهود في أوروبا. وهناك أيضاً من أراد أن يتehlerز هذه الفرصة لإدخال إصلاحات على الديانة اليهودية إلى جانب الاندماج، فطالبوها بتقيتها وإزالة الناقصات بينها وبين الحياة المعاصرة. ومن الناحية العملية، دعا هؤلاء إلى تأسيس جمعيات علمية تدرس تطور الطقوس والعادات والتقاليد اليهودية. ومن الأهداف الأخرى لحركة إصلاح الديانة اليهودية، إعادة تشكيل النشاطات الدينية لتكون مقبولة لدى المتعلمين من الرجال والنساء الذين يتماهمون مع الثقافة الأوروبية الأوسع.

مقابل هذه المدرسة التي نادت بالاندماج الكامل في المجتمعات الأوروبية، وقف عدد من مثقفي الهسكلاه مطالبين بتوليفة ثقافية (cultural synthesis)، في حين تبني آخرون فكرة الفصل بين الحياتين الخاصة وال العامة لليهود. وعلى الرغم من الاختلافات والتباينات بين هذين الفريقين فإن هناك قاسماً مشتركةً بينهما يتمثل في مطالبتهما بالتوافق الثقافي، وضرورة تعريف التنوير اليهودي بما يرتكز على الجانب اليهودي في المعادلة (أي اليهودي قبل التنوير). وكان ذلك

إجراءً دفاعياً في طبيعته، لأنّ هناك قيّماً يهودية لا بد من الحفاظ عليها. وقد رأت هذه المجموعات من المثقفين والمستشرقين في فكرة التحرر تحدياً وعبّاً، فالذين طالبوا بتوليفة ثقافية شدّدوا على ضرورة دراسة اللغة العبرية من أجل إحيائها وتحديتها لتواكب تطورات العصر، ودعوا إلى إزالة التناقضات بين اليهودية والحياة العامة المعاصرة، واكتشاف القيم اليهودية السامية التي ينبغي التمسك بها. وعلى العكس من ذلك، طالب المتحمسون لفكرة الفصل أو التجزئة (compartmentalization) بفصل القيم اليهودية عن القيم العالمية، فعل اليهودي أن يتمثل للأولى في حياته الخاصة، وللثانية في الحياة العامة. بمعنى آخر، «كن يهودياً في بيتك ورجلًا آخر خارج البيت». والخلاصة أن التركيز هنا انصبّ على ثنائية (أو ازدواجية) القيم، والفصل بينها.

وشاعت الأفكار التي تناولت ما كان يُعرف بـ«المأساة اليهودية»، وبُذلت جهود حثيثة للتعامل معها، إذ ظهرت طروحات كثيرة تناولت وضع اليهود في أوروبا وكيفية حلّ هذه المسألة. وفي هذا السياق بُرز المفكر موزس هاس (1812-1875) الذي آمن في البداية بدمج اليهود في مجتمعاتهم، إلا أنه تراجع عن هذه الفكرة لاحقاً ليكون بذلك أول مفكر يهودي يتبنى القضية اليهودية بوصفها قضية سياسية ينبغي حلّها في إطار دولي. وتأثير موزس هاس بأفكار صديقه كارل ماركس، وانعكّس هذه التأثير في كتابه «روما وأورشليم» الذي صدر في عام 1862، وجادل فيه بأنّ اليهود ليسوا جماعة دينية فحسب -كما رأى ذلك الإصلاحيون اليهود-، فهم أيضاً جماعة بحاجة إلى حياة وطنية خاصة. وأكّد موزس هاس أنّ الحل يتلخص في تأسيس دولة لليهود في فلسطين تقوم على المبادئ الاشتراكية. ويُظهر هنا تأثير الأفكار الماركسيّة في طريقة التي صاغ بها فكرة الدولة، مع أنّ كارل ماركس نفسه كان له رأي مختلف تجاه المسألة اليهودية.

بهذا المعنى، يمكن القول إن موزس هاس هو أول من تحدّث عن الصهيونية الاشتراكية أو ما سُمي لاحقاً «الصهيونية العمالية» (وهي الفرع

الأهم من الصهيونية، لأنها سيطرت على المجتمع اليهودي في فلسطين وفرضت برنامجها الذي أفضى إلى تشريد الفلسطينيين وإقامة دولة لليهود. وكانت هذه النزعة الأكثر أهمية من سواها، لأن العمالين آمنوا بأن الدولة لن تقوم ببساطة من خلال مناشدة الدول القوية مثل بريطانيا وألمانيا أو حتى الدولة العثمانية كما كان يجادل التيار السائد آنذاك (الصهيونية السياسية) برئاسة ثيودور هيرتلر ولاحقاً حاييم وايزمان. فوفقاً لهذا التيار، لا يمكن للدولة اليهودية عملياً أن ترى النور إلا من خلال جهود الطبقة اليهودية العاملة التي تستقر في فلسطين، وتقيم مزارع جماعية (كيبوتسات)⁽¹³⁾ ومجتمعات تعاونية للمزارعين (موشافيم)⁽¹⁴⁾. وكانت هذه الرؤية على النقيض من نظرة مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هيرتلر الذي كان يسعى للحصول على صك موافقة من إحدى الدول الكبرى للمساعدة في استيطان فلسطين وإقامة الوطن القومي لليهودي فيها.

(13) الكيبوتس: كلمة عبرية تُجمَع في العبرية على «كيبوتسيم»، وفي العربية «كيبوتسات»، وتعني مستوطنة زراعية وعسكرية، وهي عبارة عن تجمُع سكني تعاوني يضم عدداً من المزارعين أو العمال اليهود يعملون معاً. ويعد الكيبوتس من أهم المؤسسات التي استندت إليها الحركة الصهيونية قبل تأسيس الدولة، وتعنى الكيبوتس بتأثير كبير، غير أن حركة الكيبوتسات تراجعت مع بداية الثمانينيات ولم يعد لها أي تأثير في السياسة الإسرائيلية.

(14) المoshav: كلمة عبرية تعني القرية الزراعية التعاونية، وُتُجمَع في العبرية على «موشافيم» وفي العربية «الموشافات». تأسست هذه القرى في بداية العشرينات من القرن الماضي في سهل مرج بن عامر. وعلى غرار نمط الحياة والعمل في الكيبوتسات، فقد اعتمدت القرى الزراعية على المشاركة بين السكان، لكن حجم هذه المشاركة أقل بكثير مما في الكيبوتس. تأسست غالبية هذه القرى الزراعية (قرية 409) كبلدات للعمال المزارعين، وتأسست قلة منها فقط (قرية 43) كبلدات تعاونية. واعتاش سكان هذه البلدات على الزراعة. وتعود ملكية الأرض في المoshavim للصندوق القومي اليهودي وليس للأفراد.

في سياق مماثل، كتب بير بوروخوف (1881-1917) عن ضرورة إقامة مجتمع اشتراكي لإصلاح ما أسماه «الهرم المقلوب» للمجتمع اليهودي. فاليهود، وفقاً له، أُجبروا على الانسحاب من مهنة الاعتيادية بعد أن تعرضوا للعداء والمنافسة بسبب ديانتهم. هذه هي الدينامية التي يمكن بها تفسير الهيمنة النسبية للمهنيين اليهود بدلًا من العمال. وعليه، لن يكون المجتمع اليهودي مجتمعاً طبيعياً وسليماً إلا بتصحيح الوضع وعودة أعداد كبيرة من اليهود إلى الفلاحة ليصبحوا عمالاً، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في دولة لليهود. وبما أنَّ الشرط الأساس لإعادة الهرم المقلوب إلى وضعه الطبيعي هو توفر مساحة من الأرض لإقامة دولة لليهود، فقد بُرِزَت فلسطين بوصفها مكاناً مرشحاً لذلك. استندت أفكار بير بوروخوف إلى ما أسماه «التكامل بين الصهيونية والاشراكية الماركسيَّة»، وجاءت هذه الفكرة لمعالجة الهرم المقلوب والمشوه، فبدلًا من وجود قاعدة عريضة من العمال وال فلاحين والطبقات المتباينة، وعدد قليل من الأطباء والمحامين والمفكرين، كما هي الحال في معظم المجتمعات الطبيعية، يظهر العكس تماماً عند اليهود. فالهرم الإنتاجي عند اليهود مقلوب رأساً على عقب، إذ إنَّ معظم اليهود من الوسطاء، وقد أدى توطينهم في المنفى في هذه المهن غير الإنتاجية إلى تشكُّل حالة من الاغتراب الجماعي تجاه اليهود، فاستلزم هذا الاغتراب هجرة جماعية لليهود إلى «أرض إسرائيل»⁽¹⁵⁾.

هنا، لا بدَّ من التوقف عند السياق التاريخي الذي أفضى إلى تهيئه الظروف لنشوء الحركة الصهيونية. وفي هذا الصدد، يشير إلياس شوفاني إلى أربع ظواهر متشابكة ظهرت جميعها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وأسهمت في نضوج فكرة الصهيونية

(15) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Bryan S. Turner, *Marx and the End of Orientalism* (London: George Allen & Unwin Publishers Ltd, 1978), p.5.

ونجاحها⁽¹⁶⁾. وتتصل الظاهرة الأولى بالمسألة الشرقية (موقف الدول الأوروبية من الدولة العثمانية إبان قوتها وتمددتها وإبان ضعفها وانكماسها وانكشافها). فالدولة العثمانية شكلت في زمن قوتها وتمددتها تهديداً كبيراً لدول أوروبا، الأمر الذي استدعي توحُّد تلك الدول ضد العثمانيين. غير أن تراجع قوة الدولة العثمانية وتراثي سلطتها في كثير من البلاد الواقعة تحت سيطرتها رافقته ظاهرة أخرى، تتمثل في تكالب الاستعمار الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط. وكان صراع الدولة العثمانية مع قوى الاستعمار قد بدأ مبكراً، إذ تمكنَت هذه القوى من تكريس نفوذها من خلال الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية نفسها أو بواسطة التدخل المباشر في شؤونها، وفي بعض الأحيان اتَّخذ هذا التدخل شكلاً فظاً. وبالفعل، حُسم الصراع لصالح الاستعمار الأوروبي، وتجلى ذلك بتفكك الدولة العثمانية وسقوط فلسطين تحت الاحتلال البريطاني المباشر أثناء المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى.

وبسبب الظاهرتين السابقتين، بُرِزَت ظاهرة أخرى على المسرح السياسي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تتمثل في الحركة القومية العربية التي بدأت إرهاصاتها بالظهور نتيجةً لتراثي قبضة الدولة العثمانية وتبلُور وعي عربي بخصوصية الأمة العربية. واكتسبت الأفكار القومية العربية زخماً كبيراً خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. وعلاوة على ذلك، تبلورت هوية وطنية فلسطينية، شكلت الرافعة لبروز حركة وطنية في السنوات التي تلت فرض الانتداب البريطاني على فلسطين. وتزامن ذلك مع ظهور الحركة الصهيونية السياسية، وإعلان وعد بلفور، وتواли المجرات اليهودية إلى فلسطين بهدف إقامة دولة لليهود فيها.

بهذا المعنى، يمكن القول إنَّ بروز الحركة الصهيونية جاء استجابةً لتحدي عصر التنوير، وبروز القوميات في أوروبا. وعليه، شَكَّلَ السياق

(16) إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً؛ المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس (دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002)، ص 26.

الأوروبي الظروف التي أدّت إلى تبلور هذه الحركة التي دفعت بعض الشخصيات اليهودية لاقتناص الفرصة التاريخية والعمل على مأسسة فكرة تجمّع اليهود في دولةٍ لهم، وهنا لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي لعبه ثيودور هيرتلز، الذي يُعدّ الأب الروحي لهذه الحركة.

ثيودور هيرتلز وتأسيس الحركة الصهيونية

كما ذُكر آنفًا، لم تكن أفكار مثقفي التنوير اليهودي معزولة عن سياقها الأوروبي المتغيّر. فالتحرر الذي شكّل تحديًّا لليهود دفعهم لإبداء استجابات متباعدة، ووضعهم في الوقت نفسه أمام حقيقة أنهم مختلفون عن غيرهم وأنّ اندماجهم في المجتمعات الأوروبية كان صوريًّا. إذ بدا أن العداء للسامية متّصل في كثير من تلك المجتمعات، بخاصة في أوروبا الشرقية، فعادت مظاهر معاداة السامية مجدًّا، وأثّر ذلك بعمق على الفكر السياسي اليهودي وأسّهم في حسم الجدل اليهودي لصالح الصهيونية السياسية. وفي عام 1881، تعرّض اليهود لمذابح (pogroms) في روسيا، ما أثّر في حياة مئات الآلاف منهم. ودشّنت حادثة اغتيال قيصر روسيا ألكسندر الثاني من قِبَل أحد الثورين في عام 1881 مرحلة جديدة من معاداة السامية شهدت مذابح بحقّ اليهود، وأتّهم اليهود بأنّهم الحامل للعدوى الثورية. ولم يتوقف الأمر عند ملاحقة اليهود، فقد فُرضت قوانين تحّدّ من حرّكتهم، وهو ما حوّل روسيا إلى بيئه طاردة لهم⁽¹⁷⁾، فهاجر مئات الآلاف منهم إلى الولايات المتحدة.

ولم تقتصر مظاهر معاداة السامية على روسيا، إذ امتدت لتشمل عدًّا من الدول الغربية، وإن كان ذلك بدرجة أقل. فمثلاً، اتّهم اليهود بعد الحرب الفرنسية الألمانية، التي اندلعت في عام 1870، بأنّهم أصحاب المال الفاسدون الذين قوّضوا اقتصاد ألمانيا. وفي فرنسا، انتشرت مظاهر معاداة السامية، وكان لها الأثر المباشر في دفع الصهيونية السياسية إلى الأمام. وقد وثّق الصحافي

(17) للمزيد، انظر:

Mark Tessler, op. cit., pp.40-41

اليهودي المُنْغاري المشهور ثيودور هيرتزل تناول هذه الظاهرة، في البداية، لم يجد هيرتزل اهتماماً باليهودية، لا سيما أنه اندمج بشكل كبير في مجتمعه، وكان طموحه أن يكون كاتباً مسرحيّاً باللغة الألمانية، وهناك ما يشير إلى أنه لم يكن مطلعاً حتى على كتابات مؤسس هاس التي نادت بالقومية اليهودية، لذلك تأثر بما شاهده بنفسه، ودفعه مظاهرُ معاداة السامية في باريس التي زارها لإعداد تقارير لصالح صحيفة في فرنسا، إلى التراجع عن فكرة الانصهار والاندماج، والتحول إلى الصهيونية بوصفها حلّاً وحيداً للمسألة اليهودية.

وشكل عام 1894 علامة فارقة في طريقة تفكير هيرتزل، انعكست في مسرحية كتبها باللغة الألمانية بعنوان «الغيتو الجديد»، عبر من خلالها عن تلاشي إيمانه بفكرة الاندماج. وكانت محكمة ضابط يهودي برتبة نقيب بالجيش الفرنسي يدعى ألفرد دريفوس في ذلك العام قد أثرت بشكل عميق في أفكاره، إذ وجهت إلى الضابط تهمة التجسس لصالح ألمانيا، وشهدت جلسات المحكمة هتافات معادية للسامية وشعارات على غرار «يسقط اليهود». وتطورت قضية دريفوس بعد أن تبيّن أنه ليس الجندي، وُوُظفت في سياق السياسة الداخلية الفرنسية بعد أن شكّلت ذريعة مناسبة لقوى الليبرالية في محاولتها الإطاحة بالقوى المحافظة المسيطرة على الكنيسة والجيش. ووثق هيرتزل ملاحظاته التي قادته في النهاية إلى نتيجة وحيدة، تتلخص في أن الاندماج غير ممكن وأنه لا يمكن أن يكون محركاً ليهود أوروبا، وأنَّ الحل يمكن في إقامة دولة لهم في فلسطين. واتصل هيرتزل مع بعض أثرياء اليهود لمناقشة هذا التصور، ونشر في عام 1896 كتابه «الدولة اليهودية» (Der Judenstaat⁽¹⁸⁾، الذي اتّخذ صيغة مذكرة قانونية لمنح الشرعية للمطالبة بدولة يهودية، وكان الهدف منه إشهار مشكلة اليهود والحصول على مزيدٍ من الحلفاء.

(18) نشر ثيودور هيرتزل كتابه «الدولة اليهودية» باللغة الألمانية في عام 1896، ثم تُرجم الكتاب إلى لغات مختلفة. انظر:

Theodor Herzl, *The Jewish State*, revised edition (The United States of America: Dover Publications, 1989).

وجادل هيرتزل بقوة في هذا الكتاب بأنّ الاندماج بات أمراً مستحيلاً، وأنه من العبث انتظار زوال معاادة السامية من أوروبا، ثم كرس جلّ وقته وجهده للعمل نيابةً عن الصهيونية وتأسيس إطار مؤسسي لها، وكان له ما أراد عندما عُقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا في عام 1897. وبالفعل، أسست منظمة الحركة الصهيونية التي اتسمت بامتدادها الدولي. وعلى نحو لافت، أُعلن المؤتمر أنّ هدف الصهيونية هو إقامة دولة لليهود في فلسطين.

وفي هذا السياق يقول عزمي بشاره إنّ الصهيونية «محاولة لتجاوز العداء للسامية وليس لمواجهته، ولذلك لم تضع نصب أعينها تغيير المعادين للسامية، بل تغيير اليهود وتحويلهم من طائفة دينية إلى قومية، ومن جماعة مقدّسة إلى أمّة حديثة»⁽¹⁹⁾. وبهذا المعنى؛ حاولت الصهيونية تذويت صورة اليهودي في أوروبا في القرن التاسع عشر، وأخذت على عاتقها المهمة التاريخية في تحويل الواقع اليهودي الذي طغت عليه حالة من اللاسامية، وذلك بتشجيع الهجرة إلى فلسطين بدلاً من تغيير الواقع الأوروبي الذي يسمح لليهود بممارسة مواطناتهم. ويضيف عزمي بشاره: «ولكي تتحول اليهودية إلى أمّة تحتاج الفكرة إلى دولة. وخلافاً للاعتقاد السائد، لا تنشأ الصهيونية (كرحكة قومية) من وجود الأمّة اليهودية، ولا حتى من الاعتقاد بوجودها، بل من الإيمان الراسخ لدى مثقفي الطبقة الوسطى الذين اكتشفوا يهوديتهم -إبان موجات العداء للسامية في أزمات الحداثة الأولى- بالحاجة لتحويل اليهود إلى (أمّة كباقي الأمم)، وذلك بأن تنسنح لهم الفرصة وينالوا حق فلاحة الأرض وحمل السلاح»⁽²⁰⁾.

وما دام الأمر يرتبط بالخلاص في نهاية المطاف، فقد كانت هناك فكرتان في هذا الجانب، تقوم الأولى على أنّ خلاص اليهود يكمن في خلاص البشرية

(19) عزمي بشاره، مائة عام من الصهيونية، من جدلية الوجود إلى جدلية الجوهر، مجلة الكرمل، عدد 53، خريف 1997.

(20) المصدر نفسه.

جماعاء، وهو ما ذهب إليه كارل ماركس عندما قال إنّ من الضروري تخلص البشرية من يهوديتها، أي الرأسمالية. أما الفكرة الثانية فبتّها هيرتزل كبرنامج، وهي تنصّ على خلاص اليهود من الشّتات، أي بخلصهم من المنفى. ويعلّق عزمي بشارّة على هذا الصراع بين الفكرتين بالقول: «الفكرتان تصوّغان برنامجاً عقلاً وأدوات تنظيمية عقلانية، ولكنّ كلاًّ منهما تحمّل في داخلها بذور تحوّلها إلى دين: الأولى بخلطها أحكام العقل والأخلاق والعلم واليوبّيا في نظرية واحدة مادّية تاريخية، والثانية بخلطها بين الطائفة الدينية والأمة الحديثة. الشّيوعية والصّهيونية فكرتان كُتّبتا بالألمانية وُنقدتا بالروسية»⁽²¹⁾. فالدولة اليهودية، فكريّاً، هي دولة هيرتزل، الصّهيوني المجرّد من اللغة والرموز والأساطير الدينية. وكان هيرتزل الأوروبي يرى أنّ نجاح المشروع الصّهيوني مرّتبط باستيعابه ضمن مشروع كولونيالي أوروبي. وبهذا المعنى يريد أن يكون كولونيالّاً، لأنّ الكولونيالية قمة النّشاط العماني الأوروبي. وبحسب عزمي بشارّة، فإنّ هيرتزل يمثل «فكرة الدولة المجردة، ورغم التجريد وسذاجة الطرح نكتشف في دولته (أَلْتُونِي لَانْد)⁽²²⁾ عريبياً... سعيد جداً بالآفاق التي تفتحها أمامه الكولونيالية اليهودية. إنه يستقبل بترحاب الرّسالة التّمدينية للاستعمار». بمعنى أن هيرتزل نفسه كان أيضاً كولونيالّاً أوروبياً في نظره إلى السّكان الأصليين⁽²³⁾.

لقد جاءت الحركة الصّهيونية من أفكار يهودية إبان عصر التنوير، وهي أفكار متناثرة، إلا أنّ مأسستها ضمن حركة دولية منحتها زخماً قوياً. ولأنّ الحركة الصّهيونية وضعت نصب عينيها إقامة دولة يهودية في فلسطين، فقد سعت دون كلل أو ملل لتحقيق هدفين: تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين،

(21) المصدر نفسه.

(22) أَلْتُونِي لَانْد هو عنوان رواية للزعيم الصّهيوني ثيودور هيرتزل، كُتّبت بالألمانية، ولقيت رواجاً بين الصّهاينة حينها، وتعني بالعربية: «الأرض الجديدة القديمة».

(23) المصدر نفسه.

والحصول على أراضٍ فيها. ورافق الحراك الصهيوني بُثُّ بعض الأساطير وترويجها، على غرار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، مع أن هذه العبارة تُجاذب الصواب وبمعرفة الصهاينة أنفسهم، ما يعني أن الحركة الصهيونية تجاهلت خلال مساعيها لحشد الهجرات، حقيقة أنّ هناك وجوداً عربياً وفلسطينياً قبل كل الهجرات الصهيونية.

من ناحية أخرى، اصطدمت الحركة الصهيونية ب موقف المؤسسة اليهودية الأرثوذكسية التي عارضت نزعات الخلاص (المسيانية) قبل مجيء المخلص، بمعنى أنّ اعترافها على الحركة الصهيونية وبرنامجهما كان اعترافاً لاهوتياً انطلاقاً من أنّ اليهود ينبغي أن يبقوا في الشتات، وأنّ أيّ محاولة لإعادة اليهود إلى فلسطين قبل قيوم المخلص هي كفرٌ من شأنه أن يجعل الكوارث عليهم، وأنّ عيش اليهود في الشتات عقوبة لا يمكن أن تنتهي إلا عندما يأذن ربّ، ويتم ذلك عن طريق إرسال المخلص. وقد أدركت المؤسسة اليهودية الأرثوذكسية أنّ الحركة الصهيونية أوروبية الجذور، وأنها تشكلت في خضم صعود الحركات القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وأنها غلقت مقولاتها بخطاب ديني استرجاعي على قاعدة أساطير محددة مثل «شعب الله المختار» و«أرض الميعاد». فاليهودية في نهاية الأمر رابطة دينية وليس قومية.

العرب في الخطاب الصهيوني

تجاهل الصهاينة الأوائل، لأسباب معروفة، حقيقة أنّ الفلسطينيين هم السكان الأصليون لفلسطين، وعندما قامت جماعة «أحباء صهيون» بالهجرة الأولى إلى فلسطين في عام 1881، لم تكن فلسطين أرضاً بلا شعب، بل كانت مليئة بالعرب⁽²⁴⁾. حتى إنّ ثيودور هيرتزل نفسه اعترف بوجود العرب، فقد

(24) هذه هي الهجرة الأولى التي قامت بها جماعة «أحباء صهيون»، وهي هجرة يهودية غير صهيونية، إذ حدثت قبل ظهور الصهيونية بحوالي خمسة عشر عاماً. وأقامت هذه المجموعة مستوطنة ريشون لتسيون التي تعداد رابع مدن إسرائيل في عدد السكان.

تحدث في روايته «الأرض الجديدة القديمة» التي نشرها في عام 1902، عن دولة يهودية فيها سكان عرب، وابتدع شخصية «رشيد ييك» الذي يشكّر الصهاينة لأنّهم جلبوا معهم التكنولوجيا والزراعة، غير أنّ قرار الصهاينة بتجاهل الوجود العربي في فلسطين كان قراراً سياسياً، تبنّه له بعضهم منذ البداية.

وفي هذا السياق، يشير آفي شلaim في كتابه «الجدار الحديدي» الصادر في عام 1999 إلى مقالة لإسحق إبشتاين نُشرت في دورية هشيلوخ في عام 1907 تحت عنوان «السؤال المخفي»، تتحدث عن التعامل مع عرب فلسطين، وهو أمر تجاهله أدبيات الحركة الصهيونية في ذلك الوقت. يقول إبشتاين: «بين المسائل الصعبة المرتبطة بفكرة انبعاث شعبنا في أرضه، هناك مسألة واحدة تُضاهي كل ما سواها: مسألة نظرتنا تجاه العرب لم تُغفل، بل فقدت كليّاً من الصهيونية، وهي بصورتها الحقيقة ليس لها تقريراً أي ذكر في أدبيات حركتنا»⁽²⁵⁾. لكن اختيارات الصهاينة تجاهل هذه النقطة على وجه التحديد تسبّب في احتدام الصدام مع الفلسطينيين واستمراره إلى يومنا هذا. وإذا كان الصهاينة ركزوا اهتمامهم على مشكلة اليهود، فإن هذا لا يعني عدم وعيهم لحقيقة أنّ الفلسطينيين يسكنون هذه الأرض. وبالنظر إلى أنّ جوهر الصهيونية قائم على الاستيطان الإلحادي، كان من الطبيعي أن يحدث صراع ممرين بين الطرفين.

ربما تعكس رواية هيرتزل بنية ذهنية استشرافية مترسّخة كانت تقلّل من قيمة عرب فلسطين، إذ وصفهم هيرتزل في روايته بـ«البدائيين والمتخلفين»، وكان موقفه منهم موقعاً استعلائياً، شأنه في ذلك شأن التفكير السائد في أوروبا، وهنا يمكن استذكار ما أشار إليه إدوارد سعيد في كتابه «الاستشراف» من أنّ الشرق تم تمثيله على شكل مجتمع بدائي ومتخلف وبربري⁽²⁶⁾، فقام

(25) للمزيد عن هذه الفكر، انظر:

Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W.W. Norton, 2001), p.25.

(26) للاطلاع على أطروحة «الاستشراف»، انظر:

Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978).

جزء من النظرية الاستعمارية لشعوب الشرق الأوسط على تلك الصورة. وما حدث هيرتل عن إمكانية ترحيب العرب بممثلي حضارة الغرب إلا انعكاس لجهله بأنّ ثمة حركة وطنية فلسطينية كانت قيد التشكيل والتكون. فلم يكن العرب في فلسطين مجرد أفراد يمكن استيعابهم في المشروع الصهيوني، بل شكّلوا مجتمعاً لديه تطلعات وطنية أيضاً. وقد حاول هيرتل تقديم المشروع الصهيوني بوصفه مثلاً للاستعمار، لذلك سعى منذ البداية للحصول على تفويض من السلطان العثماني يسمح لليهود بإقامة وطن لهم في فلسطين، ومن المعلوم أن السلطان عبدالحميد رفض هذا الطلب، ما دفع هيرتل للتفكير بإقامة ألمانيا أو بريطانيا بأنّ الدولة اليهودية في فلسطين ستكون نقطة متقدمة للإمبريالية الغربية.

هذا الطرح كان هو السائد إبان مرحلة تكوين الحركة الصهيونية التي لم تعرف بالفلسطينيين، وسعت إلى التحالف مع قوى غربية لإنجاز مهمة تحويل فلسطين إلى دولة لليهود. وفي تلك الأثناء عمل الصهاينة على مستويين؛ أولهما الاستمرار في مناشدة الدول الغربية للحصول على تفويض وتأييد، ولم يكن الأمر سهلاً، إلا أن مجموعة من الظروف مكّنت زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمان من إقناع الحكومة البريطانية بمتطلبات الحركة، وكانت النتيجة صدور وعد بلفور في نوفمبر 1917 (الذي شكل أساس التحالف بين بريطانيا العظمى والحركة في فلسطين). أما المستوى الثاني فهو التوفيق بين الصهيونية السياسية (التي اعتمدت الدبلوماسية) والصهيونية العملية (التي اخذت خطوات عملية لتجميع اليهود في فلسطين) لتشكيل قاعدة ديمغرافية متهاشكة يمكن للحركة الصهيونية الاعتماد عليها في مساعي تأسيس الدولة، وقد تمكّنت الحركة بالفعل من تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحيازة بعض الأراضي وإقامة المستوطنات عليها.

اللافت أن «وعد بلفور» لم يتطرق إلى العرب صراحةً، إذ يُلاحظ في نص الوعد الذي منحه من لا يملك من لا يستحقّ، أنه يتحدث عن إقامة

وطن قومي لليهود في فلسطين، ويشير إلى عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية لـ«غير اليهود» فيها، بمعنى أن هناك تغييباً مقصوداً للفلسطينيين أصحاب الأرض. وتكمّن المفارقة في أنّ عدد اليهود في فلسطين عند صدور الوعد كان قرابة 56 ألفاً، في حين كان عدد الفلسطينيين 600 ألف. ومع ذلك، أُشير إلى الغالبية الساحقة (90٪ من سكان فلسطين) بتعبير «غير اليهود». ومن الجدير بالذكر أنّ الحركة الصهيونية آنذاك أصرّت على أن تشمل أراضي الدولة الموعودة فلسطين التاريجية وشرق الأردن، وهو أمرٌ كان يعني الاستيطان في المنطقة التي أقيمت فيها لاحقاً إمارة شرق الأردن (أصبحت «المملكة الأردنية الهاشمية» في عام 1946). وما زال الكثير من الصهاينة يكررون أنّ المساحة التي نصّ عليها وعد بلفور كان يفترض أن تشمل الأردن.

لكن المطالب الصهيونية في هذا الجانب اصطدمت بتعهدات بريطانيا للشريف حسين بن علي لتشجيعه على الثورة في وجه العثمانيين. فقد كانت بريطانيا العظمى أثناء الحرب العالمية الأولى بحاجة إلى العرب للقتال إلى جانبها ضد الدولة العثمانية التي تحالفت مع ألمانيا، ووُجد البريطانيون ضالّتهم ب الشريف مكة الحسين بن علي الذي كان يسعى للانفصال عن تركيا وتأسيس مملكة للعرب، لذلك رفضت بريطانيا أن يكون شرق الأردن ضمن الوطن القومي لليهود وفقاً لوعده بلفور. وما إن اضطرت الحركة الصهيونية إلى قبول الموقف البريطاني حتّى انقسمت على نفسها، وقدّم زيف جابوتسكي (1880-1940)، زعيم اليمين الصهيوني في ذلك الوقت، مراجعة تعدّ الأكثر صراحةً ووضوحاً مقارنةً بما قدمه الزعماء الصهاينة في ذلك الوقت. ورغم أن جابوتسكي لم يكن مؤثراً في مسيرة الحركة الصهيونية لأنّ الجناح العلّالي كان هو المسيطر، إلّا أن تركته الفكرية تتسم بالعمق، وهي تشكّل أساس اليمين الحاكم في دولة إسرائيل اليوم.

ويعدّ جابوتسكي الأب الروحي لليمين الإسرائيلي، وهو مؤسس الجناح التصحيحي في الحركة الصهيونية، وما تزال آراؤه مؤثرة في حزب الليكود حتى

الزمن الراهن. وعلى الرغم من مواقفه المتشددة، إلا أنه لم يكن مختلفاً عن حاييم وايزمان، فكلا الرجلين من تلاميذ هيرتلر ويدركان الدور الكبير والأساسي لبريطانيا في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ففي خلاصة الأمر، كان دعم بريطانيا ضرورياً كي يتسعى للصهاينة ترجمة فكرتهم على أرض فلسطين. لقد آمن جابوتنسكي بتفوق الغرب على الشرق، وبأنّ اليهود لا علاقة لهم بالشرق، فالشرق بالنسبة له يمثل السلبية والتخلف، وهو في نظرته هذه لا يختلف عن هيرتلر الذي حملت روايته الصادرة في عام 1902 رؤيةً استعلائية. وبناءً على ذلك، كان جابوتنسكي مقتنعاً بأنّ الصهيونية ليست لتجميع اليهود وإعادتهم إلى فلسطين بقدر ما هي امتداد للحضارة الغربية في الشرق، لهذا ينبغي أن تواصل الصهيونية تحالفها مع الغرب ضد العرب إلى الأبد.

وقد وضع جابوتنسكي مبدأين شَكّلاً جوهر «الصهيونية التصحيحية» وبرناجها السياسي؛ يتصل الأول بتكامل «أرض إسرائيل» على ضفاف النهر، بمعنى وجوب قيام دولة اليهود على أرض فلسطين والأردن معاً، وهي الفكرة التي ما تزال موجودة في الأديبيات السياسية في إسرائيل إلى اليوم، حتى إن نشيد حزب الليكود يقول: «للنهر ضفتان، هذه لنا، وتلك أيضاً» في إشارة صريحة وواضحة إلى أن الأردن يشكل جزءاً من أرض إسرائيل. أما المبدأ الثاني فينص على ضرورة الإعلان مباشرةً عن «الحق اليهودي» في السيادة السياسية على كل الأرض. بمعنى أن الصهيونية التصحيحية اختلفت تكتيكياً فقط مع طروحات حاييم وايزمان الذي أخفى الهدف النهائي للحركة الصهيونية، فقد كان يفضل اعتماد مبدأ التدرجية ووضع البنى المناسبة للإعلان عن دولة لليهود عندما يحين الوقت المناسب.

من جانب آخر، لم يَغُبْ عن بال جابوتنسكي أنّ العرب يشكلون غالبية السكان في الأرض التي يريد إعلان الدولة عليها، وهذا يطرح سؤالاً حول موقفه من سكان البلاد الأصليين، وهو ما أجاب عليه في مقالتين كتبهما في عام 1923 بعنوان «الجدار الحديدي»، عبرَ فيها عن جوهر الفكرة التي يتبناها، إذ

رأى أن التوصل إلى اتفاق مع العرب غير ممكن، لأنهم لن يتخلّوا عن أرضهم أو عن حقوقهم كما يعتقد بعض الصهاينة، وهاجم في الوقت نفسه الصهاينة الذين اعتقدوا أن بإمكانهم خداع العرب من خلال تقديم المطالب الصهيونية بصورة جذّابة، وكان عرب فلسطين قبيلةً من المرتقة الذين سيتازلون عن الأرض مقابل مكاسب اقتصادية، إذ كان على اقتناعٍ بأن سكان الأرض الأصليين في أي مكان حول العالم سيقاومون الغرباء، ومن المؤكد أن العرب سيتصرّفون وفقاً لهذا المنطق ما داموا يمتلكون بارقةً أمل للتخلص من الصهاينة. بمعنى آخر، اعتقاد جابوتنسكي أن الصراع مع الفلسطينيين حتميّ، وأن اليهود مطالبون بالاستعداد لهذا الصراع بدلاً من ترويج الأوهام.

وقدّم جابوتنسكي تحليلًا للدينامية الصراع الحتمي الذي تخيله بين العرب والصهاينة وللتائج المنطقية المترتبة على هذا الصراع، فاعتتقد بضرورة إقامة ما أسماه «الجدار الحديدي»، بمعنى إقامة قوة عسكرية قوية ورادعة إلى أن يدبّ اليأس في قلوب العرب ويتنازلوا عن فلسطين في نهاية المطاف، وستوفر هذه القوة الحماية للصهاينة عند سيطرتهم على الأرض الفلسطينية. ويكشف هذا التحليل عن نفاق الحركة الصهيونية التي كانت تخفي أهدافها الحقيقية، فلم تكن التصريحات الصادرة عن الصهاينة بضرورة التفاهم مع الفلسطينيين سوى وسيلة لذرّ الرماد في العيون، خفيةً خلفَها مشروّعاً متكملاً يأخذ شكل الاستيطان الإلالي.

يمتدح المؤرخ آفي شليم الصراحة التي تنتّع بها جابوتنسكي، وتعبيره بوضوح عما يدور في خلد الحركة الصهيونية على العكس مما أظهره الجناح العمالي المهيمن. واللافت أن جابوتنسكي لم يستبعد السلام مع العرب، لكنه رأى أن السلام معهم سيكون ممكناً فقط بعد تشييد «الجدار الحديدي» وإلحاد المزائيم العسكرية المتالية بهم. ويبقى السؤال: ألا يشكّل «الجدار الحديدي» جوهر السياسة الصهيونية وسياسة دولة إسرائيل إلى الزمن الحاضر؟ هذا ما يؤكده آفي شليم بقوله إن ما كتبه جابوتنسكي في هذا السياق هو بالفعل ما فكّر

ويُفَكِّر به كل الصهاينة. وعلى الرغم من مواقف جابوتنسكي وخلافاته مع التيار السادس في الحركة الصهيونية، يمكن القول إنَّ الصراع التاريخي بين الحركة العمالية واليمين التصحيحي كان تكتيكيًّا، أي أنه لم يكن على الأهداف، وإنما على طريقة تطبيقها. كان جابوتنسكي يرى أنَّ مهمته تتطلب كشف الرياء والنفاق الذي مارسه الجناح العمالى في الحركة الصهيونية وهو يرُوّج لإمكانية التفاهم مع عرب فلسطين.

ثمة نقطتان أساسيتان تبرزان في هذا السياق؛ أولاهما أن حاييم وايزمان كان يريد تهويذ فلسطين بالكامل، فقد قال رُدًّا على سؤال على هامش مؤتمر باريس للسلام عام 1919 إنه يسعى لأن يجعل فلسطين يهودية تماماً مثلما هي إنجلترا إنجليزية، لكنه كان حريصاً على ألا يذكر كلمة «دولة» لأنَّه آمن بالعمل التدُّرجي وبأنَّ أسلوبه -وليس جوهر المشروع- ينبغي أن يكون معتدلاً. لكنَّ الزمن أثبت خطأ حسابات وايزمان، فقد تدهورت العلاقات العربية اليهودية بعد إعلان وعد بلفور، ولم يصمد حديثه عن سلبية العرب السياسية وعن إمكانية حل الخلافات عبر المستويين الاجتماعي والاقتصادي أمام الوعي الفلسطيني بالهوية وبالخطر الصهيوني. كما أخطأ وايزمان عندما افترض أنَّ مصالح الحركة الصهيونية وبريطانيا متلازمة، ففي عام 1922 أصدر وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل «الكتاب الأبيض» الذي حدد فيه المعايير الاقتصادية للهجرات اليهودية، وطالب بوجود مؤسسات منتخبة وفقاً للتمثيل السكاني، والأهم أنه استثنى الأردنَ من المساحة المتاحة لإقامة الاستيطان اليهودي. وعلى الرغم من المراة التي شعر بها وايزمان بسبب «الكتاب الأبيض» إلا أنه لم يجد بديلاً عن سلطة الانتداب البريطاني لدعم الحركة الصهيونية الضعيفة والمحتجة إلى مساعدة. لذلك آمن بتكتيكي الـ«خطوة خطوة»⁽²⁷⁾.

(27) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Jehuda Reinharz, Chaim Weismann, *The Making of a Zionist Leader* (Oxford University Press, 1987).

وكما ذُكر آنفًا، شَكَّلت مقولات جابوتينسكي عن «الجدار الحديدي» جوهر استراتيجية الحركة الصهيونية على الرغم من الخلافات والتباينات التكتيكية. وقد جسّد ديفيد بن غوريون (1886-1973)، مؤسس دولة إسرائيل وأول رئيس وزراء لها، فكرة «الجدار الحديدي»، إذ انغمس منذ البداية بالمشكلة العربية، لكنّ فجوة كبيرة ظهرت بين ما ي قوله في العلن بضرورة التعاون مع العرب وما كان مقتنعاً به، إذ كانت حركة العمال تؤمن بأنّ عرب فلسطين لا يشكّلون كياناً قومياً مستقلاً أو منفصلاً عن الأمة العربية، ووفقاً للتفسير الماركسي فإنّ مصالح عرب فلسطين والحركة الصهيونية متطابقة، والصراع هو صراع طبقي مع ملاك الأرض والأفندية يمكن حلّه إن أدرك عرب فلسطين أنّ مصالحهم تتفق مع مصالح الطبقة العاملة اليهودية. وهناك ما يشير إلى أن ديفيد بن غوريون نفسه لم يكن مؤمناً بهذا التحليل الطبقي. ما من شك أنّ بن غوريون كان يجسّد شخصية القائد، وكان له ثقل واحترام كبيرين في أوساط الطبقة السياسية من الصهاينة، لذلك كان لواقفه أثر كبير على مسيرة مجتمع اليشوف. وعلى نحو لافت، تقاربَ بن غوريون مع البريطانيين لأنّه كان يرى أن التفاهم معهم يمثل نقطة قوة للكيان الصهيوني، وقد شكلت ثورة عام 1936 نقطة تحول رئيسية في رؤيته، إذ بدأ يلمس الطبيعة القومية للمعارضة العربية للصهيونية، وأدرك حينها أن الصراع حتميّ وسيتّخذ طابع الجسم العسكري.

دولتَّ لليهود قيد التشكّل

شكّل الوجود اليهودي في فلسطين حجرَ الرحي في مشروع قيام دولة إسرائيل، فقد أدرك الصهاينة منذ البداية أنّ فلسطين ليست أرضاً من دون شعب كما كانوا يروّجون لذلك عند تأسيس الحركة الصهيونية. وكما يذكر آفي شليم في كتابه «الجدار الحديدي»، أوفدت حاخامية النمسا لجنة لتنصي الحقائق لعرفة إن كانت فلسطين صالحة للهجرات اليهودية، فما كان من الحاخامين الموفدين إلّا أن بعثا برقية تنص حرفياً على: «العروس جميلة، لكنها متزوجة من

رجل آخر»⁽²⁸⁾. فالفلسطينيون هم أصحاب الأرض، وكانوا أغلبية ديمغرافية ساحقة حتى بعد الهجرة الصهيونية الثانية التي امتدت بين عامي 1904 إلى 1914. وتشير الأرقام إلى أن الفلسطينيين شكلوا 90 بالمئة من إجمالي السكان في تلك الفترة، في حين شكل اليهود ما يقارب 10 بالمئة فقط. وبناء على ذلك، لم تتوفر للصهاينة الفرصة ولا الإمكانيّة للسيطرة على فلسطين إلّا بتغيير الواقع الديمغرافي فيها، الأمر الذي عزّموا على تحقيقه بالسبل كافة، وهكذا بدأت صيرورة اكتسبت زخماً كبيراً بعد صدور وعد بلفور في نوفمبر 1917، ما حقق للحركة الصهيونية نجاحاً مبكراً⁽²⁹⁾.

كان قرار الحركة الصهيونية بتغيير الواقع الديمغرافي يحتاج إلى آليات عمل، لذلك شكل الاستيطان الأداة الرئيسة للتغيير بما يضمن أن يصبح اليهود كتلة بشرية حرجة كافية لإقامة دولة. وجسّدت هذه الجهود تقليدياً صهيونياً كلاسيكيّاً في صيرورة النزاع الصهيوني العربي الذي استند إلى الدمج بين الجغرافيا والديمغرافيا لخلق المجتمع اليهودي المنشود. لهذا السبب، سعت الحركة الصهيونية إلى الحصول على الأراضي وتشجيع الهجرات اليهودية إلى فلسطين. وما يجدر ذكره هنا أنّ صراع الفلسطينيين الأساسي مع الصهيونية كان حول الأرض (فضلاً عن خوض الفلسطينيين معركة تحرر وطني)، فلم يكن هناك صراع ديني بين الإسلام والمسيحية من جانب (كان المسيحيون جزءاً مهمّاً من الحركة الوطنية الفلسطينية)، واليهودية من جانب آخر. فقد كان هدف الحركة الصهيونية واضحاً، وهو حيازة أكبر قدر ممكن من أرض فلسطين. وفي سبيل ذلك، دشّنت الحركة بناءً مؤسسيّاً لتسهيل هذه المهمة، إذ أنشأت على سبيل المثال الصندوق القومي اليهودي (Keren Hakayemet) في

(28) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Avi Shlaim, op. cit.

(29) سعيد جليل تراز، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية، 1882-1948 (عمّان: دروب للنشر والتوزيع، 2016).

عام 1901 بهدف شراء الأراضي في فلسطين وتطويرها. وقد لعب الصندوق دوراً كبيراً في الاستيلاء على الأرض لأهداف سياسية.

لم يتخذ الاستعمار الصهيوني في فلسطين نمط الاستعمار الأوروبي السائد في ذلك الوقت، بل كان استعماراً إحلالياً، سعى منذ البداية إلى طرد العرب من الأرض ليحلّ اليهود محلّهم. لذلك، لم تكن استراتيجية الاستيلاء على الأرض كافية لبلورة هذه الفكرة الإلhalالية وترجمتها على أرض الواقع، إذ يتعمّن احتكار سوق العمل أيضًا. وبناءً على ذلك، ظهر مفهوم «العمل العربي» الذي كان يعني فيها يعني إقصاء الآخر / الفلسطيني، فظهرت موجة مقاطعة البضائع العربية والعملة العربية والمدارس المختلطة ومؤسسات الحكم المحلي، وجاء كل ذلك في سياق تحقيق الهدف النهائي، وهو طرد الفلسطينيين من أرضهم. وأصبح «العمل العربي» أداة لإضعاف الفلسطينيين وإقصائهم. ومنذ البداية، كان هناك ثلاثة نقاط شكلّت قلّقاً متّسماً للحركة الصهيونية، وهي: ضرورة الاستيلاء على أرض تكفي لتكون أساساً لدولة لليهود، وأنّ الأرض المراد الاستيلاء عليها كانت تحت ملكية شعب آخر هو الشعب الفلسطيني، وأن الحصول على هذه الأرض يتطلّب موارد اقتصادية وسياسية كي يتّسنى نقل ملكيتها من الفلسطينيين إلى اليهود⁽³⁰⁾. وما إن تصبح الأرض بيد اليهود حتى تضاف إلى قيمتها الاقتصادية قيمةً قومية. فكان الاستيطان بهذا المعنى أداة لبناء الأمة وليس نتيجة لوجود أمة مسبقاً. وقد تناول باروخ كيرنرلينغ في كتابه عن الصهيونية والأرض هذه النقاط واستعرض المؤسسات التي أسّست لهذا الغرض⁽³¹⁾.

(30) للمزيد على التفاصيل، انظر:

Aida Asim Essaid, *Zionism and Land Tenure in Mandate Palestine* (UK: Routledge, 2013).

(31) انظر:

Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics* (University of California, Institute of International Studies, 1983).

ومن الواضح أن فكرة طرد الفلسطينيين من أرضهم احتلت موقعًا مركزيًّا في الفكر الصهيوني في مراحله المختلفة، فمع بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين بدأ المستوطنون تتنفيذ استراتيجية طرد الفلسطينيين عن طريق سياسة «إحلال العمل» أو «العمل لليهود» كي يتسرّى لهم إقامة اقتصاد صهيوني مستقلًّ بوصفه من ركائز إقامة المجتمع اليهودي الصهيوني. ومن هنا جاءت فكرة إقحام اليهودي المهاجر إلى فلسطين بالزراعة، على أن ترافق ذلك مقاطعة المتوجات والبضائع العربية ومنع العرب من العمل في الأراضي التي يسيطر الصهاينة عليها. لكن شعار «العمل العربي» لم يوضع موضع التنفيذ إلا مع الهجرة اليهودية الثانية⁽³²⁾. وفي هذا السياق، طلب حاييم وايزمان من بريطانيا في عام 1930 المساعدة في طرد الفلسطينيين إلى شرق الأردن، إلا أن الإنجليز رفضوا هذه الفكرة. ثم اقترح فكرة «الترansfer الطوعي»، وهو أمر لم يكن تحقيقه سهلاً⁽³³⁾.

كما استلزم البرنامج الصهيوني لاستعمار فلسطين إقامة المؤسسات أو البنية التحتية لدولةٍ تحت التكوين، والاهتمام بالجوانب الأمنية والعسكرية أيضًا. ففي البداية، كان هناك فصيل الحرّاس (هشومير) الذي أسس في عام 1909 ولم يزيد عدد أفراده عن مئة حارس، لكن بعد الصدامات مع الفلسطينيين في عامي 1920 و1921 رأى القادة اليهود أنّ هذا التنظيم غير قادر على حمايتهم، وأنّ بريطانيا لا تبني مواجهة الهجمات الفلسطينية، لذلك قرروا في عام 1921 إنشاء قوة أمنية مركبة للدفاع عن المستوطنات، فأُسست منظمة «الهاجانا» التي أخذت دورًا تصاعديًّا بعد ثورة البراق التي حدثت في عام 1929 وقتل فيها 133 يهوديًّا و116 فلسطينيًّا. ثم تطور دور «الهاجانا»

(32) سعيد جميل تمراز، مصدر سابق، ص 97.

(33) لقراءة النصل كاملاً، انظر:

Laqueur, Walter, and Barry Rubin, eds. *The Israeli-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict* (New York: Penguin Books, 1984), pp.18-20.

التي اتجهت إلى مزيدٍ من التنظيم وأصبحت تضم تقريرًا جمِيعَ الشَّباب البالغين في المستوطنات الإِسْرَائِيلِيَّةِ والآلاف من سكان المدن، وتلقَّت المنظمة أسلحة من الخارج، وبدأت بتدريب أفرادها على صنع القنابل والآلات العسكريَّة الأساسية، ثم تحولت من ميليشيا إلى جيش مدرب يضم 10آلاف من المقاتلين الجاهزين للتعبئة و 40ألفًا من الاحتياط، ولعبت دورًا كبيرًا أثناء الثورة الفلسطينيَّة في عام 1936.

وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تُعترف بمنظمة الهاغانا رسميًّا، إلَّا أنَّ القوات البريطانية تعاونت معها. وكما يشير رشيد الخالدي في كتاب «القفص الحديدي»، فإن الخبرة التي اكتسبتها «الهاغانا» كانت أساسية في تحديد نتيجة حرب عام 1948. وفي عام 1931 أُسْسَت منظمة الأرغون (المنظمة العسكريَّة الوطنيَّة) المعروفة باسم «اتسل»، وبعد وفاة جابوتتسكي عام 1940 انشَّقت جماعة متطرفة من الأرغون بزعامة البولندي الصهيوني افراهام شتيرن وأُسْسَت منظمة «ليحي» (المقاتلون من أجل حرية إِسْرَائِيلِ) التي أطلق عليها أيضًا اسم «عصابة شتيرن» نسبةً إلى مؤسِّسها. وبلغت هاتان المنظمتان إلى الإرهاب لتحقيق أهدافهما. وبالفعل، بدأَت الأرغون بمجاهدة أهداف بريطانية بدءًا من عام 1944، إذ كان هناك غضب صهيوني عارم على «الكتاب الأبيض» الذي أصدرته الحكومة البريطانية في عام 1939، والذي علق ديفيد بن غوريون عليه قائلًا: «ستقاتل مع بريطانيا جنبًا إلى جنب ضد هتلر وكأن لا كتاب أبيض هناك، وستقاتل الكتاب الأبيض كأن لا حرب عالمية هناك» (المزيد من التفاصيل عن الكتاب الأبيض في الفصل القادم).

لقد أسهمت تلك المنظمات بزيادة القوة العسكريَّة لليشوف. ولا يخفى أن بريطانيا لعبت دورًا في ذلك، فقد سمحَت مع بدايات الحرب العالميَّة الثانية بتأسيس فيلق يهودي من خمسة آلاف عنصر قاتلوا إلى جانب الحلفاء، وترَكَّز ذلك الفيلق في إيطاليا. وفي عام 1941 أُسْسَت الهاغانا قوة البليخ، وهي قوة خاصة لم يزد قوامها عن ألفي فرد، تلقوا تدريبيًّا خاصًّا يؤهِّلهم لتولي مناصب

قيادية في الجيش الإسرائيلي، ومنهم على سبيل المثال إسحق راين. ولم يقتصر دور هذه الميليشيا على الدفاع عن اليهود، فقد امتدّ ليشمل المساعدات التي قدمتها لتسهيل عمليات الهجرة وتهريبآلاف اليهود الذين لم يكن لديهم تصريح بالهجرة إلى فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية. وفي ضوء هذه المعطيات، ظهرت فكرة «الجدار الحديدي»، أي انتشار قوة عسكرية قوية تتحطم على صخورها كل محاولات الرفض الفلسطيني.

وكان عام 1920 قد شهد تأسيس الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين (المستدروت)، الذي عبر عن توجهات الصهاينة العماليين الذين هيمنوا على اليشوف في تلك المرحلة. وعقد الاتحاد مؤتمره التأسيسي الأول في مدينة حifa، وأخذت فيه قرارات في طليعتها: «إن هدف الاتحاد الموحد لجميع العمال وال فلاحين الذين يعيشون بعرق جينهم دون استغلال جهود الآخرين، أن يسير قُدماً في عملية استيطان الأرض، وأن يقحم نفسه في كل المسائل الاقتصادية والثقافية التي تمس العمل في فلسطين، وأن يبني مجتمع عمالٍ يهودياً هناك». وأكدت القرارات أن هدف «المستدروت» الرئيس هو تحقيق الفكرة الصهيونية، وأنه يعُد نفسه «جزءاً لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني، وفي الهجرة والتوطين والسيطرة على فلسطين واستعمارها، وفي وضع الأسس الالزامية لاقتصاد سليم مزدهر قادر على امتصاص أكبر عدد ممكن من المهاجرين». وقد بلغ عدد أعضاء الاتحاد عند نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين حوالي 200 ألف عضو، وقد تولى ديفيد بن غوريون رئاسته منذ تأسيسه حتى عام 1935، وشكل المستدروت ساحة للصراع بين الأحزاب والتجمعات السياسية لا تقل أهميةً عن محاولات السيطرة على مقاليد السلطة على الأقل في العقود الأولى لتأسيس الدولة. وفي سياق موازٍ، لم تغفل الحركة الصهيونية أهمية التعليم في بناء اليشوف، فعملت على مأسسته في تلك المرحلة، وبحلول عام 1934 كان هناك حوالي 300 مدرسة ابتدائية توفر التعليم لأطفال اليشوف. كما أسس معهد التخنيون في مدينة حifa عام 1912،

والجامعة العبرية على جبل سكونس في مدينة القدس عام 1925. بالإضافة إلى ذلك، أُنشئ بنك لثومي في فلسطين عام 1902 في مدينة يافا، وفتح فروعًا له في عدد من البلدات، وتطور ليصبح ثالث أكبر البنك في فلسطين بعد بنك باركليز البريطاني.

وبفعل الهجرات الخمس المتتالية زاد حجم اليهود سكانياً، وانعكست زيادة حجمه وتعقيداته في عملية التنمية السياسية التي شهدتها. فبالإضافة إلى وجود المنظمات الصهيونية ذات الطبيعة الدولية التي هدفت إلى إيجاد وطن قومي في فلسطين لمنفعة الشعب اليهودي بشكل عام، كانت هناك تنظيمات سياسية داخل اليهود ينشط في العمل السياسي العادي، فأقامت المجتمع السياسي لليهود وأسهمت في إيجاد مستعمرة يهودية مستقلة وجماعة سياسية تحكم نفسها. وهكذا تطور مجتمع اليهود ليصبح مجتمعاً مستقلاً وكياناً قومياً ليحقق أحلام الصهاينة في إيجاد الدولة اليهودية. لذلك عندما أُعلن قيام دولة إسرائيل في مايو 1948 ورثت الدولة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت تعمل بفعالية لمدة تزيد على عشرين عاماً.

واللافت أنّ اليهود استفادوا من صلّى الانتداب نفسه، إذ تنص المادة الرابعة فيه التي وافقت عليها عصبة الأمم على ما يلي: «يُعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة. ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المتدينة ترى أنّ تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولايّقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخّذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الحالـةـ البريطـانـيةـ للـحـصـولـ عـلـىـ مـعـونـةـ جـمـيعـ الـيهـودـ الـذـيـنـ يـغـوـنـ المسـاعـدةـ فيـ إـنشـاءـ وـطـنـهـمـ».

وبهذا، يمكن القول إنّ البرنامج الصهيوني في فلسطين عمل على استغلال الانداب البريطاني على فلسطين خلق البنى التحتية الالزمه للإعلان عن الدولة، لكن مع الوقت، ونتيجة للصدامات مع الفلسطينيين - وخاصة الفلاحون- الذين قاوموا الاستيطان اليهودي، أدرك ديفيد بن غوريون أن المواجهة العسكرية مع الفلسطينيين ما هي إلا مسألة وقت، وزاد يقينه بذلك بعد ثورة عام 1936 التي انتهت بإصدار بريطانيا «الكتاب الأبيض» الذي قيد هجرة اليهود إلى فلسطين، وفي تلك الأثناء اقتنعت بريطانيا العظمى أيضاً بأن التعايش بين المجتمعين مستحيل، لذلك اقترحت فكرة التقسيم للمرة الأولى من خلال «لجنة بيل» عام 1937 (انظر الفصل القادم).

كان لافتاً أنّ الحركة الصهيونية لم تعرف بهدفها النهائي في إقامة دولة لليهود إلا بعد أن خرجت عن سياستها التقليدية في عام 1942. فبعد أن كان الاهتمام منصبّاً على بناء الوطن القومي لليهود في فلسطين، شهد «مؤتمر بلتيمور» انقلاباً افتراضياً أنهى دور القادة القدماء لصالح قيادة من الصقور، فالأخبار الواردة عن المحرقة (الهولوكوست) النازية بحق اليهود لعبت دوراً بارزاً في إقرار «برنامج بلتيمور» الذي نصّ على ضرورة إقامة دولة لليهود في فلسطين.

الخاتمة

لقد تطورت الفكرة الصهيونية إبان عصر التنوير إلى أن أصبحت الحل الوحيد للمسألة اليهودية في أوروبا. إذ افترضت الصهيونية وجود «أمة يهودية عالمية»، وتوصلت إلى أنّ «معاداة السامية» متأصلة ومتجلذرة في الثقافة الأوروبية، ما يعني أنّ اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية ليس سوى فكرة ساذجة، لاستحالة التعايش بين اليهود وسواهم. وبشكل لافت، طرحت الصهيونية نفسها بوصفها حلاً جذرياً للمسألة اليهودية، وأنها ستتمكن من تجميع اليهود في فلسطين لإقامة دولة لهم. وشكل ظهور الحركة نقطة فاصلة في تاريخ فلسطين، إذ سعت بكل ما أوتيت من قوة إلى خلق دولة «قومية يهودية».

وما زاد من حدة الصراع أن الحركة أدركت منذ البداية أنه لا بد من تجريد عرب فلسطين من أرضهم توطئة لطردهم والحلول مكانهم.

طبعاً، استفادت الحركة الصهيونية من انحسار نفوذ الدولة العثمانية وسلطتها من جانب، ومن تكالب الدول الاستعمارية على ممتلكات الدولة العثمانية من جانب آخر، وتمكن قادتها من وضع مشروعهم الاستيطاني الإلحادي في سياق مصالح الدول الغربية في المنطقة العربية، إذ جادل ثيودور هيرتل بأن اليهود ممثلو الثقافة الغربية، ولم يكتفي الصهاينة بالحصول على المساعدات الغربية، بل اتخذوا خطوات عملية ومؤسسية للسيطرة على أرض فلسطين. وأدرك الصهاينة منذ البداية أن فلسطين ليست أرضاً بلا شعب، وأن الصدام مع عرب فلسطين حتمي. وكان جابوتنسكي أصدق من عبر عن هذه الفكرة، فصاغ مفهوم «الجدار الحديدي» متخدّاً منه استراتيجية عمل. وافتراض جابوتنسكي أن الفلسطينيين - شأنهم شأن السكان الأصليين في أي منطقة أخرى - سيقاومون الغرباء، وأن الطريقة الوحيدة لتطويعهم هي إظهار القوة العسكرية الكبيرة لزرع اليأس في قلوبهم، وعندها فقط يمكن أن تكون الدولة المنشودة مقبولةً في المنطقة. وبالفعل، اهتمت الحركة الصهيونية بإقامة المؤسسات العسكرية والاقتصادية والسياسية وتجهيز البنى التحتية الالزامية للإعلان عن الدولة عندما تلوح الفرصة المناسبة، وساعدتها في ذلك حكومة الانتداب البريطاني التي وضعـت نصب عينيها تـنفيـذ وعد بلغور، وما يعنيـه ذلك من التـنـكـر للـحقـوق السـيـاسـية للـشـعـب الـفـلـسـطـينـي.

لم تردع الصهاينة والقوى الخارجية التي تقف خلفهم (كبريطانيا العظمى، من خلال وعد بلغور) حقيقة أن الفلسطينيين يشكلون الأغلبية الساحقة في فلسطين، بل إنهم أنكروا وجود الشعب الفلسطيني وتنكروا لحقوقه الوطنية والسياسية، وكان موقفهم عدائياً تجاهه منذ البداية، وعملوا على إخراجه وطرده من أرضه. ولم يكن خافياً على الصهاينة أن العائق الرئيس أمام مشروعهم الاستيطاني الإلحادي هو وجود الفلسطينيين، ليس بوصفهم

سكاناً فقط، بل بوصفهم يمتلكون هوية وطنية وسياسية. واستلزم طرد الفلسطينيين وجود آليات عمل للحركة الصهيونية ارتكرت على حيازة الأرضي، وحرمان الفلسطينيين من العمل، وإقامة المستوطنات بأنواعها المختلفة، وشكّلت سياسات السيطرة على الأرض وجلب المستوطنين اليهود إلى فلسطين أهم الأدوات لتغيير الواقع الديمغرافي في فلسطين، ولم تمنع الانقسامات التي حدثت داخل الحركة الصهيونية تركيز الانتباه على ضرورة توظيف هذه الآليات بشكل منتظم لخلق الواقع الذي تخطط له. وأظهرت الحركة في فلسطين قدراً كبيراً من البراغماتية وعبرت عن مواقفها بغموض تعزيز القاعدة الديمغرافية التي ما كان لها أن تنبع من دونها.

لقد اكتشف الصهاينة أن فلسطين لم تكن أرضاً بلا شعب، فالوجود الفلسطيني متداً على مدار قرون من الزمان، لكن إحساس الفلسطينيين بفرادة هويتهم الوطنية كان ما يزال حديث التشكيل. ويمكن فهم الهوية الفلسطينية وتجلياتها السياسية في سياق تفكير عصر القوميات في القرن التاسع عشر. وقد تبلورت هذه الهوية وُترجمت إلى هوية وطنية سياسية تعبر عن تطلعات الشعب الفلسطيني كردّ فعلٍ على التدخلات الخارجية التي اتخذت أشكالاً منها الانتداب البريطاني ووعد بلفور والهجرات الصهيونية المتأتية. ويبقى السؤال حول العوامل التي سمحت للصهاينة بالنجاح في إقامة الدولة ولم تسهم في تقوية الحركة الوطنية الفلسطينية التي لم يحالفها الحظ في ممارسة حقها في تقرير المصير.

الفصل الثاني

تشكل الهوية الفلسطينية والصدام مع الصهيونية

يرى بعض المؤرخين والباحثين في الشأن الفلسطيني أنّ الهوية الفلسطينية بدأت بالتشكل منذ زمن بعيد، فمنهم من يعدها إلى زمن الكنعانيين، ومنهم من يرى أنها ظهرت في النصف الأول من القرن الثامن عشر مع ظاهر العُمر⁽¹⁾ الذي كان والياً على صفد، ثم عُين من قبل الدولة العثمانية حاكماً على عكا في عام 1705، ثم ما لبث أن وسّع منطقة نفوذه صوب الداخل الفلسطيني، فاحتل طبريا في عام 1742، وأصبح في النهاية سيداً على كل فلسطين تحت مظلة المملكة العُمرية (أو الزيدانية).

ويذهب عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيميرلينغ إلى أن الانتفاضة المسلحة التي اندلعت في عدد من المناطق الفلسطينية في عام 1834 ضد إبراهيم باشا، كانت نقطة البداية في تشكيل الهوية الفلسطينية المعاصرة⁽²⁾، ففي ذلك العام توحد الفلاحون والأعيان والبدو للتعبير عن احتجاجهم على

(1) ظاهر العمر: ظاهر بن عمر الزيداني، ولد سنة 1688 أو 1689 للميلاد، يعدّ أول حاكم فلسطيني في فلسطين، أقام «المملكة العُمرية» (أو الزيدانية) التي ظلت قويةً ومستقلةً لأكثر من 30 عاماً، وُقتل في عام 1775.

(2) للمزيد عن هذه الفكرة، انظر:

Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, *The Palestinian People: A History*, (Cambridge: Harvard University Press, 2003).

السياسات المصرية. ويرى كيمرلينغ أن الفلسطينيين حاولوا منذ تلك المحطة إيجاد هوية خاصة بهم⁽³⁾، ذلك أنهم أدركوا بداعٍ من وعيهم الوطني، انتفاءهم إلى مجموعة قومية فريدة، فكانت هويتهم بهذا المعنى ذات جذور تاريخية بعيدة.

إلا أن بعض المؤرخين يرى أن الوعي الفلسطيني بهويته وفرادتها قد تطور في بدايات القرن العشرين، أي مع تغيير الظروف السياسية في الدولة العثمانية وقدوم الاستعمار وظهور الحركة الصهيونية وما تمثله من تهديد كبير على وجود الفلسطيني وبقائه على أرضه. وشعر الفلسطينيون بـتعرض هويتهم للخطر، لا سيما مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأفول الدولة العثمانية، وما نتج عن ذلك من تقسيم منطقة الـhalal الخصيب -ومن ضمنها فلسطين- وإخضاعها للإنتدابين البريطاني والفرنسي⁽⁴⁾. فقد دقّ تضافر هذه العوامل مجتمعةً ناقوس الخطر عند الفلسطينيين، إذًاً بـنهاية الآمال الكبرى المرتبطة بنوعٍ من الوحدة في المشرق العربي. فبدأت إرهاداتٌ تشكّل هوية على وقع الشعور بالمرارة والخذلان، بعد أن بات من المؤكد أنّ الحركة الصهيونية -مدعومة من القوى الكبرى- تسنّ رماحها للإجهاز على فلسطين. لذلك، تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية بصورة ضديّة، متناحرة ومتناهية مع الصهيونية ومن يقف خلفها.

على هذا النحو، بدا واضحًا أنّ هناك جهداً منهجًا لطمس الوجود الفلسطيني وإنكاره، وكان ذلك من أهم العوامل التي أجّجت المشاعر بضرورة تعزيز الهوية الفلسطينية، إذ إن الهوية تعني الوجود في المقام الأول. فالهوية، بهذا المعنى، هي الإطار العام الذي سمح للفلسطينيين بالتّعبئة والخشد لـمواجهة التحديات التي شكلت تهديداً متناميًّا لكيانهم السياسي والاجتماعي

(3) المصدر نفسه.

(4) للمزيد، انظر:

والثقافي منذ بدأت المجرات الصهيونية تتوالى إلى فلسطين بالتزامن مع فرض الانتداب البريطاني عليها. واللافت أن التصاق الفلسطينيين بهويتهم تعمق وتجذّر بالتواري مع محاولات إلغائهم التي جاءت نصّاً (لم يذكرهم وعد بلفور، مكتفياً بالإشارة إلى «غير اليهود»)، وممارسةً (من خلال التعاون الصهيوني البريطاني على حسابهم خلال فترة الانتداب).

في كتابه «الهوية الفلسطينية: تكوين الوعي الوطني المعاصر»، استند الباحث الأميركي من أصل فلسطيني رشيد الخالدي في فكرته المرتبطة بالهوية الفلسطينية، إلى نظرية بندكت أندروson «الجماعات المتخيّلة»، التي ربطت بين ظهور الخطاب الإعلامي وبدء الوعي للأنا والآخر⁽⁵⁾. فقد سبقت جذور الهوية الفلسطينية نشوء الوعي الفلسطيني العام بهذه الهوية. ويمكن القول إن عرب فلسطين بدأوا منذ بداية القرن العشرين بتخيل أنفسهم وحدة سياسية مميزة، وبدأت إرهاصات هذه الهوية بالظهور في عام 1908 تحديداً، عندما اقترح الكاتب نجيب عازوري فكرة توسيع سنجق القدس ليشمل فلسطين الشمالية، إذ عد ذلك أمراً حيوياً لتطوير أرض فلسطين. والحق أن عازوري كان من أوائل من نبهوا للمخاطر المنتظرة من صعود الحركة الصهيونية، فقد رأى في كتابه عن الخطر اليهودي العالمي، أن هناك ظاهرتين متعارضتين تسيران جنباً إلى جنب: اليقظة العربية، ومحاولات اليهود إحياء مملكة إسرائيل القديمة. وأكد أن إحدى هاتين الظاهرتين ستتتصر على الأخرى في النهاية، لذا نادى بإقامة دولة عربية قومية تضم المسلمين والمسيحيين، منطلقاً من أن نتائج الصراع العربي مع الصهيونية ستحدد مستقبل المنطقة برمّتها⁽⁶⁾.

يناقش هذا الفصل نشوء الهوية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية في سياق مواجهة الخطر الصهيوني وسياسة سلطات الانتداب البريطاني في

(5) المصدر نفسه.

(6) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ترجمة أحمد أبو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1998)، ص 41.

فلسطين. كما يتطرق إلى الظروف التي أدّت في نهاية المطاف إلى انتصار الصهيونية - التي حظيت بدعم خارجي كبير - على الحركة الوطنية الفلسطينية التي افتقرت إلى الدعم العربي الذي كان من الممكن أن يرجح كفّتها، وأخفقت في قيادة الفلسطينيين على طريق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة أسوة بباقي شعوب المنطقة، ما مكّن الأولى من إقامة دولة لليهود على الجزء الأكبر من فلسطين. كما يسلط هذا الفصل الضوء على العوامل الخارجية والداخلية التي تضافت وأفضت إلى النكبة التي تسبّبت بمعاناة للفلسطينيين فاقت في مظاهرها ونتائجها ما خيرهُ أيّ شعب في المنطقة في أيّ وقت مضى.

الهوية الفلسطينية في مواجهة الآخر

لم يأت تبلور الهوية الفلسطينية المعاصرة من فراغ، فقد حدثَ نتيجةً لمسار تاريخي وسياسي إقليمي دفعاً بها إلى موقع الصدارة. كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية، التي بدأت قبضتها على الأقاليم العربية المنضوية تحت لوائها بالتاريخي، وبات ذلك جلياً مع تفاصم الهوة في القوة بينها وبين الدول الاستعمارية التي تكالبت ضدها وسعت لاقتسام تركتها. ومع الأيام، تطورت سردية فلسطينية متماثلة في مادتها المعرفية، ومكتظة بالإشارات السياسية والمكونات التاريخية والرموز والأساطير، وهي سردية قائمة على استمرارية تاريخية على مدار قرن من الزمان. واليوم، يمكن القول إنّ هناك هويةً فلسطينية راسخة يُجمع عليها الفلسطينيون الذين يمتلكون ذاكرة جماعية واحدة.

وكان العرب قد صُدّموا عندما تمكّن نابليون بشهولة من إلحاق هزيمة عسكرية بالمصريين في عام 1798، عندما احتلّها ومكث بها ثلاثة سنوات. وكان العرب قبل تلك الحملة يمرون في مرحلة من التراجع بعد انكفاء عصرهم الذهبي، إذ اتسمت حيّاتهم السياسية بالتبعية والشرذمة والتّأخّر المعرفي، وعانوا من غياب ثالوث المنعة: المعرفة، والثروة، والقدرة على الحفاظ على الثروة. كانت الحملة الفرنسية أول مواجهة مباشرة بين أوروبا والعرب بعد الحروب الصليبية، وهي مواجهةٌ كشفت عن مدى تأخر العرب،

و حاجتهم إلى الالتحاق بركب الحضارة المعاصرة. وقد عمل قدوم نابليون حفزاً للإيذان ببدء عملية تحديد دفاعية إنْ جاز التعبير، بمعنى الأخذ عن الغرب ما يلزم مع الحفاظ على جوهر الثقافة العربية السائدة. وبرز في هذا الصدد محمد علي باشا الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة في مصر عام 1805، واستمر حكم أسرته إلى أن أطاحت الثورة المصرية بها في يوليو 1952. لقد أدرك محمد علي باشا أن لاأمل في الحفاظ على مصر من دون الاستفادة من تجربة الغرب، فبدأ برنامجاً للتحديث، اتخذ شكل إصلاحات ضرورية، فقام بتحديث البيروقراطية، وأنشأ المصانع، وعمل على تحسين قدرة الدولة على تحصيل الضرائب مباشرةً من الشعب وليس عن طريق ملاك الأراضي. واهتمَّ محمد علي بالتركيز على تحديث الجيش والبحرية، وتحسين التعليم بوصفه أساسَ القوة⁽⁷⁾.

صحيح أن الإصلاحات الانتقائية التي قام بها محمد علي عادت بالفائدة على مصر، إلا أن ابتعاد مصر عن الدولة العثمانية، وتراجع قوة الأخيرة وتأثيرها، فتحا الباب على مصراعيه أمام الهيمنة الأوروبية في المنطقة التي لم تعد الدولة العثمانية قادرة على حمايتها أو مواصلة فرض سلطتها عليها. وفي تلك الفترة دشنت القوى الاستعمارية الأوروبية عصر الاستعمار في الشرق الأوسط، إذ احتلَّت فرنسا الجزائر في عام 1831، واحتلَّت بريطانيا عدن عام 1839، وأخيراً قامت بريطانيا باحتلال مصر نفسها عام 1881. واتسم ذلك الاستعمار بالعنف، وأوجد الكثير من التحديات الجسمان أمام شعوب المنطقة التي شعرت بالعجز عن مقارعته، بخاصة أنه كان مدعوماً بثورتين؛ واحدة

(7) لمعرفة المزيد عن برنامج التحديث الذي قام به محمد علي وإنجازاته، وإنجازات الذين تولوا الحكم في مصر من أسرته، انظر:

F. Robert Hunter, *Egypt under the Khedives, 1895-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984).

صناعية في بريطانيا، والأخرى سياسية تمثلت بالثورة الفرنسية وقيمها⁽⁸⁾. وزاد الطين بلة بتردي أوضاع الدولة العثمانية التي ربطتها الهوية الدينية بشعوب المنطقة، فلم يكن الولاء لها وطنياً، بل كان ولاءً دينياً انطلاقاً من أنها مركز الخلافة الإسلامية. وإزاء العجز العثماني الذي تزامن مع التهديدات الأوروبية، تناولت مشاعر العداء للاستعمار، وظهرت «يقظة عربية» أو «عصر تنوير عربي» ضمن مدارس فكرية متنوعة، أُسّست بمجملها رؤى عربية تتمايز عما طرحته ومثلّته الدولة العثمانية، وتعادي الاستعمار ولاحقاً الصهيونية⁽⁹⁾. وظهرت القومية العربية فكرةً في الرابع الأخير من القرن التاسع عشر، وكانت في البداية تطالب بإصلاح الدولة العثمانية، ثم طالبت بالانفصال عنها بعد تعذر إصلاحها وسيطرة فكرة التترنح على أدائها وسلوكها، بخاصة مع وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم⁽¹⁰⁾.

وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر مخاضاً وحالةً من عدم التيقن، فمن جانب، آمن الكثير من العرب ومنهم الفلسطينيون، بضرورة إصلاح الدولة العثمانية، لكونها الأقدر على حماية المنطقة من الأطماع الأوروبية المتنامية، ومن جانب آخر، لم تعد الدولة العثمانية -موضوعياً- كما كانت قوّةً ومنعةً والتزاماً بالدفاع عن المنطقة أمام الزحف الأوروبي. وأسهم هذا المخاض

(8) انظر:

Bernard Lewis, *What Went Wrong? The Clash Between Islam and Modernity in the Middle East* (London: Weidenfeld & Nicolson, 2002).

(9) انظر:

Albert Hourani, *Arabic thought in the liberal age, 1798-1939* (Cambridge University Press, 1983).

(10) كانت في البداية حركةً معارضة هدفت إلى التخلص من الدولة العثمانية، ووصلت إلى سدة الحكم في الدولة العثمانية بعد انقلابها على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في عام 1909، وهي التي ورّطت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ما أدى إلى تفكّك الدولة.

في دفع أفكار جديدة إلى السطح. وكما ذُكر في الفصل الأول، كانت هناك أربع ظواهر تسير بشكل متوازٍ رجّحت فكرة القومية العربية ثم فكرة الحركة الوطنية الفلسطينية، هي: ما يُعرف بالمسألة الشرقية، واندفاع الاستعمار الأوروبي، وتفكك الدولة العثمانية، وبدء إرهاصات النهضة العربية وحركتها القومية، وتنامي الخطر الصهيوني.

يرى البعض أنّ الهوية الفلسطينية تشَكّلت فقط ردّاً على الصهيونية، بيد أن هذا الرأي تقصّه الدقة والعمق. بالتأكيد، لا يمكن إنكار دور خطر الصهيونية الداهم في بلورة الهوية الفلسطينية، ولا يمكن التقليل من أهمية بروز الحركة الصهيونية و برنامجهما العملي في فلسطين، الذي جعل عرب فلسطين يشعرون بالتهديد. وكانت هذه الحركة بمثابة «الآخر» في عملية تشكيل الهوية الفلسطينية، إلّا أن القول إنّ الصهيونية وحدها هي التي حفّزت بروز الهوية الفلسطينية يتّجاهل السياق العام لتطور الأحداث في الشرق الأوسط.

ففي تلك المرحلة التاريخية، تماهت الشعوب بشكل متزايد مع الدول الجديدة التي تشَكّلت بعد تفكك الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. فقد كانت هناك ولاءات محلية في هذه المناطق المختلفة تطورت مع الزمن، وظهرت ولاءات جديدة كما هو في الحالة الفلسطينية. على سبيل المثال، تمكّن اللبنانيون والسوريون والأردنيون من تطوير هوياتهم الوطنية، لأنّ السكان تماهوا مع التشكيلات السياسية التي أوجدتها بريطانيا وفرنسا من دون الحاجة للوجود الصهيوني ليكون الآخر أو التقييض. وكان من شأن إقصاء الفلسطينيين من مؤسسات حكومة الانتداب البريطاني بعد عام 1918، وحرمانهم من تشكيل حكومة وطنية، أن يعيق الجهد الوطني الفلسطيني مقارنةً مع الجيران العرب. إذ إن سلطات الانتداب التزمت في ذلك الوقت بإقامة وطن قومي لليهود وتسليمهم السلطة في نهاية الأمر، في حين كان الوضع مختلفاً في مجتمعات عربية أخرى مجاورة لفلسطين.

وانتاب الفلسطينيين شعور بأنّهم محاصرون، إذ افتقدوا إلى بنى الدولة والمؤسسات، بعد أن منعهم بريطانيا من ذلك في الوقت الذي سمحت به للصهاينة البدء بإنشاء المؤسسات الالزامـة لدولـتهم المنشـودـة. فـكان العـاملـ الخارـجيـ، بـهـذاـ المعـنىـ، عـائـقاـ أـمـامـ تـرـجمـةـ الـهـوـيـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ إـلـىـ مـشـروـعـ وـطـنـيـ لـلـتـحرـرـ مـنـ نـيـرـ الـاسـتـعـمـارـ. فـقدـ كـانـتـ القـوـةـ الـمـهـيـمـةـ عـلـىـ فـلـسـطـينـ بـرـيـطـانـيـاـ تـرـىـ فـيـ الـحـرـكـةـ الـوـطـنـيـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ تـهـدـيـداـ لـمـصـالـحـهـاـ. عـلـاـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ، تـبـرـزـ وـثـيقـةـ وـعـدـ بـلـفـورـ فـيـ عـامـ 1917ـ، إـضـافـةـ إـلـىـ وـثـيقـةـ صـكـ الـاـنـتـدـابـ الـبـرـيـطـانـيـ عـلـىـ فـلـسـطـينـ فـيـ عـامـ 1922ـ، التـرـامـاـ بـرـيـطـانـيـاـ بـمـسـاعـدـةـ الـيـهـودـ لـإـقـامـةـ وـطـنـ قـومـيـ لـهـمـ. وـعـلـىـ نـحـوـ لـافـتـ، غـيـبـتـ هـاتـانـ الـوـثـيقـاتـ الـفـلـسـطـينـيـنـ، فـلـمـ تـذـكـرـ أـيـ مـنـهـمـ الـفـلـسـطـينـيـنـ بـالـاسـمـ، وـاـكـتـفـتـ بـالـإـشـارـةـ إـلـيـهـمـ بـلـغـةـ وـعـبـارـاتـ سـلـيـةـ مـثـلـ «ـجـمـاعـاتـ غـيرـ يـهـودـيـةـ فـيـ فـلـسـطـينـ». وـلـمـ يـأـتـ هـذـاـ النـفـيـ مـصـادـفـةـ، بلـ كـانـ مـتـطلـبـاـ رـئـيـسـاـ لـلـتـنـكـرـ لـحـقـوقـ الـفـلـسـطـينـيـنـ فـيـ تـقـرـيرـ مـصـيرـهـمـ، وـفـقـاـ لـلـبـاحـثـ رـشـيدـ الـخـالـدـيـ⁽¹¹⁾.

منـ الجـديـرـ بـالـذـكـرـ أـنـ رـدـةـ فـعـلـ الـفـلـسـطـينـيـنـ عـلـىـ الصـهـيـونـيـةـ كـانـتـ قـدـ سـبـقـتـ إـصـدارـ وـعـدـ بـلـفـورـ، إـذـ تـصـدـّتـ صـحـيـفـةـ «ـالـكـرـمـلـ»ـ لـلـخـطـرـ الصـهـيـونـيـ، وـحـدـّرـتـ مـنـهـ عـلـىـ لـسـانـ مـالـكـهـاـ وـرـئـيـسـ تـحـرـيرـهـاـ نـجـيـبـ نـصـارـ (ـشـيـخـ الصـحـافـيـنـ الـفـلـسـطـينـيـنـ)⁽¹²⁾ـ، الـذـيـ بـدـأـ مـنـدـ العـدـدـ الـأـوـلـ لـلـصـحـيـفـةـ فـيـ شـهـرـ دـيـسـمـبـرـ 1908ـ بـالـتـحـذـيرـ مـنـ الصـهـيـونـيـةـ، وـخـصـصـ جـزـءـاـ كـبـيرـاـ مـنـ صـفـحـاتـهـ لـرـصـدـ أـخـبـارـ الصـهـاـيـةـ وـنـشـاطـهـمـ، وـبـذـلـكـ تـحـوـلـتـ الصـحـيـفـةـ الـأـسـبـوـعـيـةـ إـلـىـ وـسـيـلـةـ لـلـنـضـالـ ضـدـ الصـهـيـونـيـةـ، وـأـصـبـحـتـ لـاحـقاـ الـمـبـرـ إـلـيـاعـامـيـ لـلـشـوـرـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ قـبـلـ أـنـ

(11) رـشـيدـ الـخـالـدـيـ، مـصـدـرـ سـابـقـ.

(12) لـلـتـعـرـفـ عـلـىـ أـفـكـارـ نـجـيـبـ نـصـارـ وـفـهـمـهـ لـلـصـهـيـونـيـةـ، انـظـرـ فـيـ كـتـابـهـ «ـالـصـهـيـونـيـةـ»ـ مـلـخـصـ تـارـيـخـهـاـ، غـايـتـهـاـ وـامـتـادـهـاـ حـتـىـ سـنـةـ 1905ـ»ـ، الـذـيـ صـدـرـتـ طـبـعـتـهـ الـأـوـلـىـ فـيـ عـامـ 1905ـ، وـأـعـادـتـ مـؤـسـسـةـ هـنـدـاـوـيـ لـلـتـعـلـيمـ وـالـثـقـافـةـ فـيـ الـقـاهـرـةـ طـبـعـهـ فـيـ عـامـ 2014ـ.

تغلقها سلطات الانتداب. وكان نجيب نصار قد بدأ بالكتابة عن الصهيونية منذ عام 1905، أي قبل تأسيس الصحيفة، وصدر له كليب عن الصهيونية وأهدافها. وكان لافتاً الشعور بالتهديد الصهيوني حتى قبل صدور وعد بلغور، إذ حذر نجيب نصار من هذا الخطر في «الكرمل»، وكتب قائلاً إن الفلسطينيين «على شفا جرف»، وإن الخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددهم «من كل صوب». وأضاف: «ومعلوم أن فلسطين أصبحت محطة آمال الصهيونيين»⁽¹³⁾. وعلى المنوال نفسه سارت صحيفة «فلسطين» التي بدأت بالتصدي للحركة الصهيونية منذ عام 1911، وكانت أسوة بصحيفة «الكرمل»، متشددة في الموقف من تلك الحركة⁽¹⁴⁾.

وببناء على ذلك، يمكن القول أنَّ الصدام على أرض الواقع مع البرنامج الصهيوني الاستيطاني أسهم في بلوة شخصية فلسطينية متفردة. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن «بداية تشكُّل شخصية فلسطينية متميزة، تعود إلى تعامل -أو تصدام- مناطق الريف الفلسطيني مع الاستيطان اليهودي. فهذا النوع من الاستيطان اليهودي انصبَّ في البداية على تأسيس مستعمرات زراعية، وهذا ما دفع إلى أن تبدأ الصدامات في الأرياف وليس في المدن». ويؤكد نجيب نصار أن العديد من الجمعيات والمنظمات، سواء التي أطلقت على نفسها صفة «العربية» أو «السورية» أو «الإسلامية» أو «المسيحية»، قد أخذت بالتشكل بغضون «الدفاع عن فلسطين في وجه الخطر الصهيوني»⁽¹⁵⁾.

أيقظت هذه الأحداث مجتمعاًً وعيَاً لدى الفلسطينيين دفعهم إلى خوض معركة تحرر وطني. وكما ذُكر في الفصل السابق، كان هناك صراع بين الصهيونية والفلسطينيين على الأرض، إلا أن هذا الصراع جعل الفلسطينيين

(13) نجيب نصار، صحيفة الكرمل، 19 سبتمبر 1913.

(14) رشيد الحالدي، مصدر سابق، ص 126.

(15) عصام نصار، «رشيد الحالدي، الماوية الفلسطينية: تكوين الوعي الوطني المعاصر»، مجلة السياسة الفلسطينية، مجلد 4، عدد 18 (1998): ص 185.

يصرّون على التمسك بحقهم في تقرير المصير والتحرر من نير الانتداب البريطاني. وشعر الفلسطينيون، شأنهم شأن أيّ شعب آخر يقع تحت الاستعمار، بالظلم ل لتحقيق الاستقلال والانفصال من حالة الامتثال لانتداب أراد تصفية حقوقهم، الأمر الذي عزّز إحساسهم بهوية فلسطينية وطنية. فما إن أُعلن عن وعد بلفور في نوفمبر 1917 حتى قام الفلسطينيون بإنشاء أول جمعية مناهضة للاستعمار البريطاني في مدينة يافا، حملت اسم «الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية» وترأسها الحاج راغب أبو السعود الدجاني. ولم يتوقف الأمر عند هذه الجمعية، إذ بلغ عدد الجمعيات في تلك الفترة الزمنية القصيرة خمس عشرة جمعية⁽¹⁶⁾. وشهدت تلك المرحلة طرد الفلاحين من أراضيهم، مع بداية ما يسمى في الأديب الصهيوني «العمل العربي»، ما أدى إلى صدامات بين اليهود والفلسطينيين، كان أبرزها ثورة البراق في عام 1929، التي بدورها كرّست وعي الفلسطينيين الذين تملّكهم الشعور بالظلم والغبن.

كانت الحركة الإسلامية حاضرة، وتمكنّت من لعب دور كبير في تشكيل أيديولوجيا مقاومة، لبّت فكرة النضال ضد الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني، بوصف ذلك واجباً دينياً. وكان لافتاً في تلك الفترة بروز العامل الديني الذي كان حاسماً إلى حدّ كبير في تشكيل قناعات الفلسطينيين. وظهر ذلك بشكل جليّ في عام 1928، عندما طالب بعض اليهود بتغيير الوضع القائم في باحة حائط البراق، فقد دعا الحاج أمين الحسيني زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية حينها إلى مؤتمر إسلامي عُقد في مدينة القدس. وبالفعل، لبّي نداءه العديد من الوفود من سوريا والأردن ولبنان، وانطلقت مظاهرات وصادمات مع اليهود⁽¹⁷⁾. طبعاً، لم يكن العامل الديني هو العنصر الوحيد في الهوية الفلسطينية، فقد كان هناك أيضاً بعد عربي في هذه الهوية، إذ مثل وقوع بلاد

(16) حليمة أبو هنية، «مراحل تشكّل وعيّ الهوية عند الفلسطينيين»، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 256 (2016): 127-141.

(17) أكرم زعير، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، 1955)، ص 77-7.

الشام تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني، وانهيار حكومة الملك فيصل في دمشق عام 1920 ، وتجزئه البلاد العربية، أسباباً إضافية لتمسّك الفلسطينيين بهويتهم الفلسطينية العربية. وعليه، تبنّى الفلسطينيون في عام 1918 علم الثورة العربية ونشيدها، وظل نشاطهم مرتبّاً بالنشاط القومي العربي العام، ولم تنفصل التعبيرات السياسية الأولى لحركتهم التي احتجزت شكل «الجمعيات الإسلامية المسيحية» عن الحركة القومية العربية المتمرّكة في دمشق، وواصل الفلسطينيون تأكيد رغبتهم في عدم فصل فلسطين عن الحكومة السورية العربية المرتبطة بالوحدة العربية⁽¹⁸⁾ . وبرزت أهمية البعد العربي والوحدة العربية في مواجهة الخطر الصهيوني، وعدّ العرب قضيّة فلسطين قضيّة عربية في المقام الأول.

دخلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي إلى فلسطين مع نهاية عام 1917 ، وسيطرت على فلسطين بكمالها بحلول سبتمبر 1918 . وبهذا انتهت الحقبة العثمانية في فلسطين، لتبدأ مرحلة مزدوجة من الاستعمار البريطاني (الذي انتهى في عام 1948) والاستيطان الصهيوني، ما فرض معادلةً جديدةً، أسهمت بشكل كبير في بلورة هوية فلسطينية متميزة وحركة تحرر وطني كافحة ضد الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني معاً. ومع دخول قوات الجنرال اللنبي القدس، تشكّلت إدارة عسكرية لإدارة شؤون البلاد. وعلى نحو لافت، سمحّت بريطانيا لبعثة صهيونية يرأسها حاييم وايزمان بزيارة فلسطين، ومسكّتها من أداء مهمتها التي تمثّلت في تسهيل قدوم اليهود إلى فلسطين، والمساعدة في بناء المستعمرات اليهودية على أرضها. وحاول رئيس الحركة الصهيونية حاييم وايزمان في تلك الأثناء تضليل الفلسطينيين وإبقاء حالة من الغموض تكتنف المشروع الصهيوني، فسعى إلى بثّ تطمّينات لصرف انتباهم عن المخططات الصهيونية المعدّة مسبقاً، وركّز بشكل خاص على أوهام الاستثمارات اليهودية في فلسطين وانعكاساتها الإيجابية على الفلسطينيين.

(18) حلّيمة أبو هنية، مصدر سابق.

وكما أُشير في الفصل السابق، اعتمد حايم وايزمان على الدبلوماسية والتضليل والتدرُّجية وإخفاء الهدف النهائي للحركة المتمثل بإقامة دولة لليهود على حساب الفلسطينيين.

بطبيعة الحال، لم يكن الفلسطينيون بتلك السذاجة التي توقعها حايم وايزمان أو تمنّاها، فقد تكشف الخطر الصهيوني المحمول على أكتاف قوات الانتداب البريطاني سريعاً، وهو أمر أدركه البريطانيون أيضاً، إذ يقول الجنرال بولز رئيس الإدارة العسكرية في تقرير أرسله إلى حكومته: «لا جدوى من محاولة إقناع العناصر المسلمة واليسوعية من السكان بأننا نلتزم بما جاء في تصريحاتنا عند دخولنا القدس، بخصوص المحافظة على الوضع القائم، فإنّ الواقع تشير إلى غير ذلك»⁽¹⁹⁾. وفي يوليو 1920 حلّت إدارة مدينة مكان الإدارة العسكرية، مع أن الطبيعة الاستعمارية للإدارة لم تتغير، وأصبح هربرت صموئيل، المعروف بميوله للصهيونية، والذي عمل وفق رؤية تتلخص في أنّ مهمَّة الانتداب البريطاني تسهيل إقامة دولة لليهود، أول مندوب سام بريطاني. وتزامن كل ذلك مع انهيار حكومة الملك فيصل في دمشق، ما دفع الفلسطينيين لأن يعودوا النظر في مكانتهم، بعد أن اتّهِم الشعور بأنّ حصاراً مزدوجاً فُرض عليهم. فمن جانب كانت بريطانيا وانتدابها، ومن جانب آخر، كان هناك إحساس عام بالخطر الصهيوني المستند إلى سياسة الانتداب. وبناء على ذلك، أنشأ الفلسطينيون حركتهم الخاصة لنيل الاستقلال.

وعلى نحوٍ لافت، أضفى الخطر الصهيوني طابعاً خاصاً على الوعي الفلسطيني، وأسهم في الإرهاصات الأولى لتشكيل هوية فلسطينية فُطرية خاصة، ومع ذلك بقيت الهوية مندجحة في الحركة القومية العربية حتى العقد الثاني من القرن العشرين، ومن هنا يمكن فهم تبني الفلسطينيين علم الثورة

(19) عادل حامد الجادر، *أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين* (بغداد: وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، ومركز الدراسات الفلسطينية، 1976)، ص 41 و 42.

العربية الكبرى. لكن وبعد انهيار مملكة فيصل في أبريل 1920، ودخول القوات الفرنسية إلى دمشق، عقد الفلسطينيون مؤتمرًا في مدينة حيفا في ديسمبر 1920، ولم يشيروا إلى فلسطين على أنها جزء من سوريا كما كان يحدث سابقاً، ونادوا بتشكيل حكومة وطنية فلسطينية تكون مسؤولة أمام برلمان منتخب. وكان هذا المؤتمر بمثابة نقطة الانطلاق العملية للحركة الوطنية الفلسطينية بوصفها حركة قطُرية⁽²⁰⁾.

في البداية، تمحورت المطالب الفلسطينية حول الموقف ضد منح اليهود أيّ وضع متميز، واتخذ هذا الموقف شكل الاعتراض السلبي، إلا أن المطالب ما لبست أن توسيعه، وأصبحت تدور في مجملها حول فكرة استقلال فلسطين وإقامة حكم ديمقراطي برلماني فيها. وعلى الرغم من تغيير الأوضاع في فلسطين خلال فترة الانتداب، بقيت مطالب الاستقلال والتحرر وإقامة حكومة وطنية أساسية في الحراك الوطني الفلسطيني. وقوبلت هذه المطالب (بخاصة بعد صدور صك الانتداب) ب موقف بريطاني سعي إلى تنمية الاستيطان اليهودي، وتشجيع الهجرة، والتضييق على الفلسطينيين لاضعافهم والخلولة دون نيلهم مطالبهم الوطنية.

لقد التزمت بريطانيا العظمى بسياسة تهدف إلى إقامة الوطني القومي لليهودي في فلسطين، ما يعني أنّ جميع محاولات إقناع الفلسطينيين بالمشاركة كانت في سياق ممارسة التضليل الاستراتيجي وشراء الوقت، كي يتتسنى بناء الوطن القومي لليهود من دون اعترافات قوية من الفلسطينيين. ومن هذا المنطلق، استمرت بريطانيا في اقتراح مشاريع مختلفة لدفع الفلسطينيين إلى المشاركة في مؤسسات حكم ما كانت ستتصنّع فرقاً أو تخدم قضيتهم في التحرر. ولا غرابة أن يرفض الفلسطينيون كل هذه العروض البراقة في مظهرها

(20) عبد الفتاح القلقيلي وأحمد أبو عوش، *خصوصية الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكيل والإطار الناظم*، ورقة عمل رقم 13، بيت لحم: «بديل» – المركز الوطني الفلسطيني لمصادر حقوق المواطن واللاجئين، أبريل 2012.

والخادعة في جوهرها، ذلك أنها لم تعاباً بحقوقهم وعدالة موقفهم⁽²¹⁾. وكانت بريطانيا خلال ذلك تلقى باللوم على الفلسطينيين، وتتذرّع برفضهم الانسياق مع طروحتها، لتبرّر استمرارها في تأييد المشروع الصهيوني الذي سال لعابه للتوسّع وخلق حقائق جديدة على أرض الواقع.

وبينما نما الاستيطان الصهيوني في فلسطين بدعمٍ وثيق من سلطات الانتداب البريطاني، بدأ اليأس يدبّ في نفوس الفلسطينيين الذين تحرّروا من وهم مطاردة سراب التعاون مع بريطانيا، وتكتّشت لديهم الأبعاد الحقيقة للخطر الصهيوني. وفي تلك الأثناء، حدث تغيير كبير في التفكير الجماعي الفلسطيني، فقد تراخت الحركة الوطنية الفلسطينية التي جاءت نتيجةً لصيغة الجمعيات الإسلامية والمسيحية، وباتت عورتها. ولم تعد المفاوضات مع بريطانيا تُجدي نفعاً في وقت تزايدت فيه قوة المجتمع اليهودي في فلسطين (اليشوف). وجاء مؤتمر يونيـو 1929 -كما ذُكر آنـاً- ليطالب بحكومة وطنية برلمانية، وبعث المؤتمرون برقـة إلى عصبة الأمم المتحدة جاء فيها: «إنّ سكان فلسطين لا يطيقون ولن يطـقـوا أن يصـبرـوا على نظام الحكم الاستعماري المطلق، وإنـهم يطلبـونـ بكلـ ماـ لهمـ منـ حقوقـ، تأسـيسـ هـيـئةـ تمـثـيلـيةـ تـضـعـ دـسـتـورـاًـ لـفـلـسـطـينـ يـضـمـنـ تـأسـيسـ حـكـومـةـ برـلـانـيةـ».

وعلى خلفية اليأس والشعور بالخذلان، جاءت هبة البراق بمثابة محطة تحول نقلت الفلسطينيين من مربع السلبية إلى دائرة الفعل، الأمر الذي عبّد الطريق لاندلاع ثورة شعبية كاملة⁽²²⁾. اللافت أنّ الفلسطينيين كانوا على

(21) صبري جريـسـ، «تأسـيسـ الوـطـنـ القـومـيـ اليـهـودـيـ فيـ فـلـسـطـينـ (1917ـ 1923ـ)ـ فيـ ظـلـ الحـكـمـ العـسـكـريـ الـبـرـطـانـيـ،ـ كـانـونـ الثـانـيـ 1917ـ حـزـيرـانـ 1920ـ»ـ،ـ مجلـةـ شـؤـونـ فـلـسـطـينـ،ـ العـدـدـ 95ـ،ـ أـكـتوـبـرـ 1979ـ،ـ صـ 26ـ ـ 28ـ.

(22) عقد أتباع جابوتينسكي في أغسطس 1929 سلسلة من المظاهرات الاستفزازية في باحة حائط البراق، ما أدى إلى اندلاع مواجهات في القدس، وقتل 133 يهودياً و 116 فلسطينياً. كما أن الكساد الكبير الذي أصاب العالم في تلك السنة كان له تأثير كبير في الفلاحـينـ،ـ ماـ أـسـهـمـ فيـ إـفـقـارـهـمـ.

اقتئاع إلى حدّ كبير بأنّ سبب البلاء هو الانتداب البريطاني وما جاء به من التزامٍ بتنفيذ وعد بلفور، فقد أكدوا في رسالتها وجهتها اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر الوطني الفلسطيني إلى لجنة التحقيق البريطانية التي تشكّلت بعد هبة البراق أنه «لا يسفر صلح ولا يكون سلام في فلسطين ما لم يُلْغَ وعد بلفور وتُوضَع العلاقات العربية-البريطانية على أساس احترام مصالح العرب أصحاب البلاد الحقيقيين وإعادة حريتهم لهم». فقد انصبّت المطالب هنا على تحقيق هدفين: يتمثل الأول في إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإيقاف انتقال حيازة الأراضي من الفلسطينيين إلى اليهود، وينص الثاني على تأليف حكومة ديمقراطية تضمّ الجميع، بمعنى أنّ يمثّل فيها كُلُّ مكوّن من السكان وفقاً لنسبيته إلى مجموع القاطنين في فلسطين. ورفضت بريطانيا هذه المطالب، ولم تجد نفعاً كُلُّ المفاوضات مع بريطانيا لدفعها إلى تغيير موقفها، وهو أمر أشار إليه رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني عندما قال إن بريطانيا بَيْنَتْ بصراحة عدم استعدادها لقبول تأسيس حكومة ديمقراطية عربية.

وفي السياق نفسه، ازدادت النخب الفلسطينية اقتئاعاً بأنّ سياسة المفاوضات مع بريطانيا من أجل تحقيق الأهداف الوطنية لن تحقق الاختراق المطلوب في ظلّ التزام بريطانيا بتعهدياتها للصهيونية، وتزامن ذلك مع تنامي السخط الشعبي الفلسطيني، فأصبحت بريطانيا بذلك هدفاً للغضب الشعبي الفلسطيني. وفي ضوء هذا الواقع، يمكن فهم محاولات تأسيس جماعات سرّية مسلّحة وعلى رأسها تلك التي تزعمها الشيخ عز الدين القسام، الذي أكد أنّ الاستعمار البريطاني هو الذي يحمي المشروع الصهيوني، ما يجعل بريطانيا العدوّ الذي يتوجب استهدافه بالمقاومة بدلاً عن التفاوض والمساومة كما كانت تفعل القيادات الوطنية في عقد العشرينيات من القرن العشرين.

أمام هذه اللوحة التي تعجّ بالتناقضات التي أنتجتها سياسات الانتداب، أخفقت حكومة الانتداب في تهدئة روع الفلسطينيين، وعلى الرغم من أن الكتاب الأبيض الذي أُعلن عنه في عام 1930، نصّ على تأسيس مجلس

تشريعي، ووضع قيود على المجرات الصهيونية وبيع الأراضي، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، إذ طالب الفلسطينيون بحكومة وطنية، واتخذوا مواقف متشددة معادية لبريطانيا. وفي ظل المعاناة من حصار الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني الإلحادي معاً، قرر الفلسطينيون إحداث تغيير في قواعد اللعبة، فتجاوزوا صيغة الجمعيات الإسلامية والمسيحية في النصف الأول من الثلاثينيات، وأنشأت الحركة الوطنية الفلسطينية أحزابها السبعة، وهنا يمكن القول إن الفلسطينيين تعلّموا من التجربة التقليدية لصالح صيغة للتبعية والحسد أكثر تنظيماً.

وأمام الضغط الشعبي والحرّاك الفلسطيني المكثف، قدم المندوب السامي مع نهاية عام 1935 عرضاً لتأسيس مجلس تشريعي، على أن يكون رئيس المجلس غير فلسطيني. وبدا واضحاً أنّ هذه المحاولة متأخرة جداً وتکاد تكون بلا جدوى، فلم تكن كافية لوضع حدّ لتنامي مشاعر العداء تجاه بريطانيا، إذ واجهت القيادة الفلسطينية ضغوطاً متزايدة من الأوساط الوطنية والراديكالية والرأي العام، ما خلق مزاجاً عاماً متشددّاً دفعَ اللجنة التنفيذية إلى توجيه جملة من المطالب لعصبة الأمم المتحدة في عام 1935، من أبرزها: الإصرار على الاستقلال ضمن الوحدة العربية، ورفض الصهيونية بشكل كامل، ورفض انتقال الأراضي لليهود، ورفض المجرات اليهودية، والمطالبة بتأسيس حكومة برلمانية.

وترك هذا الحراك أثراً فادحاً في الفلسطينيين الذي عاشوا ضنكاً في حياتهم وعانونا من مضايقاتٍ لا يمكن وصفها، فقد أسممت السياسات الكولونيالية في إفلاس مناطق الريف الفلسطيني بشكل كبير، وبحلول 1930 أصبح حوالي 30% من القرى الفلسطينيين من دون أرض، في حين أنّ مساحة الأرض لحوالي 80% من بقية لديهم أراضٍ لا تكفي لتلبية احتياجاتهم. وزاد الطين بلة بسياسة سلطات الانتداب التي تمثلت في فرض الضرائب المجنحة على المجتمع الفلسطيني الذين بدأ يئنّ من شدّة وطأتها.

نتيجة لذلك، تولّدت طبقة من الكادحين، إذ اضطرُ العديد من الفلاحين والقرويين إلى ترك قراهم والتوجه نحو المدن بحثاً عن عمل لم يكن الحصول عليه سهلاً.

وعلاوة على ذلك، اتّسمت الحياة الفلسطينية بانقسام في طبقة الأعيان، فعائلة النشاشيبي على سبيل المثال عارضت سياسة اللجنة التنفيذية التي هيمنت عليها عائلة الحسيني. ودعا راغب النشاشيبي إلى المفاوضات مع بريطانيا للتوصّل إلى تسوية معها ومع المستوطنين. وبالطبع، كان ذلك مرتبطاً بمصالح عائلته التي كانت من أكثر العائلات ثراءً، وكان عدد من أفرادها من كبار ملاك الأرض ومصدّري الحمضيات، ومنهم من باع قسماً من أراضيه للمستوطنين اليهود. وفي سياق موازٍ، أدرك الحاج أمين الحسيني أن اللجنة التنفيذية بدأت تفقد السيطرة، وأنّ هناك ضرورة لتبني أساليب راديكالية إذا ما أرادت أن تحافظ على موقعها. وقبل اندلاع ثورة عام 1936، قاد عز الدين القسام ثورة صغيرة في عام 1935، بعد أن تمكن من تجنيد حوالي 200 مناضلاً اشتربوا مع سلطات الانتداب، مرسلاً بذلك رسالة تقيد بأنّ العدو هو الإمبريالية والاستعمار والمستوطنون، وأن النضال ضد المستوطنين يأتي في سياق الكفاح ضد الاستعمار بغية التحرر. لكن الأمور سارت على عكس ما تشهيه سفن القسام، إذ لاحقته السلطات البريطانية وهو في طريقه إلى مدينة حيفا لتنظيم ثورة للفلاحين فيها، وتُنكّنَت من قتله، فأيقظت بذلك مشاعر الغضب والمرارة في أوساط أعداد متزايدة من الفلسطينيين الذين أهبتهم فكرة المقاومة المسلحة. وبذلك، مثلت الطريقة التي تعامل بها القسام مع الاحتلالين البريطاني والصهيوني مصدر إلهام للفلسطينيين.

ثورة الفلسطينيين الأولى

لم يكن لسياسات حكومة الانتداب أن تستمر دون ردّ فلسطيني، إذ تبلور الوعي عند الفلسطينيين بخطورة التنازع بين هذه السياسات وما يقوم به المستوطنون اليهود على أرض الواقع، فتلاشت كل آمالهم المعلقة على سلطات

الانتداب لتمكينهم من تشكيل حكومة تمثيلية. وتزامن ذلك مع تراجع قدرة طبقة الأعيان على ضبط المجتمع الفلسطيني، فبدأت إرهاصات ثورة شعبية مسلحة ضد الانتداب تلوح في الأفق. أمام كل ذلك، حزمت القيادة الفلسطينية أمرها حول ما يتعين القيام به، وأجازت إطلاق ثورة اخذ تأثيرها مسارين؛ الأول إيجابي يتمثل في إسهامها في تأسيس حركة تحرر فلسطينية، والثاني سلبي يتمثل في عدم قدرة الفلسطينيين على مواجهة اليشوف بعد ذلك بعقد من الزمان عندما اشتبك الطرفان بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ب التقسيم فلسطين.

وفي 20 أبريل 1936، انطلقت شرارة ثورة الفلسطينيين الأولى التي استمرت قرابة ثلاثة سنوات مضنية، مرّسخةً بذلك استحالة التوفيق بين مطالب الفلسطينيين ومطالب اليهود. وشكّلت في مدينة نابلس لجنة قومية دعت إلى إضراب عام، سرعان ما عمّ المدن والقرى الفلسطينية⁽²³⁾، وانّجذبّت الهيئة العربية العليا لفلسطين برئاسة أمين الحسيني قراراً يدعو الشعب العربي الفلسطيني إلى مواصلة الإضراب، إلى أن تغيّر حكومة الانتداب سياستها وموافقها، على أن تكون البداية من وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. لكن هذه المطالب اصطدمت بصخرة الرفض البريطاني، ومضت بريطانيا في سياستها التقليدية حين أصدرت شهادة هجرة جديدة قدّمتها للوكلالة اليهودية. ولم يتأخر الرد الفلسطيني على هذا الموقف، إذ أعلن جيش الجهاد المقدس الثورة المسلحة. وبالفعل، شرع الثوار يهاجمون ثكنات الجيش البريطانية والمستوطنات اليهودية، ويدمرون طرق المواصلات. واقتصرت أعمال الثورة في أيامها الأربع الأولى على لواء القدس وحده، لكنها ما لبثت في اليوم الخامس أن عمت المدن والقرى والبواقي في جميع أنحاء فلسطين.

(23) انظر:

Matthew Kraig Kelly, 'The Revolt of 1936: A Revision", *Journal of Palestine Studies*, Vol. 44, No. 2 (Winter 2015), pp.28-42.

وما إن دخل الإضراب في مدينة يافا حيز الوجود، وقبل أن يتقل إلى بقية المدن الفلسطينية، حتى ألقت القيادة الصهيونية باللامة على الهيئة العربية العليا واتهمتها بأنّها المحرّض الرئيس للإضراب وأعمال الاحتجاج. وأيدت القيادة البريطانية نظرتها الصهيونية في أنّ الإضراب والاحتجاج فعلٌ «إجراميّ»، إلّا أنها اختلفت معها بشأن الموقف من الهيئة العربية، إذ رأت أن الهيئة ليست متشددة، وأن التحاقها بالثوار كان خطوة اضطرارية حفاظاً على موقعها. فبريطانيا كانت مقتنة بأنّ الهيئة لم تكن متحمّسة للإضراب، وأن المجتمع الفلسطيني آخذ بالتغيير، ما استوجب تكيّف القيادات التقليدية مع هذا التغيير.

في المقابل، كان للهيئة العربية قراءة مختلفة لمجموعة من العوامل التي تضافرت في عام 1936 وأسهمت في خلق ظروف الثورة، ومن أبرزها: تدافع أعداد كبيرة من المهاجرين من أوروبا إلى فلسطين، إذ بلغ عددهم في تلك الفترة حوالي 26 ألف مهاجر، وهو رقم كبير جدًا بمعايير ذلك الزمن. وكذلك ظهور استياء شعبيّ واسع من عجز النخب التقليدية عن فعل شيء، في الوقت الذي لم يعد بإمكان الهيئة العربية العليا فيه تجاهل التغيير الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني. يضاف إلى ذلك ارتفاع وتيرة بيع الأراضي للوكلالة اليهودية في تلك الفترة، وانتشار الوعي الشعبي عند الفلسطينيين بأنّ لهم حق الاستقلال أسوة بالمصريين وال العراقيين وبقية الشعوب العربية، وهو ما تزامن مع بروز تيار شّكّ بقدرة الهيئة العربية العليا على قيادة الفلسطينيين نحو الاستقلال⁽²⁴⁾. وأخيراً، المعاملة السيئة التي بدأت شرطة سلطة الانتداب تُظهرها تجاه أعضاء الهيئة نفسها.

(24) انظر:

Weldon C. Matthews, *Confronting an Empire, Constructing a Nation: Arab Nationalists and Popular Politics in Mandate Palestine* (London: I. B. Tauris, 2006), pp.237-40.

لم تكن المسألة سهلةً بالنسبة لبريطانيا، التي انتابها شعور بأنه لا يمكن إيقاف الإضراب، فجهودها لإيقاف الثورة ذهبت أدراج الرياح، لا سيما بعد أن اشتدّ عود الثورة وأصبحت أكثر صلابة، ذلك أن الثورة عكست الهوية الفلسطينية بمكوناتها وهاجسها وألامها كافة، واستندت إلى أفكار راسخة مزوجة بتجربة مريمة مع الانتداب والصهيونية. وإزاء هذا الوضع، طلبت بريطانيا من حلفائها العرب التوسط لإقناع الفلسطينيين بوقف الإضراب، وبالفعل تدخل بعض القادة العرب عند الهيئة العربية العليا، ما أثمر عن وقف الإضراب. وفي تلك الأثناء، اضطرت بريطانيا إلى تشكيل لجنة ملكية سميت «لجنة بيل» في نهاية عام 1936 للتحقيق فيما جرى وتقديم توصيات تفضي إلى حلّ مقبول. وبعد سلسلة من اللقاءات في فلسطين، اقترحت اللجنة في يوليو 1937 تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق هي: دولة للفلسطينيين، ودولة لليهود، ومنطقة دولية تمتد من القدس إلى يافا، تكون تحت إدارة الانتداب البريطاني. كما اقترحت اللجنة إجراء تبادل للأراضي والسكان. وهكذا، أسست اللجنة لفكرة التقسيم التي ستعتمد لحلّ الصراع بعد عقد من الزمان.

لم يرق المقترَح البريطاني لطموح الفلسطينيين، لذا رفضته الهيئة العربية العليا، وأعلنت القيادة الفلسطينية في بيان لها تمسّكها بالمطالب الوطنية ومقاومة التقسيم، وفي شهر يوليو 1937 عمّت فلسطين تظاهراتٌ صاحبة ضد التقسيم، أسرفت عن وقوع صدامات بين الفلسطينيين وخصومهم. واستمرت الثورة على الرغم من فداحة الخسائر التي مُني بها الفلسطينيون. في المقابل، ظلّت توصيات اللجنة مثار نقاش في أوساط اليهود، فرأى فيها ديفيد بن غوريون -رئيس الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية- نقطة بداية مقبولة، وفي الوقت الذي أعلن فيه موافقته على فكرة إقامة دولة لليهود، فقد رفض الحدود التي اقترحتها اللجنة. وتُوضّح رسالة من ديفيد بن غوريون إلى ابنه الذي يقيم في أحد «الكيوتسات» في فلسطين، موقفه من تقرير اللجنة، إذ كان يفكّر في

دولة يهودية على أيّ قسم من فلسطين، لتكون نقطة البداية لدولةٍ على كلّ فلسطين، فطرد الفلسطينيين «أمر مفروغ منه في قادم الأيام»⁽²⁵⁾. وعلى نحو مغاير، كان للوكالة اليهودية شكوكها بخصوص قبول مبدأ تقسيم الأرض، وإقامة دولة يهودية مباشرة تكون مكاناً لليهود المهاجرين من أوروبا.

وأيقنت بريطانيا أنها بحاجة إلى شراء الوقت وتهيئة الأوضاع في فلسطين، فقد كانت نذر الحرب العالمية الثانية بادية للعيان، لا سيما مع صعود النازية وسياسة هتلر القائمة على تغيير الوضع القائم. لذلك، شكلت بريطانيا في مطلع مارس 1938 لجنة فنية برئاسة السير جون وودهد، لتفحص آلية تنفيذ المقترنات التي وضعتها لجنة بيل. وطلب من اللجنة التوصية برسم حدود فاصلة بين المنطقتين اليهودية والعربيّة المقترنتين، ورسم حدود الأراضي المقترن إيقاؤها تحت الانتداب البريطاني، وتقديم حلّ مناسب مع ضمانة كافية لتأسيس دولتين مستقلّتين؛ فلسطينية ويهودية، على أن يؤخذ بعين الاعتبار انصمام أقلّ ما يمكن من العرب إلى المنطقة اليهودية، وأقلّ ما يمكن من اليهود إلى المنطقة العربية.

قاطع الفلسطينيون هذه اللجنة لأنّهم أدرّوا أنّ نقطة البداية في عملها هي تقسيم بلادهم، فرفضوا ذلك بصورة حاسمة، وهذا ما أقرّت به اللجنة في تقريرها (الكتاب الأزرق) الذي جاء فيه: «إنّ السكان العرب في فلسطين يقفون موقف عداء مستحکم من التقسيم منها كان شكله». وقال وزير المستعمرات مالكوم ماكدونالد في خطابه الذي قدّم فيه تقرير اللجنة إلى مجلس العموم في 24 نوفمبر 1938: «لقد عاش العرب في فلسطين منذ قرون عديدة، ولم يؤخذ رأيهم عندما صدر وعد بلفور ولا عندما وضع صيغة الانتداب. وقد كانوا خلال السنوات العشرين التي تلت الحرب العالمية الأولى

(25) للمزيد عن فكرة حتمية طرد الفلسطينيين والتطهير العرقي، انظر:

Ilan Pappé, *The 1948 Ethnic Cleansing of Palestine* (oxford: Oneworld, 2006).

يراقبون هذا الاجتياح السلمي الذي يقوم به شعب غريب ويرفعون أصواتهم بالاحتجاج الصاخب بين حين وآخر. فقد شاهدوا تسرُّب أراضيهم من أيديهم وانتشار المستعمرات اليهودية انتشاراً مطْرداً الأزيداد في صميم البلاد فأخذت تساورهم المخاوف. ولو كنت عرباً لتولّاني الذعر أيضاً⁽²⁶⁾. ولم تفلح لجنة وودهد في إقرار خطة يقبل بها طرفاً الصراع، لذلك وُضعت مسألة التقسيم على الرفّ.

في واقع الأمر، كانت بريطانيا تعجل التوصل إلى تهدئة كي لا يلتجأ الطرف العربي إلى التعاون مع دول المحور في الحرب العالمية الثانية التي ستندلع بعد أقل من عام من ذلك الوقت. واقتراح وزير المستعمرات البريطاني دعوة الطرفين اليهودي والعربي إلى مؤتمر في لندن من أجل التوصل إلى حلّ نهائي، فقد خلصت بريطانيا إلى أنها أوفت بوعده بلفور، وأنّ قدوم مهاجرين جدد لم يعد أمراً مستوعباً، فالحرب على الأبواب وبيدو أن لا مفرّ منها. لكن محاولات عقد المؤتمر مُنيت بالفشل. وفي ضوء ذلك، قدّمت بريطانيا مبادرة جديدة لتسويةٍ أملأْت أن ترضي الطرف العربي، فصدر «الكتاب الأبيض» في 17 مايو 1939، وجاء فيه أن بريطانيا لا تنوى إقامة دولة لليهود في فلسطين. وحدّد الكتابُ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بـ 10 آلاف سنوياً ملدة خمسة أعوام، علاوة على قبول 25 ألف مهاجر مباشراً، وبعد مرور السنوات الخمس يصبح أمر الهجرة رهناً بموافقة العرب. ويراعى في ذلك ألاّ تزيد النسبة النهائية لليهود على ثلث السكان. وفيما يتصل بالأرض، نصّ الكتاب الأبيض على منع البيع نهائياً وتقييده بمناطق معينة يحددها المندوب السامي البريطاني.

تبينت ردود العرب على الكتاب الأبيض، ففي حين قَبِل به الكثيرون، عَدَّ الحاج أمين الحسيني وأنصاره القبول به خيانةً. وانحصرت احتجاجات

(26) للاطلاع على المزيد من تصريحات وزير المستعمرات مالكوم ماكدونالد، انظر: <https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1938/nov/24/palestine>.

العرب في مسألة السماح ببيع اليهود في مناطق معينة، لأنهم يعرفون أن سياسة الوكالة اليهودية في شراء الأراضي تستند إلى منطق استراتيجي كي تتمكن في نهاية المطاف من إحكام سيطرتها على كل فلسطين. كما انتابت العرب شكوك حول قدرة بريطانيا على معالجة الهجرة غير الشرعية لليهود. وعندما اجتمعت القيادة الفلسطينية لمناقشة الكتاب الأبيض كان هناك ميل عام لقبوله، واستمر النقاش في ذلك، إلا أن الحاج أمين الحسيني الذي كان يشك بنوايا بريطانيا رفض هذا التوجّه، وتشبّث بموقفه. وللخروج من هذا المأزق اقتُرِح إرسال عزت طنوس إلى لندن للطلب من الحكومة البريطانية أن توافق على الشروع فوراً في تشكيل حكومة فلسطينية من دون الحاجة إلى فترة انتقالية. ووافق الحاج أمين الحسيني على أن تكون نسبة اليهود الثالث بعد أن كان يريد لها أقلّ من ذلك. لكن وزير المستعمرات البريطاني كان له رأي آخر، إذ أكد أن الحكومة البريطانية لن تجري أيّ تعديل على الكتاب الأبيض، وقال لطنوس: «سيكون مؤسفاً إنْ رفضت اللجنة الفلسطينية سياسةً جهّدت الحكومة البريطانية في إقامتها ضد صعوبات كبرى. وإذا أضعمت هذه الفرصة الذهبية، فلن تعود أبداً»⁽²⁷⁾. وكان رفض بريطانيا إجراء تعديلات كفيلة بإقناع الحاج أمين الحسيني بصحّة موقفه، وبالتالي فضل الرهان على إمكانية انتصار ألمانيا في الحرب العالمية التي أصبحت على الأبواب.

في المقابل، عدّ الصهاينة الكتاب الأبيض ضربة قاصمة لمشروعهم، وأصيّبوا بصدمة كبيرة عند صدوره، لأنّه حدد الهجرة، في حين أن مشروعهم قام على تغيير الواقع الديمغرافي في فلسطين عن طريق جلب المهاجرين اليهود إليها. لذلك، رأوا في هذا الكتاب نكثاً بوعدهم بلفور وصكّ الانتداب معًا، وقرروا محاربته، لكن بريطانيا التي كانت تخشى شبح الحرب أكثر من خشيتها من ردة فعل الصهاينة، لم تكن تريده أن يقف العرب في صفّ النازيين، كما أنها بحاجة

(27) عزت طنوس، الفلسطينيون: ماضٍ مجيد ومستقبل باهر (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1982)، ص 254.

إلى العرب ونفطهم. فيينا كان للعرب خيار آخر، لم يكن لليهود أيّ خيار سوى التحالف مع بريطانيا. تجدر الإشارة إلى أنّ مفعول الكتاب الأبيض بدأ بالتللاشي مع انتهاء الحرب، بخاصة مع إصرار الصهاينة - بتأييدٍ من أمريكا - على إدخال مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين. وتلاحت الأحداث وتمسّكت بريطانيا بالكتاب الأبيض، ما أدى هذا إلى نشوب خلافات عميقة بين اليهود وبريطانيا، أسهمت في نهاية المطاف في تسريع انسحاب بريطانيا من فلسطين.

ومثل طيُّ صفحة الحرب العالمية الثانية المسماة الأخير في نعش الكتاب الأبيض، فقد وضعت بريطانيا فكرة جمع العرب واليهود في مؤسسة حكم تحت إشرافها على الرف. إلا أن مشكلة فلسطين لم تنتهِ، إذ تأجّج الصراع بين اليهود الصهيوني والفلسطينيين وتحوّل إلى صراع «صُفْرِيّ» في ظل عدم القدرة على التوفيق بين طلبات الطرفين. كما أن الظروف في المرحلة التي تلت الحرب ليست كتلك التي سادت قبلها، فصعود كلّ من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبدء الحرب الباردة أفرز نمطاً من العلاقات الدولية أفضى بدوره إلى تراجع التأثير والنفوذ البريطانيَّين في المنطقة. ولم تنجح كل محاولات بريطانيا لإيجاد حلًّ توافقي يسمح لها بالحفاظ على وجودها في فلسطين. اللافت أنَّ موازين القوى على الساحة الفلسطينية تغيرت أيضاً، فقد أصبح المجتمع اليهودي أقوى من نظيره الفلسطيني الذي أنهكته الثورة وبلغ من الوهن حدًّا لم يتخيّله أحد من قبل، وهذا بدوره مهّد الطريق لاندلاع حرب عام 1948 التي ما زالت آثارها ماثلة إلى الزمن الحاضر.

الطريق إلى النكبة

أنهك الفلسطينيون بعد فشل ثورة 1936-1939، وترجعت قوتهم بشكل لافت، وعندما دقت ساعة الصفر بعد قرار التقسيم، لم يكونوا مستعدّين للمواجهة المسلّحة والمصيرية التي اندلعت بينهم وبين اليهود. على العكس من ذلك، كان الصهاينة مدربين ومسلّحين جيداً، تشرف عليهم قيادة مركزية، ويتحركون ضمن استراتيجية واضحة ودقيقة لطرد الفلسطينيين من

قراهم ومدنهم. وشكلت الحرب العالمية الثانية فرصة ذهبية لهم، فاستفادوا منها في تحضير مجتمع اليشوف لحرب حتمية مع الفلسطينيين. وعندما أدركوا أن انتصار النازيين سيكون وبالاً عليهم، قررت قيادتهم تقديم الدعم العسكري لبريطانيا، حتى لو لم تراجع الأخيرة عن سياستها الإمبريالية في فلسطين. ودرّبت بريطانيا عشرات الآلاف من المستوطنين خلال الحرب العالمية الثانية. فعلى سبيل المثال، ضمّت قوات الهاaganah في عام 1944 حوالي 36 ألف مقاتل، وقد أقدمت هذه القوات على سرقة الكثير من المعدّات البريطانيّة.

انصبت جهود الصهاينة في تلك الفترة على تأمين دخول المهاجرين اليهود إلى فلسطين، فمن دون هؤلاء المهاجرين لن يكون بالإمكان تأسيس الدولة. ومن المفارقة أن الحركة الصهيونية التي أسست من أجل دفع اليهود للهجرة إلى فلسطين أصبحت تقدم فرصة إقامة الدولة على مساعدتها الإنقاذ اليهود، فاستحوذت هذه الفكرة على اهتمام ديفيد بن غوريون الذي لم يعد مصير اليهود في أوروبا يتصرّر أولوياته. فكتب في ديسمبر 1942 (أي إبان المولوكوست) قائلاً إن «الكارثة التي حلّت بيهود أوروبا لا تدرج تحت مسؤولياتي بشكل مباشر». وطالب في مؤتمر بلتيمور الذي عُقد بمدينة نيويورك في مايو 1942، بدولة لليهود في كل فلسطين، وناقش المؤتمر طرد نصف مليون فلسطيني لإنفاس المجال لمزيد من الهجرات اليهودية إلى فلسطين.

وكما ذُكر آنفًا، خرج المجتمع الفلسطيني من ثورة 1936 منهكًا، وأكثر من ذلك؛ كان منقسماً على نفسه ومتفرقًا إلى القيادة الموحدة، إذ كانت هناك قيادتان متناقضتان سيطرت عليهما عائلتان من الأعيان: عائلة الحسيني التي سيطرت على الهيئة العربية العليا، وعائلة النشاشيبي المدعومة من إمارة شرق الأردن. والأنكى أنّ أيّاً من القيادتين لم تقدم محراجًا للأزمة الفلسطينية، وتكتفي الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الحاج أمين الحسيني الذي ترأس الهيئة العربية العليا عاش في المنفى، فكان تأثيره محدوداً لأنّه لم يكن على اتصال مباشر بها يجري على أرض الواقع.

وخلالاً لحال الفلسطينيين، كانت القيادة الصهيونية تمارس سياسة منظمة ترتبط بهدفها النهائي، وهو إقامة الدولة اليهودية وطرد الفلسطينيين من أرضهم. فما إن أدرك الصهاينة أنّ ألمانيا النازية في الطريق إلى هزيمة شاملة وأنها لا تشكل خطراً على مستقبل مشروعهم في فلسطين، حتى بدأت المنظمات اليهودية المتطرفة -مثل الأرغون- باستهداف المباني الحكومية البريطانية، وأغتيال الموظفين البريطانيين. واشتتت الهجمات اليهودية على المقرات البريطانية وسُكُن الحديد وطرق المواصلات، ما أوجد مشكلةً لبريطانيا التي خرجت من الحرب منهكّة، وكانت تستعدّ للخروج من الهند أيضاً، ما يعني تراجع قيمة فلسطين في مشروعها الاستراتيجي. ونفذت منظمة الأرغون في يوليو 1946 عملية إرهابية تمثلت في تفجير مقر الإدارة العامة والإدارة العسكرية البريطانية في فندق الملك داود في القدس، ما أودى بحياة واحد وتسعين شخصاً. واستمر الإرهاب اليهودي بعد ذلك، رافعاً الكلفة على بريطانيا التي ازدادت اقتناعاً بأنّ التوفيق بين المطالب اليهودية ونظرتها الفلسطينية أمرٌ صعب التحقق.

أمام هذا الواقع الصعب، أعلنت الحكومة البريطانية في 14 فبراير 1947 عجزها عن تحسير هؤلاء الخلافات بين اليهود والفلسطينيين، ورغبتها في تحويل ملف الانتداب على فلسطين إلى الأمم المتحدة لتتخذ قراراً بشأنه، وقال وزير الخارجية إرنست بيفن أمام مجلس العموم إنّ بلاده غير قادرة على قبول أيٍّ من المشاريع اليهودية أو العربية، وإنها أيضاً غير قادرة على فرض حلّ على الطرفين⁽²⁸⁾. وكان هذا يعني أن بريطانيا العظمى بدأت غسل يديها من الكارثة التي تسببت هي في حدوثها في المقام الأول، فما كان لفلسطين أن تتحول إلى

(28) لمزيد من المعلومات والتحليل حول دور الانتداب البريطاني في الصراع والتحديات التي واجهت بريطانيا خلال فترة الانتداب وقرار الحكومة تحويل ملف فلسطين إلى الأمم المتحدة، انظر:

Michael Cohen, *The British Moment in Palestine: Retrospect and Perspectives, 1917-1948* (New York: Routledge, 2014).

مسرح اقتتال بين هويات متناحرة لو لم تتعهد بريطانيا بخلق الظروف الملائمة لإنشاء وطني قومي لليهود. بعد ذلك أرسلت الأمم المتحدة لجنة خاصة لزيارة فلسطين للتشاور. وبينما رحب الصهاينة باللجنة، قاطعوا الفلسطينيون الذين رأوا أنها لا تمتلك الحق في تقرير مصير بلادهم. وفي النهاية، اقترحت اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية على 55٪ من فلسطين (هذه المنطقة يقطنها 500 ألف يهودي و 400 ألف فلسطيني)، ودولة عربية للفلسطينيين على 43٪ من فلسطين (يقطن في هذه المساحة 10 ألف يهودي و 725 ألف فلسطيني)، أما المساحة المتبقية من فلسطين (القدس وبيت لحم) فستكون منطقة دولية تديرها الأمم المتحدة. وفي 29 نوفمبر 1947 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم (رقم 181) الذي استند إلى توصيات اللجنة. وصوّت 33 دولة مع القرار (بعد ضغط هائل من الولايات المتحدة)، وعارضته 13 دولة، وامتنعت كل من بريطانيا واليونان والهند وكوبا والدول المسلمة عن التصويت. واللافت أنّ دول الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي أيدت هذا القرار. وكانت الجمعية العامة في ذلك الوقت تضم سبعاً وخمسين دولة. واحتفى الصهاينة بالقرار وعدّوه إنجازاً تاريخيّاً، فللمرة الأولى تقرّ منظمة دولية دولة لهم، لكنهم لم يكونوا راضين عن حدود الدولة، بمعنى أن القبول بالقرار كان تكتيكيّاً، إذ رأى فيه الصهاينة نقطة البداية للتوسيع في مقبل الأيام. وفي المقابل، شعر الفلسطينيون بالغبن والظلم، فعارضوا القرار أسوةً بما فعله العرب، وبدأ أنّ حرباً حتمية تلوح في الأفق، وأنّ المسرح أُعدّ جيداً للنكبة.

لقد شكّلت كتابة التاريخ للفترة التي تلت قرار التقسيم حتى انتهاء الحرب في يناير 1949، سجالاً بين المؤرخين والسياسيين تحور حول السردية. فقد كان الإسرائييليون مهتمّين بخلق ذاكرة جماعية لهم بخصوص ما جرى، تؤكد أنّهم خاضوا حرباً «دفاعية»، وأنّ هناك جولةًقادمة بينهم وبين العرب وأنّ الأمر ليس سوى مسألة وقت. وهدفت هذه السردية إلى إبقاء الإسرائييليين في حالة استنفار وتعبئة تسمح لهم بالتصدي لكل التحديات،

وتنفيذ سياسة توسعية على حساب العرب والفلسطينيين. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون يكرر أن لا خيار أمام إسرائيل سوى الاستعداد لجولة قادمة. واستمر هذا السرد الذي أصبح نوعاً من المونولوج الداخلي، إلى أن ظهر مؤرخون جدد في نهاية الثمانينيات أماطوا اللثام عن هذه الأساطير المؤسسة للسردية الصهيونية الرسمية. وفي المقابل، شُكّل تهجير الفلسطينيين وتحويمهم إلى مجتمع لاجئين جوهر الذاكرة الجمعية لهم وجواهر سردتهم للنكبة، ولم تفع كل المحاولات لطمس هذه الذاكرة التي اكتوّي الفلسطينيون بنيرانها وأوجاعها.

الخاتمة

أسوةً بباقي دول المشرق العربي، وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، الذي جاء وفي نيته تنفيذ وعد بالغور، فلم يكن الفلسطينيون معزولين عن سياقهم الإقليمي، إذ تأثروا بالأحداث التي عصفت بالمنطقة في القرن التاسع عشر، والتي أفضت إلى تصافر عاملين أساسين أسمها في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية ثم الحركة الوطنية الفلسطينية. يتمثل العامل الأول في تراخي قبضة الدولة العثمانية (رجل أوروبا المريض)، الذي أسّال لعب الأوروبيين لاقتسام تركية الإمبراطورية وقضم أراضيها شيئاً فشيئاً. وكانت هذه الحقيقة كافية لتبلور يقظة عربية شملت الفلسطينيين. أما العامل الثاني فهو ظهور الحركة الصهيونية، وارتباطها المباشر بالمشاريع الاستعمارية، فوجد الفلسطينيون أنفسهم محاطين بحصارين: الاستعمار، والصهيونية.

وتبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية بشكل تدريجي وتراتيمي، إلى أن اكتسبت تميزاً وتفرداً في القرن العشرين، إذ دشّن الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني الإلحادي وعيّاً عاماً في أوساط الفلسطينيين بأتمّ مستهداً فون، وأنّ مستقبلهم في مهب الريح بسبب مفاعيل قوى الاستعمار والصهيونية التي أصبحت تهدّد كينونتهم برمّتها. ولم يتأخر الردّ الفلسطيني على هذين الخطرين، فبدأ الاحتجاج على سياسة الانتداب ونقل الأراضي للصهاينة، بخاصة بعد أن

أدرك الفلاحون في فلسطين أنَّ المطلوب اقتلاعهم من الأرض. واقتصرت الاحتجاجات الفلسطينية في العقد الأول من القرن العشرين على المعارضة السلبية والسلمية إلى حدّ كبير للاحتلال البريطاني، وحرضت الحركة الوطنية الفلسطينية بزعامة موسى كاظم الحسيني على التعاون مع بريطانيا، لكنها لم تقبل بوعده بلفور.

شعر الفلسطينيون بأنَّ هناك حدوداً لما يمكن أن يتحققوه، فقبلت الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلتها الثانية بزعامة الحاج أمين الحسيني أن يكون لليهود ثلث مقاعد الحكومة، شريطة موافقة بريطانيا على إعلان استقلال فلسطين دولةً واحدة. وحتى عندما اضطرت بريطانيا لاسترضاء الفلسطينيين وأصدرت الكتاب الأبيض، لم تتراجع عن التزامها بتنفيذ وعد بلفور، ما صبَّع العلاقة بينها وبين الحركة الوطنية الفلسطينية بالعدائية. فقد كان الكتاب الأبيض بهذا المعنى قفزة في المجهول، لأنَّه لم يحتوِ على ضمانة من بريطانيا بأنَّها غيرت مواقفها بالفعل. ولم تقتصر احتجاجات الفلسطينيين ضد المشروع الصهيوني على السبل السلمية فقط، فهبة البراق مثلاً كانت أول مواجهة حقيقة أذكى الوعي لدى الفلسطينيين بأنَّ هنالك ضرورة لتغيير مقاربتهم إزاء بريطانيا. وبذلك، كانت المعركة تتمحور حول تحرير فلسطين من نير الاستعمار البريطاني، وفي هذا السياق جاءت ثورة عام 1936 التي انتهت بفشل كبير، لأنَّها نأت بالفلسطينيين عن تحقيق حلمهم في التحرر. وهناك أسباب كثيرة لهذه الهزيمة تناولها رشيد الخالدي في كتابه «القفص الحديدي»، إضافة إلى العوامل الداخلية، هناك عوامل خارجية من أبرزها الاستعمار وتعاون العرب مع بريطانيا، تضافرت لإضعاف الفلسطينيين في مرحلة حرجة من تاريخهم. كما لا يمكن التقليل من شأن القمع البريطاني، وتنامي قوة اليهود ومجتمع اليهودي ديمغرافيًّا وعسكريًّا.

ما من شك أنَّ الانقسامات الفلسطينية الداخلية لعبت دوراً في هذه الهزيمة، لكن لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي لعبته بريطانيا في قمع الثوار

وملاحتهم، لا سيما أن الجيش البريطاني كان مدعوماً من القوات اليهودية. وفي الوقت نفسه، كانت هناك نتائج أخرى للثورة، فقد تحولت السياسة البريطانية من دعم فكرة الدولة اليهودية إلى دعم فكرة دولة بغالبية عربية، إذ وجدت بريطانيا التي كانت تخوض حرباً على جبهتين (ألمانيا واليابان) أنه لا بد من استرضاء العرب الفلسطينيين، الأمر الذي دفعها إلى إصدار الكتاب الأبيض. كما أسهمت الثورة في إنهاء الانتداب البريطاني بعد أن اعترفت بريطانيا باستحالة التوفيق بين مطالب الطرفين، وبالتالي استحالة الاستمرار بحكم فلسطين بكافأة عالية على المدى البعيد.

لماذا أخفق الفلسطينيون ونجح الصهاينة؟ طرح رشيد الخالدي سؤالاً مركزاً عن سبب إخفاق الفلسطينيين في تحويل هويتهم الخاصة التي شكلوها في الربع الأول من القرن العشرين، إلى دولة قبل عام 1948. وأجاب الخالدي عن هذا السؤال في كتابه «القصص الحديدي» بالإشارة إلى أربع نتائج مهمة ثورة 1936، وهي: تدمير أو تهجير النخب السياسية الفلسطينية والقيادة العسكرية، وسيطرة الدول العربية على قضية فلسطين، وبدء مشكلة اللاجئين بالظهور (خرج في الثورة حوالي 40 ألف لاجئ ثم عادوا بعد انتهاءها، وربما أن هذا ما دفع الفلسطينيين إلى الاعتقاد أنهم سيعودون بعد خروجهم في عام 1948)، وتنامي القوة العسكرية والديمغرافية لمجتمع اليشووف بعد الثورة.

وإذا كان ما ذهب إليه الخالدي صحيحاً من أن العمل الوطني الفلسطيني انطوى على ضعف داخلي في ثيابه، فإن التحالفات الدولية ووجود الانتداب البريطاني كانا حاسمين في ترجيح كفة الصهاينة في نهاية المطاف. ولم تكن قوة اليشووف ذاتية فقط، وإنما استفادت من القوى العظمى وعلى رأسها بريطانيا في رعاية المشروع الصهيوني الإلحادي من المهد. وشكل الانتداب على فلسطين إطاراً قانونياً ساعد السلطات البريطانية في التلاعب والتحكم بتطور الأوضاع في فلسطين، وخاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين، فقد بدأ الانتداب وكأنه قفص حديدي قيد الفلسطينيين، وسمح لليهود في الوقت

نفسه بتشكيل دولتهم على مراحل. ومن الثابت تاريخيًّا أن بريطانيا جاءت إلى فلسطين وفي نيتها تنفيذ وعد بلغور ومنع الفلسطينيين من تقرير مصيرهم أسوةً ببقية شعوب المنطقة، لهذا رفضت بشدة فكرة قيام المؤسسات التمثيلية التي طالب بها الفلسطينيون، لأنهم يشكلون أغلبية⁽²⁹⁾.

وما إن جاء عام 1947 حتى كانت بريطانيا قد وصلت إلى أقصى درجات التحمل إزاء استمرار الوضع القائم في فلسطين. فقد أثرت ثورة 1936 سيكولوجياً وفنياً في الانتداب، ما مهد الطريق أمام وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن في فبراير 1947 لإعلان أن بلاده قد قررت تسليم ملف الانتداب على فلسطين إلى الأمم المتحدة. ومن نافل القول أن بريطانيا، المسؤولة تاريخيًّا عن إصدار وعد بلغور ومساعدة الحركة الصهيونية على نجاح مشروعها الاستيطاني الإلحادي، أسهمت إلى حدٍ كبير في إيجاد حالة من العداء المتبادل بين الجانين اليهودي والفلسطيني، وسمحت في الوقت نفسه بتفوية الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، وسهلت أمام الصهاينة إقامة مؤسسات الدولة، في حين منعت الفلسطينيين من القيام بذلك. لذلك، كانت نتيجة المواجهات العسكرية بين القوات اليهودية المدرّبة والمسلحة وما تبقى من قوات فلسطينية بعثرة، نتيجةً منطقية، فقد تسبّب عدم تكافؤ موازين القوى في انتصار القوات اليهودية ضد الفلسطينيين أولاً، ثم ضد الجيوش العربية التي دخلت الحرب لاحقاً.

(29) فيصل حوراني، *جذور الرفض الفلسطيني، 1918-1948* (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003).

الْفَضْلِ لِلَّهِ

نكبة عام 1948 والتطهير العرقي

كانت نكبة عام 1948 محطة حاسمة في إعادة تشكيل سردية الصراع العربي الإسرائيلي، فللمرة الأولى ينخرط العرب بشكل مباشر في حرب مع دولة فتية، وفي لعبة إقليمية تحولت فيها فلسطين إلى ساحة للتنافس والصراع والتحالف والتعاون على حد سواء. فلم يكن ذلك العام عاماً عادياً، إذ شكل تحدياً من نوع خاص واجهته دول عربية حديثة الاستقلال، عندما خاضت معارك ضاربة أفضت إلى هزيمة جيوشها أمام القوات اليهودية، وإلى تمكن دولة إسرائيل حديثة النشأة وتوسّعها، لتغدو بذلك تجسيداً حياً لنكبة الفلسطينيين.

كتب الكثير عن تلك الحرب التي أرقت الباحثين والمؤرخين، لكن هذه الكتابات غلبت على جلّها التزعة الوطنية، إذ تماهت مع ما يسمى «التاريخ الرسمي». وكما يذكر المؤرخ إريك هوبزباوم في معرض كتاباته عن القرن التاسع عشر، هناك استخدامات مختلفة للتاريخ تهدف إلى تأمين الولاء المدني، كما هي الحال في الجمهورية الفرنسية الثالثة والإمبراطورية الألمانية الثانية. وفي الحالتين العربية والإسرائيلية وجد كل طرف أنّ عليه تقديم رواية متهاشكة لامتلاك اليد العليا أخلاقياً، وكأن هناك ضرورةً لاختراع سياسي للتاريخ، وهو ما هيمن على كتابات المؤرخين الإسرائيليين الذين انضموا تحت راية المقولات الصهيونية الرسمية. بمعنى آخر، ظلت الحرب في جوهرها حرباً

سرديات، يراد لها أن تبرر الفعل على أرض الواقع، وذلك على الرغم من الوثائق التي أماتت اللثام عن الأساطير المنسوجة لما حدث حينها.

ففيما يتصل بأدبيات الصراع، أرخت الكتابات الصهيونية أو المؤيدة لها لأحداث تلك المرحلة، وجاءت انعكاساً للرواية الصهيونية الرسمية التي لم تخُل من الأساطير⁽¹⁾. واتسمت هذه السردية بمزيج من الأحادية والانتقائية، إذ استندت إلى شيطنة الفلسطينيين، وتجسيد النصر عليهم وعلى العرب، وعدّت الصراع صراعاً قاتلت فيه الأقلية الأكثريّة من أجل البقاء. وتصرّ السردية الصهيونية على أنّ الفلسطينيين خرّجوا من بيوتهم أثناء الحرب طوعاً لإفساح المجال أمام الجيوش العربية للقضاء على إسرائيل، ثم يعودوا بعد ذلك متصرّين. وبهذا المعنى، لا تتحمّل إسرائيل أيّ مسؤولية أخلاقية عن اللاجئين ولا تولي اهتماماً لمصيرهم. وقدّمت هذه السردية الحرب على أنها فُرضت على إسرائيل التي خاضتها بوصفها حربَ بقاء حققت فيها انتصاراً أشبه بالمعجزة ضد تحالف يفوقها عدّة وعواداً. وتقول الرواية الصهيونية إنّ بريطانيا العظمى كانت تريد منع إقامة دولة إسرائيل، وإنّ الأخيرة حاولت بعد انتهاء الحرب التوصل إلى سلام مع العرب، إلّا أنّهم رفضوا كل عروضها لوضع حدّ لسفك الدماء، وطّيّ صفحة الصراع، وتدشين مرحلة تاريخية جديدة عنوانها السلام والعيش المشترك. وقد ثبت بطلان هذه الادعاءات بعد أن أمات المؤرخون الجدد اللثام عن كل هذه الأساطير.

وفي المقابل، ركّز التاريخ العربي على فكرة توجيه اللوم على الآخرين، وسادت في كثير من الأحيان لغة الاتهامات ضد الأنظمة العربية، وكان

(1) لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على ما كتبه سمحا فلابان، الذي يعدّ أول من تحدث عن الأساطير المؤسسة للرواية الإسرائيليّة الرسمية حول ما جرى في حرب 1948. انظر:

Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London: Croom Helm, 1988).

المطلوب تحويل جهه ما مسؤولية ما حدث. واتسمت الكتابات العربية عموماً بعدم استنادها إلى وثائق تاريخية، بسبب إغلاق أرشيف الوثائق أمام الباحثين. والأهم أن الكتابات في تلك الحقبة افتقدت إلى الحس النقدي، وكان يُراد منها مهاجمة الأنظمة العربية فقط. وتجسد النكبة التي ما زالت ماثلة أمام ناظري البشرية، حجر الزاوية في السردية الفلسطينية. فالفلسطينيون وفقاً لهذه السردية، كانوا يعيشون في فلسطين قبل أن تتحول إلى النعيم المفقود، بعد أن طرد الصهاينة مئات الآلاف منهم من أرضهم، ليتحولوا بذلك إلى لاجئين. ولم تنته النكبة بحرب 1948، فقد تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية، واتخذت النكبة طبيعة مستمرة تمثلت في استمرار الاحتلال الكولونيالي، وما يستلزم ذلك من إقصاء، وهدم للبيوت، واعتقال للفلسطينيين وإبعاد لهم، ومصادرة لأراضيهم، وتنصل إسرائيل من تحمل المسؤولية الأخلاقية لمشكلة اللاجئين. وشكلت هذه العناصر المستمرة للنكبة حجر الرحي في الرواية الفلسطينية الرسمية. ولا يمكن لأحد أن ينكر مركزية هذه النكبة، فما زال الفلسطينيون يحيون ذكرها، وما زالت المحطة الخامسة في تكوين الذاكرة الجماعية للفلسطينيين.

يناقش هذا الفصل حرب 1948، مع تسليط الضوء على تسلسل الأحداث التاريخية، ووضعها في سياقها بناءً على ما استجدّ من وثائق أسهمت في إعادة بناء الحقائق التاريخية بصورة تنسف السردية الصهيونية الكلاسيكية، التي قدمت إسرائيل بوصفها «ضاحية» لخطّ عرب يسعى إلى تدميرها، وأنّ نصرها كان بمثابة معجزة، وأنّ الفلسطينيين خرّجوا طوعاً من بيوتهم لإفساح المجال للجيوش العربية لتدمير إسرائيل، ومن ثم العودة متصرّين⁽²⁾.

(2) للاطلاع على أحد أفضل الأعمال التي كُتبت عن حرب عام 1948، انظر:

Eugene L. Rogan and Avi Shlaim (ed.), *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

الحرب وميلاد مشكلة اللاجئين

ما إن انتهى الانتداب البريطاني في فلسطين رسمياً في 14 يونيو 1948، حتى أُعلن ديفيد بن غوريون قيام دولة إسرائيل. وكان لافتاً تأكيد الإعلان على أن هذه الدولة لليهود، وبناء على ذلك صدر «قانون العودة» الذي يعطي لأي يهودي في أيّ دولة في العالم حقّ الهجرة إلى الدولة الجديدة ليصبح مواطناً إسرائيلياً. وجاء في نص الإعلان: «وكان النكبة التي حلّت مؤخراً بالشعب اليهودي وأدّت إلى إبادة ملايين اليهود في أوروبا دلالة واضحة أخرى على الضرورة الملحة حل مشكلة تشرّده عن طريق إقامة الدولة اليهودية في أرض إسرائيل من جديد. تلك الدولة التي سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيها أمام كل يهودي». المفارقة أنّ الإعلان الذي منح أيّ يهودي حق الهجرة إلى إسرائيل، منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة، رغم أنهم ما زالوا يملكون بيوتاً ويعملون مفاتيحها وما زالوا يحتقرن بالظني للجوء إلى الزمن الحاضر. وفي ذلك مخالفة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الذي صدر في عام 1949، وأعطى اللاجئ الفلسطيني حق العودة والتعويض.

وفي 29 مايو 1949 أصبحت إسرائيل العضو التاسع والخمسين في الأمم المتحدة، محقّقةً بذلك انتصاراً دبلوماسياً كبيراً. وتزامن إعلان الدولة وقبول عضوية إسرائيل بالأمم المتحدة مع تراجعٍ مريع للحركة الوطنية الفلسطينية التي باتت تختضر، فلم تنجح محاولة إقامة حكومة عموم فلسطين⁽³⁾ في استئناف مهمّها، وذهب تعوييلها على أطراف عربية أدرجَ الرياح، وتحوّل الصراع من صراع فلسطيني إسرائيلي إلى صراع عربي إسرائيلي.

(3) جاءت فكرة حكومة عموم فلسطين بعدما أعلنت بريطانيا عن إنتهاء انتدابها على فلسطين، عندها استطاعت القيادة الفلسطينية مثلاً بالهيئة العربية العليا وبزعامة الحاج أمين الحسيني ضرورة استباق ذلك بإيجاد إطار دستوري يملأ الفراغ الناجم عن انتهاء الانتداب البريطاني، وكان هذا الإطار هو إقامة حكومة عربية فلسطينية لم يتحمس لها العرب، ولم تسمح لها مصر بالعمل من قطاع غزة، وانتهى الأمر على أرض الواقع بعد أن قام الأردن بضم الضفة الغربية ويسط سيادته عليها.

شكّلت تلك الحرب عالمة فارقة للعرب واليهود على حد سواء، وكانت تعني شيئاً مختلفاً لكل طرف، فقد أطلق عليها الفلسطينيون «حرب النكبة» على إثر تحوّل غالبيتهم إلى لاجئين، في حين سماها الصهاينة «حرب الاستقلال». وحدثت الحرب على مراحلتين؛ بدأت الأولى في اليوم الذي تلا قرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947 واستمرت حتى إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948، وكان الفلسطينيون واليهود هما الطرفان المتنازعان فيها، وانتهت بانتصار اليهود وطردآلاف الفلسطينيين من بيوتهم وقرائهم وأراضيهم⁽⁴⁾. أما المرحلة الثانية فامتدّت بين 15 مايو وحتى توقف الحرب نهائياً مع توقيع اتفاقيات الهدنة في عام 1949، ودارت الحرب فيها بين الدول العربية المشاركة من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وانتهت بهزيمة شاملة مُنّيت بها الجيوش العربية المشاركة. وقدّمت الحرب فرصة كبيرة لإسرائيل لتوسيع حدودها مع نهاية الحرب بمعدل الثلث عما خُصص لها في قرار التقسيم، ودافعت إسرائيل عن هذه الخطوة بالقول إنّ العرب والفلسطينيين لم يقبلوا بقرار التقسيم.

وكما ذُكر في الفصل السابق، احتفى الصهاينة بقرار التقسيم، وقبلوا به قبولاً تكتيكيًّا، بمعنى أنهم قبلوا بفكرة إقامة دولة لليهود، لكنهم لم يكونوا راضين عن حدود هذه الدولة التي رسمها قرار التقسيم بـ 5.5% من فلسطين التاريخية. في المقابل، لم يقبل الفلسطينيون والعرب بالقرار، وشعروا بغبن تاريخي، إذ كيف يُعقل أن يُمنَح 650 ألف يهودي أكثر من نصف مساحة

(4) دمرت إسرائيل 418 قرية عربية. لمزيد من التفاصيل، انظر: ولد الحالدي. كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001). يقدم هذا الكتاب وصفاً تفصيلياً لهذه القرى التي دمرتها القوات الإسرائيلية، ويقدم بيانات إحصائية ولحنة تعريفية طبوغرافية وتاريخية واقتصادية، عن كل قرية عشية الحرب، ثم بين ظروف وقوعها تحت الاحتلال العسكري الصهيوني، والمصير الذي آلت إليه، ثم يعرض الوضع الراهن للموقع الذي كانت القرية تقام عليه، بما في ذلك المستعمرات الاستيطانية التي أقيمت على أرضه.

فلسطين، في حين يُمنح الفلسطينيون البالغ عددهم حوالي 1.2 مليون نسمة 43٪ من الأرض فقط. ناهيك عن أن اليهود كانوا يمتلكون قرابة 7٪ من أراضي فلسطين عند صدور قرار التقسيم. لذلك، أصبحت الحرب على فلسطين حتمية، وبالفعل بدأت الحرب في اليوم التالي لقرار التقسيم، وانتهت بتوقيع آخر اتفاق للهدنة بين إسرائيل وسوريا في يوليو 1949، أي بعد عشرين شهرًا على اندلاعها.

بعد إعلان قرار التقسيم تدهورت الأوضاع في فلسطين، وبدأت على الفور المرحلة الأولى من الحرب التي دارت بين الفلسطينيين واليهود. ويرى آفي شليم أن ديفيد بن غوريون الذي أصبح في عام 1948 أول رئيس للوزراء في دولة إسرائيل، كان الشخصية الأهم في القيادة اليهودية في تلك المرحلة، وأنه كان على اقتناع تام بأن الاشتباكات المسلحة بين الفلسطينيين والقوات اليهودية ما هي إلا مقدمة لمواجهة عسكرية شاملة مع عدد من الجيوش العربية⁽⁵⁾. وبعد مرور شهر على قرار التقسيم، تحدث بن غوريون عن ضرورة وضع استراتيجية يهودية لمواجهة الصراع الذي تصاعدت وتيرته، ودعم مقترح قادة المهااغانا بشن ضربات انتقامية ضد الفلسطينيين في إطار ما سُمي «سياسة الدفاع الهجومي»⁽⁶⁾. وفي تلك الأثناء كان لا بد من التعامل مع السكان الفلسطينيين؛ فهل ينبغي طردهم أم إيقاؤهم؟ كان ذلك سؤالاً مركزياً لدى القيادات الصهيونية، وبناء على ذلك أعدّت خطة «دالت»، التي كان هدفها الرئيس تأمين السيطرة على جميع المناطق المخصصة للدولة اليهودية وفقاً لخطة التقسيم، وتأمين المستوطنات اليهودية خارج تلك المناطق، وتأمين المرّات المؤدية لها. وبدأت قوات المهااغانا تنفيذ هذه الخطة في مطلع شهر

(5) للاطلاع على السياسة الصهيونية في ذلك الوقت، انظر:

Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W.W. Norton and Co., 2000).

(6) المصدر نفسه، الفصل الأول.

مارس، وصدرت الأوامر باحتلال القرى والمدن الفلسطينية، لضمان السيادة اليهودية على جميع الأراضي.

ويقول المؤرخ الإسرائيلي بنى موريس إن الفلسطينيين أصبحوا لا جئين نتيجةً للضغط العسكري وتداعيات الحرب وليس بقرارٍ مسبقٍ أو تنفيذًا لخطط أعدّه اليهود لطردتهم⁽⁷⁾. وتعدّ كتابات بنى موريس عن اللاجئين من أهم الإسهامات التي أماّت اللثام عن أسطورة نسجها الصهاينة ورسخت فكرة أن الفلسطينيين خرّجوا طوعًا في وقتٍ كان اليهود يتسلّون فيه إليهم للبقاء. ومع ذلك، لم تصل كتابات بنى موريس إلى الجزء بأنّ هنالك خططاً مسبقاً لتهجير الفلسطينيين. ولم يكن بنى موريس أول من كتب في هذا الموضوع، إذ سبقه سمحا فلابان الذي تناول مشكلة اللاجئين، واستنتاج أنّ خروج الفلسطينيين كان أمراً مرغوباً حتّى عليه القيادات الصهيونية التي كانت ترى أن الاستعمار الصهيوني وإقامة دولة يستلزمان إحداث تهجير جماعي للفلسطينيين إلى الدول العربية⁽⁸⁾. هذه الاستنتاجات الخطيرة توصل إليها أيضًا المؤرخ الإسرائيلي إيلان بايه الذي وضع كتاباً عن التطهير العرقي مستنداً إلى وثائق تاريخية مهمة تفيد بأنّ عملية تطهير عرقي جرت على قدم وساق، وأن هذا التطهير لم يأتِ مصادفةً أو بسبب ظروف الحرب (كما ذهب إلى ذلك بنى موريس) وإنما خطّط له بشكل مسبق من خلال مجموعة من الأوامر الصريحة بطرد السكان⁽⁹⁾. فالترانسفيير ينسجم مع هدف الصهيونية في

(7) انظر:

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

(8) للمزيد، انظر:

Simha Flapan, *op. cit.*

(9) يقول إيلان بايه إن إسرائيل ارتكبت بحق الفلسطينيين تطهيرًا عرقيًا، وإن هذه المسألة ينبغي أن تبقى في الذاكرة والوعي كجريمة بحق الإنسانية. ويضيف أن مرتکبي الجريمة معروفون. لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر:

Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: One. World Publications, 2006).

أن تكون الدولة يهودية. وحتى بني موريس اعترف بأنّ خروج أكثر من 70 ألف لاجئ فلسطيني من اللد والرملة جاء بأوامر مباشرة من ديفيد بن غوريون، وذكر أن أحد القادة سأل بن غوريون بعد سقوط المدينتين عما ينبغي فعله مع الفلسطينيين، فأجابه بالقول: «اطردوهم»⁽¹⁰⁾.

كلمة السر هنا هي خطة «دالت»، ففي 10 مارس 1948، وضعت مجموعة ضمّت أحد عشر عضواً اللمسات الأخيرة على خطة التطهير العرقي للفلسطينيين. وبالفعل، أُرسلت أوامر إلى الوحدات العسكرية المقاتلة للاستعداد لطرد الفلسطينيين من أرضهم. وقدمت الخطة أيضًا الوسائل المطلوبة لتنفيذها من خلال بث الرعب في قلوب المدنيين، وقصف قراهم، وحرق منازلهم ودهمها، ومنع السكان المطرودين من العودة إلى بيوتهم. وعلاوة على ذلك، زُودت كل وحدة عسكرية بقائمة تضم أسماء القرى والمناطق المستهدفة في هذه الخطة. وبحسب تعبير سمحا فلابان، فإن «الحملة العسكرية ضد العرب، بما في ذلك غزو المناطق الريفية وتدميرها، رسمت معالمها في خطة دالت التي أعدتها قيادة المهاجمان، وكان هدف الخطة، في الواقع، تدمير المناطق الفلسطينية الريفية والحضرية على السواء»⁽¹¹⁾. وهذا النهج لا يدعو للاستغراب، فهو ينسجم مع جوهر فكرة الصهيونية واستراتيجية عملها القائمة على ثنائية الاستيلاء على الأرض وطرد السكان. بمعنى أنّ خطة «دالت» هي نتيجةٌ منطقية للتوجهات الصهيونية التي هدفت منذ البداية إلى تحويل فلسطين إلى دولة لليهود وحدهم.

لكن إسرائيل رفضت تاريجياً الاعتراف بمسؤوليتها عن تهجير الفلسطينيين، ورفضت أيضًا عودتهم على الرغم من وجود قرار أممي يطالب بعودتهم، فالفقرة رقم (11) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم

(10) للمزيد، انظر:

Benny Morris, op. cit.

(11) للمزيد، انظر:

Simha Flapan, op. cit.

(194) الصادر في ديسمبر 1948 تنصّ على ما يلي: «تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للّاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوّض عن ذلك فقدان أو الضرر من قِبَل الحكومات أو السلطات المسؤولة». ومع أن حق العودة يستند إلى القانون الدولي، إلا أن إسرائيل ترفض رفضاً قاطعاً الاعتراف بمسؤوليتها عن خروج الفلسطينيين أو إعادتهم أو حتى تعويضهم. فلم تنفذ إسرائيل هذا القرار، ورفضت عودة المهاجرين إلى بيوتهم وقراهم، فهذا من وجهة نظرها يعني اتحار فكرة يهودية الدولة وتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية تكون فيها الأغلبية للفلسطينيين. ففي المناطق المخصصة لإقامة دولة يهودية وفقاً لقرار التقسيم، شكّل اليهود 55٪ من السكان، مقابل 45٪ من عرب فلسطين، في حين كانت ملكية اليهود للأرض فقط 10٪ من مساحة هذه المناطق.

ومن أوضح الدلائل على خشية الصهاينة من العامل الديمغرافي للصراع، سنّ قانون العودة في 5 يوليو 1950. ويعُد عبد الوهاب المسيري من أبرز الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع من خلال إخضاعه لمقاييس تاريخية أوسع من محددات الفضاء القانوني. فالصهيونية ليست عقيدة دينية، بل عقيدة سياسية يمكن فهم جذورها في أوروبا. فهناك مزاعم دينية استغلّها الصهاينة ووظفوها، مثل مقوله إن فلسطين هي أرض الميعاد، وإن اليهود هم شعب الله المختار الذي اشتاق إلى العودة إلى الأرض التي وعدهم الله بها⁽¹²⁾. وفي ضوء ذلك، يمكن فهم هذا القانون على أنه أداة مزدوجة تسمح باستيراد مواطنين كي تصبح إسرائيل أقوى ديمغرافياً، كما تسمح بطرد السكان الأصليين

(12) عبد الوهاب المسيري، تاريخ الفكر الصهيوني جذوره ومساره وأزمنته (القاهرة: دار الشروق، 2010).

للفلسطينين⁽¹³⁾. وبالفعل، تمكنت إسرائيل من جلب المهاجرين اليهود من أصقاع العالم، وهذا بدوره أثّم في توسيع القاعدة الديمغرافية للدولة.

وكان الموقف إزاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة موقفاً صفرّياً. فقد أصرّ العرب على حق الفلسطينيين في العودة لأنّهم طردوها بشكل غير قانوني، في حين استخدم الجانب الإسرائيلي كل المسوغات الممكنة لبناء موقف مناهض لعودة اللاجئين. وتذرّعت إسرائيل في هذا السياق، بأنّ اللاجئين يريدون العودة لتدمير الدولة الصهيونية، لأنّه لم يعد لهم منازل يعودون إليها بعد تدميرها⁽¹⁴⁾ بشكل كبير أثناء الحرب، وبالتالي لا يوجد متسعاً لإعادتهم واستيعابهم. واقتصر الصهاينة بدلاً من ذلك تعويض الفلسطينيين عن فقدان ممتلكاتهم (من المعروف أن إسرائيل ترفض تقديم أيّ إسهام مالي في هذا الجانب)، كما حثّوا على استيعاب اللاجئين وتوطينهم في الدول العربية المجاورة. وعلاوة على ذلك، تخلط إسرائيل الحابل بالنابل وتدعى أنّ مئات الآلاف من اليهود الذين كانوا يقطنون في البلدان العربية هاجروا إلى إسرائيل، وأنّ الحرب بهذا المعنى سمحت بتبادل السكان. وشدد وزير خارجية إسرائيل أبا إبيان في خطاب له في الأمم المتحدة عام 1958، على أنه لم يحدث في التاريخ أنْ عاد عدد كبير من اللاجئين بعد خروجهم بسبب الحرب، واستشهاد بدراسة كانت قد نشرتها مؤسسة كارنيغي بهذا الخصوص⁽¹⁵⁾. وقال إن اللاجئين عادةً ما يتم استيعابهم في الحدود الجديدة، وأضاف بأنّ الدول العربية ترفض توطين اللاجئين، وتريد إبقاء القضية حيّة كي تصرف انتباه مواطنيها عن المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالفساد والاستبداد. كما أن إسرائيل ما فتئت تكرر أن

(13) داود عبدالله (محرر)، *قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين* (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2008)

(14) ولد الخالدي، مصدر سابق.

(15) انظر:

التقارب الثقافي واللغوي والعرقي والديني بين العرب والفلسطينيين يمكن أن يجعل استيعاب اللاجئين أمراً سهلاً. وهذه النقاط هي التي تستعين بها إسرائيل في العادة لتأكيد رفضها عودة اللاجئين الفلسطينيين.

لم يغب موضوع مشكلة اللاجئين عن بال المجتمع الدولي في ذلك الوقت، فعقد مؤتمر لوزان بين أبريل وسبتمبر 1949، ووّقعت فيه الأطراف المتصارعة على ما يسمى «برتوكول لوزان». وكان لافتاً قبول إسرائيل أولياً بعودة اللاجئين، فقد كانت إسرائيل بحاجة إلى عضوية الأمم المتحدة التي اشترطت حل مشكلة اللاجئين. لكن ما إن قُبّلت عضوية إسرائيل حتى تراجعت عن التزامها بإعادة اللاجئين. كما تراجعت عن اقتراحها بإعادة مئة ألف لاجئ فلسطيني، الأمر الذي يعني أن إسرائيل كانت توظف ورقة اللاجئين بما يخدم مصالحها المرسومة مقدماً، إذ سرعان ما عادت إلى الأسطوانة نفسها، بأنّها لا تتحمل مسؤولية ميلاد مشكلة اللاجئين، وأن الطرف العربي هو المسؤول حصرياً عن خلق هذه المشكلة وبالتالي حلّها.

لكن العرب لم يسلّموا بهذه المقولات والذرائع، ذلك أنهم يعرفون أن إسرائيل لا يمكن لها أن تستمر بهويتها الصهيونية واليهودية في حال عودة اللاجئين، وهذا هو جوهر الموقف الإسرائيلي، وأن الحجج الإسرائيلية يراد منها ذرّ الرماد في العيون لا أكثر. وبناء على ذلك، فإن مقارنة إسرائيل بخروج اليهود من الدول العربية بخروج الفلسطينيين من أرضهم ظالمة ومضللة، فلم يجرأ أبداً أيّ تبادل للسكان، ولم يأتِ خروج اليهود من عدد من الدول العربية في سياق تبادل السكان، بل إن إسرائيل هي من شجعت هجرة اليهود وأمنّت اتفاقاً غير مباشر مع الحكومة العراقية مثلاً لنقل حوالي 120 ألف يهودي عراقي في عامي 1950 و1951. وكان للحكومة الإسرائيلية هدف معلن في استجلاب المهاجرين اليهود، فشّمة رغبة بل وضرورة لتنمية الدولة ديمغرافيّاً، واستلزم ذلك اتباع نهج ثنائيّ يقوم على طرد الفلسطينيين واستجلاب المهاجرين اليهود. لذلك، لم تغب فكرة الترانسفير عن العقل الإسرائيلي إلى

اليوم، وما الحديث عن الحفاظ على الطبيعة الصهيونية واليهودية للدولة إلا نقطة الإجماع التاريخي للصهيونية. ولعل البروفيسور الإسرائيلي أرنون سوفير أبرز من تحدثوا عنها يسمى «القبيلة الديمغرافية» التي تفيد بأنّ الفلسطينيين يتکاثرون بوتيرة أكبر من اليهود في فلسطين، لذلك فإن خشية أرنون سوفير من بعد السكاني دفعته للتفكير بالترانسفير حلاً لهذه المعضلة⁽¹⁶⁾.

هذا الأمر يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنّ إسرائيل لا يمكن لها أن تحافظ على هويتها إلا بطرد السكان، ولا يمكن لها أيضاً أن تقبل بعودة اللاجئين طواعية. فمفهوم الترانسفير مركزيّ وقارّ في التفكير الإسرائيلي، وهو يشير إلى عملية نقل سكان من منطقة سكناهم الأصلية إلى منطقة آخرى بهدف إقامة منطقة تتسم بالانسجام السكاني من شعب أو عرق واحد⁽¹⁷⁾. وسبق لشيدور هيرتل -مؤسس الحركة الصهيونية- أنْ طرح هذه الفكرة عندما اقترح إجراء ترانسفير لعربٍ ويهود داخل الدولة العثمانية، كي يتتسنى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين⁽¹⁸⁾. ولم يغب هذه الأمر عن المؤرخين، إذ تناول المؤرخ الفلسطيني نور مصالحة هذا المفهوم بشكل منهج وتفحّصه في الفكر الصهيوني، ويجادل مصالحة بأنّ هناك التزاماً صهيونياً واعياً وصارماً بهذه الاستراتيجية التي تتنكر للحقوق الوطنية للفلسطينيين. كما يناقش نظريات صهيونية أسّست لفكرة الترانسفير، ويدور الحديث هنا بشكل خاص عن «العمل العربي» (عفوداً عفريت)، و«الأرض العبرية والاستيلاء عليها» (أدماه عفريت وكيبوش عفريت). ويربط مصالحة بين هذه المفاهيم وأفكار أو

(16) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Arnon Soffer, *Israel: demography, 2000-2020: dangers and opportunities* (Haifa: University of Haifa, National Security Studies Center, 2001).

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992).

(18) المصدر نفسه.

خطط الترانسفير في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي من جانب، واقتلاع الفلسطينيين ونكبتهم في عام 1948 من جانب آخر.

الدولة الفلسطينية الضائعة

نجح مجتمع اليشوف مثلاً بالوكالة اليهودية في اقتحاص الفرصة التاريخية لإعلان إقامة دولة إسرائيل، إذ ألقى ديفيد بن غوريون بقله لإعلان الدولة وتقرر عدم الكشف عن حدودها، وذلك من أجل ترك إمكانية التوسيع إلى ما وراء الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة في قرار التقسيم⁽¹⁹⁾. وللتذكير، فإن قرار التقسيم لم ينص فقط على إقامة دولة لليهود، بل نصّ أيضاً على إقامة دولة عربية للفلسطينيين. ومع ذلك أحبّت هذه الفكرة، وبدلاً من إقامة دولة للفلسطينيين، خضع جزء كبير من الأراضي المخصصة للدولة العربية للسيطرة الأردنية والجزء الآخر للسيطرة الإسرائيلية. والسؤال هنا: لماذا لم يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولة لهم في ذلك الوقت؟

ما من شك أنّ هناك أسباباً تتعلق بالفلسطينيين أنفسهم، لكن آفي شليم يكشف في كتابه «تواطؤ عبر النهر» عن اتصالات سرية بين الملك عبدالله (الأول) ملك الأردن والقيادات الصهيونية، أسهمت إلى حدّ ما في تحرير مصير فلسطين بشكل عام. في ذلك الوقت، كانت هناك شكوك بأنّ تعاوناً جرى بين الملك عبدالله والحركة الصهيونية، لكن مع توفر وثائق أمريكية وبريطانية وإسرائيلية في وقت لاحق تكّن آفي شليم من تقديم رواية متباينة تفيد بأنّ الملك عبدالله كان يطمح لتوسيع حدود مملكته، إذ لم يكن مكتفيًا بحدود شرق الأردن، لذلك التقى غولدا مائير، التي كانت تمثل الوكالة اليهودية، للتفاهم على تقاسم فلسطين، كما التقى رئيس الوزراء الأردني في حينه توفيق أبو الهوى وزير خارجية بريطانيا إيرنست بيفن لبحث الخطوات

(19) للمزيد، انظر:

الأردنية القادمة. وحدّد هذان اللقاءان وسواهما الوضع في فلسطين في نهاية المطاف. وتقوم الفكرة الرئيسية في كتاب آفي شليم المشار إليه، على أنّ الملك عبد الله وغولدا مائير توصلا إلى اتفاق غير مكتوب (تفاهم ضمني) في 17 نوفمبر 1947 لاقسام فلسطين بينهما بعد انتهاء الانتداب البريطاني، وأنّ هذا الاتفاق هو سبب الضبط المتبادل خلال الحرب واستمرار التعاون بعد انتهاءها. بمعنى أن الاتفاق الهاشمي الصهيوني أسهم في وأد إمكانية قيام الدولة الفلسطينية، لكنه لم يمنع الأردن من خوض معارك شرسة ضد الجيش الإسرائيلي، كما أنه لم يمنع الجيش الأردني من السيطرة على القدس الشرقية التي لم تكن جزءاً من الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية، وكان من المخطط تدويلها⁽²⁰⁾.

هذه الفكرة التي طرحتها آفي شليم تتحدى النظرة الإسرائيلية التقليدية التي تفيد بأنّ إسرائيل واجهت تحالفاً موحداً ومعادياً لتدمير الدولة الناشئة. وكان لافتاً أنّ الجانب العربي بدا منقسماً على نفسه فيما يتصل بكيفية التعامل مع التحديات الصهيونية، كما أن هناك من العرب من كان يفضل التسوية مع اليهود وعلى حساب الفلسطينيين بدلاً من الصدام مع اليهود. وكما يكشف آفي شليم، فإنّ الملك عبد الله -على خلاف القيادات العربية- لم يرفض مبدأ التقسيم⁽²¹⁾، لكنه كان يفكر أيضاً بضمّ القسم المخصص لعرب فلسطين إلى مملكته بدلاً من تأمين عرب فلسطين من إقامة دولة مستقلة لهم. وعلاوة على

(20) يرى المؤرخ الإسرائيلي أفراهام سلع أن الاتفاقية -إن وُجدت- لم تكن أساساً لسلوك كلٍ من الجانبين الإسرائيلي والأردني خلال الحرب، بدليل المعارك الشرسة التي جرت حول القدس وفي مناطق أخرى. لمزيد من التفاصيل عن هذه الفكرة، انظر:

Avraham Sela, "Transjordan, Israel and the 1948 War: Myth, Historiography and Reality," *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, No. 4 (Oct., 1992), pp.623-688.

(21) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

Avi Shlaim, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).

ذلك، كان الموقف البريطاني عاملاً حاسماً في السياسة التي انتهجها الملك عبد الله إزاء فلسطين. وفي هذا الصدد، يروي آفي شليم نقاً عن الجنرال غلوب (صاحب كتاب «جندي مع العرب») قصة تؤكد موقف بريطانيا القائم على تجاهل إقامة دولة فلسطينية⁽²²⁾. فقد استنتاج وزير خارجية بريطانيا إرنست بيفن أن ضم الأردن الأجزاء المخصصة لعرب فلسطين في حال مرور قرار التقسيم، هو الخيار الأفضل لبريطانيا. ففي لقاء جمع ذلك الوزير برئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهوى وحضره قائد الجيش الأردني الجنرال غلوب باشا في 7 فبراير 1948، تحدث أبو الهوى بمنطق موقف حكومته. إذ رأى أن اليهود جاهزون للإعلان عن دولة، وأن لديهم المؤسسات الالزمة للقيام بذلك، على خلاف الفلسطينيين. وأضاف أبو الهوى أنه إذا ما تُرك الفلسطينيون لمصيرهم فسيحدث عندئذ أحد احتمالين: تجاهل القوات اليهودية قرار التقسيم واحتلالها فلسطين بكمالها حتى نهر الأردن، أو عودة الحاج أمين الحسيني ليعلن نفسه قائداً لعرب فلسطين. وبالنسبة لتوفيق أبو الهوى، فإن هذين الخيارين كليهما كارثيان لبريطانيا والأردن معاً. وشكل ذلك اللقاء نقطة تحول في موقف بريطانيا تجاه فلسطين، لذلك عملت بريطانيا مع الملك عبد الله لمساعدته على توسيع حدود مملكته لتشمل أجزاء كبيرة من فلسطين. وهذه هي النتيجة نفسها التي توصل إليها المؤرخ إيلان بايه في كتابه عن بريطانيا والصراع العربي الإسرائيلي. ويؤكد إيلان بايه أن بريطانيا لم تمنع قيام دولة يهودية، بل منعت قيام دولة فلسطينية، وهو ما ينافق الادعاءات الصهيونية في هذا السياق⁽²³⁾. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤرخين الأردنيين الذين كتبوا عن

(22) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Avi Shlaim, *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine 1921-1951* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp.110-113.

(23) حول موقف بريطانيا من إقامة دولة لليهود ودولة للفلسطينيين، انظر:

Ilan Pappé, *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951* (London: St. Antony's College Series, Macmillan Press, 1988).

هذه الحقبة الزمنية لم يتطرقوا لا من قريب ولا من بعيد إلى لقاء الملك عبدالله مع غولدا مائير الذي يقول عنه آفي شلaim بأنه كان حاسماً في تقرير مصير الأراضي المخصصة للفلسطينيين وفقاً لقرار التقسيم.

وفي المقابل، كانت الهيئة العربية العليا بقيادة أحمد حلمي وال الحاج أمين الحسيني من أشدّ المترحمين لإقامة دولة فلسطينية، وقد وجدت دعماً من الجامعة العربية لتحقيق هذا الهدف، إذ سمحت مصر بإقامة حكومة عموم فلسطين في سبتمبر 1948، ولم تُخفِّ كل من مصر وسوريا وال Saudية قلقها من طموح الملك عبدالله في توسيع حدود مملكته على حساب الفلسطينيين، وتوّجّست تلك الدول من نواياه وعبرت عن خشيتها من التأثير السياسي الذي سيمتلكه فيها لو نجح مسعاه. وأظهرت حكومة عموم فلسطين عداءها للأردن منذ نشأتها، ومثلت الأداة الرئيسة للمصريين في محاولة إجهاض مشروع الملك عبدالله في ضم الضفة الغربية التي تمكنَّ جيشه من الحفاظ عليها بالإضافة للقدس الشرقية التي دافع عنها وأخرج اليهودَ من المدينة القديمة فيها. وهدفت الدول التي وقفت خلف قيام حكومة عموم فلسطين إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها إيجاد ذريعة لسحب الجيوش من الحرب، وتهيئة الرأي العام الداخلي، وحماية الأنظمة فيها من ردّات الفعل المحلية على الهزيمة. والمفارقة أن حكومة عموم فلسطين التي ولدت في غزة كانت ضعيفة جداً، وما لبثت أن تلاشت لأنها كانت مجرد أداة للصراع بين القاهرة وعمّان، إذ أغلق الرئيس المصري جمال عبدالناصر مكاتبها في عام 1959 ولم يعد لها أي تأثير بعد ذلك⁽²⁴⁾.

أسباب الهزيمة

كانت هزيمة الفلسطينيين أمام القوات اليهودية في المرحلة الأولى من الحرب، مقدمة هزيمة الجيوش العربية في المرحلة الثانية منها. إذ تمكن اليهود

(24) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، وعن حكومة عموم فلسطين، انظر:

Avi Shlaim, *Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations* (London: Verso Books, 2009), p.106.

من تحقيق نصر كبير في المرحلة الأولى التي حولت جزءاً لا يُستهان به من الفلسطينيين إلى لاجئين. ولا يمكن فهم هذه المهزيمة إلا من خلال التمعن في السنوات العشر التي سبقت اندلاع الحرب. وفي هذا الصدد، يشير رشيد الخالدي في كتابه «القفص الحديدي» إلى القيود التي كبدت المؤسسات الفلسطينية ضعيفة البنية أصلاً. وعلى المنوال نفسه، يقدم عيسى خلف، الذي وضع كتاباً استعرض فيه السياسة الفلسطينية منذ عام 1939 وحتى النكبة، صورة متباكة لذكور المسألة الفلسطينية، فقد تناول بشكل دقيق دور طبقة الأعيان في إدامة الفئوية والفصائلية، التي أضعفت بدورها العمل السياسي الفلسطيني في وقت كان الفلسطينيون أحوج ما يكونون فيه إلى توحيد الصفوف. بمعنى آخر، ثمة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضت في نهاية المطاف إلى التفكك الاجتماعي الذي كان مكلفاً في المواجهة الحتمية مع القوات اليهودية⁽²⁵⁾. فقد كانت هناك بعض النجاحات الفلسطينية في بداية الحرب، لكن القوات اليهودية أظهرت تفوقاً حاسماً منذ منتصف مارس 1948، وتمكنّت من إلحاق هزائم متالية بالجانب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى سقوط المدن والقرى بشكل متتابع، وتحول جزء كبير من الفلسطينيين إلى لاجئين.

ورافق الحرب بروز بعض الأساطير التي نسجتها السردية الإسرائيلية، والتي هدفت إلى إثبات التفوق الأخلاقي على الفلسطينيين والعرب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل نجحت في ترسیخ سرديتها في الوعي الغربي في وقتٍ كانت السردية الفلسطينية فيه محجوبة. وتنفيذ السردية الصهيونية أن المجتمع اليهودي (الישوف)، الذي كان بحدود 650 ألف نسمة، دافع عن

(25) يتناول عيسى خلف في كتابه *انهيار المجتمع الفلسطيني راداً إياه إلى مجموعة من العوامل يتتصدرها ما أسماه «الفئوية» التي سادت في طبقة الوجاهة الذين هيمنوا على المجتمع الفلسطيني. للمزيد عن هذا الموضوع، انظر:*

Issa Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939–1948* (Albany: State University of New York Press, 1991).

بقاءه أمام جيوش خمسة دول عربية متفوقة عدّةً وعتاداً، وتتبني هذه السردية مقوله إن بريطانيا دعمت فكرة تدمير دولة إسرائيل. وبناء عليه، فإن الانتصار الحاسم لإسرائيل يُناظر أو يكافئ انتصار داود على جالوت⁽²⁶⁾ (أو انتصار القلة على الكثرة)، ما يعني أن الحق كان بجانب اليشوف الذي يتفوق أخلاقياً على كلّ خصومه. وأسهمت هذه السردية في تعزيز الوحدة الداخلية، واستعطاف المجتمع الدولي لتأييد إسرائيل، انطلاقاً من أنّ إسرائيل «البريئة والصغيرة» خاضت حربَ بقاء أمام جيوش عربية موحدة المهدف. ويقول يوسيف هركابي إن هذا الهدف تمثّل في قتل الكيان السياسي (politicide)، وذبح اليهود ورميهم في البحر⁽²⁷⁾. لذلك، قاتلت إسرائيل -وفقاً لهذه السردية- وظهرُها للحائط، ما جعل الانتصار على التحالف المتفوّق عدّةً وعتاداً أشبه بمعجزة.

وعلى نحو لافت، سادت أسطورة داود وجالوت الكتابات الإسرائيليّة والغربيّة في ذلك الوقت، غير أنّ رفعَ السرية عن بعض الوثائق ذات الصلة بالأحداث مدار البحث، منحَ الباحثين والمؤرخين الفرصة لإماتة اللثام عن هذه الأسطورة وتفكيكها وتفنيدها. ومع بروز ما يسمى «التاريخ الجديد» في الثمانينيات من القرن الماضي نتيجةً لفتح الأرشيف الصهيوني، تغيّر المشهد وانقلبت الطاولة على السردية الإسرائيليّة. إذ اتضح أن التحالف العربي الذي قاتل إسرائيل لم يكن موحداً بهدف تدميرها، بل اتسم بالانقسام، فضلاً عن أنه

(26) الإشارة هنا إلى قصة توراتية تتعلق بـداود الصغير عندما بارزَ جالوت القويّ والضخم، وتمكنَ داود بالرغم من صغر سنّه وحجمه من استخدام الملاع لشقّ رأس جالوت وبالتالي قلته. وكان ذلك بمثابة المعجزة، لأنّ أحداً لم يكن يتوقع أن ينال داود من جالوت نظراً للفارق الكبير في القوة بينهما.

(27) أول من استخدم هذا المفهوم في وصف الموقف العربي من إسرائيل هو يهوشوفاط هركابي الذي شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية المعروفة باسم «أمان» في الخمسينيات، وأصبح لاحقاًباحثاً في مسائل متعلقة بالأمن الوطني. انظر: Yehoshafat Harkabi, *Arab Attitudes to Israel* (London and New York: Routledge, 1972), pp.287-307.

لم تكن هناك أهداف للحرب متفق عليها عربياً. فقد كان العرب منقسمين بين محور الماشميين المكون من الأردن والعراق، والمحور المعادي لهم المكون من مصر وال السعودية. وكان الملك عبدالله الأول يحلم بتحقيق مشروع سوريا الكبرى، الذي يضم شرق الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين. وشكل هذا الطموح الماشمي تهديداً لقيادة مصر للعالم العربي، كما رأت فيه النخب السياسية في لبنان وسوريا تهديداً لاستقلالها. وفي سياق متصل، كانت الأنظمة العربية مدفوعة بمصالحها القطرية ومصالحها في الحكم. فرغم أن العرب قاتلوا عدواً مشتركاً، إلا أنهم كانوا متنافسين فيما بينهم، واتخذوا خطواتٍ لتقيد بعضهم بعضاً، ما أفضى إلى وضعٍ يستحيل معه التنسيق لتحقيق أي هدف. وشكلت قضية فلسطين أول امتحان حقيقي للجامعة العربية، التي فشلت فشلاً ذريعاً في هذا الملف، لأن الدول كان تحرّك وفقاً للمصالح الضيقة لأنظمتها، ولم تكن مدفوعة بهدف تأمين دولة عرب فلسطين. وبلغت الخلافات البنية العربية حدّ قيام عبد الرحمن عزام -الأمين العام للجامعة العربية- بتشبيه الحاج أمين الحسيني بـ«مناجيم يبغز» الإسرائيلي. وأخبر عبد الرحمن عزام صحفياً بريطانياً أنّ سياسة الجامعة العربية كانت مصممة للتضييق على الحسيني⁽²⁸⁾. وفي المقابلة، أسمى إخفاق الجانب العربي في تنسيق خطواته السياسية والدبلوماسية في وقوع المذبحة. والأهم أنّ قادة إسرائيل كانوا على علمٍ بحدّة الخلافات البنية العربية واستغلّوها في الحرب وفي توسيع دولتهم. ناهيك عن أن الوثائق برهنت على أن إسرائيل تمعّنت في كل مرحلة من مراحل الحرب بالتفوق الميداني عدّة وعوّدًا، لهذا لم يكن الانتصار معجزةً كما روّجت إسرائيل له، بل هو نتاجٌ طبيعيٌ لاحتلال موازين القوى السائدة في ذلك الوقت⁽²⁹⁾.

(28) للمزيد، انظر:

Simha Flapan, op. cit. p. 130.

(29) المصدر نفسه.

ومن الملحوظ أن رغبة إسرائيل في الانتصار كانت أكبر بكثير من رغبة القادة العرب في إنقاذ فلسطين، ذلك أن القوات العربية لم تعمل على التعبئة الكاملة لكل طاقاتها، ولم تستغل فترة إيقاف الحرب لمعالجة الأخطاء وتعزيز قوتها. وفي المقابل، استغلت إسرائيل المدنة الأولى لتقوية نفسها عسكريًّا، فجاءت صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية لترجمة موازين القوة لصالح الجيش الإسرائيلي. وكان عدد المقاتلين العرب النظاميين وغير النظاميين في منتصف مايو من ذلك العام حوالي 25 ألف مقاتل، في حين كان هناك 35 ألف مقاتل يهودي. وفي منتصف يوليو كان هناك 65 ألف مقاتل إسرائيلي، وفي ديسمبر وصل العدد إلى 96444 مقاتل⁽³⁰⁾. صحيح أنّ عدد المقاتلين العرب شهداً زيادةً هو الآخر، لكن العرب لم يتمكنوا من مجاراة إسرائيل في التعبئة والحداد في جميع مراحل الحرب. كما أنّ الجيوش العربية لم تكن قوية وموحدة كما ظهر ذلك في الدعاية (Propaganda) الإسرائيلية.

خاضت الحرب من الجانب العربي خمسة جيوش تمثل مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق، في حين أرسلت السعودية واليمن وحدتين عسكريتين. وبينما أرسل الأردن جزءاً كبيراً من جيشه للحرب، أرسلت الدول الأخرى جزءاً صغيراً من جيشه مبقياً على قواتها في الداخل لحماية الأنظمة الحاكمة فيها. وعانت الجيوش المشاركة من طول خطوط المواصلات، ما أعاق العمليات لوجستيًّا، كما عانت من ضعف القيادة، وضعف التنسيق، وغياب المعلومات الاستخبارية الموثوقة عن إسرائيل. وانضم إلى هذه الحرب أيضاً جيش الحرب المقدسة (جيش الجهاد المقدس) بقيادة حسن سلامه وعبد القادر الحسيني، كما انضم جيش التحرير العربي (جيش الإنقاذ العربي) في جنوب سوريا المكون من 4 آلاف متطوع بقيادة فوزي القاوقجي، الذي كان منغمًّا

(30) للمزيد، انظر:

Walid Khalidi (ed.), *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp.858-71.

بالسياسة وال العلاقات العامة ولم يكن خبيراً في الأمور العسكرية، ومع ذلك عينته الجامعة العربية لأنّه كان معادياً للحاج أمين الحسيني. والخلاصة أنّ هزيمة العرب الشاملة في الحرب مثّلت نتيجةً منطقية للخلل الفادح في موازين القوى العسكرية في الميدان بين إسرائيل والجيوش العربية المشاركة في الحرب.

فشل السلام

انتهت حرب عام 1948 بتوقيع اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول المشاركة في الحرب باستثناء العراق⁽³¹⁾، فرسمت خطوط الهدنة حدود إسرائيل التي تجاوزت ما كان مخضّصاً لها في قرار التقسيم، ودخلت إسرائيل مفاوضات الهدنة من موقع القوة بعد أن فرضت نفسها في الميدان. وظهر رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون متنشياً بهذا الانتصار، وكان مؤمناً بأنّ القوة العسكرية هي التي ستحسم الصراع وليس المفاوضات، فتجاهل نصائح السياسيين وكذلك نداءات الأمم المتحدة، وشنّت قواته هجوماً شرساً على الجيش المصري لإجباره على الانسحاب إلى الحدود الدولية.

وفي 13 يناير 1949 بدأت مفاوضات الهدنة في جزيرة رودس بين الطرفين بمساعدة الوسيط المعين من الأمم المتحدة رالف بانش⁽³²⁾. واللافت في تلك المفاوضات أن إسرائيل فاوضت كل دولة عربية على انفراد، في حين أن الجيوش العربية كانت اسماً تحت قيادة مشتركة، الأمر الذي يكشف

(31) انسحبت القوات العراقية من المناطق التي كانت تحت سيطرتها وسلمتها للجيش الأردني، وخرج العراق من الحرب من دون أن يفاوض إسرائيل ومن دون توقيع اتفاقية هدنة كما حدث مع الأردن ومصر وسوريا ولبنان.

(32) بذل رالف بانش جهوداً مُضنية تكللت بالنجاح، مُنح على إثرها جائزة نوبل للسلام. وُعيّن في منصبه هذا بعد اغتيال الوسيط السابق الكونت برنادوت، الذي يُعتقد على نطاق واسع أنه قُتل على أيدي تنظيمات يهودية مارست الإرهاب لخدمة المشروع الصهيوني.

الانقسامات العميقة في الصّفّ العربي، الذي ادّعى إسرائيل أنّه كان موّحداً خلف هدف تدميرها. وكانت البداية مع مصر، إذ وقّعت اتفاقية هدنة معها في شهر فبراير، ثم جرى التوصل إلى اتفاقية هدنة مع لبنان في 22 مارس، ومع الأردن في 3 أبريل، وأخيراً مع سوريا في 20 يوليول.

أُجريت المفاوضات برعاية الأمم المتحدة، لكن تفاصيل كلّ اتفاقية كانت مختلفة عن سواها تبعاً لطبيعة الجبهة. وكانت المفاوضات مع مصر شاقة، وفي النهاية قبلت إسرائيل بوجود مصري في قطاع غزة. وكانت استراتيجية ديفيد بن غوريون تستند إلى الفصل بين المسارات، وهو تكتيك صهيوني في التفاوض ما زال قائماً حتى اليوم. ويفترض هذا التكتيك أن إسرائيل ستكون في موقع تفاوضي أقوى عندما تفاوض كلّ دولة على حدة، إذ تتيح لها لعبة المسارات المختلفة استغلال التناقضات العربية. وكان لبنان الدولة الثانية التي توقع اتفاقية هدنة، لأن إسرائيل أرادت توظيف ذلك في تعزيز موقفها التفاوضي مع الأردن. وما من شك أن الجبهة الأردنية كانت الأصعب والأهم إسرائيلياً. فهناك علاقة بين ملك الأردن والوكالة اليهودية، ومن خلال الاتصالات التي جرت بين الطرفين عرفت إسرائيل أنّ لدى الملك عبدالله أطهاعاً في توسيع حدود مملكته، وأدركت أنّ دخوله حرب 1948 جاء في إطار استراتيجية لتحقيق ذلك. من هنا، اكتسبت تلك المفاوضات خصوصيةً مارست فيها إسرائيل ما يسمى «دبلوماسية الإكراه»، أي توظيف القوة العسكرية أو التلويع بها كي تضمن انتزاع تنازلات من الأردن في سياق التفاوض. وبموازاة ذلك، ضمن الأردن مكانته في القدس، لذلك شعر أنّ بالإمكان توقيع اتفاقية تضمن لهبقاء القدس تحت سيادته.

كان الموقف من الأردن محطةً حاسمة في إعادة تشكيل وجهة السياسة الخارجية الإسرائيلية حيال الصراع برمّته، فمنذ البداية كانت هناك انقسامات إسرائيلية مرتبطة بالموقف تجاه الأردن. فهناك من رأى في إسرائيل أنّه ينبغي تأييد خطة الأردن بضم الضفة الغربية، في حين لم يقنع العسكر بالحدود مع

الأردن، لأن الدفاع عنها أمر صعب⁽³³⁾. وفي نهاية الأمر، قرر بن غوريون البدء بالتفاوض مع الأردن، وبالفعل بدأت المفاوضات المباشرة بين الطرفين في 26 ديسمبر 1948، وكان الجيش الأردني وقتها موجوداً في جزء من النقب، وتمسّك الملك عبدالله بهذه المكاسب. ولم تقبل إسرائيل بهذا الوضع، واستعدّ جيشها لشنّ عملية عسكرية، لا سيما بعد توقيع اتفاقية هدنة مع مصر ضمنت الحياة المصري. وحتى بعد بدء مفاوضات الأردن وإسرائيل في إطار وساطة رالف بانش، نفذت إسرائيل عملية عسكرية في النقب ضد الوجود الأردني (أطلقت عليها اسم «الأمر الواقع»-عوفدا)، تخلّصت عن سيطرتها على جنوب النقب وصولاً إلى مدينة العقبة.

وفتح ضعف الأردن وانكشافه الاستراتيجي في تلك المرحلة، شهية الإسرائيليين الذين سال لعابهم للحصول على مزيد من الأرض، ففي متصف شهر مارس 1949 اندلع خلاف آخر بين الأردن وإسرائيل وذلك حين طالبت إسرائيل من الأردن التنازل عن وادي عارة (في منطقة المثلث الشمالي)، وأذعن الأردن مرة أخرى خوفاً من لجوء إسرائيل للقوة العسكرية التي قد تحرّمه من مكتسبات كثيرة. والحقّ أن القوة العسكرية أفضت إلى توسيع هامش الخيارات السياسية لإسرائيل في تعاملها مع الجانب العربي.

أما الجبهة السورية، فكان التعامل معها تفاوبياً في غاية الصعوبة، إذ كانت سوريا في موقف عسكري قويٍّ وفشلّت إسرائيل في إرغامها على الانسحاب إلى الحدود الدولية. وبقي الخلاف مشتعلًا، إذ أصرّت سوريا على أن يكون خط وقف إطلاق النار هو الحد بين الجانبيين، في حين أرادت إسرائيل

(33) للاطلاع على وجهة النظر المتعلقة بالحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها، انظر:

Yigal Allon, Israel: The Case for Defensible Borders, *Foreign Affairs*, October 1976, Vol. 55, No. 1 (October, 1976), pp.38-53.

انسحاب سوريا إلى الحدود الدولية⁽³⁴⁾. وفي النهاية نجحت وساطة رالف بانش عندما اقترح أن تكون المنطقة بين الحدود الدولية وخط وقف إطلاق النار منطقةً مزروعة السلاح، الأمر الذي وافق عليه الطرفان. لكنَّ الاتفاق اتسم بالغموض بخصوص مستقبل المنطقة مزروعة السلاح، لذلك ظلت هذه المنطقة سبباً للتوتر، ما دفع إسرائيل إلى إحكام سيطرتها عليها بالكامل في الخمسينيات.

وأشارت ديباجة كُلٍّ من اتفاقيات المدنة الأربع، إلى أنَّ الهدف من هذه الاتفاقيات تسهيل الانتقال من المدنة إلى السلام الدائم بين إسرائيل والدول العربية الموقعة عليها. غير أنَّ مسار الأحداث لم يساعد على الانتقال إلى سلام دائم، وبقيت العلاقة بين الجانبين صفريةً. ويبرز هنا سؤال منطقي: لماذا لم يحدث السلام بعد أن هدأت المدافع ووَقَعَت الأطراف المتنازعة اتفاقيات مدنة؟ ومن المسؤول عن فشل تحقيق السلام؟ الجواب الإسرائيلي كان جاهزاً منذ البداية، إذ تشير السردية الإسرائيلية إلى أنَّ إسرائيل مدت يدها لجيرانها العرب، لكنهم رفضوا عروضها المتكررة للتوصل إلى السلام والعيش بأمان. بمعنى أنَّ حائط الرفض العربي لم يترك أيَّ مجال أمام إسرائيل سوى التعايش مع فكرة غياب السلام. وشكّلت هذه المقوله عنصراً أساسياً في تنشئة الأجيال الإسرائيلية، وزرعت في رؤوس الإسرائيليين حتمية الجولة الثانية، انطلاقاً من أنَّ العرب لن يقبلوا بالهزيمة وأنَّهم سيهاجرون إلى إسرائيل مجدداً عندما تحيّن الظروف، لذلك على إسرائيل أن تكون مستعدة دائِماً للتعامل مع هذا السيناريو.

لكن، هل كان التعتنَّ من الجانب العربي حقاً، أم إنَّ هذه أسطورة أخرى نسجتها السردية الإسرائيلية لتبرير استمرار الصراع؟ مرة أخرى، كشف المؤرخون الجدد بعد اطلاعهم على الوثائق المفتوحة عنها أنَّ الجانب

(34) الحدود الدولية: الحدود التي توافقت عليها بريطانيا وفرنسا في عام 1923 لتفصل بين الانتداب الفرنسي على سوريا والانتداب البريطاني على فلسطين. وهي حدود تختلف قليلاً عن حدود المدنة التي وُقِّعت بين إسرائيل وسوريا في يوليو 1949.

الإسرائيли هو من كان يرفض السلام مع العرب، لأنه لم يكن مقتنعاً بحدوده، وبخاصة مع الأردن. فالمعنى الإسرائيلى هو المسؤول عن الجمود السياسي، وكان التوصل إلى سلام دائم مع العرب ممكناً، لكن إسرائيل لم تكن راغبة في دفع ثمنه. وفي هذا السياق، تبغي الإشارة إلى وجود وثائق عديدة في ملفات وزارة الخارجية الإسرائيلية تتحدث عن مبادرات عربية تؤكد استعداد العرب للتفاوض مع إسرائيل بهدف تحقيق السلام. يتناول إيتامار رابينوفيتش في كتابه «الطريق التي لم تسلك»، المفاوضات بين العرب وإسرائيل، ويكشف عن حقائق مذهلة، أهمها أن إسرائيل رفضت بازدراء عرض السوريين للتوصل إلى اتفاق سلام⁽³⁵⁾. فقد قدم الرئيس السوري حسني الزعيم عرضاً لتوقيع اتفاق سلام شامل مع إسرائيل قبل توقيع اتفاقية الهدنة، وكان عرضه واضحاً: وقف إطلاق نار يستند إلى الواقع العسكرية الحالية، وتسوية سياسية خلال ثلاث سنوات استناداً إلى الحدود الدولية، وتوطين حوالي 300 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا. إلا أن ديفيد بن غوريون شكّ في هذا العرض وعدّه «مصدّقة سياسية»، ففوّتت إسرائيل فرصة لـ«الحل السلام»، ورفض بن غوريون لقاء حسني الزعيم متّحصّناً بذرائع واهية لتبرير موقفه⁽³⁶⁾.

(35) للمزيد عن هذا الموضوع، وللاطلاع على الظروف التي أدّت إلى عدم تحول اتفاقيات الهدنة إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل والعرب، انظر:

Itamar Rabinovich, *The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations* (Oxford: Oxford University Press, 1991).

(36) كان حسني الزعيم قائداً للجيش السوري في حرب 1948، إلا أنه نفذ انقلاباً أبيض محملاً النظام مسؤولية الهزيمة في الحرب وضياع فلسطين. وحدث الانقلاب في 30 مارس 1949، أي قبل بدء محادثات الهدنة بأسبوع واحد. وعلى الرغم من تعهدات الزعيم بمحاربة الصهيونية، إلا أنه حاول التقارب مع إسرائيل والتوصّل إلى سلام دائم معها، لكن جهوده في هذا الجانب لم تتكلّل بالنجاح. ودشّنت مرحلة حسني الزعيم حالة من عدم الاستقرار السياسي في سوريا، إذ شهدت البلاد العديد من الانقلابات. ولم يستمر حكم الزعيم طويلاً، إذ نفذ سامي الحناوي انقلاباً على الزعيم الذي تم إعدامه.

هناك قضيتان أساسيتان شَكَلَتا العقبة الكَوْدُودُ أمام تحقق السلام: قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية الحدود. فلم تكن إسرائيل مستعدة للعودة إلى حدود التقسيم، ولم تكن لتسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين مقابل اتفاقيات سلام مع الجانب العربي. ويجادل آفي شليم في كتابه «الجدار الحديدي» بأنّ هناك في الجانب الإسرائيلي شخصاً بعينه يتحمل مسؤولية فشل كل المحاولات التي بُذلت للتوصل إلى سلام بين العرب وإسرائيل. طبعاً، لا يمكن التفكير سوى بديفيد بن غوريون الذي هيمن على صناعة القرار في السياسة الخارجية والشؤون الدافعية وفرض أفكاره على حزب مبادئ الحاكم. فقد كانت «السياسات العليا» تحت تأثيره الطاغي المباشر، ما جعل التقدم في مسار السلام أمراً متعدراً. وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك اتجاهات أخرى حتى داخل الحزب الحاكم.

كانت تحركات ديفيد بن غوريون ومارساته توحّي بأنّ السلام لم يكن من أولوياته، بل إنه كان يرى أنّ الحرب مع العرب أمرٌ مطلوب. إذ إن تجربة بن غوريون إبان الانتداب البريطاني والصراع مع عرب فلسطين على الأرض والهوية، شكلت بنية الذهنية التي استندت إلى أمرتين: ضرورة تقوية مجتمع اليهود ديمغرافيًّا، وإبقاء عدد من الخيارات لدى إسرائيل وبناء القوة العسكرية ومتانتها بوصف المواجهة مع العرب حتمية. وينقل عن بن غوريون في هذا السياق قوله: «لو كنت عريباً لما قبلت بإسرائيل». وبناء على ذلك، رتب بن غوريون الأولويات الوطنية بشكل واضح، لتشمل: بناء الدولة، وتأمين المجرات (استجلاب السكان)، وبناء القوة الاقتصادية. وليس مستغرباً ألا يكون السلام من بين هذه الأولويات، لأنّ بن غوريون كان يعتقد أن اتفاقيات الهدنة تفي بالغرض الأساسي. فقد وفرت اتفاقيات الهدنة الاعتراف والأمن المطلوبين إسرائيلياً. وكان ثمن السلام معروفاً، إذ يتعين على إسرائيل إعادة اللاجئين، والانسحاب من الأرض إلى حدود التقسيم، وهو ثمن باهظ ولا ينسجم مع البنية الذهنية لرئيس وزراء استوعب أنّ الاستجابة لذلك تتناقض مع أسس المشروع الصهيوني.

لقد أضاعت إسرائيل فرصة صنع السلام مبكراً، والسبب ليس تعنت العرب كما ذهبت الرواية الرئيسة لدولة إسرائيل، وإنما تعنت ديفيد بن غوريون الذي كان يرى أنَّ الوقت سيكون في صالح إسرائيل، مصرحاً بذلك في غير مناسبة. ففي 9 مارس 1949، عرض بن غوريون أمام مجلس الوزراء بعض أفكاره حول عامل الوقت، مؤكداً أن عدم الانتقال من اتفاقيات الهدنة إلى اتفاقيات سلام ليس كارثة بالنسبة لإسرائيل، إذ إن عامل الزمن سيخدم إسرائيل في القضايا الرئيسة التي تشمل اللاجئين والقدس والحدود، وسيتعود العالم على هذا الوضع. وعلى نحو لافت، استخفَّ بن غوريون بالدول العربية ما عدا مصر، وجادل بأنَّه ينبغي بذل الجهود لصنع السلام مع مصر، لأنَّه لا يوجد تناقض موضوعي بين المصالح الإسرائيلية ونظرتها المصرية، فصحراء سيناء تفصل بينهما، كما أن مصر هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن يُنظر إليها على أنها دولة حقيقة ذات كثافة سكانية وثقل معنوي. ورأى ديفيد بن غوريون أنَّ السلام مع مصر سيشكل اختراقاً كبيراً، لكنه في الوقت نفسه لم يكن على عجلة من أمره، فقد كان مؤمناً بأنَّ الوضع التفاوضي لإسرائيل سيتحسن بمرور الوقت.

ولا يمكن لأيٍ مراجعة لأدبيات ما كُتب عن المرحلة الانتقالية التي تلت حرب عام 1948 وصعود التيار القومي في المنطقة العربية تجاهل أنَّ الجانب العربي كان يفكر جدياً في صنع السلام. ومن بين المؤرخين الإسرائيليين، يُعدَّ آفي شليم المؤرخ الأبرز الذي لا يتردد في إلقاء اللوم على إسرائيل، إذ إنَّ بن غوريون كان قوياً جدًا مقارنةً بالملك عبدالله الذي كان في وضع ضعيف، ورغم ذلك لم يتحقق السلام، كما أنَّ بن غوريون رفض لقاء حسني الزعيم والعمل معه لصنع السلام على الرغم من العرض السوري المغربي. في المقابل، كانت هناك وجهة نظر أخرى في إسرائيل يتزعمها المؤرخ إيتamar Rabinovitch، الذي يقول إنَّ ظروف السلام لم تكن ناضجة بما يكفي⁽³⁷⁾، فقد اتسم حكم حسني الزعيم مثلاً بالضعف، ما يعني أنَّ أيٍ اتفاق معه سيكون أكثر قرباً إلى

(37) للمزيد، انظر:

اتفاق إسرائيل مع لبنان في عام 1983 الذي أحبطته سوريا⁽³⁸⁾ منه إلى اتفاقيةكامب ديفيد التي أفضت إلى سلام مصرى إسرائيلي في عام 1979. وهنا يشير راينوفيتش إلى دينامية السياسة العربية المتقلبة، فمع التسليم بأنّ التيارات القومية لم تصل إلى السلطة حينها، إلا أن الرأى العام العربي كان متشددًا، وهذا ما يفسّر تأثير وجهات النظر الراديكالية في مواقف الحكومات العربية⁽³⁹⁾.

ومن نافل القول أنّ موقف بن غوريون الرافض للسلام مع العرب يأتي في سياق الرغبة الصهيونية في التوسيع، فالسلام يعني تحديد حدود إسرائيل، في حين ترى إسرائيل أن عليها أن توسيع لتومن حدودًا قابلة للدفاع عنها⁽⁴⁰⁾، وهو ما يعني ضرورة استمرار التوتر والصراع مع العرب. فعلى سبيل المثال، تمكن إسرائيل من افتعال احتكاكات عسكرية مع الجانب السوري كي تضمن السيطرة العسكرية الكاملة على المنطقة متزوجة السلاح. لذلك يُحمل آفي شليم إسرائيل مسؤولية الفشل في الانتقال من الهدنة إلى السلام. وعلاوة على ذلك، لجأت إسرائيل إلى سياسة عدوانية في الرد على محاولات بعض اللاجئين العودة، ومنهم من أراد العودة لجني حاصيله فقط كما يبين ذلك بني موريس في كتابه عن حروب إسرائيل الحدودية⁽⁴¹⁾.

(38) بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، جرى التوصل إلى اتفاق أيار 1983، لكنه لم يكن اتفاق سلام نهائى، وعملت سوريا على إحباطه، ما اضطرّ لبنان إلى إلغائه بعد ذلك عام واحد فقط.

(39) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Itamar Rabinovich, *op. cit.*

(40) للمزید، انظر:

Yigal Allon, *op. cit.*

(41) شهد النصف الأول من الخمسينيات الكثير من الاعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية المجاورة بحجّة أن هذه الدول لم تحرس حدودها جيداً أو أنها سهّلت عبور المنسليين الفدائيين إلى إسرائيل. للمزيد عن هذا الموضوع، انظر:

Benny Morris, *Israel's Border Wars 1949–1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (Oxford: Clarendon Press, 1993).

وكي يتسمى للمرة الجزم برفض إسرائيل للسلام بسبب الحدود، ينبغي التوقف عند الموقف المتباعدة لدى الساسة الإسرائيليين فيما يتعلق بالموافقة على اتفاقيات الهدنة. ففي وقت حظيت فيه الاتفاقيات عموماً بتأييد الرأي العام والكنيست، لم يكن الأمر كذلك فيما يتعلق باتفاقية الهدنة مع الأردن تحديداً، إذ تعرضت الحكومة إلى نقد كبير من قوى اليمين واليسار على حد سواء خلال مناقشة هذه الاتفاقية في الكنيست، وتقدم مناصب يغرن زعيم حزب حيروت⁽⁴²⁾ بمشروع لسحب الثقة من الحكومة لتنازلها عن جزء من «أرض إسرائيل» للأردن. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الحكومة الإسرائيلية كانت راضية عن حدودها، لكنها كانت ملتزمة أيديولوجياً باعتبارات صهيونية تعلي من قيمة يهودية الدولة. وردد بن غوريون على مناصب يغرن بالقول: «من الأفضل أن تكون هناك دولة يهودية ديمقراطية على جزء من أرض إسرائيل بدلاً من الحصول على كل الأرض لكنْ من دون وجود دولة يهودية ديمقراطية». وكان بن غوريون استراتيжиًّا في تفكيره، فقد رفض خططاً للاستيلاء على الضفة الغربية عرضاً لها عليه قائد الجبهة الجنوبية إيغال ألون، للأسباب الديمografية نفسها. وفي النهاية كان بن غوريون مقتنعاً بأنَّ اتفاقيات الهدنة تحقق الأمن والاعتراف الدولي لإسرائيل، وهذا بحد ذاته مكسب مناسب ويمنح إسرائيل فسحة لاستجلاب اليهود من دول أخرى واستيعابهم

وفي الخلاصة، لم تتوال إسرائيل مطالب العرب في اتفاقيات الهدنة ما تستحق من اهتمام، وأخذت بدورها ما تحتاجه في ذلك الوقت، فقد منحتها اتفاقيات ثلاثة مكتسبات حيوية، أولها وقف إطلاق النار الملزم للجيوش العربية والقوات غير النظامية والمدنيين، وثانيها تحول خطوط وقف إطلاق النار إلى ما يشبه الحدود الدولية التي لا يمكن تجاوزها من قبل الجانب العربي،

(42) حزب إسرائيلي أسسه مناصب يغرن بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، ويعد امتداداً لحزب الصهيونية التصحيحية بقيادة جابوتينسكي، وقد ظل ينافس في الانتخابات الإسرائيلية، واندمج لاحقاً مع مجموعة من الأحزاب، وأخيراً اخناد اسم «الليكود» وغُنِّكَ من انتراع فوزه الانتخابي الأول في عام 1977.

بمعنى أن إسرائيل مارست سيادة كاملة على هذه المناطق متزوعة السلاح في الوقت الذي مُنعت فيه القوات العربية من مجرد دخوها. أما المكتسب الثالث، فهو حق إسرائيل في استيراد سكان من الخارج، وهو ما سيسهم في إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة، وتنمية الأساس الديمغرافي للدولة الناشئة⁽⁴³⁾. مقابل ذلك، كان للجانب العربي تفسيرات مختلفة، فخطوط المدنة ليست خطوطاً دولية، لأن هذه الدول لم تعرف أصلاً بدولة إسرائيل، وهذا ما يفسّر عدم تسليم سوريا على سبيل المثال بحق إسرائيل في استغلال المناطق متزوعة السلاح التي ظلت بؤرَ توترٍ كما ظهر لاحقاً قبيل حرب 1967. كما أن اتفاقيات المدنة لا تعني إنتهاء حالة الحرب بين الطرفين. وأخيراً، رأى العرب في اتفاقيات المدنة حاجةً لإنتهاء حرب 1948، لكنها ليست أساساً لحرمان الفلسطينيين من حق العودة. من جانب آخر، كان هناك رأيٌ بحق الفلسطينيين في النضال ضد إسرائيل، من دون أن يترتب على الدول العربية منهم من القيام بذلك. وشكل هذا الرأي بؤرة توتر على الجبهتين الأردنية والمصرية انتهت مصرياً بالعدوان الثلاثي في عام 1956.

وفي النتيجة، لم يتحقق السلام في ذلك الوقت، لأن إسرائيل رفضته، فمشروعها الصهيوني لم يستكمل حلقاته بعد، بل إنه كان ما يزال في البدايات. وبعيداً عن التسويفات التي تسوقها إسرائيل تارياً، هناك ركيزان أساسيتان لفهم فشل السلام، تتعلقان بمنطق الصهيونية ونهجها. فكما جاء في الفصل الأول، سعت الصهيونية للاستيلاء على الأرض، ثم تهويها، إما بطرد الفلسطينيين منها أو بخلق الظروف الطاردة لهم. ويقود هذا المنطق إلى تأييد طرح الكثير من المؤرخين الجدد، الذين حملوا إسرائيل مسؤولية الفشل في الانتقال من اتفاقيات المدنة إلى سلام دائم كان متاحاً في حينه. كما أضاعت إسرائيل

(43) تشير تصريحات ديفيد بن غوريون في الصحافة ومؤتمرات الحزب واجتماعات الحكومة إلى رضاه التام عن عدم التوصل إلى سلام مع الجانب العربي، إذ كان يرى أن إسرائيل في موقف أفضل وأن عامل الوقت سيكون إلى جانبها.

متعمّدةً الفرصةَ التي أتاحتها مؤتمر لوزان (27 أبريل- 12 سبتمبر 1949) بواسطة لجنة الأمم المتحدة للتوافق بشأن فلسطين، لبحث السلام الشامل بينها وبين العرب، فقد كان العرب مستعدّين للاعتراف بإسرائيل لقاء قبولها بمبدأ حق العودة وانسحابها إلى حدود التقسيم، وهو أمران رفضتهما إسرائيل رفضاً قاطعاً، ما أدى إلى فشل محاولة جادة لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

وانصبّ موقف إسرائيل المتشدد على نقطتين: الأولى، أنّ لها الحق في احتلال الأراضي المخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم، بحجّة أنها كانت في وضع الدفاع عن النفس ضدّ الجيوش العربية. والثاني، رفضها تحمل مسؤولية اللاجئين، إذ أصرّت على أن اللاجئين فرّوا بناء على أوامر من الجيوش العربية، وهو ما فنّد التقرير الذي أعدّه الكونت برنادوت واستندت إليه الأمم المتحدة في إصدار القرار (194)، إذ جاء فيه أنّ عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم ويهجّروا ممتلكاتهم طوعاً أو اختياراً، بل نتيجة لأعمال العنف والإرهاب التي قامت بها العصابات اليهودية ضدّ العرب الآمنين، وهكذا فإنّ قضية فلسطين لا يمكن حلّها إلّا إذا تمتّع اللاجئين بحق العودة إلى ديارهم ومتلكاتهم⁽⁴⁴⁾. وكان لذلك التقرير تأثيره الكبير في الأمم المتحدة، إذ أصدرت الجمعية العامة في 11 ديسمبر 1948 قراراً تضمن تشكيل لجنة ثلاثية تدعى «لجنة الأمم المتحدة للتوافق بشأن فلسطين»، أوكلت إليها مهام متعددة، منها تسهيل إعادة اللاجئين، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، ودفع التعويضات عن ممتلكات من يقرر عدم العودة إلى دياره وعن كل مفقود وضرر. وزارت اللجنة إسرائيل لبحث آلية تنفيذ القرار (194)، فما كان من الحكومة الإسرائيلي إلّا أن ربطت حلّ مشكلة اللاجئين بالتسوية النهائية لقضية فلسطين، وأصرّت على أن تنفيذ القرار يجب أن يسبقه عقد صلح نهائي مع العرب. بعد ذلك، دعت اللجنة الحكومات العربية والحكومة الإسرائيلي إلى مدينة لوزان

(44) هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ: دراسة وثائقية (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1998)، ص 143.

السويسرية للبدء بمحادثات، إلا أن المؤتمر مُنِي بالفشل، لأن إسرائيل لم تكن مرنة في موضوع الحدود واللاجئين. وهكذا أُسْدِلَت الستارة على حرب النكبة ولم تنجح الأطراف المتنازعة في الانتقال إلى سلام.

الخاتمة

ما من شك أنّ فكرة اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، وطردتهم إلى الدول العربية المجاورة، احتلّت مكانة بارزة في الاستراتيجية الصهيونية. فعل الرغم من رفض إسرائيل الاعتراف بدورها الحاسم في ميلاد مشكلة اللاجئين، إلا أن الوثائق الصهيونية تكشف عن واقع مختلف. فالتفكير في ترحيل الفلسطينيين، أو حلّ ما أطلق عليه صهيونياً «المأساة العربية في فلسطين»، كان حاضراً في كل مرحلة من مراحل الصراع. اللافت أنّ نقاء الدولة اليهودية كان وما زال بُعداً في غاية الأهمية للصهاينة على اختلاف تلاوينهم الأيديولوجية والفكرية. والأهم أنهم كانوا على وعي كامل باستحالة خروج الفلسطينيين بشكل طوعي، وأن القوة ستكون هي العامل الوحيد لضمان اقتلاعهم من أرضهم. فقد غادر الفلسطينيون بيوتهم وأرضهم مكرهين بفعل البطش والتروع والمجازر. ولا بد هنا من الإشارة إلى الجهد الكبير الذي قام به الصحافي الأميركي تشارلز شيلدرس، الذي أمضى فترة طويلة في البحث في ادعاء إسرائيل بأنّ الفلسطينيين خرّجوا استجابةً لنداءات وجّهها لهم القادة العرب. وقام شيلدرس بتحفُّص سجلات المراقبة الأمريكية والبريطانية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 1948، وتوصل إلى نتيجة قطعية بأنه لم يكن هناك طلب أو نداء أو اقتراح واحد حول إخلاء العرب لبيوتهم من قبل أيّ محطة إذاعة عربية داخل فلسطين أو خارجها، بل على العكس، كان هناك تكرار لتسجيلات من الإذاعات العربية، تطالب المدنيين في فلسطين بالصمود والبقاء⁽⁴⁵⁾.

(45) لمزيد من التفاصيل عن هذه المسألة على وجه التحديد، انظر:

Hassan A. Barari, *Israeli Politics and the Middle East Peace Process, 1988-2002* (London and New York: Routledge, 2004).

وفي النهاية، شَكَّلت حرب عام 1948 محطة تحُول، إذ خلقت واقعاً جيوسياسيًّا جديداً أَسْهَم في بلورة مكانة إسرائيل ومنتها. فعلى الرغم من حالة الغضب الشديدة التي سادت العالم العربي، إلَّا أنه بقي عاجزاً أو غير راغب في تسخير قدراته لدفع إسرائيل إلى تقديم التنازلات المطلوبة، على الأقل للاستجابة للحد الأدنى الذي يسمح بسلام دائم. فشعرت إسرائيل بقوتها وبأن الطرف العربي هشٌ ومزقٌ وغير قادر على التنسيق أو إحداث أيّ تغيير. لذلك، اكتفت باتفاقية الهدنة، وبدأت تُعدّ العدة لجولة أخرى مع العرب من أجل التوسيع.

الفصل الرابع

الجولة الثانية

شكّلت اتفاقيات الهدنة عالمة فارقة في مسار العلاقات العربية الإسرائيلية، فقد كرّست الصراع بدلاً من حلّه، ودّشت بذلك حالة من اللاحرب واللاسلام، وهيّأت في الوقت نفسه جولات لاحقة من المواجهات العسكرية التي سُفكَت فيها الدماء. ولم يُفضِّل الانتصار العسكري الإسرائيلي في حرب عام 1948 إلى اعتراف عربي بالأمر الواقع، إذ لم تتمكن القوة العسكرية الإسرائيلية من دفع العرب إلى الاعتراف بها، أو حتى مجرّد التسلّيم بحدودها. لكن هذا الرفض العربي لم يترجم إلى سياسات فاعلة، ذلك أنّ الدول العربية عجزت عن حمل إسرائيل على القبول بإعادة اللاجئين، ناهيك عن الانسحاب إلى خطوط التقسيم، لذلك تحول الصراع إلى «صراع صوريّ»، أخفقت معه كل الجهود المبذولة لردم الهوة بين الجانبين، ما سمح باستمرار الصراع، وفتح المنطقة على مصراعيها للتدخل الخارجي، بخاصة بعد أن بدأ الاتحاد السوفييتي في تأمين موطئ قدم له في الشرق الأوسط من خلال دعم مصر. وبالفعل، أصبح هناك ما أسماه البروفيسور فواز جرجس «انشغال الدول العظمى في الشرق الأوسط»⁽¹⁾، وهو انشغالٌ كان يراد له التنافس على مناطق النفوذ، مع تنامي التوتر المرتبط بالحرب الباردة.

(1) فواز جرجس، *النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية- العربية والعربيّة-الدولية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

سيطرت فكرة «الجولة الثانية» على البنية الذهنية لكتاب الساسة في إسرائيل، لا سيما رئيس الوزراء المهيمن ديفيد بن غوريون، الذي رأى أن العرب لا يمكنهم القبول بالهزيمة ولا بوجود إسرائيل، لذلك لا بد أن تنصب جهود إسرائيل على الاستعداد لمواجهة حتمية قادمة بدلاً من الجري خلف «أوهام السلام». ووفقاً لهذا الفهم، دأب بن غوريون على تبني فكرة أنّ العرب لا يفهمون إلّا لغة القوة (وهي فكرة قديمة تحدّث عنها جابوتنسكي في مطلع العشرينيات)، لذلك فإن إسرائيل لن تحصل على السلام إلّا بعد أن يدرك الجانب العربي أنّه غير قادر على هزيمتها، وأن الخيار العسكري لن يكون في صالحه. بمعنى أن إسرائيل حاولت بشكل حيث دفع العرب للاستسلام لنموذج من الإذعان. وهو ما يعيد إلى الأذهان نظرية «الجدار الحديدي» التي يقول في شليم أنها ظلت دليلاً السياسة الدفاعية والخارجية لإسرائيل حتى يومنا هذا، فقد تبّألت فكرة الردع موقعاً مركزياً وحيوياً في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، وهي متطلب أساسي لإنجاح المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وتوصف بأنّها فكرة عابرة للأحزاب ولا تخضع لاعتبارات السياسة الداخلية.

لكن المسألة تتجاوز الردع، فقد وجدت إسرائيل في حالة اللاحرب واللاسلم فرصة ذهبية لبناء المجتمع داخلياً وتجنيده، وكذلك لتعبئة الطاقات للتوسيع كما حصل في المناطق معزولة السلاح بين سوريا وإسرائيل، والتي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل. فلم تكن الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود (التي أطلقت إسرائيل عليها «سياسة الانتقام») تهدف فقط إلى ردع الجانب العربي، وإنما أيضاً خلق واقع جديد يسمح لها دوماً بالتوسيع. بمعنى آخر، شكلت المناوشات العسكرية الحدودية الأداة الرئيسة لإسرائيل لتغيير الأمر الواقع، لأنّ إسرائيل لم تكن مقتنة بحدودها التي نصّت عليها اتفاقيات الهدنة، لأنّها حدود لا يمكن الدفاع عنها من وجهة نظرها، وهذا ما تبنّاه العديد من الجنرالات وعلى رأسهم إيغال ألون - القائد العسكري ووزير

الخارجية في حكومة راين الأول - عندما كتب في مجلة «فورن أفيرز» عن ضرورة احتفاظ إسرائيل بالحدود التي يمكن الدفاع عنها⁽²⁾. والحال أن إسرائيل المدجّجة بالسلاح والأيديولوجيا والسردية تبنت سياسات خطرة للغاية، وواصلت منسوب الأمل في التوسيع بالارتفاع لديها مع كل مواجهة عسكرية مع أحد الأطراف العربية.

يناقش هذا الفصل مسألة الحروب الحدودية، التي أخذت شكل اعتداءات إسرائيلية ردًا على محاولات بعض اللاجئين التسلل إلى داخل إسرائيل، ويعالج أيضًا النقاش الداخلي في الحكومة الإسرائيلية حيال ما يمكن القيام به تجاه التطورات الإقليمية. كما يسلط الضوء على «معضلة مصر» المتمثلة في رغبة الرئيس جمال عبدالناصر بالتحرر من التبعية وتحقيق الاستقلال، ما دفعه لاتخاذ موقف مناوئ للسياسات الإمبريالية في المنطقة، أدت بدورها إلى الصدام مع إسرائيل التي تحالفت مع بريطانيا وفرنسا لشنّ «العدوان الثلاثي»، وهو العدوان الذي حقّق نتائج عكسية لما أرادته تلك الدول.

الحروب الحدودية والجدل الداخلي في إسرائيل

لم يكن مقدّراً لحرب 1948 أن تكون خاتمة الحروب، ولم يستتبّ الأمن الحدودي مع توقيع اتفاقيات الهدنة، بل زادت وتيرة الاشتباكات بين الجانبيين العربي والإسرائيلي. حينها، شعرت إسرائيل أنّ هنالك ما يهدّد منها، وميّزت في هذا السياق بين نوعين من التهديدات؛ يمسّ الأول وجود الدولة ذاتها ويندرج ضمن ما يسمّى «الأمن الأساسي»، بمعنى اندلاع جولة ثانية قد تتمثل بهجوم عسكري عربي واسع النطاق يهدّد وجود الدولة وبقاءها. أما النوع الآخر فمرتبط بتهديدات «الأمن اليومي»، أي الاشتباكات الحدودية والمحدودة، أو الاستفزازات، أو تسلل المدنيين عبر الحدود. واستقر الرأي في

(2) للمزيد، انظر:

ذلك الوقت على أن الجولة الثانية لن تبدأ قريباً، فقد أثخن العرب بالجراح إثر هزيمة النكبة، لكن «الأمن اليومي» يتعرض إلى تهديد، ذلك لأنّ تشيريد اللاجئين يفضي إلى تسرّب المدنيين العرب عبر حدود المدنة، وكانت دوافع ذلك اقتصادية واجتماعية أكثر من كونها دوافع عسكرية أو سياسية⁽³⁾.

لقد فصلت خطوط المدنة القرоين الفلسطينيين عن أراضيهم (التي استولت إسرائيل عليها لاحقاً)، فتحولت عمليات التسلل والرد الإسرائيلي العنيف عليها إلى مصدر توتر دائم على الحدود، بخاصة مع الأردن. وكان لافتًا إصرار إسرائيل على أنها تمتلك الحق في «الدفاع عن النفس» أمام موجة من العمليات «الإرهابية»، ما أفضى في آخر المطاف إلى تفجّر الأوضاع واندلاع حرب السويس عام 1956. وفي هذا السياق، يكشفبني موريس بعد تحقير دقيق للوثائق الإسرائيلية والغربية أنّ هذه الرواية غير صحيحة، وأنّ الجزء الأكبر من تسلل المدنيين العرب عبر خطوط المدنة كان مدفوعًا باعتبارات اقتصادية، فقد كان المزارعون الفلسطينيون يتسلّلون لقصد محاصيلهم وقطف ثمار مزارعهم، وبعضهم كان يعود إلى بيته من دون أن يقوم بأعمال عنف تُذكر⁽⁴⁾. ومع ذلك، كان هناك في إسرائيل ما يسمى «قانون التسلل»، وفيه اتبعت إسرائيل سياسة «حرية إطلاق النار» أو «إطلاق النار أوّلاً»، ما أدى إلى مقتل 2700-5000 فلسطيني في الفترة ما بين عامي 1949 و1956، كما قُتل العشرات من الجنود الإسرائيليين في هذه الاشتباكات. وكان من الواضح أنّ العنف الذي تبناه الجانب الإسرائيلي في التعامل مع محاولات التسلل يهدف إلى منع عودة اللاجئين، فأقامت الحكومات الإسرائيلية عدّا

(3) وضعّبني موريس تصنيفاً لعمليات التسلل التي كان الفلسطينيون يقومون بها، وتتبع تطوير سياسة إسرائيل الانتقامية في التعامل معها ومع الدول العربية التي تنطلق منها. للمزيد، انظر:

Benny Morris, *Israel's Border Wars 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (Oxford, Clarendon Press, 1993).

(4) المصدر نفسه.

من المستوطنات الحدودية، ودمرت القرى العربية المهجورة⁽⁵⁾ كي تمحو آثارها وتحوّل دون تمركز المتسلين. وعلاوة على ذلك، وزّعت الحكومات الإسرائيليّة المنازل العربيّة في حيفا ويافا على المهاجرين اليهود الجدد القادمين من وسط أوروبا.

ولم تكتفي إسرائيل بهذه الإجراءات القاسية، فقد تبنت أيضًا «سياسة الانتقام العسكري» ضد الدول العربية التي يأتي المتسلون عبر حدودها. وكانت معاناة الأردن ومصر تحديًا هي الأكبر بسبب هذه السياسة، ففي شهر فبراير 1951 هاجمت قوات الجيش الإسرائيلي قريتي قلما وشرفات الفلسطينيين، واستهدفت وحدة عسكريّة مكونة من 120 جنديًّا في قرية قلما، إلّا أنها قوبّلت بوابل من النيران التي أمرها بها جنود الحرس الوطني الأردني، فأحبّطت مساعيها وأُجبرت على الانسحاب. وما يشير الاستغراب أنَّ القوات الإسرائيليّة المهاجمة لم تستهدف في ذلك الوقت الواقع العسكري الأردني، بل ترتكّزت على الأهداف المدنيّة. ورغم أن إسرائيل استمرت في «سياسة الانتقام»، إلّا أنَّ عمليات التسلل لم تتوقف.

نالت سياسة الاعتداءات الإسرائيليّة نصيبيها من الانتقادات من الدول الغربيّة لأنها أربكت خطط تلك الدول في الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفياتي، لكنَّ إسرائيل لم تلق بala هذه الانتقادات، وأصرّت على أنَّ الحكومات العربيّة التي خسرت الحرب تسهّل عمليات التسلل⁽⁶⁾، بمعنى أنَّ الدول العربيّة تشن حروب عصابات غير رسمية تهدف إلى تدمير دولة إسرائيل، وأنَّ إسرائيل بالتالي «ضحية» لهذه المخططات، ما يجعل ردّها ضمن

(5) وليد الخالدي، مصدر سابق.

(6) في تلك المرحلة، كان البريطاني جون غلوب باشا قائداً للجيش البريطاني، وكان يحاول إقناع الإسرائيليّين بأنَّ الأردن لا يوافق على عمليات التسلل. للمزيد عن موقف غلوب باشا، انظر:

John Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957).

سياق الدفاع المشروع عن النفس⁽⁷⁾. هذه المقوله لا تستقيم مع الواقع، إذ تكشف الوثائق الإسرائيلية أنّ الحكومات العربية كانت تعارض عمليات التسلل وتحاول منعها. فقد مارست سوريا رقابة صارمة على حدودها ومنعت التسلل، ونقلت لبنان الفلسطينيين بعيداً عن الحدود مع إسرائيل لتضمن المدود على حدودها، وحاولت مصر منع هذه العمليات، وبذل الجيش الأردني جهوداً كبيرة لضبط الحدود مع إسرائيل، لكن النجاح لم يكن حليفه دائمًا بالنظر إلى أن هذه الحدود هي الأطول والأكثر تعقيدًا. وفيدي بنى موريس في كتابه أن قائد الجيش الأردني غلوب باشا كان يحاول إقناع الإسرائيليين بأنّ الأردن يبذل جهداً كبيراً، غير أن الإسرائيليين كانوا يطلبون المزيد رغم قناعتهم بالالتزام الأردن على هذا الصعيد. وكان الأردن في حيرة من أمره، فمجابهته المتسللين بصورة علنية تعني مخاطرته بشرعية نظامه في أعين الكثير من الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه فإنّ غض الطرف عن عمليات التسلل ستجلب ردّاً إسرائيلياً صارماً. ومع ذلك، وكما سيين هذا الفصل لاحقاً، استمرت إسرائيل في عملياتها العسكرية على الجبهات كافة وتوجّت بالعدوان الثلاثي على مصر في عام 1956. وتعدّ إسرائيل الدولة الأولى على مستوى العالم التي تطورّ سياسة رسمية مقصودة للانتقام منذ عام 1951، وأشارت هيئة الإشراف على المدنة التابعة للأمم المتحدة في تقاريرها إلى مسؤولية إسرائيل عن العمليات الانتقامية الرئيسة، والحقّ أن هذه العمليات كانت مصمّمة لإخضاع الدول العربية ودفعها للاستجابة للمطالب الإسرائيلية بمنع المتسللين من عبور حدودها تجاه إسرائيل.

اشتدّ النقاش داخل حزب ماباي الحاكم (الذي أصبح «حزب العمل» في عام 1968) حول سياسة الانتقام العسكري التي تبنتها قيادة الجيش الإسرائيلي لردع المتسللين ورفع الكلفة على الدول العربية المجاورة لاجبارها

(7) للمزيد، انظر:

Benny Morris, op. cit.

على حراسة الحدود. كان وزير الخارجية موشيه شاريت يتزعم ما يسمى في الأدبيات الإسرائيلية «مدرسة الاعتدال» (أو الحمائم)، وكان يرى أن الأولوية ينبغي أن تكون للحصول على الدعم الدولي والسلاح الغربي، وأن سياسة إسرائيل في التعامل مع المسلمين تُضعف موقفها الدولي. علاوة على ذلك، رأى شاريت أن ردود الفعل العسكرية الإسرائيلية المبالغ بها من شأنها أن تعزز مواقف التيارات العربية المناهضة لإسرائيل، وتجعل الرأي العام العربي معارضًا لأي اتفاق سلام في المستقبل. اللافت أن شاريت لم يكن ضد سياسة الانتقام من حيث المبدأ ولم يعارض توظيفها بشكل انتقائي، غير أنه كان حريصًا على مكانة إسرائيل الدولية وعلاقتها مع العرب على المدى الطويل. وجادل شاريت -من دون جدوى- بأنّ الدبلوماسية أفضل السبل للتعامل مع هذا الملف، وأنّ سياسة الانتقام ينبغي أن تكون الخيار الأخير إذا ما فشلت جميع الخيارات الأخرى. وعبر شاريت عن خشيه من تحول هذه السياسة إلى روتين يومي وخطر يمكن أن يعيّد الطريق إلى اندلاع حرب إقليمية في وقتٍ كانت إسرائيل فيه منغمسة في عملية استيعاب المهاجرين وبناء اقتصاد متين⁽⁸⁾.

ومقابل معسكر الاعتدال، كان هناك معسكر الصقور الذي هيمن على الحزب الحاكم، وهو المعسكر الذي كان يقوده رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون نفسه. وعلى نحو واضح، أولى بن غوريون مسأليّة الأمن والردع أهمية بالغة في مقاربته للسياسة الخارجية والعلاقة مع العرب على وجه التحديد، واستندت تلك المقاربة إلى توظيف القوة العسكرية بشكل مباشر، أو حتى القيام بعمليات سرية من أجل إحداث انقسام بين العرب. وكان بن غوريون يهدف من وراء ذلك إلى إبقاء العرب في حالة اللاتوازن، وإعاقة جهودهم لتحديث جيوشهم. وقد رأى أن العرب لا يمكن لهم عمليًا قبول السلام مع إسرائيل، وبهذا فإن

(8) للاطلاع على الفروقات الشخصية بين صناع القرار في إسرائيل في الأعوام العشرين الأولى بعد إقامة الدولة، انظر:

Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (New Haven: Yale University Press, 1972).

الحفاظ على الأمان هو مهمة إسرائيل الأولى. هذا هو السياق الذي قاد بن غوريون إلى تأييد السياسة العدائية والانتقامية تجاه العرب، والتصلب في الموقف الأمني. واتخذ هذا المنحى شكل العمليات العسكرية، وال الحرب الوقائية (كما حدث لاحقاً في حرب السويس). ولم يولِ بن غوريون اهتماماً بـمواقف العرب ومشاعرهم، ولا بـسمعة إسرائيل الدولية، فقد كان أمن إسرائيل وتوسيعها يحتلّان أولوية كبيرة في تفكيره السياسي.

لم يستمر النقاش العام في إسرائيل حول هذه المسألة طويلاً، إذ سرعان ما حسم معسكر التشدد الموقف نظراً للشخصية بن غوريون الطاغية، وهو أمر كان له أثر كبير في تخطيط إسرائيل لشنّ حرب ضد مصر التي اتخذت موقفاً مناهضاً للإمبريالية الغربية في المنطقة و موقفاً مناوئاً للوجود البريطاني في قناة السويس. فعل الرغم من قدرات موسيه شاريت على الإقناع، إلا أن قبضته بدأت بالتاريخي إثر فضيحة «لافون» وعدم قدرته على ضبط سلوك رئيس هيئة الأركان موسيه دايان، الذي كان يعُدّ الجيش الإسرائيلي لجولة ثانية رأى أنها قادمة لا محالة. وكان لموسيه دايان رأي يفيد بأنّ اندلاع الحرب هو مسألة وقت، وعلى إسرائيل خوضها في أقرب فرصة ممكنة قبل أن تتمكن مصر من إصلاح جيشه وتحديده.

وطالت الاعتداءات الإسرائيليّة كلّ الجهات، وبلغت ذروتها عندما هاجمت الوحدة 101 بقيادة أرئيل شارون، قرية قبيبة الأردنية بتاريخ 14 أكتوبر 1953، ونجحت القوة الإسرائيليّة في تدمير عشرات المنازل الفلسطينيّة، وقتل العديد من المدنيّين والأطفال والنساء⁽⁹⁾. وتذرّعت إسرائيل في ذلك الوقت بأنّ الجيش الأردني لا يقوم بما يلزم لمنع المتسللين من العبور تجاه إسرائيل. وقد ارتكب الجيش الإسرائيلي هذه المذبحة بسبب عملية تسلل قُتل

(9) لفهم أعمق لتأثير السياسة الداخلية في إسرائيل على اعتداءاتها الحدودية، انظر:

Ranan D. Kuperman, "The Impact of Internal Politics on Israel's Reprisal Policy during the 1950s", *The Journal of Strategic Studies*, vol. 24, no.1 (March, 2001), pp.1-25.

فيها طفلان يهوديان وأمهما، وهو أمر أداه قائد الجيش الأردني غلوب باشا متعهداً بإلقاء القبض على الفاعلين⁽¹⁰⁾. لكن إسرائيل لم تمهل الأردنيين، ولم تأبه بموقفهم، ولم تعول عليهم، فنفذت عمليتها بشكل مدبر وبهدف إلحاقي أكبر قدر من الضرر في أرواح الفلسطينيين وبيوتهم.

معلنة مصر

بعد أن تمكن الرئيس المصري جمال عبد الناصر من ترسيخ حكمه في أعقاب ثورة يوليو 1952، تحولت مصر بحلول عام 1954 إلى مركز العلاقات العربية الدولية، وأصبحت القوى العظمى - الولايات المتحدة على وجه التحديد - ترى أن مصر هي مفتاح الدخول لإقامة علاقات إيجابية مع الدول العربية، ولتأسيس منظمة دفاعية لاحتواء الاتحاد السوفياتي. فلم تكن مركزية مصر أمراً خاصاً للنقاش، إذ شكلت مركزاً الثقل في العالم العربي، لاعتبارات ثقافية وسياسية وديمغرافية. ولم تكن هذه وجهة نظر الغرب وحده، فالاتحاد السوفياتي هو الآخر كان يرى بمصر مفتاح الدخول إلى الشرق الأوسط. وعلى نحو لافت، احتلت مصر مساحة خاصة في تفكير وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس، الذي عدَ الرئيس عبد الناصر شخصياً صاحب النفوذ الأكبر في الساحة العربية، والحق أن الرئيس عبد الناصر برع خلال خطاباته في تأكيد القيم العليا المتصلة بالقومية العربية والحياد والاستقلال والتصدي للإمبريالية، وهي قيم تماهى معها جزء كبير من الشارع العربي في ذلك الوقت. ومن دون شك، منح تأكيد عبد الناصر على هذه القيم مصر مكانة خاصة في المشرق العربي، ومكنها من تولي الدور القيادي في المنطقة في خمسينيات القرن الماضي وستينياته. ومن هذا المنطلق تحدّت مصر القوى الأوروبية الاستعمارية وهيمنة الولايات المتحدة في المنطقة ورفعت شعاراتها المناوئة للاستعمار والإمبريالية.

(10) للمزيد، انظر:

John Glubb, op. cit.

والجدير بالذكر أن بريطانيا وفرنسا كانتا القوتين المهيمنتين في الشرق الأوسط ارتباطاً بدورهما التاريخي في المنطقة منذ القرن التاسع عشر. وقد سعت هاتان الدولتان إلى إبقاء منطقة المشرق العربي منقسمة ومختَرقة ومتناحرة حتى تسهل السيطرة عليها، وبقي هذا الوضع سائداً حتى متصف الخمسينيات، إذ لم يكن بالإمكان تغييره لأسباب ثلاثة ذكرها الباحث فواز جرجس، أوّلها أن الدول الاستعمارية الأوروبية قاومت أيّ محاولة لتغيير الترتيبات الاستعمارية القائمة، فعلى سبيل المثال تدخلت كلّ من بريطانيا وفرنسا عسكرياً في العراق وسوريا ولبنان في أربعينيات القرن الماضي. والسبب الثاني هو افتقاد المنطقة إلى قيادة مركبة، إذ تعددت مراكز القوة مثل مصر والعراق وال سعودية وحتى الأردن وتنافست على الدور، وتفاقم الوضع بسبب التنافس التاريخي بين مصر والعراق والهاشميين وأآل سعود. أما السبب الثالث فيتمثل في ارتباط النخب الحاكمة التي وصلت للسلطة بالاستعمار، وهو ما يفسّر تفضيلها للاستمرار في التعاون مع الغرب⁽¹¹⁾. يضاف إلى ذلك حقيقة أنه لم يكن هناك قوة عالمية يمكنها تحدي المهيمنة الغربية وتقديم السلاح للدول العربية. فقد كان الاتحاد السوفييتي بقيادة جوزيف ستالين يرى الشرق الأوسط منطقةً للنفوذ الغربي، وقرأ ثورة جمال عبد الناصر بشكل مختلف، واتخذ موقفاً سليماً منها، وفي هذا السياق يفيد محمد حسين هيكل أن ستالين ورفاقه رأوا أن الانقلاب حدث نتيجةً لخلافات أمريكية بريطانية، أو أنه كان محاولة لإجهاض ثورة شعبية⁽¹²⁾. لذلك، لم يجد ستالين في هذه الثورة فرصةً لقلب الطاولة على الغرب وتغيير قواعد اللعبة الدولية في الشرق الأوسط.

(11) فواز جرجس، مصدر سابق، ص 43-44.

(12) للاطلاع على المزيد، انظر:

وتجلى توجهات الرئيس عبدالناصر المناهضة للإمبريالية بأعلى مستوياتها عندما شنّ حملة شرسة ضد حلف بغداد، الذي أرادت بريطانيا منه إنشاء منظومة أمنية في المنطقة تهدف إلى احتواء الاتحاد السوفييتي. وبالفعل، أدى الحلف الذي عقده رئيس وزراء العراق نوري السعيد مع كلّ من تركيا وباكستان إلى إحداث تغيير كبير تمثّل في ظهور استقطابات وتكلّمات جديدة، وأفرز تصورات مختلفة لمصر وال سعودية اللتين عدّتهنّ كلّ منها تحدّياً مباشرًا لها. فال سعودية مثلًا كانت ترى في بريطانيا قوّةً عظمى مؤيدة للهاشميين، لذلك كان هناك توتر بين الدولتين بسبب مساعي بريطانيا لإقامة الحلف. أما الرئيس المصري فكان يرى في الحلف تفريطاً بأمور تمسّ المركز التفاوضي لمصر في وقتٍ كانت تُجري فيه مفاوضات شائقة مع بريطانيا حول قناة السويس. ومن جانب آخر، كان عبدالناصر يحمل فكرة مختلفة عن التحالفات مع القوى الخارجية، منطلقاً من أن دخول دول عربية في تحالفات مع دول عظمى يؤدي إلى التبعية ويدشن مرحلة من الإمبريالية المقنعة ولا يضمن المساواة.

أما في العراق فكان الوضع مختلفاً تماماً، فعلى العكس من عبدالناصر، كان نوري السعيد مقتنعاً بأنّ الخطر الأكبر يأتي من الاتحاد السوفييتي، وكانت الشيوعية والصهيونية تمثّلان خطرًا بالنسبة له. وبالفعل، كانت بغداد ستتضمّن إلى حلف بغداد بوصفه ضمانةً لدرء الخطر السوفييتي، وأسهمت رعاية بريطانيا للحلف في قرار نوري السعيد، الذي ربط مصير العراق بمصير بريطانيا. ويظهر من سيرة نوري السعيد موقفه النهائي المؤيد للتحالف مع بريطانيا (الدولة التي كان الرئيس المصري يناصيها العداء بسبب وجود قواتها في قناة السويس)، وشكل تحالفه معها حجر الزاوية في سياساته الخارجية⁽¹³⁾. لذلك سار العراق على خطٍّ مناهض للرئيس المصري، وكان نوري السعيد يأمل في أن يسهم الحلف في تقوية المركز الإقليمي للعراق وعزل مصر.

(13) ليل الأمير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية-العربية حتى عام 1958، ط 1 (بغداد: مكتبة الفكر العربي، 2002).

تشابكت خطوط الحلف في أكثر من اتجاه في البداية، ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن هذا المشروع، ووصل الأمر بوزير خارجيتها جون فوستر دالاس إلى إعلان تأييده له، فقد كانت الولايات المتحدة صاحبة فكرة الحزام الشمالي لاحتواء الاتحاد السوفيتي. لكن الولايات المتحدة راجعت موقفها بعد أن أسس الحلف رسمياً في عام 1955، إذ لم تجد استعداء الرئيس المصري، لا سيما بعد أن بدت معارضته مصر وال سعودية للحلف واضحة. ويرى فواز جرجس أن هناك سبباً آخر للتردد الأمريكي، وهو عدم رغبة الولايات المتحدة في تقديم ضمانات أمنية إلى إسرائيل لقاء انضمام الولايات المتحدة للحلف⁽¹⁴⁾.

وكان للخلاف المصري العراقي حول الحلف ارتدادات في سوريا، التي تحولت إلى ساحة صراع إقليمي لجسم التزاع بشأنه. وكان التقييم بسيطاً: إذا تمكّن العراق من كسب تأييد سوريا للحلف، سينضمّ لبنان والأردن إليه بلا تردد، الأمر الذي سيفضي إلى عزلة مصر. وكان سقوط حكومة فارس الخوري المعروف بميله للغرب - نقطة التحول المهمة في معركة كسب سوريا. ففي شهر مارس 1955 أبرم الحلف المصري السوري السعودي، الأمر الذي أسهم في عزلة العراق بدلاً من مصر، إذ إن موقف سوريا أسهم في تقوية المركز الإقليمي لمصر والتراجع المريع في مكانة العراق الإقليمية.

وبعد انتصار مصر في معركة حلف بغداد، وترسيخ مكانتها كقوة إقليمية تضع أجنحات المنطقة بشكل مؤثر، بدأت مصر رحلة البحث عن امتلاك عناصر القوة، فاحتلت مسألة تسلیح الجيش أولوية بارزة في تفكير عبدالناصر، الذي اتجه إلى الكتلة الشرقية للتزوّد بالسلاح بعد أن فشلت كل محاولات للحصول عليه من الغرب. فقد أراد الضباط الأحرار من الولايات المتحدة أن تقدّم بلدهم بالسلاح، وكانوا حذرين من الشيوعية ويخشون استقطابها للطبقة العاملة. وكان الميل باتجاه الولايات المتحدة مدفوعاً أيضاً

(14) فواز جرجس، مصدر سابق، ص 51.

بفهم سائد بين هؤلاء الضباط يفيد بأنّ الولايات المتحدة لا تُكِنّ ودًا للإمبريالية. لكن محاولات الوفاق مع الولايات المتحدة لم تدم طويلاً، إذ فشلت مصر في الحصول على سلاح منها على الرغم من استعدادها للدخول في تحالفات دفاعية مناهضة للشيوعية، وذلك بعد أن يتم الاتفاق على الوجود البريطاني في قناة السويس. بدورها، اشترطت الولايات المتحدة تسوية الصراع مع إسرائيل لقاء تزويد مصر بالسلاح. وبمعنى آخر، ربطت الولايات المتحدة تقديمها المساعدات لمصر بقبول الأخيرة الانضمام إلى حلف غربي وبقبول تسوية مع إسرائيل.

عندما، أدرك الرئيس المصري أن الولايات المتحدة لا تتعاطف مع مشروعه الإقليمي، لكنه وجد في الحرب الباردة ومناخ الاستقطاب الدولي فرصة لتعظيم مكاسب مصر. بمعنى آخر، يمكن لمصر توظيف المناخات السائدة في الحرب الباردة للحصول على مساعدات، وتعزّز هذا التصور بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة الواقع تحت الإدارة المصرية في فبراير 1955، والذي نجم عنه مقتل الكثير من الجنود المصريين وتدمير المنشآت. وكان لهذا الهجوم وقع خاص على البنية الذهنية للضباط الأحرار، الذين ركّزوا في البداية على مشاريع اقتصادية لتحقيق الازدهار والاستقرار في مصر. فجاء الهجوم ليغيّر ترتيب أولوياتهم، لا سيما أنّ الهجوم الإسرائيلي حدث بعد أيام من توقيع حلف بغداد، ما خلق تصوّرًا عند الرئيس المصري بأنّ الحلف والهجوم الإسرائيلي جزءٌ من مؤامرة غربية لتفويض نظام حكمه. وتبني عبد الناصر فكرة أنّ الهجوم الإسرائيلي جاء لمعاقبة مصر على معارضتها للحلف وعدم قبولها التسوية مع إسرائيل، وأنّ إسرائيل ما هي إلّا أداة للإمبريالية الغربية. والحقّ أن ذلك الهجوم أخرج عبد الناصر، الذي بدأ يواجه ضغوطًا كبيرة من الجيش تطالب بالتسليح كي يتسلّى إصلاح الخلل في الموازين العسكرية السائدة. لذلك، أصبحت فكرة الدفاع عن مصر والاحتفاظ بولاء الجيش أولوية عند الضباط الأحرار، بمن فيهم الرئيس المصري نفسه.

كانت أحداث متصفّن الخمسينيات حاسمة في إعادة تشكيل سردية الثورة المصرية، فبدأت مصر تدرك شيئاً فشيئاً أن الأولوية الأمريكية هي الاتحاد السوفياتي وليس التوافق مع مصر، وكان لافتاً التناقضُ الكبير بين النظرين المصرية والأمريكية لمفهوم الأمن في الإقليم. فقد أولت إدارة الرئيس آيزنهاور مهمة ردع الاتحاد السوفياتي (وفقاً لمبدأ الاحتواء الذي وضعه جورج كينان) الأهمية القصوى، ونظرت إلى الأمور الأخرى بوصفها ثانوية. وانسجاماً مع هذا التصور، تصنّف الدول وفقاً لموافقتها من الشيوعية. لذلك رفضت الإدارة أنكار عدم الانحياز التي تبنّاها عبد الناصر في مؤتمر باندونغ الذي عُقد في عام 1955 عندما أُسّهم في تأسيس كتلة عدم الانحياز⁽¹⁵⁾. وفي المقابل، لم تَر مصر بالاتحاد السوفياتي عدواً ينبعي التصدّي له، إذ كان الاتحاد السوفياتي يبتعد عنها أكثر من خمسة آلاف كيلو متر، في حين كان الوجود البريطاني العسكري قريباً جدّاً، عند قناة السويس. وبالتالي كان المصريون ومعهم العرب يرون أن التهديد الذي يواجههم يتمثل في الوجود الاستعماري البريطاني والفرنسي إضافة إلى إسرائيل، وليس في الاتحاد السوفياتي.

بدوره، كان الاتحاد السوفياتي مرتبأً من فكرة عدم الانحياز، لكن حقيقة الموقف المناهضة للغرب التي أبدتها أعضاء كتلة عدم الانحياز بددت مخاوف الرئيس نيكيتا خروتشوف، بعد أن اتضح أن مناداة هذه الكتلة بإنهاء الإمبريالية تتفق تماماً مع السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي. لذلك قرر «الكرملين» التعاون مع هذه الأنظمة غير الاشتراكية، وهكذا أصبحت البراغماتية تحكم توجهات السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي. وبناء على ذلك، قدم

(15) حركة عدم الانحياز: تجمّع دولي يضم عدداً كبيراً من الدول النامية، ظهرت إبان الحرب الباردة، وقامت فكرتها على أساس عدم الانحياز لأيٍّ من المعسكرين الغربي أو الشرقي. أُسّست الحركة في عام 1955 في العاصمة اليوغسلافية بلغراد في مؤتمر دعا فيه الرئيس اليوغسلافي تيتو إلى اتباع ما عُرف حينها بـ«الطريق الثالث» بعيداً عن الاستقطاب لهذا المعسكر أو ذاك. وانضمّ زعماء آخرون إلى الحركة، أبرزهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو.

الاتحاد السوفيتي نفسه قوًّا يمكن الاعتماد عليها لهذه الكتلة. وأمام هذه التحولات، وجد الرئيس المصري بالاتحاد السوفيتي شريكاً في صفقة الأسلحة في سبتمبر 1955، بعد أن فشلت كل جهوده ومحاوراته في الحصول على سلاح أمريكي. فلم يعد أمام عبدالناصر إزاء الرفض المتكرر للولايات المتحدة لتزويده بالسلاح إلّا أن يقبل بالعرض السوفيتي. وفي الوقت نفسه، لم تفلح محاولات وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في ثني الاتحاد السوفيتي عن الاستمرار في عرضه على مصر تزويدها بالسلاح، ولا في ممارسة ضغط على عبدالناصر للتراجع وإلغاء الصفقة من جانب واحد. لم يرضخ الرئيس عبدالناصر لتهديدات الأمريكية كما يروي عبداللطيف البغدادي الذي كان شاهداً على اجتماع بين عبدالناصر ورئيس شعبة الشرق الأوسط في وكالة المخابرات الأمريكية، أصرّ فيه الرئيس المصري على استقلال بلاده وقراراتها⁽¹⁶⁾. وبنظره إلى الوراء، يمكن القول إن الولايات المتحدة بالغت في تقدير قوتها في التأثير على الرئيس المصري، وأنها باستخفافها بما يمكن أن يقوم به فتحت المجال على مصراعيه أمام الاتحاد السوفيتي للحصول على موطئ قدم في الشرق الأوسط، المنطقة التي طالما عدّها السوفييت أنفسهم منفعة نفوذ غربية.

واصلت إسرائيل مراقبة المشهد عن كثب في السنوات التي تلت بروز نجم جمال عبدالناصر، فمصر بالنسبة لها هي الدولة العربية الوحيدة التي يمكن لها التأثير في الإقليم. وكانت إسرائيل مرتبطة من فكرة جلاء القوات البريطانية عن مصر، لأنّ هذا يعني إطلاق الحرية للضباط الأحرار في رسم سياسة خارجية قد تتناقض مع مصالح إسرائيل في التوسيع والبقاء. على هذه الخلفية يمكن فهم ما يُطلق عليه «فضحية لافون» التي كانت علامات فارقة في العلاقات الإسرائيلية المصرية. ففي شهر يونيو 1954 وصلت المفاوضات المصرية البريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية من السويس، إلى نهايتها

(16) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبداللطيف البغدادي، الجزء 1 (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977)، ص 204.

المنطقية، وهو الأمر الذي رفع وتيرة الشكوك الإسرائيلية. وبالفعل، كانت هناك خاوف من أن الانسحاب البريطاني سيتيح للجيش المصري زيادة قوته واستخدام المعسكرات والمطارات البريطانية في شبه جزيرة سيناء المصرية. من هنا، قررت إسرائيل عرقلة الانسحاب من خلال تفعيل خلية إرهابية يهودية ضمت 13 يهودياً مصرياً لتنفيذ عمليات تفجير في منشآت بريطانية وأمريكية في مصر، كي تُتهم مصر بعدم قدرتها على حماية هذه المنشآت. لكن العملية أُحبّطت، وتمكّنت السلطات المصرية من إلقاء القبض على جميع أفراد الخلية. وسُمّيت هذه العملية «فضيحة لافون»، نسبةً إلى بنحاس لافون، وزير الدفاع الإسرائيلي في عام 1954. وعلى نحو لافت، هُزِّت العملية أركان الحكومة الإسرائيلية، واستمرت التحقيقات لمعرفة هوية الجهة التي أصدرت الأمر لتفعيل تلك الخلية، وتعمّقت الخلافات داخل الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي انتهى بعودة بن غوريون رئيساً للوزراء وتهّميش موسيه شاريت. وهكذا، حقّ الصقور الذين كانوا يرون في العنف اللغة الوحيدة التي يمكن من خلالها ضمان مصالح إسرائيل وردع الخصوم، انتصاراً مدوّياً.

وكان لافون الذي عانى بعد هذه الفضيحة يُعدّ من الحمائم، لكنه قام بالاستدارة فور توليه منصب وزير الدفاع، إذ اعتنق أفكار الصقور، وأصبح يرى أن الوضع القائم غير مرض وأن مصالح إسرائيل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توظيف القوة العسكرية⁽¹⁷⁾. وعلاوة على ذلك، كان لافون مقتنعاً بأن وضع إسرائيل الجيوسياسي سيء، فهي تواجه خطراً من جيرانها، والسلام مع العرب ليس ممكناً لأسباب عملية، والعرب من وجهة نظره ليسوا مستعدّين للسلام في وقت بدأ فيه قوتهم تزداد بفضل البترول وال الحرب الباردة ما رفع من قوتهم التفاوضية، لذلك كان يرى أن الدول الكبرى ستخطب وذ العرب على حساب إسرائيل، وأن أي تسوية نهائية للصراع لن تكون لصالح إسرائيل.

(17) للمزيد، انظر:

Avi Shlaim, op. cit.

لذلك تبَنَّى عقيدة تقوم على تأخير أي تسوية سياسية، والتأكد على حقوق إسرائيل، واستخدام القوة للردع. وأمام هذا المنطق الأمني البحث كانت هناك فكرة مترسخة في اللاوعي الجماعي الإسرائيلي، تمثل في عدم رضا إسرائيل عن حدودها، ورفضها للسلام لأنها ت يريد التوسيع. وكان الصقور يستعجلون الحرب أو الجولة الثانية، وبالتالي خططوا جيداً لتلك اللحظة، وبنوا تحالفاً مع كل من فرنسا وبريطانيا لشنّ حرب قاسمة أملاً في القضاء على النظام المصري مرّة واحدة وللأبد.

العد التنازلي لحرب السويس

في مصر، مثل السد العالى في أسوان المفتاح الرئيس للتنمية والاستقرار الزراعي والصناعي، وهذا ما يفسّر الأهمية القصوى التي منحها الرئيس المصري لإقامة السد، إلى جانب تسليح الجيش ورفع جاهزيته القتالية. وعندما بدأت مصر هذا المشروع العملاق، برزت مشكلة التمويل بوصفها عائقاً يحول دون إتمامه بعد أن راهن النظام عليه وعدّه حيوياً لمستقبل البلاد. وفي سياق موازٍ، وجدت إدارة آيزنهاور في تمويل السد فرصة لتقوية علاقتها مع مصر واستقطابها إلى المعسكر الغربي بعد أن ابتعدت قليلاً على إثر إتمامها صفقة السلاح التشيكية. وكان وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس يرى في التمويل أداةً للضغط على مصر لحملها على الدخول في تسوية سياسية مع إسرائيل. وبالفعل، توصلت مصر إلى اتفاق مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية لتمويل جزء كبير من السد⁽¹⁸⁾. وفي الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات من أجل تمويل السد، نفذ روبرت أندرسون، الذي أصبح لاحقاً وزيراً للهالية، مهمة سرية لعرفة رد كل من الرئيس عبدالناصر ورئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون على بدء المفاوضات

(18) لمزيد من التفاصيل، انظر:

William J. Burns, *Economic Aid and American Policy Toward Egypt, 1955–1981* (Albany: State University of New York Press, 1985), p.167.

استناداً إلى مشروع «ألفا»، وهو المشروع الذي اقتُرَح في عام 1954 واحتوى على بنود من أهمها: حل مشكل اللاجئين الفلسطينيين عن طريق توطينهم بتمويل من الأمم المتحدة، على أن يعود قسم قليل منهم إلى إسرائيل مقابل توطين الغالبية العظمى في البلدان العربية؛ واقتراح إيجاد (كريدور) أرضي يربط مصر بالأردن من خلال صحراء النقب، التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية؛ وإزاحة كل العوائق أمام حركة السفن الإسرائيلية في قناة السويس؛ وتوقيع معاهدات سلام بين إسرائيل وسوريا والأردن وتعزيزها من خلال خطة التنمية الاقتصادية لوادي نهر الأردن⁽¹⁹⁾. وفي تلك الأثناء، ربط جون فوستر دالاس بين تمويل السد وموافقة مصر على مشروع ألفا.

ولم يُكُلُّ الرد الإسرائيلي من شروط، إذ رفض بن غوريون الخطة ما لم تُجَرِّبْ مفاوضات مباشرة وعلنية مع الرئيس المصري، الأمر الذي رفضه عبدالناصر، عاداً قضية فلسطين قضية عربية وليس مصرية، ما يعني وجوب التنسيق مع بقية الدول العربية في أي طرح يخصّها. وكان رفض عبدالناصر مرتبّاً بمسألة حساسة بالنسبة لمصر، فهو ما كان ليوافق على محادثات مباشرة، لأنّ بن غوريون أصرّ على الاعتراف بحدود إسرائيل آنذاك ووافق فقط على تعويض اللاجئين، وكان ذلك كافياً لفشل مهمّة أندرسون⁽²⁰⁾. وتمسّكت مصر ب موقفها هذا لاحقاً، فعندما حشدت لاقصاء إسرائيل من مؤتمر باندونغ، كان مبررها أنّ لإسرائيل حدوداً منصوصاً عليها في قرار التقسيم، وأنّ عليها أن تنسحب إلى تلك الحدود وأن تبدي رغبتها في السلام إن أرادت أن تُقبل في حركة عدم الانحياز.

(19) لمزيد من التفاصيل عن المفاوضات، انظر في: الجزء الثالث من كتاب محمد حسين هيكل، *المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل* (القاهرة: دار الشروق، 1996).

(20) للمزید، انظر:

Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy From Truman to Reagan* (Chicago and London: Chicago University Press, 1985), p.123.

وكتيجةٍ للمواقف آنفة الذكر، تعقدت مهمة تأمين التمويل لبناء السد العالي، فقد كان على عبدالناصر أن يصل إلى اتفاق مع وزير الخارجية الأميركي دالاس ورئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن بعد أن وافق البنك الدولي على دفع حُصْته. وحاول عبدالناصر الحصول على المبلغ المطلوب بكماله ودفعهً واحدة كي لا يتعرض للضغط في المستقبل، غير أنَّ الانطباعات في الولايات المتحدة وبريطانيا بأنَّ عبدالناصر يشكّل تهديداً للمصالح الغربية أصبحت راسخة. وعندما عَرَّب الملك حسين الأردني بطرد قائد الجيش غلوب باشا والضباط الإنجليز، فُسرَّت هذه الخطوة على أنها انتصار لعبدالناصر، لذلك كان رأي إيدن أنَّ عبدالناصر يشكّل تهديداً حقيقياً للمصالح البريطانية بعد أن عُدَّ قرار الملك حسين إهانةً لبريطانيا. واستنتج إيدن أنَّ القضاء على نظام عبدالناصر أفضل طريقة للحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة. وكان لدعم عبدالناصر لثوار الجزائر أيضاً أثُرٌ كبير في فرنسا التي بدأت ترى به «هتلر» جديداً يخطط لزعزعة الاستقرار الدولي.

ومع أنَّ دالاس لم يتفق مع هذا التشكُّص، إلَّا أنَّ عبدالناصر لم يُرق له ولم يكن مصدرَ ثقة من وجهة نظره. في ذلك العام على وجه التحديد (1956) وافقت أمريكا على أن تبدأ فرنسا شحنَ السلاح لإسرائيل. كما أنَّ الوعود بتمويل السد أصبحت عبئاً سياسياً في عام الانتخابات في الولايات المتحدة، بخاصة بعد أن تزايدت ضغوط القوى المناهضة لفكرة تمويل السد. فبعضهم كان يخشى من قدرة القطن المصري على المنافسة في حال تم بناء السد، في حين كانت القوى المؤيدة لإسرائيل في واشنطن تضغط في الكونغرس، وتصرَّ على أنَّ الرئيس المصري يشكّل تهديداً للسلام. بالطبع كان موقف الإدارة نفسها هو الأهم، فبالنسبة لجون فوستر دالاس لم يكن رفضُ عبدالناصر ربطَ التمويل بأيِّ شرط سياسي هو وحده السببُ في تغير المزاج الأميركي، فقد كانت خطوة الرئيس المصري بالاعتراف بالصين الشيوعية في مايو 1956 القشةَ التي قصمت ظهر البعير، فأراد دالاس الانتقام من خلال إلغاء التمويل. فالأسس

المركزية في السياسة الخارجية لوزير الخارجية الأمريكي لم تقتصر على احتواء الاتحاد السوفيتي، بل امتدت لتشمل عدم الاعتراف بالصين الشيوعية، وهو أمر دفع الولايات المتحدة إلى حشد التأييد الدبلوماسي سنويًا لحرمان الصين من عضوية الأمم المتحدة. لذلك، اشتاط دالاس غضبًا من الخطوة المصرية وبدأ يفكر بالانسحاب من التمويل، لا سيما مع تأكيد الولايات المتحدة وبريطانيا من أن الاتحاد السوفيتي لن يمول السد⁽²¹⁾.

المفارقة أن قرار دالاس بالتراجع عن تقديم التمويل لبناء السد العالي جاء بعد أن أرسل عبدالناصر السفير المصري في الولايات المتحدة ليؤكد قبول مصر بالشروط الأمريكية. وشكل إعلان دالاس في يوليو 1956 الانسحاب من التمويل ضربة للرئيس المصري، الذي قرر بدوره أن يلقي دالاس وإيدن درساً بليغاً، فأعلن في 26 يونيو تأميم قناة السويس، وهو القرار الذي حرك المياه الراكدة، وأشعل سلسلة من الأحداث التي انتهت بعدوان الثلاثي (إسرائيли، بريطاني، فرنسي) ضد مصر، بهدف إسقاط نظام عبدالناصر. واللافت أن قرار تأميم القناة لم يكن سبباً مباشرًا للعدوان، بل اخذه دول العدوان الثلاثي مبرراً وذرية لشن هجومها المدبر.

تأميم القناة والعدوان الثلاثي

تسبب قرار سحب تمويل السد بغضب الرئيس جمال عبدالناصر الذي عدّه هجوماً على النظام المصري، أو دعوةً للشعب المصري للإطاحة به شخصياً. وعلى ضوء ذلك، لم يكن هناك مناص أمامه سوى اتخاذ القرار الذي يتسم أيديولوجياً مع أفكاره، وذلك بالتأكيد على استقلال القرار السياسي. لذلك وجّه لشعبه في 26 يونيو الخطاب الأهم في حياته من ميدان المنشية بالإسكندرية، مؤكداً أن قناة السويس مصرية وأنه لا يعقل أن يكون دخل

(21) للمزيد، انظر:

Jon D. Glassman, *Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1975), p.36.

القناة في عام 1955 مئة مليون دولار بينما لا تزيد حصة مصر منها عن ثلاثة ملايين دولار⁽²²⁾. وأثناء خطابه ذكر اسم المهندس الفرنسي الذي صمم القناة (فرديناند دي ليبس)، وكان ذلك كلمة السر لبدء هجوم الجيش المصري على القناة، والسيطرة على مكاتب شركة قناة السويس. وبهذا أعلن عبدالناصر رسمياً تأميم القناة⁽²³⁾.

رأى العرب في قرار التأميم عملاً بطولياً واستقبلوه بحماسة منقطعة النظير، ونظر إليه المصريون بوصفه تحطيمًا لآخر معاقل الإمبريالية والهيمنة الغربية، ووفقاً للرئيس -اللاحق- محمد أنور السادات، تحول عبد الناصر بهذه الخطوة إلى بطل أسطوري⁽²⁴⁾. وكان دعم الجماهير العربية والتفاهم خلف عبد الناصر في تلك الأثناء في غاية الأهمية بالنسبة لعبد الناصر نفسه، الذي كان قد طور نسخته من القومية العربية وأدرك أن نجاحه في مشروعه يعتمد على قدرته على تعبئة الموارد للمنظومة العربية الفرعية. وقد صرّح بذلك بشكل مباشر في خطاب التأميم، عندما قال إن الاستقلال الاقتصادي والسياسي يأتي فقط نتيجةً للتضامن والتعاون العربيين. وما كان ممكناً تجاهل تقدير الجماهير العربية لإنجازات عبد الناصر، الأمر الذي دفع زعماء عدد من الدول العربية إلى الإشادة بتلك الخطوة الجريئة وغير المسبوقة.

أما الجانب الإسرائيلي الذي كان يراقب الوضع عن كثب، فقد بدا واضحاً عزمه على خوض الحرب منذ عام 1955، وتحديداً عندما وقعت مصر

(22) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Charwood, *Suez Crisis 1956, End of Empire and the Reshaping of the Middle East* (Great Britain: Pen & Sword Books Ltd, 2019).

(23) لمزيد من التفاصيل عن الأحداث والظروف التي أدت إلى اتخاذ عبد الناصر قرار التأميم، انظر: محمد حسين هيكل، *سنوات الغليان* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988).

(24) محمد أنور السادات، *البحث عن الذات: قصة حياني* (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977).

على صفقة السلاح التشيكية. وكانت الحرب مع مصر هدفًا إسرائيليًّا، وقد وضح رئيس هيئة الأركان موشيه دايان ذلك في عام 1955 عندما وضع الخطوط العامة لعمل الجيش الإسرائيلي، بصورة عكست بدقة موقف بن غوريون الذي أصبح رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع بعد أشهر قليلة من إصدار دايان تعليماته. ويذكر آفي شليم في كتابه «الجدار الحديدي»⁽²⁵⁾ الخطوط العامة على النحو التالي:

أولاً: أنَّ الحل الرئيس لمشكلة أمن إسرائيل يتطلب الإطاحة بنظام عبد الناصر، فلا يوجد حل آخر سوى التفكير جديًّا بهذا الخيار، وهو ما سيمكّن إسرائيل من حل جميع مشاكلها الأمنية الناتجة عن السياسة المصرية. ثانياً: لا يمكن أن يُطاح بنظام عبد الناصر من دون الحرب والدخول في مواجهة مصرية مع المصريين. وكان موشيه دايان يرى أنَّ المواجهة ينبغي أن تتم قبل أن يتمكن الجيش المصري من استيعاب الأسلحة الجديدة التي حصل عليها من الاتحاد السوفييتي أو ما يعرف بصفقة الأسلحة التشيكية. فكان التقدير أنَّ استيعاب الجيش المصري لهذه الصفقة سيعقد المهمة الإسرائيليَّة ويجعلها تبدو مستحيلة. ثالثاً: ينبغي أن يحصل الجيش الإسرائيلي على أسلحة جديدة. رابعاً: لا تحتاج إسرائيل إلى اللجوء إلى الاستفزاز، فمصر ستوفّر ذلك بشكل متواصل وعلى إسرائيل أن توظّف ذلك، بمعنى أن تقوم إسرائيل بالرد بشكل مباشر وقوى على كل استفزاز، إلى أن تتدحر الأمور وتنفجر في نهاية الأمر.

وكان موشيه دايان من الصقور الذين لم يفوّتوا فرصة لحتَّ الحكومة الإسرائيليَّة على جرّ مصر إلى مواجهة عسكريَّة شاملة، وقد وجد في عودة بن غوريون إلى الحكومة خيرَ سند، بخاصة أنَّ موشيه شاريت كان يعطل خطط التصعيد. لكن صفقة الأسلحة التشيكية خلّطت الأوراق، ورجحت كفة

(25) للمزيد، انظر:

الصقور على الحمائم⁽²⁶⁾. وفي تلك الأثناء عمل بن غوريون على إفشال وزير خارجيته موشيه شاريت، تمهدًا لطرده من الحكومة وإسقاط مدرسة الاعتدال في الحزب الحاكم. وبالفعل، تمكّن بن غوريون ومعسكر الصقور من إعداد المسرح لاستقالة شاريت وتعيين بدلاً منه غولدا مائير التي كانت تتفق مع بن غوريون، وبهذا لم يعد هناك صراع بين الصقور والحمائم، وأصبح قرار السياسية الخارجية والدفاعية بيد بن غوريون وحده⁽²⁷⁾.

وبعد أن تلاشت آمال بن غوريون في الحصول على السلاح الأميركي، استثمرت إسرائيل في العداء الفرنسي لجمال عبدالناصر، وحصلت على سلاح نوعي من فرنسا، وبهذا عادت إلى الواجهة الأفكار التي كانت تطالب بحرب وقائية ضد مصر. فقد أصبحت مصر عدواً مشتركاً لكل من فرنسا وإسرائيل. وبالفعل، شكل دعم عبدالناصر للثوار الجزائريين في حربهم للاستقلال عن فرنسا صداعاً مستمراً لفرنسا، ومع ازدياد قوة الثورة الجزائرية واشتداد زخمها، أصبحت فرنسا أقل ممانعة لعد إسرائيل بما تحتاجه من السلاح. فلم تجد نفعاً سياسة الاسترضاء أو التلويح بالجزرة أمام عبدالناصر الذي استمر في دعمه للثوار. وارتفعت حرارة العلاقة الدفاعية بين مؤسستي الدفاع الإسرائيلي والفرنسية في عام 1956، وفي أحد اللقاءات بين المؤسستين في شهر مارس من ذلك العام، حلّ موشيه ديان الوضع القائم ورسم صورة قائمة للمشهد، إذ جادل بأنّ مصر تمثل قاعدة متقدمة للنفوذ السوفييتي، وأن الإطاحة بعبدالناصر ستخدم المصالح الحيوية للبلدين. وهنا بدأ التفكير في عمل عسكري مشترك للإطاحة بنظام عبدالناصر، واكتسبت هذه الفكرة تأييداً كبيراً، وتحولت إلى جهد منسّق بعد أن قرر عبدالناصر تأميم القناة.

(26) انظر:

David Tal, Israel's Road to the 1956 War, *International Journal of Middle East Studies*, vol.28, no.1, 1996, pp.59-81.

(27) المصدر نفسه.

ومنذ بداية الأزمة المترتبة على تأمين القناة، وجد رئيس وزراء بريطانيا أنطوني إيدن ووزراء فرنسا جي موليه في الخطوة التي قام بها عبدالناصر فرصةً ذهبية للإطاحة به⁽²⁸⁾. وكما ذُكر آنفًا كانت فرنسا مدفوعة برغبتها لمعاقبة عبدالناصر على دعمه للثورة الجزائرية، في حين كانت حسابات بريطانيا استراتيجية بحثة، إذ كان هناك تصور بأنّ عبدالناصر يشكّل تهديداً حقيقياً للمصالح البريطانية في الشرق الأوسط. ولم تنسَ بريطانيا الدور المحوري الذي قاده عبدالناصر في إحباط حلف بغداد، وقيادته حملة شرسة ضد الحلف، وتصويره بريطانيا على أنها قوة استعمارية، ووصفه لخلفائها بأنّهم أذناب للاستعمار. فقد أدّت الحملة المصرية الشرسة إلى عزل العراق، وأسهمت بشكل كبير في منع الأردن من الانضمام إلى الحلف، ما أثار حفيظة البريطانيين⁽²⁹⁾. وعلاوة على ذلك، ألغى أنطوني إيدن باللوم على عبدالناصر على إثر القرار المباغت للملك حسين بطرد الجنرال غلوب باشا من قيادة الجيش الأردني. وفي اجتماع طارئ للحكومة البريطانية قال إيدن: «ينبغي ألا يتاح لعبد الناصر أن ينجو من هذا الأمر»⁽³⁰⁾. بمعنى آخر، كان إيدن يرى أنّ هناك فرصة قد لا تتكرر، وأنّ على الغرب ألا يسمح بإفلات عبدالناصر من العقاب، لأنّ من شأن ذلك أن يفضي إلى تهادي النفوذ الغربي في المنطقة برمّتها. من جانبها، كانت إدارة آيزنهاور مشغولة بالحرب الباردة، وكانت ترى ما يجري في منطقة السويس في سياق الصراع على النفوذ بين الشرق والغرب،

(28) لمزيد من التفاصيل على الموقف الفرنسي، انظر:

Maurice Vaisse, "France and the Suez Crisis", in W. R. Louis and R. Owen (eds.), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences* (Oxford, Clarendon Press, 1989).

(29) للاطلاع على المزيد، انظر:

Keith Kyle, "Britain and the Crisis, 1955-1956", in W. R. Louis and R. Owen (eds.), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences* (Oxford: Clarendon Press, 1989), p.109.

(30) للمزيد، انظر:

Anthony Nutting, *No End of a lesson: The Story of Suez* (London: Constable, 1976), p.47.

وعلاوة على ذلك، تبنت الولايات المتحدة في تلك الحقبة المهمة التي شهدت مأسسة الحرب الباردة، مقاربة تستند إلى احتواء الاتحاد السوفيتي. وبناء عليه، رأى آيزنهاور أنّ على بلاده أن تتحرك بسرعة وبقوة حتى لا يواجه النفوذ الغربي منسوباً مرتفعاً من التحدي. لكنّ الإدارة الأمريكية سعت إلى إحداث توازن بين ضرورة الحزم والآثار بعيدة الأمد المترتبة على أيّ خطوة تتخذها الإدارة. بمعنى أنه كانت هناك مسحة من الاعتدال في الموقف الأمريكي، وهذا يتناقض مع المواقف المتشددة لحليفتيها الأطلسيتين: فرنسا وبريطانيا. وفي تلك الأثناء، نقلت بريطانيا رسالة حازمة إلى الولايات المتحدة تفيد بأنّ بريطانيا ستعمل على إخراج عبدالناصر من السلطة بالقوة العسكرية. وكان رأي آيزنهاور أنّ قرار بريطانيا يفتقر للحكمة، لأنّ من شأنه أن يعرض إمدادات النفط للخطر ويستعدى العالمين العربي والإسلامي. كما أنّ هناك اعتبارات أخرى جعلت أمريكا تتونحى الحذر في دعم الخيار العسكري، فتوظيف القوة العسكرية حل الأزمة قد يؤدي إلى تقويض شرعية الأنظمة العربية الموالية للغرب واستقرارها، هذا إضافة إلى عدم شرعية العمل العسكري ضد مصر ابتداءً، لأنّ استخدام القوة يعدّ انتهاكاً للميثاق الدولي، وقد يُضعف مكانة الأمم المتحدة. لذلك كان الموقف الأمريكي واضحًا منذ البداية، إذ وقف آيزنهاور ضد فكرة الغزوة العسكرية للأسباب المذكورة سابقاً، وليس لتعاطفه مع عبدالناصر، الذي لم يكن مصدر ثقة بالنسبة للأمريكيين⁽³¹⁾.

ولم يكن التحذير الأمريكي -على جديته- كافياً لردع الحلفاء، إذ واصلت إسرائيل وفرنسا التنسيق والتخطيط في مكان آخر من العالم لتأمين مشاركة بريطانيا في عدوان قريب. ولم تكن إسرائيل مستعدة للبدء في العدوان من دون مشاركة فرنسية، كما أن فرنسا لم تكن مستعدة لذلك من دون مشاركة بريطانية، في حين كانت بريطانيا تحاول استبعاد إسرائيل من المخطط برمتها.

(31) لفهم سياق الأحداث التي أدت إلى خروج الأمور عن السيطرة، انظر:

Michael B. Oren, *Origins of the Second Arab- Israel War: Egypt, Israel and the Great Powers, 1952-56* (London: Frank Cass, 1992).

وسيطرت هذه الحلقة المفرغة لأكثر من شهرين حتى وافقت بريطانيا في نهاية المطاف على مشاركة إسرائيل في الحرب. ووّقعت دول العدوان الثلاث (إسرائيل، فرنسا، وبريطانيا) على وثيقة «سيفر»، التي تحدد طبيعة المؤامرة وكيفية تفزيذها. ويكتون برتوكول «سيفر» من سبعة بنود، ينصّ أولها أن تشنّ إسرائيل هجوماً عسكرياً في مساء 29 أكتوبر إلى أن تصل القوات الإسرائيلية إلى القناة، في حين ينص البند الثاني على أن تُصدر فرنسا وبريطانيا تحذيرات للأطراف المتناقضة بوقف القتال والانسحاب إلى عشرة أميال بعيداً عن القناة، وفي حال عدم الاستجابة تقوم قوات أنجلو فرنسية باحتلال القناة. وكان الهدف من النداءات أو التحذيرات ضمان عدم استجابة مصر لها، كي يتسلّى لهاتين الدولتين تبرير التدخل العسكري. أما البند الرابع فينص على احتلال إسرائيل الشاطئ الغربي لخليج العقبة وجزر صنافير وتيران لضمان حرية الملاحة. في البند الخامس تعهّدت إسرائيل بعدم الهجوم على الأردن أثناء الهجوم على مصر، في حين تعهّدت بريطانيا بعدم مساعدة الأردن إنْ أقدم على مهاجمة إسرائيل. وكما يظهر من برتوكول «سيفر»، فإن إسرائيل لم تكن مهتمة فقط بالإطاحة بنظام عبدالناصر، بل كان لها أهداف توسيعية.

نتائج الحرب

انتزع جمال عبدالناصر نصراً سياسياً مدوياً من أنىاب هزيمة عسكرية. كشفت ضعف الجيش المصري في التصدي للتحديات العسكرية الحقيقة. فلم يسقط النظام المصري الذي كان هدفاً مشتركاً لدول العدوان الثلاث، ولم تتحقق إسرائيل أياً من أهدافها التوسيعية. وعلى المنوال نفسه، لم تتمكن بريطانيا وفرنسا من الإبقاء على مكانتهما قوتين كبريتين في الشرق الأوسط، ولم تنجحا في القضاء على نظام عبدالناصر وما يمثله من قومية عربية ثورية. فالنتيجة كانت عكسية، فقد تعزّز مركز عبدالناصر داخل مصر وخارجها، كما بث النصر المصري الروح في القومية العربية والقوى الثورية في المنطقة. بمعنى أدقّ، أصبح عبدالناصر مصدر إلهام، إذ بدأت الجماهير العربية تثق

بقدرتها على التغيير وتحدي الهيمنة الغربية وأدركت أن هذه الهيمنة ليست قدرًا لا يمكن مواجهتها.

علاوة على ذلك، وربما الأهم غربيًا، أدت الحرب إلى تراجع مكانة القوتين الأوروبيتين الغازيتين، فقد كشف العدوان عورة الدول الإمبريالية وحدود قوتها في النظام الدولي في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية⁽³²⁾. وأظهرت الحرب هيكلية القوة الدولية وأنّ دولاً مثل بريطانيا وفرنسا لن يُسمح لها التصرف بمعزل عن التوافق مع القوتين العظميَّن. وربما كانت هناك اعتبارات أخرى، من بينها أنّ التدخل الأنجلو-فرنسي سبب حرجًا للإدارة الأمريكية، ذلك أن الاتحاد السوفييتي تحرك خلال الحرب وقمع الثورة الليبرالية في هنغاريا. ولم يكن ممكناً للولايات المتحدة أن تنتقد اجتياح الدبابات السوفييتية وتفهم العدوان الأنجلو-فرنسي في الوقت نفسه.

لقد دشّنت هذه الحرب مرحلة جديدة حلّت فيها الدولتان العظيمان مكان الدول الاستعمارية الأوروبيَّة، مع الإشارة إلى أنّ الحرب كشفت هذه الحقيقة ولم تصنعها، إذ تغيّرت موازين القوى العالمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن انتقل النظام الدولي من نظام متعدد الأقطاب إلى نظام ثنائي القطبية. كما أنّ هذه الحرب والطريقة التي انتهت بها جلبت الاتحاد السوفييتي إلى المنطقة التي كانت تُعدّ حكراً على النفوذ الغربي⁽³³⁾.

لكن، ماذا عن إسرائيل المدفوعة بعقدة حتميَّة الجولة الثانية والتي عملت بمنهجيَّة لإشعال فتيل الحرب؟ فما هي الأهداف التي سعى إسرائيل

(32) انظر:

Wm Roger Louis, *Ends of British Imperialism: The Scramble for Empire, Suez and Decolonization: Collected Essays* (London: I.B. Tauris, 2006).

(33) انظر:

Oles M. Smolansky, "Moscow and the Suez Crisis, 1956: A Reappraisal", *Political Science Quarterly*, Vol. 80, No. 4 (Dec., 1965), pp.581-605.

إلى تحقيقها في نهاية المطاف، والتي استلزمت من وجهة نظر الحكومة المخاطرة بحرب شاملة مع مصر؟ يميز آفي شليم بين نوعين من الأهداف، فهناك أهداف عملية تمكنت إسرائيل من تحقيقها، وأخرى سياسية، وهي الأهم، فشلت من مجرد الاقتراب منها. ما من شك أن الجيش الإسرائيلي حقق انتصاراً عسكرياً واضحاً، ومع ذلك لم يتم تدمير الجيش المصري، لأنه انسحب في الوقت المناسب من سيناء. إسرائيلياً، كان النصر العسكري في غاية الأهمية، لأنه رفع معنويات الجنود الإسرائيليين، ووضع إسرائيل في موقع القوة العسكرية الأولى في الإقليم. كما أن إسرائيل حققت الهدف الثاني المتمثل في فتح مضائق تيران (التي تسيطر عليها مصر) أمام الملاحة الإسرائيلية، وحصلت إسرائيل على تعهد أمريكي بإبقاء المضائق مفتوحة، وبأن أي خطوة من مصر لإغلاقها ستُعدّ عملاً حربياً يبرر بدوره ردّاً عسكرياً إسرائيلياً. اللافت أن هذا السيناريو تحقق في عام 1967، عندما وظفت إسرائيل قيام عبدالناصر بإغلاق الممرات والمخذلتها ذريعةً للحرب والتوسيع. وسعت إسرائيل إلى تأمين رفع الحظر عن الملاحة الإسرائيلية عبر قناة السويس إلا أن هذا لم يتحقق. أما الهدف الثالث المتمثل بتدمير قواعد الفدائيين في قطاع غزة واستعادة الهدوء على الحدود المصرية الإسرائيلية فقد تحقق بشكل كامل. ولأن الجيش المصري لم يُعد إلى سيناء، فقد تحولت سيناء إلى منطقة متزوعة السلاح، ما منح إسرائيل سنواتٍ من الهدوء النسبي.

وإذا كانت إسرائيل قد نجحت في تحقيق الأهداف العملية، فإن الأهداف السياسية التي راودت صناع القرار ومهندسي قرار الحرب مُنيت بالفشل الذريع. أولاً، لم تنجح إسرائيل في إسقاط النظام المصري، فعلى العكس من ذلك، ارتفعت مكانة الرئيس عبدالناصر ونظامه داخل مصر وفي الإقليم العربي. وفي الجهة المقابلة، خسرت إسرائيل سمعتها بعد أن أدانتها المجتمع الدولي ورأى فيها دولةً معتدية وبعد أن كشفت الصهيونية عن طبيعتها الرجعية بتحالفها مع قوى استعمارية أوروبية. بهذا المعنى، أصفت الحرب

مصداقيةً على مقولات الرئيس المصري من أن إسرائيل ليست سوى خندق متقدم أو رأس حربة للإمبريالية⁽³⁴⁾. ثانياً، لم تنجح إسرائيل في الاحتفاظ بمكتسبات المعركة، إذ اضطررت للتخلّي عن الأراضي الجديدة التي احتلّتها، وبالتالي فشلت فكرة توظيف العنف من أجل التوسيع. فإسرائيل، كما ذُكر في الفصل الثالث، لم تكن مقتنعة بخطوط المدنة، وبناء على ذلك مثلّت استعادة الوضع الحدودي القائم قبل بدء العدوان الثاني فشلاً ذريعاً للتفكير التوسيعى الإسرائيلى. وباء بالفشل كذلك الهدف السياسي الثالث والأخير، المتمثل في رغبة بن غوريون بخلق نظام جديد في الشرق الأوسط، من خلال دفع حدود إسرائيل إلى قناة السويس، واقتسام الأردن مع العراق -لقاء توقيع العراق معاهدة للسلام وتوطين اللاجئين-، وضمّ نهر الليطاني في لبنان مع إقامة دولة مسيحية في بقية لبنان. ذلك أن هذا الهدف لم يكن واقعياً بالدرجة الأولى، وعبر عن فانتازيا سياسية لم تأخذ بالحسبان تعقيدات المشهد الإقليمي.

ومع هذا الإخفاق الكبير، هدفت إسرائيل إلى خلق رأي عام داخل إسرائيل يفيد بأنّها انتصرت، وأن الحرب كانت دفاعية وليس عدواناً⁽³⁵⁾. وبقيت هذه السردية صامدة في إسرائيل إلى أن انهار الإجماع القومي حول مسألة الأمن في الثمانينيات، إثر حرب إسرائيل على لبنان، وظهور جيل من «المؤرخين الجدد» الذين نبشوا في الوثائق الرسمية وقدموا رواية مناقضة لما كان سائداً في إسرائيل.

(34) هناك عدد كبير من الخطابات والتصرّفات التي وردت على لسان الرئيس المصري جمال عبدالناصر والتي تفيد بأن إسرائيل متحالفة مع الإمبريالية الغربية. للمزيد عن الأيديولوجيا الناصرية والموقف من الإمبريالية، انظر:

Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd Al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (London, New York: Oxford University Press, 1971)

(35) للمزيد، انظر:

Avi Shlaim, op. cit.

الخاتمة

ناقشَ هذا الفصل تطُورَ فكرة حتمية الجولة الثانية وسيطرتها على البنية الذهنية الجمعية للحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة، ما عبد الطريق أمام العدوان الثلاثي خلال الصُّف الثاني من الخمسينيات. والفكرة الأساسية في هذا الفصل أنَّ إسرائيل لم تكن راضية عن حدودها، وأنها رفضت السلام لأنَّ من شأنه أن يحدد حدودها. فقد سعت إسرائيل بشكلٍ منهجه، إلى استخدام تكتيُّك العنف منخفض الوتيرة للتوسيع. ووُجِدَت في عمليات التسلل التي قام بها الفلسطينيون ذريعة لتغيير الواقع تدريجيًّا، رغم أنَّ إسرائيل لم يكن مهدَّداً من هذه العمليات، التي كانت وفقاً للتصنيف الإسرائيلي تهدَّدَ الأمن الشخصي وليس القومي.

لقد تناَمَ الخوف الإسرائيلي من المستقبل في منتصف الخمسينيات، كما بيَّن ذلك يوسي ميلمان في كتابه عن الجواهيس⁽³⁶⁾، وكان الرئيس الأمريكي آيزنهاور يسعى إلى تحسين علاقات بلاده مع مصر، في حين وقَّعت بريطانيا مع مصر معاهدة الجلاء. لهذا سعت إسرائيل إلى تعكير صفو العلاقات بين عبدالناصر والولايات المتحدة، وزعزعة استقرار النظام الفتَّي في مصر⁽³⁷⁾. وجاءت «فضيحة لافون» في هذا السياق. وأُسْهِمَ الانقسام الكبير داخل الحزب الحاكم في إسرائيل في تفاقم الوضع، فاندلع صراعٌ ممْرِرٌ بين معسكرين متناقضين انتهى في عام 1956 بالقضاء على مدرسة «الاعتدال» لصالح «الصقور» الذين خطّطوا لشن حرب وقائية ضد مصر بعد بروز نجم الرئيس عبدالناصر، ونجاحه في تغيير موازين القوى من خلال صفقة السلاح التشيكيَّة، وإحباطه فكرة الأحلاف الدوليَّة في المنطقة، ما بثَّ الخوف في أوصال زعماء إسرائيل ودفعهم لتبنيِّ فكرة التخلص من النظام المصري.

(36) يوسي ميلمان وايتان هابر، الجواهيس: عشرون قضية تجسس على إسرائيل، ترجمة خالد أبو ستة (عِمَان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2003).

(37) المصدر نفسه.

بدورها، لم تنجح مصر في الحصول على سلاح أمريكي، وأخفقت مساعيها في تمويل السد العالي، ورفض الرئيس عبدالناصر الشروط الأمريكية التي ربطت بين التمويل والتوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل. واستاءت الولايات المتحدة من رفض عبدالناصر إجراء لقاء مع بن غوريون، ورأى في ذلك سبباً في تردّي علاقتها مع مصر، وهنا لعبت إسرائيل مرة أخرى دور المسمّم لهذه العلاقات، ما أضعف المركز التفاوضي لمصر. وبدا لافتاً أنّ الإدارة الأمريكية كانت تنظر إلى عبدالناصر على أنه لاعب مثير للمتابعة والاضطرابات في الإقليم، وأنه يسعى إلى منع إقامة علاقات صداقة بين الولايات المتحدة وبقية دول المنطقة، واستاءت كثيراً من سياسته عندما اتجه نحو الاتحاد السوفييتي، بمعنى أنّ إدخال الاتحاد السوفييتي في المنطقة ومنحه موطئ قدم عَقِّد حسابات الحرب الباردة، ذلك أنّ الإدارة الأمريكية كانت ترى المنطقة كلّها من منظور الصراع الأوسع بين الشرق والغرب.

وكان الرئيس جمال عبدالناصر يدرك أنّ المركز التفاوضي لمصر مع القوى الكبرى يعتمد على تبعية الموارد الإقليمية خلف قيادته، وشكّلت مجموعة من الأحداث فرصةً ذهبية للتأكيد على مركزية مصر ودورها، ما مثل تهديداً لصالح الدول الغربية، بخاصة الاستعمارية منها. من هنا، اجتمعت رغبة فرنسا وبريطانيا في التخلص من نظام عبدالناصر مع المخططات الإسرائيليّة لجرّ مصر إلى مواجهة عسكرية للإطاحة بهذا النظام. لكنّ رياح المنطقة لم تحرّر وفقاً لما تشتهي سفن القوى الاستعمارية وإسرائيل، فقد كان قرار مصر بتأميم القناة نهائياً، وانتهت المواجهة العسكرية بانتصار سياسي للزعيم المصري، ووضعت حدّاً للوجود البريطاني في قناة السويس. لكنّ المواجهة، من ناحية أخرى، رسّخت فكرة أنّ المنطقة تحولت إلى منطقة صراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة التي ما كانت لتسمح بإحداث فراغ استراتيجي إثر التراجع الأنجلو-فرنسي في المنطقة. لذلك طرح الرئيس الأمريكي آيزنهاور «مبدأ آيزنهاور» ملأ الفراغ، ما شكّل تحدياً جديداً للرئيس المصري، الذي وصلت شعبيته عنان السماء في مصر والعالم العربي.

لم تضع الجولة الثانية حدًّا للصراع، بل أجيجه، إذ لم تتمكن إسرائيل من فرض سياسة الأمر الواقع الذي كان يفتقد للشرعية الإقليمية، فاضطربت إجراء مراجعات لمقاربتها الإقليمية، مع أنها أبقيت على أطامعها الإقليمية، وبقيت رغبتها في التوسيع تتضرر الفرصة للتحقق. ولم تمر السنوات العشر التي تلت حرب السويس بسهولة، بل شهدت أحاداً جساماً انتهت بحرب النكسة التي أسمها فؤاد عجمي: «واتلو القومية العربية»⁽³⁸⁾، ووضعت تلك الحرب حدًّا للهدى القومي، ودشّنت مرحلة جديدة من الصراع على فلسطين.

وسيتناول الفصل القادم هذه الحقبة التاريخية المهمة، التي قلب فيها حرب 1967 الأمور رأساً على عقب، ودشّنت عصراً جديداً انتقل فيه الصراع العربي الإسرائيلي من الحالة الصفرية إلى صراع آخر، اختلفت فيه الخطوط الحمراء لكل طرف، ومهّد الطريق لبروز معادلة «الأرض مقابل السلام»، التي طُبّقت جزئياً في بعض الجبهات، في حين استمر الصراع على فلسطين إلى يومنا هذا.

(38) رأى البروفيسور فؤاد عجمي في حرب يونيو 1967 علامهً فارقة في جاذبية أيدلوجيا القومية العربية وتأثيرها. انظر:

Fouad Ajami, "The End of Pan-Arabism", *Foreign Affairs*, Vol. 57, no.2 (Winter, 1978/79), pp.355-73.

الفصل الخامس

الطريق إلى النكسة

اتخذ الرئيس المصري جمال عبدالناصر ثلاثة قرارات في شهر مايو 1967 مهدت المسرح للأزمة وظفتها إسرائيل ذريعةً لشنّ حرب حاطفة، ألحقت هزيمةً مدوّية بالجيوش العربية المشاركة في الحرب، وبالجيش المصري على وجه التحديد، وتمكّنت وبالتالي من التوسيع. وهذه القرارات الثلاثة هي: إرسال وحدات من الجيش المصري إلى سيناء في 14 مايو؛ والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت في 17 مايو سحب قوات الطوارئ الدولية المتشرّسة في سيناء للفصل بين مصر وإسرائيل، الأمر الذي نفّذه يوثانت؛ وأخيراً إغلاق مضائق تيران في 22 مايو، الأمر الذي عدّته إسرائيل عملاً حربياً⁽¹⁾ يستوجب ردّاً عسكرياً. هذه الحزمة من القرارات التي اتخذتها القيادة المصرية في غضون أسبوع شكّلت فرصة تاريخية للقيادة الإسرائيلي لتحقيق ما لم تتمكن منه في حرب 1948. وبالفعل، لم يتأخر الرد الإسرائيلي على هذه الخطوات، إذ شكّلت حكومة وحدة ضمّت الصقور وحزب حزب حزب اليميني، انطلاقاً من أنّ إسرائيل تواجه خطرًا وجودياً. وعلى نحو لافت، شكّل تولي موسيه دايان وزارة الدفاع قوةً دفع لتسريع قرار الحرب في حكومة ليفي أشكول المتردّد.

(1) اتفق الإسرائيليون، ومن ضمنهم المؤرخون الجدد الذين أماطوا اللثام عن أساطير حرب النكبة، على عدّ إغلاق مضائق تيران عملاً حربياً.

وسادت في إسرائيل رواية تفيد بأنّه لم يكن أمامها أيّ خيار سوى توجيه ضربة «استباقية»، كي لا تؤخذ إسرائيل على حين غرة وتقاتل في ظروف أكثر صعوبة⁽²⁾. وارتفعت معنويات الحكومة الإسرائيلية عندما حصلت على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لشنّ الحرب بهدف تحجيم عبدالناصر.

كثيرة هي الكتب والمؤلفات التي تقدم حرب عام 1967 في سياق الأحداث التي سبقتها، وكأن الحرب ظرفية (Circumstantial)، أي نتيجة للظروف السائدة آنذاك. ومع عدم التقليل من أهمية تلك الظروف، إلا أنّه لا يمكن فهم الحرب وتداعياتها وما شكلته من فرص ومخاطر لأطراف الصراع من دون وضعها في سياق تاريخي أوسع عنوانه الصراع على فلسطين. فكما ورد في الفصل الأول من هذا الكتاب، سعت الحركة الصهيونية منذ ولادتها إلى السيطرة على فلسطين ولو كان ذلك على مراحل. وبناء على ذلك، لا يمكن النظر إلى الحرب إلا في إطار الاستراتيجية الصهيونية التي استندت إلى استغلال أيّ تطور أو حدث لتعظيم فرص قضم المزيد من أرض فلسطين. وبهذا المعنى، لم تكن حرباً دفاعية أو استباقية كما يذهب إلى ذلك جلّ المؤرخين والباحثين الإسرائيليين، ولم تكن حرباً بالصدفة نتيجةً لتطور الأحداث اليومية وخروجهما عن السيطرة، بل كان التخطيط الإسرائيلي يجري على قدم وساق لاحتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية. من هنا، قد تشرح الأحداث والتطورات والاشتباكات في السنوات التي سبقت الحرب توقيت هذه الحرب، لكنها ليست السبب الرئيس لاندلاعها، ذلك أنّ إسرائيل كانت تبحث عن التوسيع، وكانت على دراية تامة بأنّ الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي جرّ العرب إلى حرب. وعليه، يمكن القول أنّ الحرب كانت حتمية وإن لم يكن توقيتها كذلك.

(2) كتب إسحق رابين، رئيس هيئة الأركان إبان الحرب، عن هذه النقطة بالتفصيل: للمزيد، انظر:

Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoir* (The United States: University of Columbia Press, 1979).

طبعاً، كانت هناك اعتبارات أيديولوجية وأمنية للتوسيع، فحرب السويس جاءت أيضاً في سياق تصحيح حدود إسرائيل، وإضعاف الطرف العربي، وإجباره على الاستجابة لمنطق التوسيع الإسرائيلي وفكرة «الجدار الحديدي» جابوتينسكي⁽³⁾. صحيح أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها التوسيعية في السويس، إلا أن حرب 1956 مثلت نقطة تحول في الموقف من إسرائيل، فقد كانت علامةً فارقة في تاريخ الصراع على فلسطين، إذ هيمن التناقض والتناحر بين الدول العربية في الفترة التي تلت الحرب وحتى اندلاع حرب يونيو 1967، وهو تناقض ترکّز حول شخصية جمال عبد الناصر ومكانته ونفوذه إبان الحرب الباردة بين الغرب والشرق. وهذا لا يعني أن الرئيس المصري كان مسيطرًا على الأحداث دائمًا، وإنما كان محورها، إذ حقّق نتائج متباعدة في تلك الفترة.

شهدت تلك المرحلة أحاديث جساماً، من فرض عبد الناصر نفسه زعيماً للقومية العربية في فترة الوحدة مع سوريا، إلى الإطاحة بالحكم الهاشمي في العراق في عام 1958، إلى بروز منافسة إقليمية شرسة أطلق عليها مالكولم كير اسم «الحرب الباردة العربية»، وفيها لم تُسلّم الأنظمة الملكية بنفوذ عبد الناصر، بل نافسته وقاومته وشكّلت تحدياً كبيراً أمام أطماءه الإقليمية⁽⁴⁾. واتسمت العلاقات بين الدول العربية بدرجة عالية من التوتر بين معتكرين متخاصمين تماّلاً في «التقديمين» بقيادة مصر و«الرجعيين» بقيادة السعودية والأردن، وكان كلّ معتكر يحاول تقويض الآخر بما يمتلكه من أدوات. في تلك الفترة دخلت مصر في حرب اليمن، التي كانت بمثابة حرب استنزاف للقوة المصرية، كما تأسست الحركة الوطنية الفلسطينية بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

(3) لمزيد من التفاصيل عن فكرة الجدار الحديدي في فكر مؤسس اليمين الصهيوني فلاديمير جابوتينسكي، انظر:

Lenni Brenner, *The Iron Wall: Zionist Revisionism from Jabotinsky to Shamir* (London: Zed Books, 1984).

(4) للتوقف عند تفاصيل هذه الحرب العربية الباردة، انظر: مالكولم كير، مصدر سابق.

وبرزت سورياً أيضًا بوصفها نقطة ساخنة في العلاقة مع إسرائيل، أسهمت بشكل مباشر في تمجير المنطقة واندلاع الحرب. وانتهت هذه الحقبة بهزيمة جمال عبدالناصر، على الرغم من شعبيته الجارفة في الإقليم و«الكاريزما» التي كان يتمتع بها، فالظروف على الأرض ما كانت لتسمح له بالإفلات من منطق موازين القوى السائد آنذاك.

لم تكن مصر اللاعب الوحيد، فقد لعبت سورياً أيضًا، وتحديداً بعد انقلاب عام 1963، دوراً بارزاً في التنافس والصراع بين الدول العربية، وحاولت استغلال المأساة الفلسطينية لترسيخ مركزها بوصفها مُعبراً عن القضية الفلسطينية في سياق سعي النظام إلى الحفاظ على بقائه. وأمام هذا التحدي الجديد اضطر جمال عبدالناصر إلى الموافقة على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 بهدف السيطرة على القضية بما يخدم أولوياته، لكن الأمور انزلقت بشكل تدريجي، ما منح إسرائيل فرصةً كانت تنتظرها لتوسيع حدودها على حساب جيرانها العرب. وعلى نحوٍ لافت، وظفت الدول العربية القضية الفلسطينية أداءً للصراعات العربية البينية، وحاول عبدالناصر أن يستخدمها إلى جانب انتشار المشاعر المعادية لإسرائيل في الإقليم، لترسيخ مكانته وإحراج خصومه الإقليميين، لكن إسرائيل ما كانت لتفوت الفرصة التاريخية. وكما أنّ حرب السويس فتحت الباب على مصراعيه للتأثير الناصري في الإقليم، فقد شكلت حرب 1967 نهايةً لل梦 القومي، ووجهت ضربة قاصمة لمكانة عبدالناصر الإقليمية، كما أنها مهدت الطريق أمام الفلسطينيين للخروج من عباءة الدول العربية، والبدء بتدشين مرحلة جديدة عنوانها استقلال القرار الفلسطيني، والتي تُوجّت باعتراف الجامعة العربية بمنظمة التحرير مثلاً شرعاًً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

سيتناول هذا الفصل التفاعل بين الوحدات الفاعلة في الإقليم بعد حرب السويس مسلطاً الضوء على ثلاثة مستويات متداخلة لفهم الصراع، هي: أولاً، العلاقات البينية العربية وتأثيرها في مواقف الدول إزاء إسرائيل

والدول الكبرى، والصراع مع إسرائيل ودوره في تعميق الفجوة بين الدول العربية. ثانياً، السياسة الإسرائيلية الداخلية والكيفية التي سرّعت بها خيار الحرب. ثالثاً، دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في المنطقة -بعد تراجع بريطانيا وفرنسا- في تعميق الأزمات الإقليمية، وخاصة أن كلاً الطرفين نظر إلى الشرق الأوسط بشكل عام من منظور الحرب الباردة الكونية؛ ففي حين أرادت الولايات المتحدة احتواء الاتحاد السوفييتي، حاول الأخير تشكيل جبهة مناهضة للإمبريالية الغربية.

الحرب الباردة العربية وإسرائيل

شهدت السنوات العشر التي تلت العدوان الثلاثي على مصر (1956) حرباً من نوع آخر، إذ تحول الإقليم العربي أو النظام العربي إلى نظام هش وتنافسي ومتنازع. فلم يتجاوز التضامن العربي في جوهره التعبير اللغظي، وافتقد إلى آليات العمل المشترك التي كان من شأنها أن تزيد من قوة تأثير العرب، وترفع كلفة محاولة اختراقهم أو التلاعب بمخاوفهم. علاوة على ذلك، كانت العلاقات بين الأنظمة العربية تنافسيةً، فوظفت الدول المتناحرة والمتنافسة جميع الوسائل المتاحة -ومن ضمنها ورقة القضية الفلسطينية- للنيل من بعضها بعضًا. وأخيراً، كان النظام العربي متنازعًا ولعبت فيه الدول الكبرى دوراً بارزاً، ما سمح بالتدخل الخارجي وقيّد حرية اللاعبين الأساسيين في الإقليم.

كان عام 1958 مؤشراً على صعود الدور المصري والرئيس عبد الناصر في المنطقة، فتوحدت مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة، وفي العراق أطيح بالنظام الملكي الهاشمي، وقتل رئيس وزرائه نوري السعيد، الخصم القوي والعنيد لعبد الناصر. ولم يعد الاتحاد الهاشمي الذي أقيم بين العراق والأردن في عام 1958 ردًا على قيام الجمهورية العربية المتحدة موجودًا مع انقلاب عبد الكريم قاسم في العام نفسه. غير أن سفن عبد الكريم قاسم لم تجبر وفقاً لرياح جمال عبد الناصر، إذ هاجم قاسم الرئيس المصري والبعشين، وأكّد استقلال القرار العراقي. وبدأ عبد الناصر، الذي تنفس الصعداء بالخلاص من

نوري السعيد الذي رأى فيه عميلاً لبريطانيا، ينظر إلى الرئيس عبدالكريم قاسم بوصفه تابعاً للشيوعية الأمريكية. وبناء على ذلك، ظلّ العراق عائقاً أمام الأطامع العربية لمصر⁽⁵⁾، واتسمت العلاقات مع العراق بالتدحر إلى أن أطيح بعدد الكريمية قاسم على يد حزب البعث في فبراير 1963، تلا ذلك انقلاب ماثل في سوريا بعد شهر، أطاح بالانفصاليين عن مصر وأعاد حزب البعث للحكم. بعد ذلك بدأ الحزبان في البلدين مفاوضات مع مصر لتحقيق الوحدة، إلا أن هذه الجهود لم تثمر⁽⁶⁾. فعل الرغم من تصريحات القادة برغبتهم في تحقيق الوحدة، إلا أنّ آياً منهم لم يقبل وضع بلده تحت سيادة بلد آخر.

في تلك الأثناء، طرح الرئيس المصري نفسه زعيماً للقومية العربية وفي طليعتها، مقدماً نفسه على البعدين في سوريا، ومشعلاً صداماً مباشراً مع الملكيتين «الرجعيتين» في السعودية والأردن، المتحالفتين مع الغرب. ومنحت حرب اليمن في سبتمبر 1962 الفرصة لعبد الناصر ليعمق هذه الصورة، إذ وجد في اليمن ميداناً للصراع مع السعودية يسمح له بتعزيز مكانته في العالم العربي على حساب العراق وسوريا. لكنه وجد نفسه في نهاية المطاف، متورطاً في مستنقع، بعد أن بلغ عدد قواته في اليمن حوالي 40 ألف مقاتل، شاركوا في الحرب لتعزيز النظام العسكري في وقتٍ كانت مصر أحوج ما تكون إليهم لمواجهة إسرائيل في الحرب التي ستندلع بعد ذلك بسنوات. واللافت أن عبد الناصر حاول خلال اشتغاله في حربه الباردة العربية تلك، تجنب المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وحاول في عام 1964 تخفيف حدة الاحتكاك السوري الإسرائيلي، كي لا تتجزّر مصر إلى مواجهة عسكرية لم تكن مستعدة لها. لذلك، حاول عبد الناصر التقارب مع القادة العرب، وتحديداً الملك حسين والملك فيصل بن عبدالعزيز، لمواجهة الدعوات السورية للقيام بأعمال عسكرية ضد

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه، ص 44-78.

إسرائيل، في أعقاب الخطط الإسرائيلية لنقل مياه نهر الأردن لصحراء النقب في جنوب إسرائيل.

واتسمت العلاقات المصرية مع السعودية والأردن بالعدائية في كثيرٍ من وجوهها. ولم تستطع السعودية التي أظهرت توجُّسها من خطر الناصرية، أن تحصل على حليف عربي في منافستها لعبد الناصر سوى الأردن. لكن الأمر لم يكن سهلاً على الأردن، الذي واجه تحديات داخلية بسبب ائتلاف القوميين العرب المؤيد لعبد الناصر والفلسطينيين المنفتحين على الدعاية المصرية أكثر من الأفكار المحافظة للنظام الأردني. فكان الملك حسين معادياً للشيوعية والناصرية معاً، وهاجم عبد الناصر بلا هوادة في خطاب شهير ألقاه في الجمعية العامة في الأمم المتحدة في أكتوبر 1960، واتهمه بمحاولة قلب نظام حكمه واستخدام أساليب قريبة من تلك التي يستخدمها السوفيت وذلك لتقديم خدمة للشيوعية الدولية. وعندما اتفق سوريَا عن مصر في عام 1961، كان الملك حسين أول من اعترف بالانقلاب في دمشق نكايةً بعبد الناصر⁽⁷⁾. وفي السياق نفسه، كانت السعودية تعاني من غياب القاعدة الجماهيرية العربية أو حتى الشرعية السياسية عند الجماهير العربية، ما وضعها في موقف صعب طيلة سنوات الحرب الباردة العربية⁽⁸⁾.

وخلال تلك الفترة، لم تكن إسرائيل بعيدة عن المشهد العربي، لا سيما مع اندلاع خلافٍ مائيٍ بينها وبين العرب منذ الخمسينيات، وحاوت الولايات المتحدة التوصل إلى اتفاق للشراكة في تحديد الحصص المائية للدول المتناحرة، إلا أن جهودها باءت بالفشل. وبدأت إسرائيل بناءً ناقلاً من بحيرة

(7) للمزيد من التفاصيل، انظر:

Peter John Snow, *Hussein: A Biography* (London: Barrie and Jenkins, 1972), p.151.

(8) غسان سلامة، *السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945: دراسة في العلاقات الدولية* (بيروت: معهد الاتناء العربي، 1980).

طبريا إلى صحراء النقب، كان من شأنه أن يقلل كمية المياه المتوفرة للأردن جنوب البحيرة، وسعت إسرائيل كذلك إلى مواجهات عسكرية لتبرير ما تقوم به⁽⁹⁾. وعلى نحوٍ مثير، أتمت إسرائيل المشروع في عام 1963، الأمر الذي جدد القلق العربي، والسوسي على وجه التحديد، لذلك دعا جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربى، لاتفاق على الرد المناسب على المشروع الإسرائيلي. وبالفعل، أوصى المؤتمر بضرورة تحويل منابع نهر الأردن شمال طبريا، وهي خطوة لو نفذت لقللت كمية المياه المتاحة لإسرائيل. وبناء على ذلك، شرعت سوريا في تنفيذ مشروع التحويل، ما تسبّب في حدوث اعتداءات إسرائيلية متكررة، مهدّت الطريق بدورها لحرب النكسة.

ساد المدوء في تلك الأثناء على الجبهة المصرية الإسرائيلية، بل إنها كانت أكثر هدوءاً من الجبهة الأردنية الإسرائيلية، إذ حرص الرئيس المصري على عدم استفزاز إسرائيل أو إعطائها المبرر للقيام بعملية عسكرية لم يكن مستعداً لها، فإسرائيل كانت أقوى عسكرياً من «دول الطوق» مجتمعة، كما أن الجيش المصري كان منشغلًا في حربٍ باليمن. من هنا، يمكن تفهم طلب عبد الناصر من حلفائه توخي الحذر وعدم الانجرار إلى مواجهة عسكرية قبل أن يتحقق الجانب العربي توازنًا عسكرياً. وهذا لم يهدّي مستغرباً أن يمنع عبد الناصر القوات الفلسطينية من استهداف إسرائيل انطلاقاً من قطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المصرية.

في المقابل، شكلت الجبهة السورية استثناءً، إذ كانت مثيرة للمشاكل في العلاقة مع إسرائيل. وكان هناك ثلاثة ملفات سبّبت توّرّاً مستمراً بين إسرائيل وسوريا: المياه، والمناطق متزوعة السلاح، وهجمات الفدائيين الفلسطينيين على

(9) للمزيد من التفاصيل، انظر:

Don Peretz, "River Schemes and Their effects on economic development in Jordan, Syria, and Lebanon", *The Middle East Journal*, Vol.18, No. 3 (1964), p.297.

إسرائيل⁽¹⁰⁾. ففي عام 1959 ، وكما ذكر أعلاه، بدأت إسرائيل بناء الناقل القومي للمياه لجّر المياه من بحيرة طبريا إلى صحراء النقب، وما إن انتهت من بنائه مع نهاية عام 1963 ، حتى قررت الدول العربية العمل على حرماتها من القدرة على نقل المياه وإحباط مشروعها المائي، وذلك باقتراح تحويل مجرى روافد نهر الأردن التي تنبع من سوريا ولبنان⁽¹¹⁾. وعلى أهمية المياه، كان الجرارات في إسرائيل معنيين أكثر بالجانب العسكري لحرب المياه، وكان رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين وغيره من كبار القادة مصايبن بها أطلق عليه آنذاك: «الملازمة السورية». فقد تسبيّت خدمة هؤلاء الضباط على الجبهة السورية بجعلهم يكرهون سوريا أكثر من كرههم لأي طرف عربي آخر. لذلك كان إسحق رابين في منتهى العداونية في التعامل العسكري مع سوريا، ما حول الحرب على المياه إلى فرصة لإنحصار إسرائيل سيطرتها على المناطق منزوعة السلاح. وتنجت عن المحاولات السورية لتحويل روافد نهر الأردن سلسلةً من الاشتباكات العسكرية حسمت لصالح إسرائيل. وأدت الانتصارات الإسرائيلية إلى شعور سوريا بالإحباط، ما دفعها إلى توظيف الفدائيين الفلسطينيين، وتحديداً حركة فتح، لشن هجمات على أهداف إسرائيلية. واستمرت الاعتداءات الإسرائيلية على موقع سوريا، وكانت إسرائيل تهدف في تلك المرحلة إلى دفع سوريا لخوض الحرب أو التخلّي

(10) بموجب اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية التي توصل لها الجانبان في شهر يوليول 1949 ، تم إيجاد ثلاثة مناطق منزوعة السلاح يتم تحديد السيادة عليها بعد التوصل إلى تسوية سلمية. وكانت هذه المناطق التي تبلغ مساحتها حوالي 60 ميلًا مربّعاً، مثار خلاف إسرائيلي سوري كاد يعصف بمحادثات اتفاقية الهدنة حتى رأت الأمم المتحدة تحويلها إلى منزوعة السلاح لتسهيل التوقيع على اتفاق.

(11) هناك ثلاثة روافد لنهر الأردن هي: نهر بانياس الذي ينبع من سوريا، والخصباني الذي يأتي من لبنان، ونهر الدان. ويتشكل نهر الأردن من التقائهما. ويرفد نهر الدان 50٪ من مياه نهر الأردن، في حين أن النسبة المتبقية تأتي من نهر بانياس والخصباني. وكان هناك اعتقاد إسرائيلي بأن مستقبل إسرائيل في خطر إذا لم تتمكن من السيطرة على مصادر المياه.

عن مشروع تحويل روافد نهر الأردن. ولم يكن الأمر سهلاً بالنسبة للسوريين، لكنهم تخلوا في نهاية المطاف عن المشروع.

وكما ذُكر سابقاً، حاول جمال عبدالناصر التقارب والصالح مع السعودية والأردن، ذلك أنه كان يطمح إلى التوصل إلى حل بشأن الحرب في اليمن، كي يتضمن له سحب قواته من هناك. وفي الوقت نفسه، كان ما تقوم به سوريا مزعجاً لمصر، لذلك سعى عبدالناصر إلى السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، لضبط سلوكها وللحيلولة دون جرّ مصر إلى حرب مع إسرائيل، في وقت دعمت فيه سوريا حركة فتح لشن هجمات على إسرائيل⁽¹²⁾. وكانت الرغبة السورية في إقحام الفدائيين في الميدان تتوافق مع فلسفة حركة فتح التي تبني قادتها فكرة أن تحرير فلسطين يسبق الوحدة العربية، وهذا على خلاف ما نادت به حركة القوميين العرب بقيادة جورج حبش من أن الوحدة العربية شرط لتحرير فلسطين. وكان للثورة الجزائرية ونجاحاتها انعكاسات في إثارة المشاعر في أوساط «فتح» التي تمسّك قادتها بمقولة «فرانز فانون» بأن العنف هو الطريق الوحيدة للتطهير من عار المزيمة والتبعة⁽¹³⁾.

وعلى نحو لافت، لم يسع نظام البعث في سوريا إلى حرب مفتوحة مع إسرائيل، لكن الجناح العسكري المهيمن عليه أراد استخدام ورقة العداء مع إسرائيل لتعزيز موقفه في داخل سوريا وفي الإقليم. كما رأى الجناح العسكري أن العمليات العسكرية قد تصرف إسرائيل عن إتمام عمليات تحويل مياه نهر الأردن من طبريا إلى صحراء النقب، لذلك استهدفت العملية الأولى لحركة فتح منشآتٍ مائيةً في إسرائيل. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد كان

(12) للمزيد من التفاصيل، انظر:

Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Clarendon, 1997).

(13) جاء فرانز فانون (Frantz Fanon) مع الفرنسيين، لكنه سرعان ما انضم إلى الثورة الجزائرية وألف مجموعة من الكتب من أهمها:

Frantz Fanon, *A Dying Colonialism* (New York: Grove Press, 1965).

السوريون يعرفون أن جمال عبدالناصر حذر ولا يبحث عن مواجهة عسكرية مع إسرائيل، لذلك أحرجوه من خلال إظهاره بأنه يمارس سلوكاً ناعماً مع إسرائيل، وأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية التي تفصل بين إسرائيل ومصر منذ نهاية حرب السويس.

لم يأبه جمال عبدالناصر كثيراً لما كان يردد السوريون، وانصب تركيزه على تحسين العلاقات مع السعودية والأردن، كي يتمكن من إنهاء حرب اليمن. لكن جهوده قوّضت على هذا الصعيد في فبراير 1966 على إثر فشل الجهود السعودية المصرية للتوسط بين الأطراف المتحاربة في اليمن، وإعلان بريطانيا نيتها سحب قواتها من ميناء عدن بعد عامين. وهذا ما دفع عبدالناصر إلى إبقاء قواته في اليمن، أملأاً في أن تلعب دوراً بعد انسحاب بريطانيا المزمع. وفي صيف ذلك العام، حدث انقلاب عسكري في سوريا (بتوجيهه مباشر من البعثي المتشدد صلاح جديد) جاء بنظام بعثي راديكالي إلى السلطة. فما كان عبدالناصر باتجاه العسكرية الراديكالي في سوريا. وكان لافتاً في ذلك الوقت قيام إسرائيل بمحاجمة الأردن عسكرياً، الأمر الذي أضعف من موقف الملك حسين، الذي بدأ يشعر أن إسرائيل تستهدفه. وفي نهاية شهر يوليو أعلن عبدالناصر رفضه التعاون مع القوى «الرجعية»، وأنه يسعى لتحرير فلسطين بطريقة ثورية بدلاً من الطريقة التقليدية⁽¹⁴⁾. لقد أراد عبدالناصر من وراء هذا التغيير التكتيكي تعزيز مكانته الإقليمية وضبط الأمور كي لا تكون هناك حرب مع إسرائيل. وفي 7 نوفمبر 1966 وقع عبدالناصر معاهدة دفاع مشترك مع سوريا كان مصر فيها القول الفصل في أي مواجهة مستقبلية مع إسرائيل، وذلك من خلال رئاسة مصر للقيادة العسكرية المشتركة.

(14) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert Stephens, *Nasser's published biography* (The United States of America: Simon and Schuster, 1972), p.461.

لكن إسرائيل لم تمهل العرب كثيراً، فبعد أسبوع واحد فقط كانت قواتها تهاجم قرية السموع⁽¹⁵⁾ الأردنية، فمني الأردن بضربة كبيرة أخرجت الملك حسين وأظهرت ضعفه. فمن جانب لم يكن الملك حسين قادرًا على منع «فتح» من شن هجمات مدعومة من سوريا تطلق من الأراضي الأردنية، ومن جانب آخر لم يكن الأردن قادرًا عسكريًا على منع إسرائيل من شن الهجمات، ما أدى إلى تقويض موقفه الداخلي، حيث اندلعت مظاهرات في مدن الضفة الغربية رفعت شعارات تهم النظام الأردني بالضعف والعجز⁽¹⁶⁾. وبدوره، هاجم الأردن جمال عبدالناصر، واتهمه من خلال الإعلام بأنه يخبيء خلف قوات الطوارئ ولا يجرؤ على مواجهة إسرائيل. وكما ذكر سابقاً، لم يتم عبدالناصر كثيراً لخصومه، فكانت أهدافه في مطلع عام 1967 واضحة ومحددة: البقاء في موقعه، ومنع سوريا من التصعيد، وتجنب الحرب مع إسرائيل.

وبشكل عام، يمكن القول إن عبدالناصر حاول الحفاظ على مكانته داخل مصر وخارجها، من خلال الحفاظ على مكانته المهيمنة في المنطقة، وقد جأ إلى دبلوماسية القمم العربية من أجل كبح جماح سوريا ومنعها من الاندفاع إلى حرب مع إسرائيل قد تنجر لها مصر في وقت لم تكن فيه مستعدة عسكريًا

(15) شنت إسرائيل هجوماً واسع النطاق في 13 نوفمبر 1966 على قرية السموع في الضفة الغربية، ردًا على حادث تفجير لغم أرضي نفذه أحد أفراد حركة فتح في 11 نوفمبر بالقرب من الحدود. وكانت معركة السموع أكبر عملية عسكرية تشنّها إسرائيل منذ حرب السويس (1956). ويرى كثيرون أن هذا الهجوم أسهم في تدهور العلاقات العربية الإسرائيلية، ما سرع في اندلاع الحرب في نهاية المطاف. وشكلت معركة السموع ضربة كبيرة لهيبة الملك حسين الذي أدرك أن إسرائيل تهدد لاحتلال الضفة الغربية.

(16) أقنعت عملية السموع الملك حسين بأن إسرائيل تبحث عن مبرر وذريعة لاحتلال الضفة الغربية. وشكل هذا دافعاً مفتوحاً له على فكرة التحالف مع خصومه العرب. لمزيد من التفاصيل عن رد فعل الملك حسين على عملية السموع، انظر:

Richard B. Parker, ed., *The Six-Day War: A Retrospective* (Florida: University Press of Florida, 1996).

مثل هذه الخطوة نظراً لتورطها في حرب اليمن. وعلى هذا النحو، حاول عبدالناصر من خلال مؤتمرات القمة العربية وضع استراتيجية عربية موحدة تحول دون الاصطدام مع إسرائيل عسكرياً. وكان يهدف في الوقت نفسه إلى التوصل إلى تسوية مع السعودية بشأن اليمن، لكنَّ السعودية التي قادت المعسكر المحافظ لم تتعاون، وسعت إلى رفع الكلفة على التدخل المصري في اليمن، فقادت استراتيجية إجبار مصر على مواجهة المزيمة في اليمن أو الانسحاب⁽¹⁷⁾. وأمام هذا الموقف الصعب وتدور العلاقات الأمريكية المصرية بعد تولي الرئيس ليندون جونسون الحكم خلفاً لجون كيندي الذي تعرض للاغتيال، وأمام تعقيد الملفات الإقليمية، ازداد اعتماد مصر على الاتحاد السوفيتي، الذي رأى فيه سندًا قوياً وحليفاً ومصدراً للمساعدة يمكن الاعتماد عليه⁽¹⁸⁾.

السياسة الإسرائيلية والاستعداد للحرب

شهد العقد الذي تلا حرب السويس، تغيرات كبيرة على السياسة الداخلية الإسرائيلية، بخاصة في الحزب الحاكم، الذي عانى من هزات داخلية، أفضت في نهاية المطاف إلى إضعاف بن غوريون واستقالته من الحكومة وخروجه لاحقاً من الحزب. فمع بداية عام 1960 أشعل بنحاس لافون -الذي كان رئيساً للهستدروت- النار عندما طلب من بن غوريون تبرئته من «فضيحة لافون» (التفاصيل في الفصل الرابع)، لكن بن غوريون رفض ذلك، فيما كان من لافون إلا أن نقل القضية إلى العلن، فسمع الجمهور الإسرائيلي عن تلك الفضيحة للمرة الأولى. صحيح أن الفضيحة حدثت في عام 1954، إلا

(17) للاطلاع على تفاصيل الخلافات المصرية السعودية بشأن الصراع على اليمن، انظر: Saeed M. Badeeb, *The Saudi-Egyptian Conflict Over North Yemen, 1962-1970* (Boulder: Westview Press, 1984), p.98.

(18) محمد حسين هيكل، الانفجار، 1967، حرب الثلاثين سنة، الجزء الثالث (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990)، ص 63.

أن الحكومة أخفتها عن الرأي العام الإسرائيلي، لحماية مكانة وسمعة الجيش الذي تورّط بعملية فاشلة.

واستعرت الخلافات داخل حزب مبابي الحاكم بين فريقين مختلفين هذه المرة: أيد أحدُهما تشكيل لجنة للنظر في طلب لافون، في حين وقف الفريق الثاني بزعامة بن غوريون ضد ذلك، ما أفضى إلى استقطاب جديد داخل الحزب. وفي خطوة سياسية مباغتة، استغل ليفي أشكول غياب بن غوريون، فقررت الحكومة تشكيل لجنة برأت لافون. وكان لقرار أشكول وترئته لافون أثرٌ كبير في الحزب الذي أصيّب بشرط عميق ظهرت ارتداداته الكبيرة في الأعوام التالية. واتهم لافون كلاً من شيمون بيرس وموشيه دايان المقربين جداً من بن غوريون بالتورط في الفضيحة، في وقت أراد فيه بن غوريون إعفاء الجيش من المساءلة للحفاظ على سمعته. وكانت العلاقة بين بن غوريون ودايان (الذي كان رئيساً لهيئة الأركان إبان فضيحة لافون) وبيرس (الذي شغل منصباً كبيراً في وزارة الدفاع آنذاك) علاقة زبائنية، إذ كان يرعاهما، وكانا يدينان له بالولاء المطلق. في المقابل، ضاق أشكول ومعه وزيرة الخارجية غولدا مائير ذرعاً بتدخلات الجيش في السياسة، وأرادا الدفاع عن الحزب من خلال ترئته لافون. وكانت النتيجة هزيمة رئيس الوزراء بن غوريون، الذي ازدادت عزلته مع الأيام، إلى أن اضطُر للاستقالة من رئاسة الحكومة في عام 1963، ليخلفه أشكول. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ استمرت الخلافات بين المُعسكرين، ما دفع بن غوريون ومعه موشيه دايان وشيمون بيرس إلى الاستقالة من الحزب في عام 1965، وتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم «رافي»، خاصًّا انتخابات عام 1965، لكنه لم يتمكن من منع حزب مبابي من تشكيل الحكومة بعد الانتخابات.

ورغم انحسار التأثير السياسي لبني غوريون، واصل حزب رافي هجومه العلني على ليفي أشكول متّهماً إياه بالضعف في الدفاع عن مصالح إسرائيل. وكان لهذا الهجوم أثرٌ كبيرٌ على مكانة أشكول، بخاصة أن الجمهور الإسرائيلي

ينظر إلى بن غوريون ومن معه بوصفهم «أبطال» حرب السويس. وأسهم موقف «رافي» في إضعاف ثقة الجمهور الإسرائيلي برئيس الحكومة وحكومته معًا خلال الأزمة التي سبقت اندلاع الحرب، ما زاد وتيرة المطالبات بضم حزب «رافي» إلى الحكومة، كي يتتسنى مساعدة ليفي أشكول المتردد في اتخاذ القرار الصحيح وطمأنة الجمهور الإسرائيلي الذي أظهر جزءً منه تشاوئه من إمكانية الصمود أمام هجوم عربي محتمل.

واثمة تطُور آخر حدث في عام 1965 كان له تأثير كبير في قرار إسرائيل بالحرب والتوسيع، فقد اندمج حزب حيروت اليميني (بقيادة مناحيم بیغن) مع حزب الأحرار ليشكّلا تكتلًا جديداً أطلق عليه اسم «غاها»⁽¹⁹⁾، وشارك هذا التكتل الجديد في الانتخابات وحلّ ثانياً، ما يعني أنّ مناحيم بیغن بدأ باكتساب قبول الجمهور الإسرائيلي له، بعد أن شيطنه بن غوريون منذ نهاية الأربعينيات وأسهم بشكل كبير في تكوين صورة سلبية عنه. وازدادت قوة حزب حيروت بظهور جيل جديد من الضباط -مثل عزرا وايزمان- يرى أن التوسيع لا بدّ منه لاستعادة إسرائيل الكبرى، وكان لهؤلاء الضباط التأثير المطلوب في ممارسة الضغط على ليفي أشكول خلال أزمة عام 1967، فانصاع أشكول في نهاية الأمر لطلباته بعودة موسيه دايان⁽²⁰⁾، وهو ما كان يعني أنّ قرار الحرب أصبح وشيكًا وحتميًّا. وبالفعل، انضم حزب حيروت إلى تلك الحكومة أيضًا، وأُسند منصب وزير من دون وزارة لرئيسه مناحيم بیغن -الذي

(19) طالب الحزب علينا بحدود إسرائيل الكبرى وبعدم التخلّي عن أيّ أرض احتلّت في عام 1967، وشدّد على أنّ للشعب اليهودي حقًّا تاريخيًّا وغير قابل للتنازل عنه في أرض إسرائيل (أرض الأجداد). كما بارك الحزب الأفعال العدوانية ضد الدول العربية ورأى في الحرب اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب.

(20) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Donald Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Simon and Schuster, 1981).

أصبح رئيساً للوزراء بعد ذلك بعشرة أعوام، وكان منذ اليوم الأول يطالب بإكمال مهمة حرب عام 1948 واحتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وتجدر هنا الإشارة إلى أنَّ قرار جمال عبد الناصر إغلاق مضائق تيران في 22 مايو 1967 شَكَّل تحدياً كبيراً لحكومة ليفي أشكول. وُسُمِّيت الفترة التي تلت ذلك القرار وحتى قرار إسرائيل بالحرب «فترة الانتظار»، وفيها احتار الجانب الإسرائيلي بشأن طبيعة الخطوة المقبلة وتوقيتها وحدودها، واشتدَّ ضغط الجيش على الحكومة لتوافق على شنِّ حرب على مصر فوراً، لكنَّ رئيس الحكومة أصرَّ على معرفة الموقف الأميركي، فأرسل وزير خارجيته أبي آيَان للولايات المتحدة لتقديرها بالتعهُّد الذي أعطاها جون فوستر دالاس لآيَان قبل ذلك بعقد من الزمان والذي تعهَّدت الولايات المتحدة بموجبه بحرية الملاحة في مضائق تيران. وكان تقدير الرئيس جونسون أنه لا يوجد ما يشير إلى أنَّ مصر تخطط لشنِّ هجوم على إسرائيل. وفي الوقت نفسه، تعهَّد جونسون بالعمل مع القوى البحرية الأخرى لفتح مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيليَّة. وكان من اللافت عودة آيَان إلى إسرائيل بخفَّي حنين، وكانت هذه الزيارة مُخيَّبة لآمال الجيش الإسرائيلي، الذي رأى أنَّ آيَان قدّم أداءً ضعيفاً لم يتمكَّن معه من إقناع الأميركيَّ بضرورة شنِّ الحرب ضد مصر، كما شَكَّل الجيش بجدية أيَّ التزام أمريكيٍ بتشكيل أسطول دولي لفتح المضائق، فقد كانت الولايات المتحدة متورطة حتى أُخْمِص قدميها بحرب فيتنام في ذلك الوقت. وفي لقاءٍ جمع رئيس الوزراء بكتار ضباط الجيش، احتدَّ الضباط وتحدثوا ببرة حادة معه، ورأوا أنَّ عامل الوقت حاسم، وأنَّه لا يمكن -ولا يُستحسن- الانتظار لما يمكن أن تقوم به الدول الكبرى. ووصف الكثير من المراقبين الإسرائيليَّين أنَّ ما جرى في ذلك اللقاء يقترب من التمرد العسكري على الحكومة⁽²¹⁾، لأنَّ ليفي أشكول كان ضعيفاً أمام الجيش.

(21) تحدث موردخاي بار عون عن هذا التمرد بالتفصيل. للمزيد، انظر:

Mordechai Bar-On, "The Generals' 'Revolt': Civil-Military Relations in Israel on the Eve of the Six Day War," *Middle Eastern Studies*, Vol. 48, No. 1 (2012), pp.33-50.

وفي خضم هذه الحالة من الارتباك، اقترح الضباط إرسال مدير الموساد الجنرال مائير أميت في مهمة سرية إلى واشنطن للوقوف على حقيقة الموقف الأمريكي في حال بادرت إسرائيل بالهجوم. وأثناء وجود أميت في واشنطن حدث انقلاب في الموقف الأمريكي من القضية برمّتها لصالح فكرة شنّ إسرائيل هجوماً على مصر، وركّز أميت في محادثاته تلك على البعد الاستراتيجي لانتشار القوات المصرية في سيناء، بدلاً من الحديث عن الجوانب القانونية للمضائق. وفي حديثه مع وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا، أكد رئيس الموساد أنّ إسرائيل ستشنّ حرباً ضد مصر، وأمّا بحاجة إلى ثلاثة أشياء محددة هي: تأييد واشنطن في مجلس الأمن، وردع السوفيت عن التدخل، وإعادة ملء ترسانة السلاح الإسرائيلي. وكان تقدير وكالة الاستخبارات الأمريكية أنّ بإمكان الجيش الإسرائيلي الانتصار على مصر وفتح المضائق من دون مساعدات خارجية، ففضلت قيام إسرائيل بذلك، وبناء على ذلك أعطي الضوء الأخضر للعملية. وأخبر أميت الحكومة الإسرائيلية فور عودته من الولايات المتحدة، في 3 يوليو، أنّ الولايات المتحدة تؤيد ضربة عسكرية لتحطيم جمال عبدالناصر. وكان موسيه دايان، الذي أصبح وزيراً للدفاع قبل ذلك بيوم واحد، حاسماً في قراره، وطالب ببدء الحرب فوراً. وبالفعل، اندلعت الحرب في 5 يونيو 1967.

تتسم العلاقة بين العسكرية والسياسة في إسرائيل بأمّها علاقة وثيقة، فقد أوجدت ظروف نشأة الدولة إطاراً عاماً لصناعة القرار سمح للجيش بالتدخل. ويعدّ قرار حرب 1967 مثالاً كلاسيكيّاً على تدخل الجيش في السياسة، بالرغم من أحقيّة الحكومة في اتخاذ القرارات ووجوب امتحال الجيش لها. والحقّ أن ليفي أشكول، الذي افتقد لوجود «أبطال» السويس إلى جانبه أثناء الأزمة، شعر بضعف شديد، ما جعله عرضة لتأثير الجيش، الذي مارس ضغوطاً هائلة عليه، لإعادة موسيه دايان إلى الحكومة وتعيينه وزيراً للدفاع. واللافت أن أشكول الذي كان هو نفسه وزير الدفاع، اضطُرَّ للتنازل لموسيه دايان عن ثاني المناصب أهميةً في إسرائيل بعد منصب رئيس الحكومة. وهذا مؤشر على أن العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي علاقة متشابكة

ومتدخلة، وتخضع لتفسيرات متباعدة مثل نموذج «الدولة القلعة» أو «الدولة الوظيفية» أو «الشعب المسلح».. إلخ. ويتمتع الجيش في إسرائيل بمكانة عالية، ولا تضاهيه في ذلك مؤسسة أخرى، ذلك أنه يتولى «بناء الأمة الإسرائيلية» وفقاً لتعبير بن غوريون، من خلال ما يقوم به من أدوار. فالجيش هو الذي يضع مفهوم الأمن القومي، ويحدد مصادر التهديد الحالية والمستقبلية، ويرسم الخطط العملية لمواجهة الأخطار. وكما هو معلوم، فإنّ الأمن في إسرائيل يحظى بمركزية فريدة، إذ يشكل هاجساً للإسرائيليين بشكل عام، لذلك يستمدّ الجيش مكانة المركزية من مسؤوليته في تأمين الحدود ومواجهة الأخطار.

والحقّ أن مكانة الجيش وتحوله إلى أشبه ما يكون بجماعة ضغط، ارتفعت بعد الانتصار العسكري الساحق في حرب 1967، فأصبح الجيش قناة رئيسة لشغل المناصب العليا على الصعيد السياسي، فكثيراً من رؤساء الأركان وكبار الضباط أصبحوا وزراء ورؤساء وزارات في الحكومات المتعاقبة. بل إنّ الضباط أصبحوا محجاً للسياسيين إلى حدّ كبير، لأنّ من شأن انضمام الضباط إلى أيّ فريق سياسي أن يزيد حظوظه في الانتخابات العامة. وبالفعل، بدأ العديد من الضباط في مهنة ثانية بعد التقاعد وهي السياسة⁽²²⁾. ويرى الباحث موشيه ليساك أن «فترة الانتظار» التي سبقت اندلاع الحرب، والانتصار الذي أعقبها، قد شكلا لحظة اختبار للعلاقات بين القيادتين السياسية والعسكرية. وهنا، يمكن تسجيل ملاحظة تاريخية مهمة، وهي أن المستوى السياسي يفتقد للخبرة العسكرية أحياناً، ما يستلزم الاستعانة بالمستوى العسكري لتحديد الخيارات، وهذا يعني أن يصبح العسكر شركاء في اتخاذ القرارات، مع أن القانون الأساس يحدد تبعية الجيش للحكومة. ومع ذلك، فإن العلاقة بين المستوى العسكري والسياسي تتباين من وقت لآخر ومن وضع لآخر، فأحياناً تكون هناك ضرورة لتبني قرارات مصيرية، قد تفضي إلى التأثير الكبير

(22) موشيه ليساك، الجيش والمجتمع ونظام الحكم في إسرائيل (قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983)، ص 77.

للجيش كما حصل قُبيل حرب 1967، إذ كان موقف الجيش وقراءته للأحداث مدخلين مهمين في قرار الحكومة شنّ الحرب. فقد جادل كبار الضباط بأنّ بلادهم تتعرض لتهديد وجودي، وأنّ فرص إسرائيل بالبقاء ستكون أفضل في حال شنّ تلك الحرب.

لكن، هل كانت إسرائيل تواجه بالفعل خطراً وجودياً، كما ادّعت الحكومة في ذلك الوقت؟ للإجابة على هذا السؤال، يمكن العودة إلى تصريحات كبار الضباط في تلك الحقبة، ومن بينهم عزرا وايزمان مساعد رئيس هيئة الأركان أثناء الحرب، إذ يقول إنهم لم يفكروا إطلاقاً في إمكانية القضاء على الإسرائيليين⁽²³⁾. ومن بينهم كذلك حاييم بارليف، الذي أصبح رئيساً لهيئة الأركان بعد إسحق رابين، والذي يؤكّد أنهم لم يتعرضوا أبداً لخطر الإبادة من مصر قبيل حرب 1967، ولم يكن ذلك وراداً بالحسبان⁽²⁴⁾. هذه التصريحات تؤكّد أنّ إسرائيل كانت تتذرّع بحجج أمنية كي تحقّق التوسيع المنشود.

الحرب الباردة الكونية وحرب 1967

لفهم أعمق للأحداث التي أسهمت في اندلاع حرب 1967، لا بد من التوقف عند التنافس الأميركي السوفييتي على مناطق النفوذ في العالم، وفي الشرق الأوسط على وجه التحديد. فقد زادت حدة هذا التنافس على نحو لافت بعد أن غيّر الاتحاد السوفييتي فلسفته، وبدأ بالقبول بالتحالف مع دول مختلفة، بصرف النظر عن موقفها من الأحزاب الشيوعية الداخلية أو من الفلسفة الاشتراكية، وذلك في سياق تشكيل جبهة عالمية مناهضة للإمبريالية. بالنسبة للاتحاد السوفييتي، شكّلت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الآلية المناسبة للحصول على موطئ قدم في العالم العربي. وكان لموسكو ما أرادت بعد أنّ ارتفع منسوب التهاهي بين واشنطن وتل أبيب، ما منحها فرصةً لاختراق

(23) هارتس، 29 مارس 1972.

(24) معاريف، 4 أبريل 1972.

المنطقة، فالقاهرة ودمشق كانتا تشعران بتهديد حقيقي من التحالف الأميركي الإسرائيلي، فكان لا مفر من توظيف الحرب الباردة والتنافس بين الشرق والغرب لخلق توازن مع إسرائيل.

وما سهّل مهمة مصر أنّ الاتحاد السوفيتي لم يكن مدفوعاً بالأيديولوجيا، لذلك تسامح مع الأنظمة التي كانت تقامع الأحزاب الشيوعية، فقد تبنّى السوفييت استراتيجية جيوبوليتية جديدة بعد وفاة جوزيف ستالين في عام 1953، وبشكل خاص في فترة حكم نيكита خروتشوف في الأعوام الواقعة بين 1956 و1964. وبعد وفاة ستالين في مارس 1953، أجرى قادة الكرملين الجدد تغييرًا في وجهة السياسة الخارجية السوفييتية، وبدأوا يفكرون في العالم الثالث مسرّحاً للتنافس يمكنهم من زيادة التأثير والنفوذ بعد أن اصطدمت جهود ستالين في اكتساب نفوذ أكبر في أوروبا بال موقف الأميركي. وشكلت تصفيّة الاستعمار حافزاً لهذا التفكير الجديد. ففي الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا إقامة روابط اقتصادية مع الدول المستقلة حديثاً، لإبقاءها في المدار الرأساني، خشي الاتحاد السوفيتي من تعاظم قوة البرجوازية المحلية، والتي ربما لا يمكن إسقاطها بفعل صلاتها بالغرب. بينما كان الوضع في السابق مختلفاً، فقد كان لينين يعتمد على الشيوعيين المحليين (خارج الاتحاد السوفيتي)، وعلى الفلاحين أيضاً، إن دعت الضرورة، لإحداث الثورة والتغيير في دولهم. لكن الأحزاب الشيوعية في الدول المستقلة حديثاً كانت ضعيفة، إذ افتقدت هذه الدول لطبقة العمال. لذلك ارتأت القيادة السوفييتية الجديدة أنه يمكن الاعتماد على حركات التحرر الوطني، بعد أن رأت فيها إحدى قوى الثورة والتغيير⁽²⁵⁾، من أجل تعزيز مصالح الاتحاد السوفيتي الكونية في تشكيل جبهة عالمية لمواجهة الإمبريالية الغربية.

(25) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Galia Golan, *The Soviet Union and National Liberation Movements in the Third World* (Boston, MA: Unwin Hyman, 1988).

وفي ضوء هذا التغيير في التفكير السوفيتي، ارتفعت قيمة مصر الاستراتيجية بالنسبة لموسكو. فمصر التي تسيطر بشكل كامل على قناة السويس تعادي الإمبريالية بشكل معنَّ من خلال جبهة عدم الانحياز. وأدرك الاتحاد السوفيتي أهمية مصر في الشرق الأوسط، كحجر أساس لتشكيل جبهة مناهضة لأمريكا، تضم بالإضافة إلى مصر كلاً من العراق وسوريا. وبناء على ذلك، تعمق الانخراط السوفيتي مع الوقت، واستمر السوفييت بتقديم السلاح، وإن كان لأغراض دفاعية مع قدرات هجومية محدودة لصر⁽²⁶⁾. كما بدا أنَّ الاتحاد السوفيتي يقدم الحماية لسوريا بشكل خاص في مجلس الأمن. ومع ذلك، كان هناك صراع على السلطة في الاتحاد السوفيتي انتهى بخروج خروتشوف، الذي لم يكن واثقاً من قدرة الجانب العربي على شنَّ حرب وكسها، وحلَّ مكانه ليونيد بريجنيف، الذي تبني فكرة معاكسة. لكن، بصرف النظر عن هذه الخلافات، بقي الاتحاد السوفيتي ينظر إلى المنطقة برمتها من منظور الحرب الباردة وموازين القوى والتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. لذلك، استغل الاتحاد السوفيتي الصراع العربي الإسرائيلي والخلافات العربية البينية، لكسب التأثير وزيادة النفوذ لدى العديد من الدول العربية.

وبشكل عام، كانت الاستراتيجية السوفيتية قائمة على استغلال الفرص، لتعزيز النفوذ في الشرق الأوسط، الذي كان خارج اهتمامات السوفييت في الأربعينيات من القرن الفائت. فقد أدرك السوفييت خطورة الهيمنة الغربية في المنطقة، وكثيراً ما عدُّوا الشرق الأوسط منطقة نفوذ غربية. لكن السوفييت في سياق موازٍ، عانوا طويلاً من السياسات الأمريكية، بدءاً من

(26) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Jon D. Glassman, *Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East* (Baltimore: the Johns Hopkins University Press, 1975), p.36.

«مبدأ ترومان»⁽²⁷⁾، مروراً بتشكيل تحالفات عسكرية غربية مع دول في المنطقة بهدف احتواء الاتحاد السوفيتي، وليس انتهاء بـ«مبدأ آيزنهاور»⁽²⁸⁾، إلى أن انتقلت الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط. بمعنى آخر، وجد السوفييت شرقاً أو سط منظماً ضدهم. فانضمت تركيا واليونان إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وانتشرت التحالفات العسكرية الغربية مع دول شرق أو سطية، وتدخلت وكالة المخابرات المركزية (CIA) في الانقلاب على محمد مصدق (رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطياً) في إيران في عام 1953، وأظهرت البحرية الأمريكية هيمنتها في الشرق الأوسط، وبرزت السيطرة الأنجلو-أمريكية على مصادر النفط في المنطقة. من هنا، لم يتبنَ الاتحاد السوفيتي مقاربةً لإحداث ثورة شيوعية، واهتمَ عوضاً عن ذلك بإيجاد أرضية مشتركة مع

(27) أعلن الرئيس هاري ترومان في مارس 1947 «مبدأ ترومان» تحت غطاء صيانة السلام العالمي، وكان ذلك أمام الكونغرس الأمريكي لمحاولة نيل موافقته على تقديم عون عسكري وشبه عسكري لتركيا واليونان بـ400 مليون دولار. وجاء في خطاب ترومان ما يفيد بأنَّ على الولايات المتحدة دعم الشعوب الحرة، التي تقاوم الخضوع للأقليات المسلمة في الداخل أو الضغوط من الخارج، وأنها إذا ما توانَت عن ذلك، فسيتعرض سلم العالم ورفاهية الشعب الأمريكي للخطر. وكانت تركيا حينئذ تتعرض للضغط السوفيتي بسبب الملاحة في الدردنيل، بينما كانت اليونان تخوض غمار حرب أهلية يلعب فيها الحزب الشيوعي اليوناني دوراً رئيساً. بطبيعة الحال، اقتنى هذا المبدأ بسياسة الاحتواء التي مارستها الإدارة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، لوقف التغلغل الشيوعي في أوروبا خاصة، وكساسة كونية عامة، فجاء «مشروع مارشال» (1947). ويمثل حلف الأطلسي تطبيقاً اقتصادياً وعسكرياً أشمل لـ«مبدأ ترومان».

(28) يشير هذا المبدأ إلى رسالة وجهها دوايت آيزنهاور في 5 يناير 1957، وفق خطاب خاص إلى الكونغرس حول الظرف في الشرق الأوسط. ووفقاً لمبدأ آيزنهاور، فإن باستطاعة أي دولة أن تطلب الدفاع الاقتصادي الأمريكي أو المساعدة من القوات المسلحة الأمريكية، في حال واجهت تهديداً من دولة أخرى. وكان المهد الأساسي من مشروع آيزنهاور، تبعية الفراغ الاستعماري الذي تتجه عن خروج بريطانيا وفرنسا من المنطقة. وبناء على ذلك، كانت الإدارة الأمريكية مستعدة لتقديم العون للأنظمة العربية التي تواجه تهديداً من أنظمة عربية أخرى مدعومة من الاتحاد السوفيتي.

الأنظمة المتأثرة بالسياسات الغربية، وهذا كان جيداً بالنسبة للرئيس المصري، الذي لم يخف سروره لجلب الاتحاد السوفييتي إلى المنطقة. وتحولت الاستراتيجية السوفييتية حول التلاعب بالأنظمة العربية قدر الإمكان وتعبيتهم في مواقف مناهضة للغرب، واستغل الاتحاد السوفييتي الدينامية الجديدة في القومية العربية وكراهيتها للغرب، فأيد مواقف العرب في الصراع مع إسرائيل، الأمر الذي سهل من مهمته في الحصول على موطن قدم وتأثير في الإقليم. وانحصر دور الاتحاد السوفييتي في تزويد السلاح وحماية سوريا على وجه التحديد، التي دفعتها سياساتها الراديكالية إلى مزيد من التبعية والاعتمادية على موسكو، ما أكسب الأخيرة التأثير المطلوب.

وهناك جدل كبير في الأديبيات حول دور الاتحاد السوفييتي في اندلاع حرب عام 1967. وتذكر مصادر عدّة أنّ الاتحاد السوفييتي مرّ معلومات استخبارية زائفة إلى جمال عبدالناصر في شهر مايو 1967 تفيد بأنّ إسرائيل تجمع قواتها بهدف غزو سوريا. كان السوريون أنفسهم يشعرون بقلق متزايد من احتمال قيام إسرائيل بعمل عسكري واسع النطاق، وسبق لإسحق راين رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي آنذاك - أن هدد سوريا بأنّ جيشه سيحتل دمشق ويفيّر النظام السياسي هناك. ويروي محمد أنور السادات الذي كان يترأس وفداً برلمانياً مصرّياً أثناء زيارة إلى موسكو، أن السوفييت أخبروه أنّ إسرائيل تحشد قواتها على الحدود السورية، الأمر الذي أكدّه عبدالناصر في خطاب ألقاه بعد الحرب⁽²⁹⁾. وشعر المصريون بخطورة تدهور الجبهة السورية الإسرائيلي، فقد كانت مصر مرتبطة بمعاهدة دفاع مشترك مع سوريا، لذلك لجأ عبدالناصر إلى مناورة أرسل بموجبها جزءاً من قواته إلى سيناء، ليس للهجوم على إسرائيل، وإنما لردعها وإحراز نصر سياسي من دون الذهاب إلى الحرب. غير أن إسرائيل المتأهبة ما كانت لتمنحه ذلك الخيار، وما كان لها أن

(29) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Richard Parker, "The June War: Whose Conspiracy?" *Journal of Palestine Studies*, Vol. 21, No. 4 (1992), p.8.

تفوّت تلك المناورة التي وفرت لها الذريعة التي طالما انتظرتها. وما زال الجدل محتملاً حتى اليوم حول هذا اللغز، فهناك من يشير إلى أن الاتحاد السوفييتي الذي كان ينظر إلى إسرائيل حليفاً للولايات المتحدة في الحرب الباردة، خشي أن تطّور إسرائيل أسلحة نووية ستصعب مهمته في المستقبل. لذلك، جمع الاتحاد السوفييتي معلومات استخبارية عن مفاعل ديمونا الإسرائيلي، وشجّع الحرب بهدف تدمير الخيار النووي الإسرائيلي⁽³⁰⁾. وفي الجهة المقابلة، هناك ما يفيد بأنّ الاتحاد السوفييتي طلب من مصر بآلاً تكون الباّدئة بالحرب.

بدورها، كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الشرق الأوسط برؤيتها من منظور استراتيجي أوسع من الصراع العربي الإسرائيلي، فالحرب الباردة وما استلزمته من صراع وتنافس بين الشرق والغرب، كانت المنظور العام الذي قرأت الولايات المتحدة من خلاله وفسّرت مجمل التطورات التي أفضت إلى اندلاع الحرب في 5 يونيو 1967. بمعنى أن صناع القرار في واشنطن لم يُقيموا وزناً كبيراً لمصالح اللاعبين الإقليميين بمعزلٍ عن مصالح بلادهم الكونية، التي شكّلت الشرق الأوسط أحدها.

كانت هناك أربع مصالح حيوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تلك الفترة؛ أولاً احتواء الاتحاد السوفييتي ومنع انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط. فجاء «مبدأ آيزنهاور» على شكل رسالة وجهها الرئيس آيزنهاور إلى الكونгрس في شهر يناير 1957، بغية سد الفراغ الناجم عن انسحاب بريطانيا من السويس، وفيها طلب الرئيس من الكونгрس تفويضاً لمساعدة الدول المهدّدة من الشيوعية أو من أنظمة أخرى مدعومة من الشيوعية الدولية. وكان المدف الرئيسي لهذا المبدأ هو منع الاتحاد السوفييتي من نشر الشيوعية في الشرق الأوسط. وجاء مبدأ آيزنهاور في تناغم كامل مع

(30) لمزيد من التفاصيل عن هذه المسألة، انظر:

Isabella Ginor and Gideon Remez, The Spymaster, the Communist, and Foxbats over Dimona: The USSR's Motive for Instigating the Six-Day War», *Israel Studies*, Vol. 11, No.2 (2006), pp.88-130.

استراتيجية الاحتواء التي صاغها جورج كينان، والتي كانت سبباً مباشراً في دخول الولايات المتحدة حرب فيتنام. ويمثل النفط المصلحة الحيوية الثانية للولايات المتحدة، إذ اتبعت واشنطن سياسةً تضمن تدفق النفط من منطقة تحتوي على ثلث الاحتياطات النفطية في العالم في ذلك الوقت. ولا يمكن فهم العلاقات السعودية الأمريكية من دون النفط، الذي شكلَّ منذ أن التقى الرئيس الأمريكي روزفلت الملك عبدالعزيز في عام 1945، الركيزة لعلاقة استراتيجية ما زالت قائمة حتى اليوم⁽³¹⁾. أما المصلحة الحيوية الثالثة فهي حماية الأنظمة العربية المحافظة والموالية للغرب، وهي أنظمة كانت ترى في الأنظمة الشورية مصدر تهديد لها. وهذا بدوره يستدعي الحد من الراديكالية العربية المتحالفه مع موسكو. وأخيراً، كان الالتزام بأمن إسرائيل وبقائها مصلحة حيوية للولايات المتحدة، تكاد تكون ثابتة، لا تتبدل ولا تتغير.

ولتحقيق هذه الأهداف الأربع، كان هناك ضرورة لوضع استراتيجية أمريكية متماسكة. طبعاً، لم يكن هناك تناقض بين تحقيق المصالح الثلاث الأولى، لكن المشكلة تكمن في التوفيق بين تحقيق تلك المصالح من جانب، والتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل وبقائها من جانب آخر. وشكّل وضع استراتيجية ثُوفق بين هذه المصالح الأربع صداعاً مستمراً وتحدياً كبيراً لصناع القرار في واشنطن. وساد رأيٌ خلال النقاش بين النخب الأمريكية، بأن إسرائيل حليف قويٌ يمكن الاعتماد عليه في سياق المواجهة مع الاتحاد السوفييتي. لكن في الوقت نفسه، كان للتعاطف والدعم الأمريكيين لإسرائيل أثرٌ سلبي، إذ دفع الأنظمة العربية الكبيرة إلى حضن الاتحاد السوفييتي. وفهم الأمريكيان ذلك جيداً، لكنَّ مستلزمات السياسة الداخلية في الولايات المتحدة لعبت الدور الأبرز لإبقاء العلاقات مع إسرائيل. ومع ذلك، كان آيزنهاور ووزير خارجيته

(31) للمزيد عن نشأة العلاقات السعودية الأمريكية، انظر:

Parker T. Hart, *Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership* (The United States of America: Indiana University Press, 1998).

جون فوستر دالاس يُعدّان إسرائيليين عبئاً على أمريكا وعائقاً في إيجاد استراتيجية ناجعة لاحتواء الاتحاد السوفيتي. لذلك، مارست إدارة آيزنهاور ضغطاً على إسرائيل، وحاولت التوسيط لإيجاد تسوية بين العرب وإسرائيل، لضمان صياغة سياسة خارجية تخدم أغراض الولايات المتحدة في الحرب الباردة. ورغم أنّ إدارة آيزنهاور نجحت في لجم جماح التوسيع الإسرائيلي في حملة السويس، إلا أنها لم تفلح في دفع طرفي الصراع إلى مصالحة تاريخية.

شكل انتخاب جون كينيدي رئيساً للولايات المتحدة علامهً فارقة، إذ اتبّع سياسة متوازنة نوعاً ما إزاء العرب وإسرائيل، وحاول التوفيق بين إقامة علاقات إيجابية مع جمال عبد الناصر من خلال برنامج «الغذاء مقابل السلام» والحفاظ في الوقت نفسه على علاقات جيدة مع إسرائيل. فقد كان من شأن التسوية بين العرب وإسرائيل أن تخدم مصالح أمريكا في احتواء الاتحاد السوفيتي. وعلى العكس من آيزنهاور، الذي رأى في إسرائيل عبئاً ثقيلاً، رأى كينيدي فيها قوةً إيجابية⁽³²⁾، وبلغ تقديره لها حدّ كسر التعهد بعدم تزويدها بالسلاح، فقد وافق على بيعها أسلحة دفاعية (مثل صواريخ الموك)، مع أنها كانت متفوقة عسكرياً⁽³³⁾. ومثل غياب كينيدي عن المسرح السياسي إثر اغتياله الدرامي انعطافاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، وهو ما ظهر بوضوح من خلال تعاطف الرئيس جونسون الزائد مع إسرائيل، وقراره تزويدها بأسلحة هجومية للمرة الأولى، وفتح خطوط مع الأنظمة العربية المحافظة على حساب مصر، ما دشّن حالة من التدهور التدريجي في العلاقات مع جمال عبد الناصر. وتفاقم هذا الوضع على إثر سماح عبد الناصر لجبهة تحرير

(32) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Mordechai Gazit, *President Kennedy's Policy toward the Arab States and Israel* (Tel Aviv University: Shiloah Center for Middle East and African Studies, 1983).

(33) ربطَ كينيدي بين تزويد إسرائيل بالسلاح وموافقتها على تفتيش مفاعل ديمونا النووي، لكن الأمور تغيرت بعد اغتياله. انظر، ستيفن شيفغل، مصدر سابق، ص 113.

فيتنام بفتح مكتب لها في القاهرة في عام 1966، ما أعاد لذاكرة جونسون اعترافَ عبدالناصر بالصين الشيوعية قبيل حرب السويس، الأمر الذي أثار حفيظة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون فوستر دالاس⁽³⁴⁾.

ويشير آفي شليم في كتابه عن الحرب والسلام، إلى اندلاع خلاف داخل النخب الحاكمة في واشنطن في الستينيات، حول الاستراتيجية الأفضل التي يتعين على الولايات المتحدة اتباعها إزاء الشرق الأوسط. فكان هناك فريق يرى أنَّ الطريقة المثلثيَّة هي اتباع سياسة متوازنة، تقوم على تشجيع التوصل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل، لأنَّ من شأن ذلك بحسبهم أن يعزز مصالح واشنطن ويساعد على احتواء الاتحاد السوفييتي. فاستمرار الصراع بين العرب وإسرائيل سيدفع الدول العربية الكبيرة إلى التقارب مع الاتحاد السوفييتي، وسيُضعف الأنظمة العربية المتحالفَة مع واشنطن. ودعا أصحاب هذه الرأي أن تبني الولايات المتحدة مقاربة متوازنة ونزيهة. في المقابل، كان الفريق الآخر يرى أن إسرائيل هي الأفضل والأقوى والأوثق، وأنها حليف يمكن الاعتماد عليه في مواجهة السوفييت، على عكس العرب. بهذا المعنى، تشكلَّ إسرائيل ذخراً أو كنزاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه، وليست عبئاً على الولايات المتحدة. ودعا هذا الفريق إلى تبني مقاربة «إسرائيل أو لا» وما يتربَّ على ذلك من دعم لها⁽³⁵⁾. وقد حسمَ انتصارُ إسرائيل في حرب عام 1967 النقاشَ الأمريكي لصالح فكرة «إسرائيل أو لا»، وبالتالي دعمها عسكرياً لضمان تفوُّقها النوعي على العرب.

كان موقف الرئيس جونسون من إسرائيل لافتاً، فقد كان أكثر الرؤساء في تاريخ الولايات المتحدة ارتباطاً عاطفياً بها، وكان أول رئيس أمريكي

(34) لمزيد من التفاصيل، انظر:

William J. Burns, *Economic Aid and American Policy Toward Egypt, 1955–1981* (Albany: State University of New York Press, 1985), p.167.

(35) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Avi Shlaim, *War and Peace in the Middle East: A Concise History* (London and New York: Penguin Books, 1995).

يستقبل رئيس حكومة إسرائيل، وأول من زوّدتها بأسلحة هجومية (الدبابات). لكنّ موقفه من الأزمة التي اندلعت في شهر مايو 1967 اتسم بالغموض، فهو لم يشجع إسرائيل في البداية على شنّ حرب لفتح المضائق، واقتصر الحصول على مزيدٍ من الوقت لحلّ المسألة. وعلى الرغم من التعاطف الشديد الذي أبداه جونسون تجاه الموقف الإسرائيلي، إلا أنّ موقفه من الأزمة يمكن فهمه ضمن سياقٍ أوسع، هو الانخراط الأمريكي المتزايد في مستنقع فيتنام. فلم يكن الرأي العام الأمريكي مستعداً لتورط أمريكي آخر لفتح المضائق. والحقّ أن فيتنام هي التي خلقت الإطار العام الذي من خلاله قام الرئيس جونسون بتمحیص الأمور وتحديد خياراته. لكنّ انطباعاً ساد في واشنطن بأنّ إسرائيل قد تستخدم الأزمة ذريعةً للحرب والتوسيع. فعندما زار وزير خارجية إسرائيل أبا آبيان واشنطن في 26 مايو، التقى دين راسك -وزير الخارجية الأمريكي- وأخبره أنّ هناك معلومات استخبارية تفيد بأنّ جمال عبدالناصر سيهاجم إسرائيل، فردّ عليه راسك بالقول أنّ لا دليل على ذلك، وإنّ إسرائيل تبحث عن ذريعة لشنّ الحرب، وإنّ إقدامها على هذه الخطوة سيتمثل خطأً فادحاً. وبالفعل، كان لدى الولايات المتحدة معلومات استخبارية تفيد بأنّ الاتحاد السوفيتي حتّ عبدالناصر على عدم شنّ هجوم على إسرائيل. وفي تلك الأثناء كان الرئيس جونسون لا يخفى تعاطفه مع إسرائيل، لكنه لم يكن من دون قيود داخلية دفعته إلى التحفظُ.

وحاول الرئيس جونسون في لقائه مع أبا آبيان إقناع إسرائيل بالعدول عن فكرة الهجوم على مصر، وأخبره أنها ستكون وحيدة إن قامت بذلك، وتحدث عن تشكيل قوة بحرية لفتح المضائق، لكن هذه الفكرة لم تكن مقنعة بالنسبة للإسرائيليين. وبعد أن انتهى اللقاء التفت جونسون إلى مساعديه قائلاً إنه فشل، وإن إسرائيل ستشنّ هجوماً على مصر⁽³⁶⁾. وبعد إخفاق أبا آبيان في

(36) لمزيد من التفاصيل، انظر:

William Quandt, *Decade of Decision: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976* (USA: Berkeley: University of California Press, 1977), p.54.

جولته في واشنطن استنتج موسيه دايان أنّ الولايات المتحدة لن تقوم بمهمة فتح المضائق، وأنّ المهمة تُركت لإسرائيل نفسها. وبعد زيارة لاحقة قام بها رئيس الموساد الإسرائيلي مائير أميت إلى الولايات المتحدة، حصلت إسرائيل على الضوء الأخضر لتجريم عبدالناصر وعدم منحه انتصاراً سياسياً مجاناً. وبصرف النظر عن حقيقة موقف الرئيس جونسون حينئذ، إلا أنّ الأهم هو الاستنتاج الإسرائيلي أنّ الولايات المتحدة لن تعارض ضربة عسكرية حاسمة، على ألا تُجبر الولايات المتحدة إلى حربٍ في الوقت الذي كانت متورطة فيه بحرب في فيتنام. وتختلف هذه القراءة عن القراءة المصرية التي تفيد بأنّ الولايات المتحدة تواطأت مع إسرائيل لتجريه ضربة لقوى القومية العربية. فقد مارست الولايات المتحدة ضغطاً على مصر لئلا تكون بادئة بالحرب، وهو ما أعلن عنه جمال عبدالناصر مؤكداً أن مصر لن تبدأ الحرب، لكن أمريكا لم تحصل على تعهُّد إسرائيلي بعدم البدء بالحرب. ووفقاً لمصادر مصرية، فقد مارست واشنطن التضليل⁽³⁷⁾.

الخاتمة

تلبدت السُّحب السوداء في سماء المنطقة في شهر مايو 1967، وبدا واضحاً أنّ الأزمة تنذر بحرب ادّعت جميع الأطراف التي شاركت بها أنها لا تبحث عنها. لكن الحرب اندلعت في نهاية المطاف وحققت فيها إسرائيل انتصاراً سهلاً وكبيراً، بينما فقدت مصر شبة جزيرة سيناء كاملة، وأضاعت سوريا الجولان، وخسر الأردن الضفة الغربية والقدس الشرقية.

الخلاصة الرئيسية لتلك الأحداث أنّ الحرب لم تتشعل بالصدفة، ولم تأتِ كذلك فقط نتيجةً لتدور الأوضاع على الجبهات المختلفة، بل جاءت في سياق خطط إسرائيلية للتوسيع على حساب العرب، بخاصة في فلسطين. ويكشف توم سيفيف (أحد المؤرخين الجدد في إسرائيل) في كتابه الموسوعي عن حرب 1967، مستنداً إلى الوثائق الإسرائيلية وال مقابلات الشخصية مع

(37) صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب 67 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1974).

صنع القرار ومحاضر اجتماعات الحكومة الإسرائيلية، أنّ الرواية الإسرائيلية الرسمية التي قدمت الحرب على أنها ضربة استباقية غير صحيحة⁽³⁸⁾. فيبيتًا حاولت إسرائيل إيهام العالم بأنّ الذهاب إلى الحرب كان بسبب ما قام به جمال عبد الناصر، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية على الجبهة السورية، ولأنّه لا خيار أمام إسرائيل سوى البدء بحرب استباقية، كان النقاش الداخلي لدى صناع القرار في إسرائيل منصبًا على وضع خطط واستراتيجيات هجومية بهدف التوسيع. وتنسجم هذه الخلاصة مع التصريحات المستمرة للقادة الإسرائيليين، والتي تعبر عن عدم رضاهם عن حدود اتفاقيات الهدنة لعام 1949 وعدم اقتناعهم بها. إذ يكشف موشيه زاك -رئيس تحرير صحيفة «معاريف»- في إحدى مقالاته، أنّ بن غوريون طلب من الجيش الإسرائيلي التحضير لاحتلال الضفة الغربية بعد اغتيال الملك عبد الله في يوليو 1951، ثم أعاد طرح الموضوع في عام 1956، مقتربًا تقسيم الأردن بين إسرائيل وال العراق⁽³⁹⁾. وفي عام 1963 أعلن إسحق رابين، رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية آنذاك، أنّ الحدود المثلية والأمنة لدولة إسرائيل هي نهر الأردن (ما يستلزم احتلال الضفة الغربية)، وقناة السويس (ما يعني احتلال سيناء)، ونهر الليطاني جنوب لبنان. وكان رابين يرى أن تعديل الحدود سيكون أمراً ممكناً فقط من خلال الحرب. ولم تغب هذه الرؤية عن بال الإسرائيليين بشكل عام، فقد تحدث موشيه دایان عن حدود الهدنة بوصفها «ترتيبات مؤقتة». لذلك، كانت استراتيجية التوسيع قائمة على افتعال احتكاكات عسكرية واستغلالها للتغيير الحدود بالتدريج. واعترف موشيه دایان في عام 1976 أنّ 80٪ على الأقل من الاشتباكات مع سوريا كانت بسبب استفزازات إسرائيلية صُممّت لدفع

(38) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Tom Segev, 1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East (New York: Metropolitan Books, 2006).

(39) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Moshe Zak, "Israel and Jordan: Strategically bound. Moshe Zak", *Israel Affairs*, Vol. 13, No.1 (1996), pp.39-60.

السوريين إلى المواجهة. وفي أبريل 1967 حدث اشتباك عسكري مع سوريا استغلّه إسحق رابين وطلب تدخل سلاح الجو، ما أسفر عن مواجهة جوية دامية، أُسقطت فيها إسرائيل ست طائرات سورية من نوع «ميغ» سوفيتية الصنع. وكانت هذه المرة الأولى منذ نهاية حرب 1948 التي تستخدم فيها إسرائيل سلاح الجو بهذه الطريقة، ما وجه ضربة قوية للنظام السوري. وما «فترة الانتظار» التي سبقت الحرب وامتدت ثلاثة أسابيع، إلا تكتيك إسرائيلي لكسب الرأي العام العالمي، ثم استثمار «الفرصة الذهبية» وفقاً لتعبير شارون، لانقضاض على العرب والاستيلاء على أرضهم. وخلال فترة الانتظار تلك، عملت إسرائيل بكدّ للحصول على ضوء أمريكي أخضر، وهو ما حصل في 3 يونيو 1967، ما مهد المسرح لبدء الحرب بعد ذلك بيومين. ففي الساعة 7:45 من صباح يوم 5 يونيو كانت الطائرات الإسرائيلية توجّه ضربةً لسلاح الجو المصري دمّرته عن بكرة أبيه، منهيةً الحرب فعليّاً في ستة أيام.

وكان لتلك الحرب أثر كبير في السياسة العربية، ووصفها فؤاد عجمي على أنها «واترلو» القومية العربية، إذ مهدت لصعود تيارات الإسلام السياسي بعد إفلاس الحركة القومية بقيادة جمال عبدالناصر، وكانت بمثابة ضربة قاصمة لـ«الأيديولوجيا العلمانية التقديمية» كما وصفها عبدالناصر نفسه. كما أدت الحرب إلى تغيير موازين القوى العربية، إذ لم تعد مصر في موقع المهيمن في الساحة العربية، وكان عليها التصالح مع خصومها العرب، والقبول بمبدأ الشركة في إدارة النظام العربي، وخاصة مع السعودية، التي تحولت إلى قوة مالية مهمة، وما كان للقاهرة أن تعيد بناء جيشه من دون مساعدات سخية من الرياض. كما أنّ الحرب أفضت إلى صعود الحركة الوطنية الفلسطينية، التي استطاعت أن تتنزع ورقة التمثيل من الأردن في مؤتمر الرباط في عام 1974، وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت أكثر استقلالاً في التعامل مع الأنظمة العربية التي أفقدتها الحرب المصداقية والشعبية.

وفي المقابل، مهّدت الحرب لصعود التيار الديني الوطني في إسرائيل، فالجماعة التدينية التي أعطت سياقاً دينياً للصهيونية ازدادت قوّة، بصورة جعلت حزب العمل غير قادر على تشكيل حكومة من دون الائتلاف مع حزب المفال (الحزب الديني الوطني). ولم يكن «المفال» يهتم قبل تلك الحرب بمسائل السياسة الخارجية والدفاع، لكن الأمر اختلف بعدها، لا سيما مع ظهور جيل الشباب في الحزب، الذي أعلى من قيمة استيطان الضفة الغربية. ووقف الحزب بعد ذلك حجر عثرة أمام أي محاولة إسرائيلية للتوصل إلى اتفاق مع الأردن، وشجّع حركة استيطانية اسمها «غوش إيمونيم» قامت بالاستيطان في قلب الضفة الغربية بهدف منع الحكومات المتعاقبة من التنازل عن الضفة الغربية حتى في إطار معاهدة سلام مع الأردن. وقد مهد الانقلابُ الكبير الذي أحدثه الحرب في المجتمع الإسرائيلي، الطريقَ لليمين لإحكام قبضته على السياسة الخارجية، وبالتالي التحكم في العلاقة مع العرب. ويرى الكثير من المراقبين أنّ تدهور عملية السلام في الوقت الراهن هو نتيجةٌ حتميةٌ لانزياح المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين (المزيد عن هذه المسألة في الفصل الأخير).

المثير في الأمر أنّ الحرب أحدثت تغييراً كبيراً في التفكير العربي بخصوص العلاقة مع إسرائيل، لا سيما مع بروز معاذلة «الأرض مقابل السلام». فكان أمام مصر خيارات لاستعادة كرامة الجيش: خوض معركة استنزاف، أو شنّ عملية عسكرية محدودة ضمن تصور لعملية سياسية. وبينما اختار عبدالناصر حرب الاستنزاف مع إسرائيل، اختار السادات حرباً محدودة، وإطلاق عملية سياسية بعد ذلك كما سيبيّن الفصل القادم. وكان الوضع السوري مختلفاً، فرغم أن القيادة السورية أدركت أن موازين القوى لا تسمح لها بمجاراة إسرائيل عسكرياً، إلا أنها تبنّت الموقف المتشدد لأسباب داخلية وأيديولوجية، حتى مع معرفة السوريين أنّ إسرائيل تهدّدهم الآن من هضبة الجولان المحتلة. أما الأردن، فقد أسقط الخيار العسكري تماماً، وتعلم من نكسة يونيو أن يتنازل عن خيار الحرب ضد إسرائيل مرّةً واحدةً وإلى الأبد. ويرزّ تفكيرُ في الأردن

يفيد بأنَّ التفاوض والصلح مع إسرائيل يمثّلان الفرصة الأمثل لاستعادة الضفة الغربية. فقد أصبحت إسرائيل المتفوقة عسكريًّا والمتّحالفَة مع الولايات المتحدة قوًّا اعتقد الأردن أنه لا يمكن هزيمتها عسكريًّا.

اللافت في الأمر أنه كانت هناك فرصة للسلام بعد الحرب، لكن السؤال المهم هو: لماذا أخفقت إسرائيل في استغلال انتصارها العسكري والتقدم جديًّا نحو عملية سلام تستند إلى معادلة «الأرض مقابل السلام»، الأمر الذي كان سيجنّبها حرب أكتوبر 1973؟ فقد حولَت حرب النكسة الصراع من صراع صفريٍّ إلى صراع قدم فرصة مبادلة الأرض بالسلام، وهو الأمر الذي فوّته إسرائيل، ذلك أنَّ حكومة غولدا مائير تشبتت بالأرض، ورفضت كل المساعي السلمية. وساعدتها في ذلك الموقفُ الأمريكي الجديد، فعل العكس من مقاربة الرئيس آيزنهاور الذي أصرَّ على انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء وقطاع غزة بعد أن احتلّتها في عام 1956، طالب الرئيس جونسون أن يكون الانسحاب في سياق التوصل إلى معاهدات سلام، وهو ما لم يحصل في السنوات التي أعقبت حرب 1967، وكان ذلك سببًا لاندلاع حرب أكتوبر 1973.

الفِصْلُ السِّادِسُ

من حرب أكتوبر إلى سلام السادات

تعود جذور الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، حرب أكتوبر 1973، إلى هزيمة الجيوش العربية قبل ذلك بأعوام، في حرب يونيو 1967، وما تركته من أثر عميق في طرق الصراع. فمن جانب، شعرت الأنظمة العربية بالخزي والعار بعد أن مُنيت بهزيمة مدوّية على أيدي القوات الإسرائيلية، ومن جانب آخر، شعرت إسرائيل بالزهو، واعتقد قادتها أنّ جيشهم «لا يُقهَر»، الأمر الذي عَبَّد الطريق سالكَةً لاندلاع حرب رابعة، استعاد معها العرب جزءاً من كرامتهم المهدورة.

وهكذا، كانت حرب أكتوبر ضرورة عربية، إذ استعاد الجيش المصري هيبته، وأحدث توازنًا مع إسرائيل، ما جعل السلام ممكناً. واستغلّ الرئيس المصري محمد أنور السادات الحرب ليُدشن مقاربة جديدة، عنوانها التفاوض مع إسرائيل من موقع القوة. فما كان ممكناً له أن يغيّر المقاربة ويبرم سلاماً منفرداً، لولا إنجازات الجيش المصري في العبور وتحطيم خط بارليف وإلحاق ما يُعُدُّ المصريون هزيمة بالجيش الإسرائيلي. فالمصريون يحتفلون حتى اليوم بذكرى العبور سنوياً.

كانت معنويات إسرائيل مرتفعة قبل اندلاع تلك الحرب، فقد اعتقد قادتها أنهم تمكّنوا من تشييد «الجدار الحديدي»، وأن العرب اقتنعوا أن هزيمة

إسرائيل غير ممكنة. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان يقول إنه يتظر اتصالاً هاتفياً من الجانب العربي للتفاوض مع إسرائيل، منطلقاً من أنّ هزيمةً مؤلمة لحقت بالعرب جعلتهم يدركون أن الطريق الوحيدة المتاحة أمامهم هي الاعتراف بإسرائيل والتفاوض معها. ولكن موشيه دايان فاتّه أنّ العرب ما كانوا ليقبلوا أن ينخرطوا في مفاوضات مع إسرائيل بعد الهزيمة، وأن استعادة كرامتهم كانت شرطاً ضروريّاً للتفاوض، فمن دون تعديل موازين القوى عن طريق الحرب، لم يكن ممكناً أن تدخل مصر أو سوريا مفاوضات مع إسرائيل. وأمام هذا الزهو الإسرائيلي، كان ردّ العرب سريعاً، إذ اجتمع قادتهم في مؤتمر قمة عقد في الخرطوم في نهاية أغسطس 1967، وتبّنوا «اللاءات الثلاث»: لا للاعتراف بإسرائيل، ولا للتفاوض، ولا للسلام. ولم يكتف الرئيس المصري بهذه اللاءات، بل تجاوز ذلك إلى شنّ حرب الاستنزاف، تعبيراً عن رفض العرب التعايش مع نتائج الحرب.

وعلى الطرف الآخر، أصبحت سياسة إسرائيل الخارجية بالشلل، بخاصة بعد أن تولّت غولدا مائير رئاسة الحكومة وتبّنت سياسة أسهمت بشكل مباشر بالجمود السياسي، وبالتالي اندلاع حرب كان من الممكن تجنبها، لو لا اعتبارات السياسة الداخلية الإسرائيلية، وتقديم غولدا مائير الحفاظ على الوحدة الداخلية لخزبها أوّلاً ثم للاتفاق الحكومي على قبول مبادرات السلام التي طُرحت حينها.

والحقّ أنّ الحكومة الإسرائيلية فوّتت جميع الفرص المتاحة للتوصل إلى تفاهمات مع العرب، فقد حاول الرئيس المصري محمد أنور السادات التفاهم معها بشأن فتح قناة السويس، وإفساح المجال للجانب المصري لإصلاح القناة وفتحها أمام الملاحة الإسرائيلية، إلا أنّ تعنتها أقنع السادات بأنّه لا يمكن لإسرائيل أن تتقدم نحو التفاهم والتفاوض والسلام إلا بعد أن يشنّ العرب حرباً عليها. فكما تشير المصادر الإسرائيلية، أسهمت السياسة الإسرائيلية في تشكّل حالة من الاستعصاء السياسي دفعت العرب إلى اتخاذ قرار الحرب، فقد

اكتفت إسرائيل بالدعوة إلى مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة، مقدمةً نفسها كمن ي يريد السلام، واستفادت من رفض العرب لهذا العرض، لكنَّ واقع الأمر يكشف أنَّ شللاً أصاب صناعة القرار في الحكومة الإسرائيلية، استفادت منه القوى التي سعت لإقامة المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية⁽¹⁾. في ذلك الوقت، لم تتفق أطراف الحكومة على مستقبل الأراضي المحتلة، ما دفع رئيس الوزراء ليفي أشكول، وبعده غولدا مائير، إلى الانحياز لعدم اتخاذ أيّ قرار سوى الاستمرار بسياسة الأمر الواقع.

سيناقش هذا الفصل التطورات التي تلت حرب 1967، والتصورات المتباعدة لطرف النزاع، وفشل كل المحاولات لإيجاد تسوية ولو مرحلية لتجنب خيار الحرب. كما سنسلط الضوء على دور القوى العظمى، بخاصة الولايات المتحدة التي ناورت في المنطقة لإخراج مصر من الفلك السوفيتى، وإنهاء التأثير والتغور السوفيتين في الشرق الأوسط. وفي الجزء الأخير من الفصل سنستعرض التسويات المؤقتة التي تلت الحرب، وصولاً إلى المفاجأة التي أقدم عليها السادات والمتمثلة بزيارةه إلى إسرائيل، الأمر الذي أوجد الظروف المناسبة لتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في مارس 1979.

السياسة العربية بعد هزيمة 1967

لم يكن سهلاً على العرب، وتحديداً مصر، تقبُّل الهزيمة في حرب 1967، ولم يتوقع حتى أكثر المتشائمين أن يتلقى العرب هزيمة سريعة وحاسمة، وكان لا بد أن تتحمّل جهةً ما مسؤولية ما حلّ بالجيوش العربية المشاركة في الحرب. وعليه، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تحمله مسؤولية الهزيمة واستقالته من منصبه. وجاء في خطاب التناحي الذي أعلنه عبد الناصر في 9 يونيو 1967: «إنني على استعداد لتحمل المسؤولية كلها، ولقد اتخذت قراراً أريدكم جميعاً أن

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Michael Brecher, *Decisions in Israel's Foreign Policy* (London: Oxford University Press, 1974), p. 444.

تساعدوني عليه.. لقد قررت أن أتنحّى تماماً ونهائياً عن أيّ منصب رسمي وأيّ دور سياسي، وأنّ أعود إلى صفوف الجماهير، أؤدي واجبي معها كأيّ مواطن آخر»⁽²⁾. وفي مساء ذلك اليوم وما تلاه، عمّت المظاهرات أرجاء مصر مطالبةً ببقاء الزعيم الأوحد، فظلّ عبدالناصر في منصبه ومات وهو رئيس للجمهورية. اللافت أن عبدالناصر استخدم تعبير «النكسة» على الرغم من أنّ ما حدث هو هزيمةً بمعنى الكلمة. والحقّ أنّ وصف نتائج تلك الحرب بـ«النكسة» أصبح هو الشائع رسميّاً وشعبيّاً وإعلامياً، وحتى فنيّاً. ويرى محمد حسين هيكل أن اعتهاد تعبير «النكسة» في الخطاب أريد منه «تلطيف ما جرى»، لأنّ هناك قوات مصرية كانت ما تزال تقاتل أثناء إلقاء الخطاب، ومن غير اللائق الإقرار بالهزيمة ومطالبة الجنود بالقتال في الوقت نفسه.

في سياق تبرير «النكسة» (أو «الهزيمة» للدقة) وسوء التقدير المصري لعواقب قرارات عبدالناصر في شهر مايو 1967، أصرّ عبدالناصر على أن الولايات المتحدة لعبت دوراً في إلحاق الهزيمة ببلاده من خلال دعم إسرائيل استخبارياً وعسكرياً والتأكيد في الوقت نفسه أنها لن تكون البدائة بالحرب. فوفقاً للجانب المصري، توأطاً الأميركيان مع إسرائيل ليتسنى لها توجيه ضربة قاصمة للأنظمة الثورية العربية التي رفضت الدوران في الفلك الغربي⁽³⁾. وقد أثارت هذه التهم الرئيس الأميركي جونسون، لا سيما بعد أن قطعت مصر العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، فسعى جونسون جاهداً إلى حرمان الرئيس المصري من مركز الزعامة في العالم العربي.

(2) ذكر محمد حسين هيكل الذي كتب خطاب التنحّي حيّثيات القرار وردة فعل الجماهير. لمزيد من التفاصيل، انظر، محمد حسين هيكل، حرب الثلاثين سنة - الانفجار، الطبعة الثانية (القاهرة: دار الشروق، 2010).

(3) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام، والصراع في الشرق الأوسط (القاهرة: دار المستقبل العربي).

Mahmoud Riad, *The Struggle for Peace in the Middle East* (New York: Quartet Books, 1981).

في السياق الإقليمي، تراجعت مكانة مصر بصورة مريعة بعد تلك الحرب، ولم تعد القاهرة اللاعب المهيمن في السياسة العربية، واحتلّت موازين القوى في النظام العربي متحوّلةً على نحوٍ متسرّع لصالح الأنظمة المحافظة التي ناصبها عبدالناصر العداء إبان الحرب الباردة العربية كما سبق ذكره في الفصل الخامس. وشكّلت الهزيمة نكسة لطموحات عبدالناصر الذي اضطُر إلى القبول بأن تصبح مصر مجرد لاعب بين لاعبين آخرين، بمعنى أن تتخلى عن زعامتها، وأن تُحدَّد المسائل الإقليمية من قِبَل عدد من الدول العربية على قدم المساواة. وإدراكاً منه لهذه التحوّلات، تحدّث عبدالناصر عن الحاجة إلى وجود منظومة عربية جديدة، تستند إلى التعاون والتنسيق والجهود المشتركة. بل إنه قبل في مؤتمر الخرطوم -الذي عُقد لمناقشة العدوان الإسرائيلي في حرب 1967- بشرعية كل الدول العربية، وأن يتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية. وبناء على ذلك، رأى عبدالناصر أن الإصرار على سياسة عربية موحدة وفقاً للأجندة المصرية من شأنه أن يخلق استقطابات ويُضعف المنظومة العربية، وأيّقّن أن توظيفه للقومية العربية لحشد الجماهير ضد الحكام الذين لا يؤيدون سياسته قد وصل إلى نهاياته. كما أن مصر بدت أحوج ما تكون إلى مساعدات مالية من الدول المحافظة (التي كان عبدالناصر يصفها بالرجعية)، لإعادة بناء الجيش، ولتعويضها عن خسائرها الباهظة المرتبة على إغلاق قناة السويس وحرمانها من عائداتها. وفي السياق نفسه، قدم عبدالناصر تنازلات للسعودية في اليمن، وتم الاتفاق على سحب القوات المصرية من اليمن⁽⁴⁾.

أظهر الرئيس عبدالناصر بعد حرب عام 1967 مرونة كبيرة في التعامل مع بقية الدول العربية. وتجلّت واقعيته بشكل كبير عندما عارض مواقف الأنظمة العربية المتشدّدة مثل العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض مطالبها بحظر النفط عن الدول الغربية، لأنّ من شأن ذلك إلحاق

(4) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Mohammed Ahmed Mahgoub, *Democracy on Trial: Reflections on Arab and African Politics* (London: Deutsch, 1974), p.140.

الضرر بالاقتصادات العربية. كما رفض مطالبها بأن تقطع الأنظمة العربية المحافظة علاقتها مع الولايات المتحدة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أظهر امتنانه للملك حسين، الذي دخل الحرب معه، وأخبره أنّ له الحق في تسوية منفردة تضمن استرداد الضفة الغربية والقدس الشرقية⁽⁵⁾. وظهر عبد الناصر في مؤتمر الخرطوم وكأنه يبتعد كلّياً عن المعسكر المتشدد ويقترب من المعسكر المحافظ، لأنّه أدرك أنّ موازين القوى العسكرية ليست لصالح العرب في تلك المرحلة. كما أنّ موازين القوى الدولية بيّنت التقلّح الحقيقى للولايات المتحدة، بخاصة أنّ الاتحاد السوفياتي الذي عوّل عليه العرب لم يكن متّحمساً للخيار العسكري وجادل بأنّ المفاوضات أفضل طریق للسلام. وفي ظل كل ذلك، مثلّت قمة الخرطوم عالمة فارقة في السياسة العربية، وبينما جاءت اللاءات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات) إرضاءً للمتشددين وتحديداً منظمة التحرير الفلسطينية، لم تستبعد مصر والأردن المفاوضات والسلام، شريطة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين⁽⁶⁾.

كانت نتائج حرب 1967 واضحة في العلاقات البينية العربية، إذ تراجع الرئيس المصري عن مواقفه السابقة تجاه الأنظمة العربية المعتدلة، وتوقف عن حملاته الإعلامية ضدها، وتخلّت مصر عن رسالتها التحررية لصالح التوافق مع بقية الأنظمة، الأمر الذي أدى إلى تدفق المساعدات المالية عليها من قبل الأنظمة العربية المعتدلة، ومن السعودية على وجه التحديد. ويرى فؤاد عجمي أنّ حرب 1967 شكلت نهاية القومية العربية لصالح فكرة الدولة القطرية، ويجادل بأنّها كانت بمثابة معركة «واترلو» ضدّ القومية العربية⁽⁷⁾. ولأنّ القومية العربية كأيديولوجيا وسلاح للتعبئة والخشد، هي

(5) المصدر نفسه.

(6) الملك حسين، *حربنا مع إسرائيل* (بيروت: دار النهار اللبناني، 1968)، ص 97-99.

(7) فؤاد عجمي، مصدر سابق.

أبرز ضحايا تلك الحرب، فقد مهدت الطريق لظهور أيديولوجيات أخرى مؤثرة، من بينها تيارات الإسلام السياسي بتلاوينها المختلفة، التي تعززت بعد الثورة الإيرانية في عام 1979.

وعلى قساوة المزيمة وما سببته من تغيرات في السياسة البينية العربية، إلا أن القيادة المصرية أصرت على عدم الاستسلام لمنطق الأمر القائم، فشنت مصر حرب الاستنزاف ضد إسرائيل والتي استمرت من شهر مارس 1969 وحتى شهر أغسطس 1970. كانت تلك الحرب بمثابة استراتيجية هدفت منها مصر إلى تزويد قواها بقدرات قتالية تمكنها من عبور قناة السويس عندما يحين الوقت المناسب، كما أرادت منها القيادة المصرية إرسال رسالة واضحة مفادها أن الهدفين الإسرائيليين الممثلين بتطبيع الوضع القائم وانتظار الاستسلام العربي لن يحدثا. انتهت حرب الاستنزاف بتدخل من الولايات المتحدة التي توسيطت لوقف إطلاق النار، لكن مصر تمكنّت - بصرف النظر عن الخسائر في المعدات والأرواح - من تأسيس حائط الصواريخ في منطقة القناة، والذي سيكون له دور كبير في حرب أكتوبر بعد ذلك بثلاثة أعوام⁽⁸⁾.

الجمود الإسرائيلي

على الرغم من انتصار إسرائيل المدوّي في حرب 1967، إلا أنها تكبّدت خسائر كبيرة تمثّلت بمقتل 983 جندياً، وإصابة 4517 جندياً، وتدمير 40 طائرة و354 دبابة. وفي الجهة المقابلة، خسرت مصر وسوريا والأردن مجتمعةً 444 طائرة و965 دبابة، وارتفع فيها 4296 شهيداً وأصيب 6121 شخصاً. ونظراً لعدد سكان إسرائيل، القليل نسبياً، يمكن القول إن النصر كان مكلفاً، مع أن الاستيلاء على مساحة من الأرض تجاوز ثلاثة أضعاف مساحة

(8) للتوقف عند التفاصيل المتعلقة بحرب الاستنزاف والدور الذي لعبته جميع الأطراف المعنية، انظر:

Ahmed S. Khalidi, "The War of Attrition," *Journal of Palestine Studies*, vol.3, no.1 (Autumn 1973), pp.60-87.

إسرائيل كان مداعأً للشعور بالسعادة بالنسبة للاسرائيليين الذين ارتفعت معنوياتهم بعد أن منحهم النصر العسكري إحساساً بالتفوق، إذ اعتقدوا أن العرب لن يفكروا بالخيار العسكري بعد الهزيمة التي حلّت بجيوبهم.

بعد أن صمتت المدافع ووضعت الحرب أوزارها، بدأ الحديث إسرائيلياً عن مستقبل الأراضي التي احتلّت للتّو. وبحث قادة إسرائيل شروط التسوية السياسية بعد انتهاء الحرب بأيام، إذ كانت هناك موافقة واسعة على الانسحاب من الأراضي المصرية والسويسرية مقابل توقيع معاهدات سلام. وفي 19 يونيو، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً ينصّ على التوصل إلى معاهدتي سلام مع مصر وسوريا ضمن الشروط التالية: ضمان حرية الملاحة عبر قناة السويس، ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران وخليل العقبة، نزع السلاح من سيناء، ضمان حقوق الطيران فوق المضائق وخليل العقبة، نزع السلاح من مرتفعات الجولان، وضمان عدم التعرض إلى مصادر المياه لنهر الأردن.

وكان القرار الإسرائيلي ينص على الانسحاب إلى الخطوط الدولية، وليس إلى خطوط المدنة، أي أن تخسر مصر قطاع غزة، وتعود سوريا إلى الخطوط الدولية التي اتفق عليها الانتدابان البريطاني والفرنسي في عام 1923، وبموجب ذلك تكون بحيرة طبريا بكمالها ضمن الحدود الإسرائيلية⁽⁹⁾. وبقي هذه القرار في طي الكتمان، إلا أنّ إسرائيل ما لبثت أن تراجعت عنه بعد لاءات العرب الثلاث في مؤتمر الخرطوم، واتخذت قراراً رسمياً بإلغائه في 30 أكتوبر. اللافت أنّ ذلك القرار لم يتحدث لا من قريب ولا من بعيد عن الضفة الغربية والقدس الشرقية، اللتين احتلّتهما إسرائيل في حرب يونيو. وبحث

(9) بقيت هذه النقطة محل خلاف سوري إسرائيلي في المفاوضات التي جرت بعد انطلاق عملية مدريد للسلام في عام 1991، إذ أصرّت سوريا على انسحاب إسرائيل من الأراضي حتى خط الرابع من يونيو (خطوط المدنة لعام 1949)، في حين أصرّت إسرائيل على اعتماد الحدود الدولية للانسحاب. وكان هذا الخلاف السبب الرئيس لفشل المسار الإسرائيلي السوري بعد مؤتمر مدريد للسلام.

الجانب الإسرائيلي فكرة التوصل إلى اتفاق مع الملك حسين، كما بحث فكرة تسليم جزء من الأرض المحتلة إلى الفلسطينيين، بمعنى أنه كان هنالك حديث عن «خيار أردني» وحديث آخر عن «خيار فلسطيني». وسرعان ما خفت صوت المنادين بـ«الخيار الفلسطيني»، وهكذا برع «الخيار الأردني» الذي يفيد بحل المشكلة الفلسطينية من خلال إعادة أراضي الضفة الغربية (ما عدا القدس الشرقية وغور الأردن) إلى الأردن. وتبني حزب العمل فكرة «الخيار الأردني» لفظياً، في حين كان شريكه في الحكومة مناصب يبغى على ضرورة تطابق حدود دولة إسرائيل مع حدود «أرض إسرائيل» التاريخية.

اكتسبت فكرة «الأرض مقابل السلام» زخماً قوياً بعد صدور قرار مجلس الأمن (242)، الذي تضمنت دياجنته عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. ويفيد جوهر القرار بأن حل الصراع يستند إلى ركيزتين أساسيتين هما: انسحاب إسرائيل من أراضٍ (أو «الأراضي» وفقاً للترجمة الفرنسية) احتلَّت في الحرب؛ وحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. هنا تحدُّر الإشارة إلى تفسيرين مختلفين للقرار. فقد أصرَّت مصر والأردن على أن الخطوة الأولى لتطبيق القرار تستلزم انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من الأراضي المحتلة. غير أن إسرائيل التي لم تقبل القرار رسمياً حتى شهر أغسطس 1970 أصرَّت على أن انسحابها من أي أراضٍ ينبغي أن تسبقه مفاوضات مباشرة تفضي إلى إبرام معاهدات سلام تبيّن الحدود الآمنة المعترف بها. من جانبهما، رفضت سوريا القرار. ومن الجدير بالذكر أن الحاجة لتمرير القرار (242) في مجلس الأمن استلزمت صياغته بلغة غامضة، أصبح تفسيرها مصدرًا لخلافات حادة بين الجانبين العربي والإسرائيلي، فقد فهم العرب أنه يعني انسحاب إسرائيل إلى خطوط المدنة، في حين فسرته إسرائيل على أنه يقضي بالانسحاب من بعض الأراضي التي احتلَّتها في الحرب وفي سياق معاهدات سلام يعترف الجانب العربي بمبرجها بحق إسرائيل في العيش في حدود آمنة.

وبعد وفاة رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول، خلفته غولدا مائير في المنصب في شهر مارس 1969، وتزامن ذلك مع اندلاع حرب الاستنزاف.

كانت غولدا مائير تدرك أن هناك خلافات شديدة في الائتلاف الحكومي، لذلك حاولت أن تحافظ على ديمومة الائتلاف وذلك بتجنب اتخاذ قرارات لا تخظى بالإجماع نظراً للتبنيات الحادة في مواقف أعضاء الحكومة، وبالتحديد حال مستقبل الأراضي المحتلة⁽¹⁰⁾. ولا يمكن القول إنّ تولي غولدا مائير رئاسة الحكومة أفضى إلى تغيير في الموقف الإسرائيلي، فهي لم تكن تختلف عن ليفي أشكول إلاّ في الأسلوب. والحقّ أنها تبنت مواقف متشددة، وأصرّت بشكل عنيد على الحفاظ على الطبيعة اليهودية الديمقراطية لدولة إسرائيل، وعارضت ضمّ الضفة الغربية، واعتقدت أن «الخيار الأردني» هو الأفضل لحلّ الصراع.

وأخذت غولدا مائير موقفاً واضحاً حيال التعامل مع الجانب العربي، ففي خطاب لها في الكنيست في 5 مايو 1969 رسمت مبدأين أساسيين هما: إسرائيل لن تنسحب إلى خطوط المدنة تحت أيّ ظرف، وهي أيضاً لن تنسحب قبل أن تكون هناك مفاوضات مباشرة تفضي إلى معاهدات سلام⁽¹¹⁾. ومارست غولدا مائير تعنّاً في موقفها هذا، ورفضت أن تقدم إسرائيل على الانسحاب ولو من متر من الأرض، دون أن يكون ذلك في سياق مفاوضات مع العرب تفضي إلى سلام في حدود آمنة ومعترف بها. وهذا ينسجم مع المقوله السائدة بضرورة إصلاح خطأ عام 1956، عندما دخلت إسرائيل الحرب وانسحبت من الأرض التي احتلّتها من دون مفاوضات مباشرة ومن دون معاهدة سلام. وكانت غولدا مائير تعتقد أن الجانب العربي لم يكن مستعداً لشروط إسرائيل، فحصّنت حكومتها الوضع القائم عبر خطوط وقف إطلاق

(10) المرة الأولى التي كان على الحكومة اتخاذ قرار حاسم فيها، كانت عندما قبّلت إسرائيل بخطبة روجرز في يوليو 1970، ما أدى إلى خروج حزب غالاك بقيادة مناحيم بیغن من الحكومة.

(11) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Yechiam Weitz, "Golda Meir, Israel's Fourth Prime Minister (1969-74)," *Middle Eastern Studies*, Vol. 47, No. 1 (January 2011), pp.43-61.

النار. وبذا لافتاً التطابق بين موقف غولدا مائير وليفي أشكول، وهو الموقف الذي دفع جمال عبدالناصر إلى إطلاق شعار «ما أخذ بالقوّة لا يُستَرَّدُ إلَّا بالقوّة»، بخاصة بعد أن تيقّن أنّ إسرائيل لن تنسحب من الأرضي التي احتلّتها. ولم تُجِدْ نفعاً كُلّ المحاولات لإنقاذ الحكومة الإسرائيليّة بزعامة غولدا مائير بضرورة نزع فتيل التوتر والصراع مع العرب، فقد أصرّت الحكومة على المبدأين اللذين ورداً في خطاب غولدا مائير أمام الكنيست.

وكما سنلاحظ لاحقاً في هذا الفصل، لعبت السياسة الداخلية الإسرائيليّة دوراً كبيراً في خلق ظروف حرب أكتوبر، فالتعنت الإسرائيلي الناتج عن رغبة رئيسة الوزراء في الحفاظ على وحدة حزبها الحاكم دفع الحكومة إلى الإخفاق في التعاطي مع منطق السلام، واعتقدت إسرائيل أنّ بإمكانها دفع العرب إلى قبول شروطها لأنّ الخيار العسكريّ ليس مطروحاً أمامهم، وأنّ الاتحاد السوفياتي لا يمكن له مساعدة مصر على استرداد أراضيها إنْ لم يكن ذلك وفقاً لما تريده إسرائيل. والحقّ أنّ دور القوتين العظيمين كان سليماً وأقنع الرئيس السادات بأنّه لا بد من القيام بعمل عسكري لكسر الجمود السائد.

القوى العظمى والاستعصار السياسي والطريق إلى الحرب

ما من شكّ أن الولايات المتحدة كانت قد أسهمت بشكل كبير في تخفيف الضغط عن إسرائيل، ما دفع الأخيرة إلى التمسك بمقوماتها المتعنتة. وأظهر الرئيس جونسون تعاطفاً قوياً مع إسرائيل، وكان قبل ذلك قد عارض إدارة آيزنهاور، التي هددت بفرض عقوبات على إسرائيل لإنجبارها على الانسحاب من سيناء في عام 1957. فكان بادياً للعيان أنّ جونسون متّهٍ مع اليهود ويؤمن بأنّ الإسرائيليين كالأمريكيين، أي من نوع الرواد الأوائل الذين استطعوا الأرض التي كانت أساساً مأهولة من قبل «القبائل البدائية». وفي مقارنة مثيرة، رأى جونسون أن هناك تشابهًا بين أهل تكساس والإسرائيليين؛ وبين كنيسة ألamo (Alamo Chapel) التي ترمز إلى صمود أهل تكساس في حرب الاستقلال، وقلعة مسادا، رمز القوة العسكريّة اليهودية المحاصرة من

قبل الرومان⁽¹²⁾. وكان لافتًا أيضًا إحاطة الرئيس جونسون نفسه بمستشارين متعاطفين مع إسرائيل ومتماهين مع الدولة اليهودية.

لهذا السبب، شعرت الحكومة الإسرائيلية أنها بمنأى عن الضغط، بخاصة أن جونسون أيد الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي ينص على عدم الانسحاب إلى خطوط المدنة، ووجوب أن يكون أي انسحاب نتيجةً للمفاوضات وفي إطار توقيع اتفاقيات سلام. وكان من المفترض أن يقدم قرار مجلس الأمن (242) أساس الحل ليس فقط للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل للصراع العربي الإسرائيلي برمته. وطرح القرار أساس الحل، وهو «الأرض مقابل السلام»، ما يعني أن الجانب العربي سيحصل على أراضٍ تحت السيطرة الإسرائيلية مقابل أن تحصل إسرائيل على سلام. واحتلت التفسيرات تجاه القرار، فقد رأى الجانب العربي فيه برنامجًا متكاملاً ينبغي أن تتفّذه إسرائيل من دون شروط، في حين أصرّت إسرائيل على أن يكون القرار أساساً لإجراء مفاوضات شاقة وصعبة. واللافت أن إسرائيل لم تتوافق رسمياً على القرار إلا في سنة 1970، أي بعد أكثر من عامين على صدوره.

في نوفمبر 1967، عينت الأمم المتحدة غونار يارينغ مثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة، للنظر في إمكانية تطبيق قرار مجلس الأمن (242). وبالفعل، قام يارينغ بزيارات مكوكية، وفي مارس 1969 بذل المحاولة الأخيرة للتوقف عند إمكانية تحقيق اخترق، إذ قدم استبانة من أربع عشرة نقطة، دارت حول مواضيع كان قد طرحتها قرار مجلس الأمن. وفي الإجابات التي قدمت، تترسّت الدول المعنية خلف مقولات وموافقات سابقة معروفة. عندئذ، رأى يارينغ والأمين العام للأمم المتحدة يوثّق أنه لم يبق ما يمكن

(12) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Schoenbaum, *The United States and the State of Israel* (New York: Oxford University Press, 1993), p.166.

فعله⁽¹³⁾، لذلك انتقلت مهمة التوسط لحل الصراع إلى الولايات المتحدة، وهي مهمة احتكرتها واشنطن حتى الآن.

لم يكن الشرق الأوسط على رأس الأولويات بالنسبة للرئيس ريتشارد نيكسون عندما تولى السلطة في الولايات المتحدة بتاريخ 21 يناير 1969. فقد انصبّ تفكيره على الحرب في فيتنام، وكان يرى أنّ نجاحه في فترته رئاسته الأولى يتحدد ب مدى قدرته على إيجاد حلّ مشرّف للخروج من مستنقع فيتنام، علاوة على استعداده لوضع علاقة بلاده مع كلّ من الصين والاتحاد السوفييتي في مستوى أفضل. وبالفعل، بدأت العلاقات السوفييética الأمريكية تأخذ شكل الانفراج (détente)، لمنع فتيل التوتر بين القوتين العظميَّن⁽¹⁴⁾. لكن هذا لا يعني أنّ نيكسون لم يكن قلقاً لما كان يجري في الشرق الأوسط، إذ وصف المنطقة بأنّها «برميل بارود قابل للانفجار»⁽¹⁵⁾. ناهيك عن خشيته من تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، ما يمكن أن يفضي إلى وقوع مواجهة أمريكية- سوفييética بسبب الحروب العربية الإسرائيليَّة. لذلك، آمن نيكسون بضرورة إيجاد حلّ للصراع العربي الإسرائيلي، لمنع سيناريو الحرب، لأنّه كان مؤمناً بأنّ هناك مصالح حيوية للولايات المتحدة يمكن لها أن تتأثر باستمرار الصراع

(13) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Report by Secretary General on Activities of Special Representative to the Middle East, United Nations Document S/10070, January 4, 1974.

(14) ومع ذلك، أسمِّمت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ورفضها إشراك الاتحاد السوفييتي في إيجاد حلّ سلمي للصراع العربي الإسرائيلي، في انهيار الانفراج في العلاقات الدوليَّة. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Galen Jackson, "Who Killed Détente? The Superpowers and the Cold War in the Middle East, 1969–77," *International Security*, Vol. 44, No. 3 (Winter 2019/20), p.p.129-162.

(15) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Department of State Bulletin, February 17, 1969, pp.142-3.

والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة⁽¹⁶⁾. بطبيعة الحال، كان الجانب العربي سعيًّا بهذا التوصيف، إذ بدا وكأن هناك شعورًا بأن الولايات المتحدة تفهم ضرورة التحرك وسرعة حل الصراع، لكن هذا كان مصدر إحباط بالنسبة للإسرائيليين، الذين عدّوا انتصارهم على العرب حاسماً.

ورأى نيكسون أن استمرار حالة الاستعصاء بين العرب وإسرائيل يمنح الاتحاد السوفيتي أفضلية في المنطقة، فقد كانت علاقـة الولايات المتحدة مع دول عربية رئيسـة في الخـصـيـصـ (قطـعـتـ مصرـ وـسـورـيـاـ وـعـرـاقـ عـلـاـقـاتـهـاـ الدـبـلـوـمـاـسـيـةـ معـ واـشـنـطـنـ بـسـبـبـ الـحـرـبـ)، في حين قـدـمـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـيـتـيـ نـفـسـهـ كـمـنـ يـدـافـعـ عـنـ الـعـرـبـ وـيـقـدـمـ لـهـمـ الـمـسـاعـدـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ. وـكـانـ مـنـ شـأـنـ هـذـاـ الـانـدـفـاعـ أـنـ يـهـدـدـ مـصـالـحـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ، حـتـىـ فـيـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـمـعـتـدـلـةـ. هـذـهـ الـقـرـاءـةـ دـفـعـتـ الرـئـيـسـ نـيـكـسـوـنـ إـلـىـ الـاعـتـقـادـ أـنـ عـدـمـ قـيـامـ بـلـادـهـ بـالـتـدـخـلـ مـبـاـشـرـةـ لـتـرـتـيـبـ تـسوـيـةـ سـلـمـيـةـ بـيـنـ الـعـرـبـ وـإـسـرـائـيلـ، سـيـعـزـزـ مـوـقـفـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـيـتـيـ بـشـكـلـ مـتـزـاـيدـ. بـمـعـنـىـ آـخـرـ، كـانـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ بـالـنـسـبـةـ نـيـكـسـوـنـ، وـمـسـتـشـارـهـ لـلـأـمـنـ الـقـوـمـيـ هـنـرـيـ كـيـسـنـجـرـ، عـبـارـةـ عـنـ عـنـصـرـ وـاحـدـ عـلـىـ رـقـعـةـ شـطـرـنـجـ دـوـلـيـةـ، إـذـ كـانـاـ يـنـظـرـانـ إـلـىـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ مـنـ مـنـظـورـ الـحـرـبـ الـبـارـدـ وـالـتـنـافـسـ مـعـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـيـتـيـ عـلـىـ مـنـاطـقـ الـنـفـوذـ وـعـلـىـ التـأـيـيـدـ. عـلـاـوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ، فـإـنـ فـكـرـةـ الـتـعـاـونـ مـعـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـيـتـيـ لـحـلـ الـصـرـاعـاتـ عـلـىـ رـقـعـةـ الشـطـرـنـجـ رـاقـتـ لـلـرـئـيـسـ نـيـكـسـوـنـ عـلـىـ وـجـهـ التـحـديـدـ.

وبـالـفـعـلـ، عـرـضـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـيـتـيـ فـيـ نـهـاـيـةـ دـيـسـمـبـرـ 1968ـ أـنـكـارـاـ لـحـلـ الـصـرـاعـ، وـالـلـافـتـ أـنـ هـذـهـ الـأـفـكـارـ لـمـ تـكـنـ مـتـطـابـقـةـ مـعـ بـعـضـ الـمـوـاـقـفـ الـعـرـبـيـةـ، الـتـيـ كـانـتـ تـوـصـفـ بـالـمـتـشـدـدـةـ. وـقـرـرـ الرـئـيـسـ نـيـكـسـوـنـ التـحـقـقـ مـنـ هـذـهـ الـأـفـكـارـ،

(16) للوقوف على مواقف الرئيس نيكسون وآرائه حيال الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام، انظر:

Donald Neff, "Nixon's Middle East Policy: From Balance to Bias," *Arab Studies Quarterly*, Vol. 12, No. 1-2 (Winter/ Spring 1990), pp.121-152.

وفحص جدّية الاتحاد السوفييتي. وكان وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز جاهزاً للانطلاق. في ذلك الوقت، انحاز وليام روجرز إلى رأيٍ مفاده أنّ فشل المفاوضات والتوسط سيدفع العرب إلى أحضان الاتحاد السوفييتي، وهو ما لم يُرُقْ هنري كيسنجر الذي عَدَ فشل المفاوضات أمراً جيداً، لأنّه سيقنع العرب بعجز الاتحاد السوفييتي على صناعة الفرق⁽¹⁷⁾. ورأى كيسنجر أنّ فشل المفاوضات واستمرار المأزق سيكون في مصلحة واشنطن، لأنّه سيضع موسكو في ورطة. وكان معروفاً أنّ أجنادات كيسنجر كانت تصبّ في جهد طرد السوفييت من المنطقة. ولم يتردد كيسنجر في تذكير الرئيس نيكسون بهذا الرأي كلما أتيحت له الفرصة، من أجل تقويض ثقة الرئيس بوزير خارجيته. ومع أنّ نيكسون كان مقتنعاً بأفكار كيسنجر، إلاّ أنه قرر أن يمنع وزير خارجيته الفرصة لعله يتمكن من تحقيق اختراق. لكنّ محاولات روجرز بالعمل مع الاتحاد السوفييتي خلقت انتباعاً في واشنطن بأنّ الاتحاد السوفييتي لا يرغب في نجاح المفاوضات، وأنّه يفضل استمرار الأمر الواقع، لأنّ من شأن ذلك أن يعزّز اعتدالية مصر وسوريا عليه. كما أنّ مبادرة روجرز الأولى للتوصّل إلى حل مع مصر والأردن أغضبت إسرائيل، التي رأت بها حلاً مفروضاً عليها. ومن جهةٍ أخرى، رفض الرئيس جمال عبدالناصر المباحثات المباشرة مع إسرائيل، وطالب بانسحابها من دون شروط، وأيده في هذا المطلب الاتحاد السوفييتي. وفي المقابل، شعر وليام روجرز أنّ الاتحاد السوفييتي قد خذله بعد أكثر من عام من المفاوضات للتوصّل إلى جهد مشترك لحل الصراع⁽¹⁸⁾.

وهدفت المباحثات الأمريكية السوفييتية إلى خلق الظروف الملائمة لوقف إطلاق النار، وإجراء مفاوضات لتحقيق السلام، وهذا ما دفع وزير

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Henry Kissinger, *The White House Years* (Boston, Mass., Little, Brown and. Company, 1979), chapter ten.

(18) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David A. Kom, "US-Soviet Negotiations of 1969 and the Rogers Plan", *Middle East Journal*, Vol. 44, No.1 (winter 1990), pp.37-50.

الخارجية الأمريكية وليام روجرز إلى طرح مبادرته الأولى في 9 ديسمبر 1969، والتي نادت بانسحاب إسرائيل من معظم الأراضي التي احتلّتها في عام 1967 -وفقاً للقرار (242) - مقابل سلام، على أن تُجرى المفاوضات بشكل غير مباشر من خلال الأمم المتحدة. لكن رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير استشاطت غضباً من هذه المبادرة التي عُرفت بـ«مبادرة روجرز A»، واتخذت، بناءً على نصيحة من السفير الإسرائيلي في واشنطن إسحق رابين، قراراً بتصفّف العمق المصري وتصعيد حرب الاستنزاف، وكان ذلك في شهر يناير 1970. وكان رابين في تلك الفترة يتردّد على مكتب مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر، الذي شجّع فكرة تصفّف العمق المصري لتدمير القوة العسكرية المصرية وإذلال الاتحاد السوفييتي، فقد كان أحد أهم أهدافه تقويض مساعي روجرز⁽¹⁹⁾.

كان كيسنجر يرى أن الدبلوماسية ينبغي أن تتأخر، إلى أن يتسلّى لوشنطن الهيمنة على عملية التفاوض واستثناء السوفيت. طبعاً، أدرك الإسرائييون حجم الهوة والتنافس والخلاف بين كيسنجر وروجرز، فانصبّ اهتمامهم على العمل مع كيسنجر. وخلال حملة انتخابات الكنيست الإسرائيلي في خريف عام 1969، فرض وزير الدفاع موشيه ديان ما يسمّى «القانون الشفهي» على حزب العمل، والذي ينص على ضرورة الحفاظ على مرتفعات الجولان وشرم الشيخ وقطاع غزة ومنطقة واسعة من الضفة الغربية، مع إبقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية. في هذا الموقف، لم يتمّ موشيه ديان إلى الأغلبية في حزب العمل، لكن مسألة الأغلبية أو الأقلية لم تكن ذات أثر في صياغة مواقف الحزب، إذ يكفي لموشيه ديان أن يهدّد بالخروج منه ليسقط الحزب في الانتخابات، لذلك انتزع ديان من الأغلبية التنازلات المطلوبة. ويتناقض القانون الشفهي جوهريّاً مع القرار (242) الذي استندت إليه

(19) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Yitzhak Rabin, *Rabin Memoire*, op. cit., pp.157-65. Also Nadav Sarfan, *Israel, the Embattled Ally* (Cambridge, Mass., 1978), p.436.

مبادرة روجرز. وشجّع الموقف الإسرائيلي قيام الرئيس نيكسون بتعيين هنري كيسنجر كقناة خاصة للتواصل مع الإسرائيليين⁽²⁰⁾.

لم يكن روجرز يعلم عندما أُعلن عن مبادرته في ديسمبر 1969 أنَّ الرئيس نيكسون كان قد طمأنَّ إسحق رابين بأنَّه لن يمارس ضغطًا على إسرائيل لقبول مبادرة روجرز، الأمر الذي قاد رابين لحُثّ حكومته في تل أبيب على قصف العمق المصري في يناير 1970. ولم تفلح هذه الخطوة في إبعاد مصر عن الاتحاد السوفييتي، بل على العكس من ذلك، طلب الرئيس المصري من السوفييت التدخل، فأرسل الاتحاد السوفييتي حوالي 1500 خبير عسكري للعمل مع الجيش المصري. وبناء على ذلك، أفضت محاولة نيكسون-كيسنجر لتقويض جهود روجرز، إلى مأزق وفشل ذريعين، ولم تنتهِ حرب الاستنزاف إلَّا عندما ضغطت إدارة نيكسون على إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار ومبادرة روجرز الثانية. هنا، قدَّم روجرز ما عُرف بـ«مبادرة روجرز B» للحيلولة دون تصاعد المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل، وتضمنت المبادرة ثلاثة أجزاء: وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر على الجبهة المصرية الإسرائيلية، وإصدار مصر وإسرائيل والأردن بيانًا يفيد بأنَّها تقبل بالقرار (242)، وتعهد إسرائيل بالتفاوض مع مصر والأردن تحت إشراف يارينغ بمجرد سريان اتفاق وقف إطلاق النار.

في البداية، شعرت رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير أن هناك خديعةً بهدف تطبيق «مبادرة روجرز A»، لكن الرئيس نيكسون نصحها بـالاً تكون البدائة بالرفض، وطمأنها بأنَّ إدارته لن تطلب من إسرائيل سحب جنديًّ واحد إلَّا بعد التوصل إلى اتفاق سلام، وأنَّ أمريكا لن تمارس ضغطًا على إسرائيل لقبول أيّ حل لمشكلة اللاجئين من شأنه أن يغيِّر شخصيتها اليهودية.

(20) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Steven Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy* (Chicago: University of Chicago Press, 1985), p.185.

أي أن الرئيس نيكسون منح إسرائيل حق النقض (الفيتو) على أي نقطة لا تعجبها. لذلك، وافقت حكومة غولدا مائير في 31 يوليو 1970 على المبادرة، وأُسدلت الستارة على حرب الاستنزاف التي استمرت لمدة سبعة عشر شهراً.

وظهرت تفسيرات متباعدة لنتائج حرب الاستنزاف التي انتهت بالتعادل، فهناك من يرى أن المصريين انتصروا، لأنهم تمكنا من وضع حائط الصواريخ على حافة قناة السويس، وكان هذا أمراً مهمًا لهم للحد من التفوق الجوي الإسرائيلي، ما سيلعب دوراً حاسماً في العبور خلال حرب أكتوبر بعد ذلك بثلاث سنوات. وفي المقابل، هناك فريق في إسرائيل يرى أن إسرائيل انتصرت، لأنّ الجانب العربي لم يتمكن من استعادة شبر واحد من الأرض، ما يعني أن العرب سيأتون راكعين للقبول بالشروط الإسرائيلية. ربما يمكن خطأ إسرائيل الاستراتيجي هنا، لأنهم اعتمدوا فقط على القوة العسكرية كمكون وحيد في صناعة السياسة. فبهذا الموقف، وضعت إسرائيل الجانب العربي أمام خيارات: اتفاق سلام رسمي من دون انسحاب إسرائيلي كامل، أو استمرار الوضع القائم من دون تقديم تنازلات.

ولم يكدر يارينغ يبدأ مهمته الموكلة إليه وفق «مبادرة روجرز B» حتى حدث أمران حولاً الانتباه عن هذه المهمة والمبادرة معًا. وتمثل الحدث الأول بالمواجهات العسكرية بين الجيش الأردني وميليشيات منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتهت بهزيمة المنظمة وطردها بالكامل من الأردن. ومثلت المواجهات التي بدأت يوم 16 سبتمبر 1970 علامة فارقة، لأنّ الطرف الفلسطيني خسر تأثيره، إذ انتقلت المنظمة إلى لبنان بعد تلك الأحداث. ولم تُرُق للمنظمة موافقة مصر والأردن على مبادرة روجرز، لأن المبادرة تستند إلى القرار (242) الذي تعامل مع الفلسطينيين كلاجئين، ولم يُشير لا من قريب ولا من بعيد إلى حقهم في تقرير المصير. أما الحدث الثاني فهو وفاة الزعيم المصري جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر، وحلول الرئيس محمد أنور السادات مكانه، وهو الرئيس الذي

استهان به المراقبون ورأوا في رئاسته «ترتيباً مؤقتاً»، إلا أنه تمكّن من تثبيت نفسه رئيساً غير منازع لمصر.

وبحلول ديسمبر 1970 وافقت إسرائيل على المضي في محادثات سلام تحت إشراف يارينغ، ومع ذلك فقد توصل يارينغ إلى نتيجةٍ تفيد بأنَّ كلاً من الجانبين متسبَّث بموقفه. وبالنسبة لمصر، ينبغي على إسرائيل أن تنفذ كل ما جاء في القرار (242) مقابل توقيع اتفاق سلام. وجاء الرد المصري في 15 فبراير 1971، وهو يمثل أول رد إيجابي منها بخصوص إسرائيل. أما رد الحكومة الإسرائيلي فجاء في 26 فبراير، وركَّز على انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة ومعترف بها ومتافق عليها تُحدَّد في معايدة سلام. لكن إسرائيل أضافت عبارة «إنَّ إسرائيل لن تنسحب إلى خطوط ما قبل الخامس من يونيو»، ما استفزَّ الطرف المصري. ودقَّت هذه العبارة المسماَ الأخير في نعش جهود يارينغ الذي حاول الحصول على تعهُّد مصرى بالسلام وآخر إسرائيلي بالانسحاب، لكنه حصل على ما يريده من القاهرة في حين لم تقدِّم له تل أبيب ما يريده.

أمام هذا الاستعصاء، قدم الرئيس المصري محمد أنور السادات مبادرة للتوصُّل إلى تسوية مؤقتة، تضمنت أن تنسحب إسرائيل شرق قناة السويس، كي يتسلَّى للجانب المصري صيانتها وإدارتها، وفتحها بعد ذلك أمام الملاحة الإسرائيلي. واقتصر السادات أن يكون الانسحاب الإسرائيلي الجزئي خطوة أولى لتنفيذ القرار (242). اللافت أن السادات كان يريده مفاوضات عن طريق الولايات المتحدة وليس الأمم المتحدة. طبعاً، رفضت غولدا مائير فكرة الانسحاب من دون اتفاق، واشترطت إنتهاء حالة الحرب بين الجانبيين. وباستمرار الرفض الإسرائيلي، اقتنع السادات بأنه ليس في نية تل أبيب التزحزح عن موقعها الذي عطل جهود إيجاد صيغة للتوصُّل إلى تسوية.

وتزامن الرفض الإسرائيلي مع فشل الاتحاد السوفييتي في إحداث أي احتراق أو التدخل لصالح الطرف المصري، إذ لم تقبل غولدا مائير بمبادرة الزعيم السوفييتي ليونيد بريجنيف، التي نصَّت على التوصُّل إلى اتفاقية مؤقتة لإعادة

فتح قناة السويس، والانتظار إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية للتوصل إلى اتفاقية شاملة، تقوم على أساس وثيقة ياريغ. وبالفعل، تمكنت غولدا مائير من تخفيف الضغط عن كاهل حكومتها، إذ التقت بالرئيس نيكسون، وأقنعته بالتخلي عن مبادرة روجرز وبإمداد إسرائيل بالسلاح. وأكد لها نيكسون أن إدارته لن تتفق مع الاتحاد السوفييتي على حساب إسرائيل. وكان الموقف الإسرائيلي يستند إلى قراءة تفید بأنّ العرب سيضطرون للإذعان للشروط الإسرائيلية ما داموا غير قادرين على استعادة أراضيهم من خلال العمل الدبلوماسي أو العسكري أو حتى من خلال ضغط القوى العظمى، وهذا بالضبط ما وضع العرب في مواجهة خيارات لا ثالث لها: التفاوض، أو اللجوء إلى الحرب.

وبينما أثبت الاتحاد السوفييتي أنه غير قادر على فعل شيء، مزعزاً ثقة القيادة المصرية به، كانت الولايات المتحدة قد تبنت «مبادرة نيكسون» الذي يقوم على عدم توريط أمريكا في القتال مباشرة، والاعتماد بدلاً من ذلك على وكلاء. وفي تلك الأثناء برزت قيمة التحالف مع شاه إيران، وبدأت إدارة نيكسون تفهم أن إسرائيل حليف قوي يمكن الاعتماد عليه. وبهذا، استأنفت إسرائيل دور الحفاظ على التوازن الإقليمي، ما ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة في طرد السوفيت من الشرق الأوسط. وبلغ الحنق المصري على السوفيت حدّاً دفع الرئيس السادات إلى طرد الخبراء السوفيت من مصر في شهر يوليو 1972، وذلك بعد إخفاق موسكو في تزويد مصر بأسلحة نوعية، وفشل زيارة رئيس الوزراء المصري عزيز صدقى إلى موسكو في 14 يوليو. وكانت حسابات الرئيس المصري بسيطة؛ فما دام الاتحاد السوفييتي غير قادر على دفع إسرائيل للانسحاب من سيناء بالطرق الدبلوماسية، وبما أنه غير راغب في توظيف القوة العسكرية لتحقيق ذلك، فإنّ من مصلحة مصر اللجوء إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، التي ستقدر عالياً قرار طرد الخبراء السوفيت. وكان حاضراً في ذهن السادات حقيقة أنّ إسرائيل اضطررت للانسحاب من سيناء في عام 1957 بسبب ضغط الولايات المتحدة، وأن إضعاف السوفيت في مصر

هدف مشترك للرئيس نيكسون وهنري كيسنجر والدول الغربية، فاعتقد أنّ العواصم الغربية ستُرحب بقراره وقد تبادله هذه الخطوة بالضغط على إسرائيل. والحق أن قرار طرد الخبراء كان مفاجئاً للجميع، وقرأه الإسرائيليون والأمريكان على أنه تعبير عن نجاح دبلوماسية الاستنزاف، وترجع الخيار العسكري لمصر. وبعد أن استعر الصراع والتنافس سنوات بين روجرز وكيسنجر، انتهى بفشل روجرز، وتولى كيسنجر وزارة الخارجية بدلاً منه في عام 1973، ليبدأ كيسنجر هندسة علاقة بلاده مع مصر واشتراط إبعاد السوفيت لقاء تدخل الولايات المتحدة والضغط على إسرائيل⁽²¹⁾.

ما من شك أن حسابات السادات لم تكن دقيقة، فقد كان الإسرائيликون أبعد ما يكونون عن فكرة التوصل إلى تسوية مؤقتة كما اقترح عليهم في عام 1973، إذ شهدت الحكومة الإسرائيلية انقسامات بين الصقور وأسماء «عام الحسم»⁽²²⁾. إذ شهدت الحكومة الإسرائيلية انقسامات بين الصقور والحمائم، ولم يكن بمقدور رئيسة الوزراء غولدا مائير أن تنهي هذه الانقسامات، فأبقيت دورها مخصوصاً في ضمان توريد السلاح لبلادها والماطلة السياسية كي لا تضطر إلى اتخاذ قرار يشعل الخلافات الداخلية. ومع استعدادات حزب العمل لانتخابات 1973، دب الخلاف بين الصقور والحمائم حول برنامج الحزب، فعهدت غولدا مائير إلى الوزير إسرائيل غاليلي -الذي ينتهي للصقور- وضع برنامج الحزب. وبالفعل، قدم غاليلي وثيقة حملت اسمه تنص على تدعيم المستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة، وتشجيع إقامة مصانع في الأراضي المحتلة، والسماح بشراء وبناء المنازل في مستوطنة ياميم (في سيناء). وجاءت هذه الوثيقة للتوفيق بين الفريقين المنافسين لضمان وحدة الحزب قبيل

(21) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Henry Kissinger, *White House Years* (USA: Little, Brown, 1979), p.379.

(22) للاطلاع على وجهة النظر المصرية حيال الظروف التي أدت إلى انفجار الوضع، انظر:

Muhammad Hasanayn Haykal, *The Road to Ramadan* (New York: New York Times Book Company, 1975).

الانتخابات، إذ كان موسيه ديان يهدد بالخروج من الحزب إذا لم تجد شروطه أذناً صاغية.

ومثلت «وثيقة غاليلي» انتصاراً كبيراً للمتشددين، وربما أقنعت الرئيس السادات بأنّ إسرائيل لن تقبل بتنفيذ القرار (242)، ما دفع بخيار الحرب بقوة إلى الطاولة. فقد كان عام 1973 محبطاً للمصريين، فبالإضافة إلى فشل مهمة يارينغ، كانت إسرائيل راضية عن استمرار الوضع القائم، وكان الرئيس نيكسون يدعم دبلوماسية الاستنزاف، ما خلق انطباعاً عند المؤسسة الدفاعية في إسرائيل بأنّ مصر لن تهاجمها إلاّ إذ حققت التوازن الجوي معها، وهو ما بدا مستحيلاً، وأن سوريا كذلك لن تهاجم إسرائيل إلاّ إذا هاجمتها مصر، وبالتالي لن يكون هناك حرب. ويمكن القول إن هذه التقديرات هي المسؤولة عن التعنّت الإسرائيلي، وهي التي دفعت السادات وحافظ الأسد إلى خيار الحرب، فقد خلص السادات إلى أن الولايات المتحدة لن تُقدم على أيّ خطوة دبلوماسية للضغط على إسرائيل ما لم تُقم مصر بعمل عسكري لكسر الجمود، لذلك جاءت حرب أكتوبر للتحريك وليس للتحرير، إذ كان السادات مهتماً بعملية سلام تسمح له باسترداد شبه جزيرة سيناء المحتلة بكمالها.

وباندلاع حرب أكتوبر، حققت مصر وسوريا مفاجأة استراتيجية من العيار الثقيل، إذ أخفقت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والغربية على حد سواء في توقع هذه الحرب أو رصد التحركات المصرية والسورية قبيل بدئها. وفي إسرائيل، سُكّلت لجنة لبحث التقصير الاستخباري، حملت القيادات العليا في الجيش مسؤولية التقصير الاستخباري. ولم تكن الولايات المتحدة قد وضعت هذه الحرب في حسابها، إذ تركّزت سلطة صناعة السياسة الخارجية بشكل كبير بين يديّ الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر، وكانت المنظومة العقائدية التي اتسمت بها القيادة الأمريكية واضحة: لا احتمال لنشوب حرب يشنّها العرب ضد إسرائيل. هنا، يمكن الإشارة إلى مجموعة من النقاط التي آمن بها الأميركيون: أولاً؛ النظام الدولي بطبيعته ثنائي القطبية،

يمثل فيه الاتحاد السوفيتي خصماً للغرب، ويعمل على تحدي الهيمنة الغربية، ومع ذلك، لا يسعى الاتحاد السوفيتي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة يمكن أن تتطور إلى حرب نووية، خشيةً من سيناريو التدمير المؤكد المتبادل⁽²³⁾، كما أن للاتحاد السوفيتي مصلحةً في الحصول على بعض المزايا الاقتصادية التي كانت تقدمها مظلة الانفراج الدولي. ثانياً؛ يعاني العالم العربي من انقسامات حادة، وهو وبالتالي غير قادر على شنّ حرب ضد إسرائيل. وحتى لو نشب الحرب، فإن إسرائيل قادرة على إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية مجتمعةً بفضل موازين القوى السائدة التي ترجمَ كفتها، وهو ما ينبغي أن تحافظ عليه الولايات المتحدة، لأن إسرائيل مهمّة لها. ثالثاً؛ بما أن الطرف العربي لن يلجأ إلى حرب مع إسرائيل، فإن التسوية السياسية هي الخيار الوحيد المتاح أمامه.

وفي 6 أكتوبر 1973 بدأت مصر وسوريا هجوماً عسكرياً متزامناً وواسع النطاق على إسرائيل، فحققّتا مفاجأة استراتيجية، إذ أخذت القوات الإسرائيليَّة على حين غرة. وأحرز الجيشان المصري والسورى انتصارات في بداية الحرب، قبل أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من شنّ هجمات مضادة، انتهت باتفاق وقف إطلاق النار في 22 أكتوبر ثم في 24 أكتوبر، بعد أن حقّق العرب مكاسب على شكل تحرير بعض الأراضي المحتلة في سيناء ومرتفعات الجولان. وحقق الجيش المصري العبور بنجاح كبير. وفي نهاية الحرب مالت الكفة لصالح الجيش الإسرائيلي، الذي استمر في خرق اتفاق وقف إطلاق النار، ما

(23) أثناء فترة الحرب الباردة التي دارت رحاها بين المعسكرين الغربي والشرقي واستمرت قرابة نصف قرن، كان اليقين من «التدمير المؤكد المتبادل» كفيلاً بردع الطرفين من مجرد التفكير بشنّ ضربة نووية مباغته، وكان هذا اليقين كافياً لتوجيه سباق التسلح النووي المستعر بين الطرفين بعيداً عن المواجهة الكارثية، فكل طرف كان يدرك تماماً الإدراك بأن قيامه بهجوم نووي يعني مواجهته انتقاماً فوريًّا من النوع نفسه، ما يعني تدمير الطرفين تدميرًا كاملاً.

وضع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على شفا اشتباكٍ نوويٍّ⁽²⁴⁾ قبل أن تلتزم إسرائيل بقرار وقف إطلاق النار. وطُويت صفحة هذه الحرب الصعبة والشاقة للجانبين، بصدور القرار (338) الذي أكد فيه مجلس الأمن على تنفيذ القرار (242) بكل أجزائه.

بدت تلك الحرب ضرورةً للرئيس السادات، الذي كان على اقتناع بأنّ تحرير الأرض المحتلة يمثل جسراً لتعزيز موقعه داخل مصر وفي العالم العربي أيضاً. فهو «بطل العبور»، ولعلّه فهم مقولات هنري كيسنجر السابقة، عندما أخبر المصريين أنّهم مهزومون ويطالبون كما لو كانوا متصررين. لقد سئم السادات من جميع الأطراف، فلا الاتحاد السوفييتي مستعدّ لمساعدة مصر عسكرياً بشكل يحمل إسرائيل على تغيير موقفها المتعنت، ولا الولايات المتحدة مستعدّة لمارسة الضغط المطلوب على إسرائيل، ولا الأخيرة مستعدّة للتعامل إيجابياً مع مقتراحات السادات، فكانت الحرب الخيار الوحيد المتاح أمامه، وهو ما قام به.

الطريق إلى السلام

لا يمكن فهم الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام من دون فهم الدور الكبير الذي قام به وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، الذي اعتمد تكتيك «خطوة خطوة» لدفع كل الأطراف للتوصل إلى اتفاقيات مرحلية. في البداية، سيطرت مجموعة من القضايا الكبرى على تفكير كيسنجر حينما كان مستشاراً للأمن القومي، وهي القضايا نفسها التي شغلت تفكير الرئيس نيكسون أيضاً، وتحديداً: التنافس مع الاتحاد السوفييتي، والانفراج في العلاقات الدولية، والتقارب مع الصين، وال الحرب في فيتنام. لذا، ترك كيسنجر مهمة التوسط في الشرق الأوسط إلى وزير الخارجية ويليام روجرز ومساعده

(24) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Frank Aker, *October 1973: The Arab-Israeli War* (Hamden, Conn., 1985).

جوزيف سيسكو. لذلك كان الجهد الأمريكي متقطعاً وغير مثمر. وبالفعل، فشل روجرز في مهمته في عام 1971، ونتيجةً لذلك غابت الولايات المتحدة عن التوسط قرابةً عامين، ولم تنشط في جهودها لمساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق إلا بعد اندلاع حرب أكتوبر.

وعلى نحوٍ لافت، قُوِّضت أسطورة «الجيش الذي لا يُفهَّم»، وشعرت إسرائيل للمرة الأولى أنها تلقى درساً قاسياً في الحرب، دفعها لإعادة النظر في كثير من المسلمات التي شكّلت رافعةً للتعنت، الذي كان سمةً لأداء غولدا مائير في تعاملها مع جيرانها العرب. كما أنّ الحرب جعلت الجانب العربي يشعر أنه استردّ كرامته، وأنّه على استعداد الآن للتفاوض من موقع قوّة. ومن ناحيةٍ أخرى، مكّنت الحرب أيضاً وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر من الhimنة على عملية المفاوضات الشاقة، التي تلت الحرب، وانتهت بثلاث اتفاقيات لفك الاشتباك: واحدة بين سوريا وإسرائيل، واثنتين بين مصر وإسرائيل، أتاحت لمصر وسوريا تحرير جزء من أراضيهما المحتلة من دون توقيع معاهدة سلام أو إجراء مفاوضات مباشرة كما كانت الحكومة الإسرائيلية تشرط قبل الحرب.

وبعد الحرب دُعيت الأطراف المعنية إلى مؤتمر جنيف للسلام، الذي عُقد في ديسمبر 1973، بمشاركة مصر والأردن وإسرائيل بالإضافة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. لكن المؤتمر لم يلتم بعد الجلسة الافتتاحية، إذ ألقى مندوبو تلك الدول خطابات موجهة لجمهورهم الداخلي، وكان واضحاً أنّ السلام الشامل بهذا الشكل بعيد المنال. وغابت سوريا عن المؤتمر ردّاً على ما عدّته «خيانة» مصر لها، وإقصاء منظمة التحرير الفلسطينية. وما إن فشل مؤتمر جنيف حتى بدأ كيسنجر باحتكار التوسيط بين العرب وإسرائيل، وبالفعل استهل ذلك بجولات مكوكية (shuttle diplomacy) في المنطقة، لبدء التفاوض بين الأطراف المعنية، لكن كلمة «مفاوضات» كانت تعني شيئاً مختلفاً لكل طرف عن سواه، فهي عند العرب تعني منح إسرائيل شرعية، في حين تعني عند

الإسرائييلين شرطًا مسبقاً لأي انسحاب، فلهذا أصرّت إسرائيل على أن تكون المفاوضات مباشرة ومن دون وسطاء، لأنّ من شأن ذلك منحها الشرعية المطلوبة.

لكنّ كيسنجر كان قد تعلم من تجربة وزير الخارجية السابق وليام روجرز، فلم يكن ينبغي على الولايات المتحدة أن تنخرط بشكل مبكر وعلني في المفاوضات وفي جوهر القرار، أو أن تصر على حل شامل على أساس القرار (242)، وكان عليها أن ترکز بدلاً من ذلك على التدرج في الحل. وكانت حرب أكتوبر نقطة مفصلية في تحول مقاربة كيسنجر القضية الشرق الأوسط، التي استندت إلى أن الأزمة ينبغي أن تستغلّ لدفع كل الأطراف للبقاء في مفاوضات. بدأ كيسنجر بالتدخل مبكراً منذ اندلاع الحرب بحيث سعى لئلا يكون هناك طرف متصرّ أو مهزوم، كما سعى إلى إبعاد الاتحاد السوفييتي عن التأثير في مجريات نهاية الحرب. وبالفعل، وظّف كيسنجر الحرب ليضع الأرضية الدبلوماسية الملائمة لمرحلة ما بعد الحرب.

لكنّ اندلاع الحرب شكلّ هو الآخر درساً جديداً للولايات المتحدة، إذ استنجد الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر بأنّه لا يمكن ترك المنطقة من دون تدخل أمريكي، بعد أن ثبت لها أن إسرائيل القوية والمتفوقة عسكرياً لن تضمن استقرار المنطقة⁽²⁵⁾، لا سيما بعد أن وظّف العرب «سلاح النفط» الذي لعب دوراً كبيراً في الحرب. وتجلى قدرات كيسنجر الدبلوماسية في فهمه الحاجة كل طرف من أطراف الصراع بعد الحرب. فأسرائيل كانت بحاجة ماسة لإطلاق أسرها لدى مصر وسوريا، وإنهاء المقاطعة البحرية في قناة السويس، وتسرّح جنودها بعد الحرب، لأن الجيش الإسرائيلي كان يعتمد على قوة الاحتياط التي لا يمكن الاحتفاظ بها طويلاً من دون التأثير السلبي في

(25) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nadav Sarfan, "Engagement in the Middle East," *Foreign Affairs*, Vol. 52, No.1 (October 1974), pp.45-63.

الاقتصاد. وكانت إسرائيل أيضًا بحاجة إلى مساعدات اقتصادية وسلاح من الولايات المتحدة، لتعويض خسائرها في الحرب. وفي المقابل، كان الرئيس السادات بحاجة إلى فك حصار الجيش المصري الثالث الذي طوّقه القوات الإسرائيلية بعد 22 أكتوبر شرق القناة، وكان بحاجة أيضًا لانسحاب إسرائيل من غرب القناة، إذ تمرست القوات الإسرائيلية على بعد مئة كيلومتر فقط عن القاهرة. كما تطلع السادات للحصول على جزء من سيناء شرق القناة، ليتسنى فتح قناة السويس أمام الملاحة، وإعادة بناء مدن قناة السويس. وعلاوة على ذلك، كان السادات بحاجة إلى مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة وإلى دعمها لبعض أهدافه. أما الوضع السوري، فقد كان أكثر تعقيدًا، فعلى الرغم من خسارة الجيش السوري أراضي كثيرة، إلا أن الضغط الداخلي على الأسد كان مختلفًا عما واجهه السادات للحصول على اتفاق فصل القوات. لذلك، أعطى كيسنجر الأولوية للجبهة المصرية الإسرائيلية.

هذا الفهم لمجريات الأمور ساعده كيسنجر على إنجاز مهمته، إذ تحول إلى وسيط فعال، وقام بتنفيذ كل طرف بالقيود التي تواجه الطرف الآخر وحاجة كل طرف للتوصل إلى اتفاق. وبالفعل، تمكّن من إقناع جميع الأطراف بمنطقه التدريجي. فقد أخبر مدير المخابرات السوري حكمت الشهابي في أبريل 1974 أن المدف من تكتيك الـ«خطوة خطوة» هو تسهيل الأمر على الإسرائيليين لتقديم تنازل واحد كل مرة، بحيث لا تثور المعارضة داخل إسرائيل ولا تتحجّ القوى المناصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة. وبحسبه، فمن شأن هذا الأسلوب أن يقرب إسرائيل من الهدف النهائي، وهو الاتفاق الشامل⁽²⁶⁾. وفي المقابل، أخبر كيسنجر الجانب الإسرائيلي أن المدف من هذه الاستراتيجية هو كسب الوقت كي تتعافى إسرائيل من ندوب الحرب،

(26) لمزيد من التفاصيل، انظر:

FRUS, Vol. 26, Memorandum of Conversation with Hikmat al-Shihabi, 13 April 1974, 188.

ومساعدة واشنطن لإنهاء حظر النفط، وتأخير المفاوضات على التسوية النهائية التي ستقوم الولايات المتحدة بموجبها بدعم الانسحاب من كل الجبهات.

عمل أسلوب هنري كيسنجر هذا على خلط الأوراق، ودفع كل طرف للاعتقاد أنّ الاتفاق سيكون في صالحه في نهاية الأمر. وفي هذا السياق، نجحت الوساطة الأمريكية في مساعدة الإسرائيليين والمصريين في التوصل إلى اتفاق فصل القوات في 18 يناير 1974، وكذلك في التوصل إلى اتفاق فصل القوات بين سوريا وإسرائيل في 31 مايو 1974. وفي تلك الأثناء اضطرت غولدا مائير للاستقالة من منصبها في رئاسة الحكومة، بعد أن نُشر تقرير لجنة أغرانات (Agranat Commission) التي بحثت في الفشل الاستخباري المتمثل بعدم توقع الحرب، وأصبح إسحق رابين رئيساً لحزب العمل ورئيساً للحكومة. لكن المحادثات بين مصر وإسرائيل للتوصول إلى اتفاق ثانٍ لم تنجح في البداية، إذ لم يتمكن كيسنجر من إقناع رابين بهذا الاتفاق، فعلى الرغم من رغبة رابين في التوصل إلى اتفاق مع مصر إلا أنه كان متوجساً من الانسحاب من أجزاء من سيناء، لأسباب أمنية وسياسية متعلقة بالاتفاق الحكومي. وبدوره، لم يكن كيسنجر راضياً عن موقف حكومة رابين، وعندما أعلن تجميد وساطته عاد إلى واشنطن وأخبر الرئيس جيرالد فورد أنّ إسرائيل ضللتة وأنها تعتمد على أصدقائها في الكونغرس لتجاوز الرئيس، ما أدى إلى غضب الرئيس فورد. وعلى هذه الخلفية، أعلنت إدارة فورد أنّ الولايات المتحدة تعيد تقييم سياستها نحو الشرق الأوسط، ومثل ذلك تهديداً مبطّناً لإسرائيل، من أجل دفعها لتغيير موقفها⁽²⁷⁾. وبعد أشهر عادت الوساطة الأمريكية، وجرى التوصل إلى اتفاق «سيناء 2» في مطلع سبتمبر 1975، الذي عدّه السادات نقطة تحول رئيسة نحو السلام. ورأى إسحق رابين أنّ هذه الاتفاقية هي التي مهدّت الطريق لزيارة الرئيس المصري بعد ذلك بعامين إلى إسرائيل، وإلقائه خطابه

(27) لمزيد من التفاصيل، انظر:

FRUS, Vol. 26, Memorandum of Ford-Kissinger conversation, 24 March 1975, 564–8.

الشهير في الكنيست. وأدرك الجانب الإسرائيلي أن سلوك السادات يشي بأنّ مصر بقصد إعادة توجيه سياستها الخارجية تجاه الغرب، وأنه حريص على مصالحها الوطنية، مقدّماً ذلك على مبادئ القومية العربية⁽²⁸⁾.

لكن ماذا عن الأردن؟ كان الملك حسين من أشدّ المتحمسين للتوصّل إلى اتفاق مع إسرائيل، ذلك أنّ من شأن أيّ اتفاق يعيد فيه الملك أيّ جزء من الضفة العربية أن يرفع من مكانته الإقليمية، لا سيما أنه كان يخوض معركة مع منظمة التحرير الفلسطينية حول تمثيل الفلسطينيين. وحاول هنري كيسنجر أن يقنع الجانب الإسرائيلي بالتوصل إلى اتفاق مع الأردن، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت، فعلى الرغم من تبني حزب العمل شعار «الخيار الأردني»، وحديثه المستمر عن دور الأردن في الحلّ، إلا أنّ أسباباً داخلية وأيديولوجية منعت إسحاق رابين (كما سنبيّن في الفصل القادم) من الإقدام على توقيع اتفاق مع الأردن.

وهكذا، أُسّدلت الستارة على حرب أكتوبر 1973 بتوقيع ثلاثة اتفاقيات مؤقتة، ما جعل فرصة التوصل إلى سلام أقرب من أيّ وقت مضى. وكان لافتاً قيام السادات بإعادة تسمية مصر «جمهورية مصر العربية» بعد أن ظلت لسنوات «الجمهورية العربية المتحدة». وكانت للسادات قناعات مختلفة عن قناعات أقرانه من العرب، فقد اعتقد أن السلام المنفرد مع إسرائيل ممكن، وأنه ينبغي على مصر التخلّي عن مبدأ «الوفد العربي المشترك» أو «الموقف العربي المشترك» إذا ما أرادت استرداد أراضيها التي احتلّتها إسرائيل في حرب 1967. ولم تتأثر تلك القناعات بالانتقادات العربية، ولا بالانقلاب السياسي في إسرائيل بعد خسارة حزب العمل انتخابات عام 1977، ولا بتولي المتشدد مناخيّم بیغن رئاسة الحكومة. وواصل السادات سير إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام كامل ودائم مع إسرائيل، وهو ما تحقّق في مارس 1979.

(28) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Henry Kissinger, *Years of Renewal* (New York: Simon and Schuster, 1999).

الخاتمة

على عكس حرب 1967، التي جاءت نتيجةً لتوجهات توسيعية مهيمنة في إسرائيل كانت تبحث عن ذريعة، فإنّ حرب أكتوبر 1973 كان بالإمكان تجنبها لو لا سيطرة بعض الأفكار القاتلة على البنية الذهنية لكتاب القادة في إسرائيل. فالتشبّث الإسرائيلي الرسمي القائم على شرطين محدّدين (عدم الانسحاب إلى خطوط ما قبل الخامس من يونيو، وعدم الانسحاب من دون مفاوضات مباشرة واتفاق سلام) أحدث شللاً في السياسة الخارجية الإسرائيلية، الأمر الذي منعها من إظهار البراغماتية المطلوبة في التعامل مع المبادرات المطروحة، التي كانت آخرها مبادرة الرئيس المصري محمد أنور السادات نفسه.

لقد أُصيّبت إسرائيل بالغرور، وأمنت بأنّ جيشها لا يُفهَّر، وكانت على قناعة تامة بأنّ العرب غير قادرين على شنّ أي هجوم عسكري عليها لأنّهم يدركون حجم قوة الردع التي تمتلكها. وكانت هذه الانطباعات قوية بالرغم من حرب الاستنزاف التي شتّتها مصر، والتي كان ينبغي أن تكون كافية لإيقاظ التّذكرة الحاكمة في إسرائيل من هذا السّبات الاستراتيجي. فالعرب ما كانوا ليُسقطوا الخيار العسكري إلّا إذا كان هناك مسار سياسي واضح، يفضي إلى استعادة الأرض المحتلة. غير أن إسرائيل لم تتوافق على مسار كهذا، وأصرّت في المقابل على أن يأتيها العرب إلى طاولة المفاوضات وفقاً لشروطها الصعبة، الأمر الذي دفع العرب في نهاية الأمر إلى الحرب بوصفها «خيار الضرورة».

اللافت في المرحلة التي سبقت حرب أكتوبر ذلك التّنافس بين القطبين الرئيسين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، الذي انعكس على ديناميات الصراع بين العرب وإسرائيل. وظهر ذلك جلياً عندما وضع مستشار مجلس الأمن القومي الأميركي هنري كيسنجر عصيّة في دوليب وزير الخارجية روجرز، لأنّه كان يرى أن استمرار الوضع القائم من شأنه إtrag الاتحاد السوفياتي وكشفه أمام العرب الذين قد يتوجهون إلى واشنطن واتخاذها وسيطاً وحيداً في العملية السلمية. كان هدف كيسنجر إلغاء التأثير السوفياتي

في المنطقة من دون أن يؤدي ذلك إلى لعب السوفيت دوراً المعطل⁽²⁹⁾، لأنَّه كان يرى الصراع والسلام والحرب في المنطقة من منظور الحرب الباردة.

ومن دون الدخول في تفاصيل الحرب، يمكن القول إنَّها دشَّنت مرحلة جديدة من الصراع أفضت إلى خروج الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط، واحتكار الولايات المتحدة دور الوسيط في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وربما تكون هذه التركة أهم ما خلفته تلك الحرب، لأن الولايات المتحدة ما زالت الوسيط الوحيد حتى الوقت الراهن، بصرف النظر عن نجاحاتها وإخفاقاتها وانحيازها لإسرائيل. ومثلت حرب أكتوبر التطور الأهم الذي خلق الشروط الضرورية لبدء التفاوض، وبالتالي تحول الممكن إلى اتفاق بفضل مهارات كيسنجر في التوسط والتأثير والتلاعُب بالأطراف المختلفة⁽³⁰⁾.

وعلى الرغم من مهارات كيسنجر في المفاوضات، إلا أن تكتيُّك الـ«خطوة خطوة» لم يكن كافياً لإحداث الاختراق المتضرر، وخسر الحزب الجمهوري انتخابات عام 1976، وتولَّ الديمقراطي جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة، وكان في جعبته ما هو أكثر بكثير من تكتيُّك الـ«خطوة خطوة»، الأمر الذي خلق دينامية جديدة أسهمت في تحقيق السلام الكامل بين مصر وإسرائيل.

(29) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Galia Golan, "Soviet Policy in the Middle East: Growing Difficulties and Changing Interests," *The World Today*, Vol. 33, No. 9 (Sep., 1977), pp.335-342.

(30) لمزيد من التفاصيل، انظر:

William B. Quandt, "Kissinger and the Arab-Israeli Disengagement Negotiations," *Journal of International Affairs*, Vol.29, No.1 (Spring 1975), p.33-48.

الفصل السادس

الأردن وإسرائيل

ومستقبل الأراضي المحتلة

في الوقت الذي أثار فيه الاحتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال حرب يونيو 1967 مشاعر الفرح عند المجتمع الإسرائيلي، بخاصة في أواسط المتندين الذين طرأ على مواقفهم تحول سياسي كبير بسبب الحرب⁽¹⁾، ألقى هذا الاحتلال حجرًا كبيرًا في المياه الراكدة في السياسة الإسرائيلية، وأثار أسئلة كثيرة كان على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن تجيب عليها، وهي أسئلة تتصل بمستقبل الأراضي المحتلة وما ينبغي على إسرائيل القيام به؛ فهل تحفظ بها إسرائيل؟ هل تضمُّها؟ أم تعدها للأردن في سياق معايدة سلام؟ وإذا ما قررت إعادة الأراضي المحتلة، ما مساحة الأرض التي يتعين إعادتها، والأرض التي ينبغي الاحتفاظ بها لاعتبارات سياسية وأمنية وأيديولوجية.

(1) طرأ تغيير كبير على مواقف المتندين من السياسة بسبب النصر الذي جعلهم يعتقدون أنهم يعيشون في عصر الخلاص، الأمر الذي عبر عنه الحاخام زفي يهودا كوك بقوله إنه دليل على أن اليهود يعيشون في عصر قدوم المسايا. لمزيد من التفاصيل عن التداخل بين المسائية والسياسة، انظر:

Eliezer Don-Yehiya , "Messianism and Politics: The Ideological Transformation of Religious Zionism," *Israel Studies* , Vol. 19, No. 2, (Summer 2014), pp.239-263.

هناك الكثير من الكتابات الإسرائيلية التي تناولت هذه المعضلة التي أفضّلت مصالح السياسيين، لكنها طرحت المسألة وكأن إسرائيل احتلت الأرضي مصادفةً. والحق أن غالبية هذه الكتابات أغفلت أن إسرائيل كانت مدفوعة بأطماع توسيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه التحديد، وهي مناطق كانت هدفًا صهيونياً للتوسيع. ثم جاءت الحرب لتمكّن إسرائيل الفرصة التارخية والذهبية للانقضاض على ما تبقى من فلسطين. وبناء على ذلك، فإن كل المواقف البراغماتية لهذا الفريق الإسرائيلي أو ذاك لا يمكن لها أن تخفي حقيقةً أن الضفة الغربية والقدس الشرقية وكل الأرضي الفلسطينية بقيت هدفًا للتوسيع وإن اختلفت الآئتمانات الحكومية وتبينت وجهات النظر داخلها. وهذا ما يفسر انطلاق عجلة الاستيطان بعد انتهاء الحرب مباشرةً، فلم تُسْعَ أي حكومة لإيقاف الاستيطان، الذي قضم الأرض وعَقَدَ إمكانية ترجمة مبدأ «الأرض مقابل السلام» إلى واقع. وأكثر من ذلك، وظّف حزب الليكود الاستيطان كتكتيك صهيوني، بهدف خلق وقائع على الأرض تمنع حزب العمل -في حالة انفراده بالحكم في المستقبل- من التوصل إلى اتفاقية سلام مع الأردن مقابل إعادة الأرضي⁽²⁾. فقد كانت قدرة الحكومات على تغيير الأمر الواقع وإخلاء المستوطنات متواضعة جدًا، إذ لا يمكن لأي حكومة البقاء سياسياً إن قررت إخلاء المستوطنات، إلا في ظروف استثنائية نادرًا ما تتحقق.

(2) صرّح رئيس الوزراء الأسبق إسحق شامير بأنه كان ينوي استخدام المفاوضات بعد انطلاق مؤتمر مدريد وتسويتها لمدة عشر سنوات، ليتمكن من نقل نصف مليون مستوطن إلى الضفة الغربية، كي لا تتمكن أي حكومة إسرائيلية من الانسحاب. لمزيد من التفاصيل عن الكيفية التي لعبت بها السياسة الداخلية في إسرائيل دوراً في خلق وقائع استيطانية جديدة لإعاقبة عملية السلام، انظر:

Hassan A. Barari, *Israeli Politics and the Middle East Peace Process, 1988-2002* (London and New York: Routledge, 2004).

صحيح أنّ الحكومة الإسرائيليّة اتّخذت قراراً في 19 يونيو 1967 - أي بعد تسعه أيام من انتهاء الحرب - يقضي بإعادة مرتّفات الجولان وسيناء والانسحاب إلى الحدود الدوليّة، إلّا أنها لم تَتّخذ قراراً مشابهاً بإعادة أيّ جزء من الضفة الغربيّة إلى الأردن. فالمساحة التي تضم الضفة الغربيّة والقدس تمثّل لليهود قلب «إسرائيل التاريخيّة»، وهم يطلقون عليها اسم «يهودا والسامرة» نسبة إلى ملوكَيْ إسرائيليين في الزمان الغابر. كما اتّخذت الحكومة الإسرائيليّة قراراً بالإجماع بعد الحرب مباشرةً يقضي بضم القدس الشرقيّة إلى إسرائيل. ويقيناً، كان هذا السبب في عدم إجراء إسرائيل مفاوضات فك اشتباك مع الأردن بعد حرب عام 1973 أسوةً بمصر وسوريا. فعلى الرغم من أنّ وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر حاول إقناع إسحق رابين بتقديم تنازل للملك حسين خشيةً من تراجع مكانة الملك إقليمياً لصالح منظمة التحرير الفلسطينيّة، إلّا أنّ رابين لم يكن في وسعه القيام بأيّ شيء من هذا القبيل، رغم تعاطفه مع الملك، وذلك لأسباب سياسية تتصل في الدرجة الأولى ببقاء الائتلاف الحكومي وخوفه من انهيار هذا الائتلاف، وبالتالي خسارته السلطة الصالحة اليمين الإسرائيليّ.

شكّلت خسارة حزب العمل لانتخابات عام 1977 نقطة تحول أخرى في العلاقات الأردنية الإسرائيليّة، فبعد إحكام حزب الليكود قبضته على مقاليد السلطة وما رافق ذلك من تقلّبات في السياسة الإقليمية بعد توقيع مصر وعاهدة السلام مع إسرائيل، اقتتنع الأردن بأنّه غير قادر على استعادة الضفة الغربيّة بسبب سياسات الليكود الاستيطانية، في وقتٍ كان غير قادرٍ فيه أيضاً على منع صعود منظمة التحرير الفلسطينيّة. وزاد الطين بلة بعد اندلاع «انتفاضة الحجارة» وبلورة قيادة موحّدة لها طالبت بالاستقلال عن إسرائيل والأردن كليهما، وبناء على ذلك اتّخذ الملك حسين قرار فك الارتباط مع الضفة الغربيّة في عام 1988.

سيناقش هذا الفصل الظروف التي لم تساعد الإسرائيليّين والأردنيّين على تحقيق تقدّم حقيقي في عملية السلام. فعلى الرغم من اللقاءات السرّية بين

الملك حسين وقادة إسرائيل، وعلى الرغم من رغبة الملك حسين الحقيقة في التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل، إلا أن الجهد المبذولة للتوصيل إلى تسوية مع الأردن لم تؤتِ أكملها. والسؤال الرئيس هنا يدور حول دور السياسة الداخلية الإسرائيلية في تحديد شكل العلاقة مع الأردن ومضمونها. فقد عانت السياسة الإسرائيلية في السبعينيات من تباين مواقف الأحزاب بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، التي كانت جزءاً من الأردن. كما سيناقش الفصلُ أسباب استمرار الأردن في علاقاته السرية مع إسرائيل في وقتٍ كان واضحاً فيه أن إسرائيل لن تقدم له ما يكفي لتوقيع معاهدة سلام.

الجدل الإسرائيلي و«ال الخيار الفلسطيني»

بعد انتهاء حرب عام 1967 مباشرةً، راودت بعض القادة الإسرائيليين فكرة «الخيار الفلسطيني» للمرة الأولى، لكن الخلافات الكثيرة التي اندلعت بين أعضاء الائتلاف الحكومي، حول طبيعة الخطوة العملية التي ينبغي اتخاذها حيال الأراضي المحتلة، أسقطت أي اقتراح حول مستقبل الأراضي الفلسطينية من قرار الحكومة المتّخذ في 19 يونيو. صحيح أن هناك نقاشاتٍ وأفكاراً تراوحت ما بين منح الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية حكماً ذاتياً وإقامة دولة مستقلة لهم، إلا أن أعضاء الحكومة لم يتتوافقوا على خيار محدد⁽³⁾. واللافت أن الاتفاق على ضرورة التعامل مع الفلسطينيين المحليين رافقه أيضاً رفضٌ واسع النطاق لأي محاولة للتوصيل إلى تسوية مع الأردن، لأنّ الأردن بحسبهم يعني من عدم الاستقرار وعرش الملك حسين مهدّد من الداخل والخارج. وعلاوة على ذلك، هاجم الإسرائيليون الملك حسين لأنصاره لمصر وسوريا في الحرب وللدور الذي لعبه خلال الأزمة.

(3) للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل عن نقاشات الحكومة حول موضوع «الخيار الفلسطيني»، انظر:

Reuven Pedatzur, "Coming Back Full Circle: The Palestinian Option in 1967," *Middle East Journal*, Vol.49, No.2 (Spring, 1995), pp.269-291.

واستند الجدل وتبادر الموقف إلى اعتبارين مركزيين هما الأمن والديمغرافيا. فمثلاً، كان رئيس الوزراء ليفي أشكول يريد الإبقاء على الجيش الإسرائيلي بمحاذة نهر الأردن، الذي كان يعده حداً أمنياً لا يمكن التفريط به، لكنه كان في الوقت نفسه قلقاً من التوسع شرقاً، بسبب العامل الديمغرافي المتمثل بوجود أكثر من نصف مليون فلسطيني في أراضي الضفة الغربية. لذلك استندت فكرته -كما هي الحال مع بقية الإسرائيليين- إلى أنّ هناك فرصة للاحتفاظ بالأرض وتجنب سيناريو ثنائية القومية في آن معًا، كي لا تفقد إسرائيل طبيعتها الديمقراطية واليهودية. ومن هنا جاءت فكرة منح الفلسطينيين وضعاً خاصّاً (سجناً مفتوحاً)، والحديث هنا عن الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع تحديداً، وليس عن منظمة التحرير الفلسطينية أو الفلسطينيين الذين يعيشون في الشتات.

وإسجاماً مع هذا التفكير، بدأ رئيس الوزراء ليفي أشكول يتحدث عن ضرورة إجراء محادثات مع فلسطينيين مقيمين في الضفة الغربية، لتكوين خيار بديل عن «الخيار الأردني». والحق أن هناك اعتبارات تكتيكية أيضاً لهذا التوجه، فمن شأن إيجاد خيار فلسطيني أن يضيق هامش المناورة الذي تتعّد به الملك حسين. لذلك، أجرت حكومة أشكول اتصالات مع قيادات فلسطينية في يناير 1968، والتلى ليفي أشكول بعضها سراً. غير أنّ هذه اللقاءات لم تثمر عن نتيجة. وفي 25 أبريل رتب لقاء بين أشكول وأنور الخطيب -الذى شغل منصب محافظ القدس قبل الحرب- للحديث عن الحكم الذاتي. غير أنّ الخطيب أكد أنّ الأردن لن يعترف بدولة فلسطينية مستقلة، وأن مثل هذا العرض يعني فصل الضفة عن الأردن. وفي 10 سبتمبر 1968 التقى ليفي أشكول القيادي الفلسطيني أنور نسيبة، لكن الأخير طالب بإعادة الأرضي إلى السيادة الأردنية. وانتهت هذه اللقاءات في شهر سبتمبر، بعد أن كشفت المحادثاتُ التي جرت خلاها عن تردد الفلسطينيين وخوفهم من القيام بعمل منفرد يضعهم في موقف صعب في العالم العربي.

كان إيغال ألون -الذي كان وزيرًا مؤثراً في حكومة ليفي أشكول- حاملً لواء «الخيار الفلسطيني»، لكن مع مرور الوقت، بدا أنّ الفلسطينيين غير جاهزين للعمل مع الإسرائيлиين بشكل منفرد، فجئن ألون عندئذ نحو «الخيار الأردني». في البداية، طرح ألون في شهر يوليو 1967 ما يسمّى «خطة ألون»، وهي الخطة الأولى التي تناقض المسائل الاستراتيجية، وتشكّل سياسة واضحة المعالم إزاء الضفة الغربية. إذ تحدّث عن ضم إسرائيل أراضي من الضفة الغربية من دون السكان مع الاحتفاظ بالقدس تحت السيادة الإسرائيلية. واقتراح ألون حكمًا ذاتيًّا للفلسطينيين، ومنحهم أيضًا استقلالًا سياسيًّا، على أن يرتبط الكيان الفلسطيني بإسرائيل في إطار اقتصادي مشترك ومعاهدة للدفاع المشترك. وعندما قدمت الخطة في 30 يوليو 1968 رفضها معظم أعضاء الحكومة. ومع أنّ الحكومة الإسرائيلية لم تتخذ قرارًا بشأن خطة ألون الأولى، إلّا أن الخطة شكّلت دليلاً عمليًّا لإقامة المستوطنات في غور الأردن، بمعنى تركيز الحكومة على بناء المستوطنات في الأراضي التي تنوّي إسرائيل ضمّها أو إبقاءها تحت السيطرة الإسرائيلية.

لكن الحكومة الإسرائيلية بدأت تدرك مع مرور الوقت أنّ لا بديل عن خطة ألون. وكما ذُكر سابقاً، بدأ إيغال ألون بالليل نحو «الخيار الأردني»، فاقتراح عرض الخطة على الملك حسين. وفي لقاء للجنة السياسية لحزب العمل عرض ألون الخطة التي ستُعرض على الملك حسين للمناقشة. اللافت في الاجتماع ردّ غولدا مائير، التي لم تكن رئيسة للوزراء في ذلك الوقت، إذ قالت إنه ينبغي إخبار الملك بما يلي: «هناك شيء واحد ينبغي عليك معرفته، لا توجد لدينا الرغبة أو النية لأن نأخذ شعبك منك، سبيقون لك»⁽⁴⁾. وتبّرر هذه المقوله الخطأ العام الذي آمن به حزب العمل: ينبغي أن تبقى إسرائيل ديمقراطية يهودية، بمعنى أن لا مكان للفلسطينيين في دولة إسرائيل، حتى لو توسيعه ووصلت إلى نهر الأردن. ويعكس كلام غولدا مائير المعضلة الديمغرافية التي

(4) المصدر نفسه.

عانت منها إسرائيل وما تزال حتى الوقت الراهن (المزيد عن هذه المسألة في الفصل الأخير).

وفي لقاء مصيري جمع الملك حسين ومستشاره الموثوق زيد الرفاعي في لندن بوزراء إسرائيليين على رأسهم أبا آبيان وإيغال ألون في شهر سبتمبر 1968، عرض الجانب الإسرائيلي الخطة على الملك حسين، وفي اللقاء وجّه أبا آبيان تهديداً مبطّناً للملك حسين إنْ رفض العرض الإسرائيلي⁽⁵⁾، وقال له إنه إذا لم يقبل هذه الخطة، فإنه سيتحمل مسؤولية عدم التوصل إلى سلام، وسيتوجب على إسرائيل في هذه الحالة البحث عن خيار آخر للتوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين. الملك حسين الذي كان بدوره منفتحاً على فكرة السلام مع إسرائيل، لكن ليس أيّ سلام، ردّ رداً بليغاً، إذ قال إنه يقبل بالتوصل إلى سلام يمكنه من شرحة أمام شعبه، وينبغي أن يكون الحلّ مقبولاً عند الضمير العربي. وقدّم مقترحاً بديلاً على أساس مهمة يارينغ والقرار (242) ورفض التفريط بالسيادة الأردنية على القدس.

كشف اجتماع لندن عن الهوة الكبيرة بين الموقفين، وأخفق الطرفان في تحسير الفجوة التي تفاقمت مع مرور الوقت، ومع ذلك استمرت اللقاءات الثنائية بينهما⁽⁶⁾. والحقّ أنّ فشل «الخيار الفلسطيني» هو ما دفع ب فكرة «الخيار

(5) انظر:

Moshe Shemesh, "On Two Parallel Tracks—The Secret Jordanian-Israeli Talks (July 1967–September 1973)," *Israel Studies*, Vol. 15, No. 3 (Fall 2010), pp.87-120.

(6) للاطلاع على اللقاءات السرية بين الملك حسين والقادة الإسرائيليين، انظر:

Moshe Zak, "Israeli–Jordanian Negotiations," *The Washington Quarterly*, Vol.8, No.1 (Winter 1985), pp.167-76.

وانظر أيضاً:

Moshe Zak, "Thirty Years of Clandestine Meetings," *Middle East Quarterly*, Vol.2, No.1 (March 1995) pp.53–59.

وكذلك:

Avi Shlaim, "His Royal Shyness: King Hussein and Israel," *The New York Review of Books*, Vol.46, No.12 (15 July 1999).

الأردني» إلى السطح، لكن المفارقة أنَّ فشل «ال الخيار الأردني» في نهاية الثمانينيات هو ما مهد الطريق أمام تبلور «ال الخيار الفلسطيني»، بعد أن انطلقت «اتفاقية الحجارة»، واقتنع حزب العمل في مطلع التسعينيات بأنَّ «ال الخيار الأردني» لم يكن واقعياً، فالمملكة حسين ما كان سيوقع على أيَّ اتفاق لا يضمن عودة كل ما فقده في حرب 1967، مع قبول مبدأ تبادل أراضٍ ثانويٍّ. هنا، أدركت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أنَّه من الأفضل التحدث مع الفلسطينيين في الداخل، وفي حال فشل هذا السيناريو يمكن التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما حصل في واقع الأمر ودشن في النهاية مسيرة أوسلو.

استراتيجية الأردن

كانت حرب عام 1967 ثقيلة الوطء على الأردن، فقد خسر الضفة الغربية والقدس الشرقية بسببها، وأدرك أنَّ الخيار العسكري في العلاقة مع إسرائيل غير مجدي، وأنَّ الدبلوماسية أفضل السُّبُل أمامه لاستعادة ما فقده في الحرب. وبالمجمل، استند الإطار العام للدبلوماسية الأردنية على قراري مجلس الأمن؛ (242) الصادر في 22 نوفمبر 1967، و(338) الصادر في 22 أكتوبر 1973. وكان الهدف النهائي لهذه الدبلوماسية تأمين الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإن لم يرفض الأردن مبدأ تبادل الأراضي لجعل الاتفاق ممكناً⁽⁷⁾.

وفي هذا السياق، اعتمد الأردن على مسارين: الأول من خلال فتح قنوات سرية للتواصل مع الإسرائيليين، لبحث إمكانية انسحاب إسرائيل مقابل توقيع معايدة سلام كاملة مع الأردن؛ والثاني من خلال توظيف الولايات المتحدة ودفعها لممارسة الضغط اللازم على إسرائيل كي تقدم تنازلات لصالح

(7) لمزيد من التفاصيل عن استراتيجية الأردن، انظر:

Madiha Rashid Al Madfai, Jordan, *The United States and the Middle East Peace Process, 1974–1991* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p.12.

الأردن. لم يحقق المسار الأول أي نجاح، فقد رفض الأردن خطة ألون التي قدمتها إسرائيل، لأنها لا تفضي إلى انسحاب كامل من الضفة الغربية والقدس الشرقية. لهذا السبب انصبّ جهد الأردن على وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، الذي بدأ بجولات مكوكية للتوسط بين مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من جانب آخر. وفي 21 ديسمبر 1973، بدأ هنري كيسنجر دبلوماسيه بافتتاح مؤتمر جنيف برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، الذي حضرته إسرائيل ومصر والأردن وغابت عنه سوريا. لكن أعمال المؤتمر توقفت بعد فضّ الجلسة الافتتاحية. ولم يتمكّن الأردن من التوصل إلى شيء، على الرغم من مشاركته في المؤتمر، لأن الأميركيان أعطوا الأولوية لمصر.

استمر كيسنجر حرب أكتوبر إلى أقصى حدّ ممكّن، وحاول بعد مؤتمر جنيف أن يطبق خططه القائم على تكتيك الـ«خطوة خطوة»، لأنّه كان يرى أن السلام الكامل الشامل صعبُ المنال، وكان كيسنجر معنِّيًّا بالتوصل إلى اتفاقيات مرحلية كي يقنع العرب بأنّ الحل بيد واشنطن، وهكذا يحاصر النفوذ والتأثير السوفييتيين في المنطقة. ربما يكون هذا هو السبب الذي دفع رئيس الوزراء الأردني آنذاك، زيد الرفاعي، إلى الاعتقاد أنّ كيسنجر هو من خطّ للحرب في المقام الأول، فقد دأب كيسنجر على إخبار المصريين والأردنيين أنّ سياسة واشنطن نحو الشرق الأوسط بدأت فقط على أساس إدارة الصراع، وأنه في غياب أزمة لن يكون هناك سياسة أميريكية⁽⁸⁾. وهكذا استتّجح الرئيس المصري محمد أنور السادات أنّ بدء حرب محدودة تعبر فيه القوات المصرية إلى شرق القناة سيكون كافياً لتدخل الولايات المتحدة لتأمين وقف إطلاق نار، ثم البدء في مفاوضات. طبعاً، لا يوجد دليل على كلام زيد الرفاعي، لكنّ مسار الأحداث يدعم فكرة أنّ كيسنجر وظّف الحرب لتحقيق أهداف كثيرة، على رأسها حسر النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط.

(8) المصدر نفسه، ص 16.

وفي 19 يناير 1974 قدم الأردن إلى هنري كيسنجر مشروعًا يطالب إسرائيل بالانسحاب من شريط على طول نهر الأردن لمسافة عشرة كيلومترات غرب النهر، على أن تكون هذه المساحة متزوعة السلاح. وكان هدف الأردن من طرح هذا المخطط الوقوف على جدية كل من إسرائيل والولايات المتحدة في تنفيذ القرار (242) بشكل كامل وعلى الجبهات كافة، والتي أكدتها كيسنجر في خطابه خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف. لكن كل ما قام به كيسنجر هو حمل المطالب الأردنية إلى إسرائيل ونقل الرد الإسرائيلي الرافض لها إلى الأردنيين. وعرضت إسرائيل مقتربًا تنسحب بموجبه من مدينة أريحا، وهي فكرة تنسجم مع خطة ألون، لكن إسرائيل أرادت الخطة حلاً نهائياً بموجب اتفاق سلام نهائي، وهو ما قوبل بالرفض من الأردن. بعدها، طلبت إسرائيل من الأردن إعلان إنهاء حالة الحرب (non-belligerency)، وهو ثمن عدّه حتى الأمريكان مبالغًا به. ومع ذلك، لم يمارس الجانب الأمريكي أيّ ضغط على إسرائيل يمكن أن يعرض الحكومة الإسرائيلية للسقوط، بسبب الخشية من المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة وتصاعد فضيحة ووتر غيت⁽⁹⁾. والحق أن الأردن أصبح في آخر أولويات كيسنجر بعد توقيع اتفاقيات مع سوريا ومصر، بخاصة أن الرئيس الجديد جيرالد فورد (الذى حل مكان ريتشارد نيكسون) لم يكن بعد الاتفاق مع الأردن أمراً مركزاً. كما أن الرئيس السادات أصر على توقيع اتفاق ثانٍ مع إسرائيل، وتوافقت رغبته مع تفضيل إسحق

(9) ترتبط هذه الفضيحة بقضية تجسس تورط بها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ضد خصمه الديمقراطي لضم إعادة انتخابه في عام 1972، وبعد أن انكشفت الفضيحة فضل الرئيس نيكسون في عام 1974 تقديم استقالته خوفاً من قيام الكونغرس بعزله، وبالفعل استقال من منصبه، وتولى الرئاسة نائبه جيرالد فورد الذي أصدر عفواً خاصاً عن نيكسون لأسباب صحية. وبطل هذه القصة هو الصحافي بوب ودورد من صحيفة «واشنطن بوست» الذي استمر في تحقيقاته حتى أثبت تورط الرئيس شخصياً في مسألة التجسس.

رایین التوصل إلى اتفاق مع مصر، لمنع عقد انتخابات مبكرة قد تفضي إلى توقيع حزب الليكود السلطة في إسرائيل.

وبعد جولة من المحاولات غير الجادة – إن جاز التعبير – وصل الأردن إلى استنتاجين: أولاً، لن تنفذ إسرائيل القرار (242) على جميع الجبهات، فهي ت يريد أن تخلي عن السكان الفلسطينيين فقط وليس عن الأرض. ثانياً، لم يكن كيسنجر يسعى لحل شامل ولا لتطبيق القرار (242) على الجبهة الأردنية. وفي تلك الفترة أيضاً انصبّ جهد كيسنجر على تأمين اتفاقية ثانية بين مصر وإسرائيل، ما أدى إلى تراجع مطالب الأردن على سلم الأولويات الأمريكية. فأيّ تدخل أمريكي ناجح يستلزم ضغطاً على إسرائيل، وهو أمر لم يكن كيسنجر يرغب في ممارسته.

وباءت جهود الأردن بالفشل في وقتٍ كان أحوج ما يكون فيه إلى اتفاق مع إسرائيل قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرباط في عام 1974، فلو أنه توصل إلى اتفاق يستعيد بموجبه جزءاً من الأرض المحتلة، أسوة بمصر وسوريا، ربما لم يكن قرار القمة بتعيين منظمة التحرير الفلسطينية مثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني سيرى النور. وهذا بالفعل ما كانت القيادة الأردنية تفكّر به في ذلك الوقت⁽¹⁰⁾. لقد عارض الأردن تعيين منظمة التحرير مثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وكان يأمل باتفاق مع إسرائيل يقوّي فيه موقفه في العالم العربي، لكن هذا لم يحصل. واتهم هنري كيسنجر بأنه السبب في إضعاف الموقف الأردني في قمة الرباط. فمن جانب، خذل كيسنجر الأردن في عدم ممارسة الضغط اللازم على إسرائيل، ومن جانب آخر، كان قد أخرب الأردنيين أنّ دولاً عربية وعلى رأسها مصر لن تسمح بمرور قرار الرباط، ثم أتّضح أنَّ الرئيس السادات من أبرز المتحمسين لهذا القرار.

(10) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Madiha Rashid Al Madfai, op. cit., p22.

هنا لا بد من الإشارة إلى التنافس الشديد بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن حول من يمثل الفلسطينيين. فالخلافات ظهرت بين الجانبيين بعد النكسة بعدها طرحت منظمة فتح مسألة الهوية الفلسطينية بحدة في الأردن، وحاولت تأمين ولاء الأردنيين من أصول فلسطينية لها ما اعتبره الأردن تجاوزاً للخطوط الحمراء. وعندما قام الجيش الأردني بقيادة الجنرال مشهور حديثه الجازي ببحر القوات الإسرائيلية الغازية في معركة الكرامة في الحادي والعشرين من مارس 1968 (وهي معركة شارك بها عدد قليل من حركة فتح، بعد أن رفضت المنظمات الفلسطينية اليسارية المشاركة بها خشية من مجزرة يمكن أن تُقدم عليها قوات الجيش الإسرائيلي) حاولت حركة فتح احتكار النصر وتغييب الدور الحاسم الذي لعبه الجيش الأردني من سرديتها، وبدأت بدعاية سمح لها بالسيطرة على منظمة التحرير. هنا يتوجب فهم سردية حركة فتح بخصوص معركة الكرامة في سياق التنافس مع الأردن. فثمة انعدام كامل للثقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت، وهو ما تجلّى بأبشع صوره في مواجهة دموية في شهر سبتمبر من 1970 انتهت بهزيمة عسكرية لمنظمة التحرير وطردها بالكامل من الأردن.

وعودة على بعده، لم ينجح كيسنجر في التوسط بين الأردن وإسرائيل. واللافت أن بعض الدول العربية لم تكن متحمّسة لاتفاق إسرائيلي أردني، خوفاً من عدم إعادة الأردن الأرض المحرّرة وفقاً لذلك الاتفاق لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما أنّ المنظمة كانت غير سعيدة لفكرة توصل الأردن لاتفاق مرحلي مع إسرائيل، لأنّ الأردن لم يشارك في الحرب وبالتالي فإنه ليس مؤهلاً لاتفاق، والمفارقة أنّ إسرائيل أيضاً استخدمت الحجّة نفسها التي استخدمها العرب في مؤتمر الرباط. ومن دون الدخول في تفاصيل وكواليس صياغة القرار في قمة الرباط، جاء هذا القرار ليشكّل علامة فارقة في التفكير الأمريكي. وبعد القرار وجّه الأميركيان جهودهم على الجبهة المصرية للتوصّل إلى اتفاق ثانٍ. وهكذا تمكّن كيسنجر من ترسيخ بلاده وسيطاً وحيداً في الصراع العربي.

الإسرائيли. ولا بد هنا من التوقف عند السبب الرئيس للاستعفاء على الجبهة الأردنية، إذ اختلف المشهد السياسي الداخلي في إسرائيل بعد أن مارس حزب المفال ضغطاً كبيراً، كما سيتبين تالياً.

المشهد الإسرائيلي الداخلي

هناك تطوران مهمان شكلان قيداً على حرية الحكومة الإسرائيلية وأسهما بدرجة كبيرة في استمرار الشلل في سياستها الخارجية. أما النطور الأول فهو تغيير الدور الذي كان يلعبه حزب المفال (الحزب الديني القومي)، وتأسيس حركة غوش إيمونيم الاستيطانية. وبعد أن توصلت إسرائيل إلى اتفاقيات فك الاشتباك مع كل من سوريا ومصر، دب الرعب في أوصال الم الدينين الذين أصبحوا أكثر خشيةً من استمرار حكومة إسحق رابين فيها وصفوه «مسلسل التنازلات» للجانب العربي. فتأسست حركة غوش إيمونيم الاستيطانية في عام 1974، لبناء المستوطنات ومنع حكومة رابين من توقيع اتفاقيات جديدة. وركزت الحركة على الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولعبت على التناقضات والخلافات والتنافس بين الوزراء في الحكومة، بخاصة بين رئيس الحكومة إسحق رابين ووزير الدفاع شيمون بيرس الذي أيد مطالب المستوطنين سعياً منه لتقويض سلطة رابين⁽¹¹⁾. وعلى الرغم من غياب الحركة عن مسرح الأحداث في منتصف الثمانينيات، إلا أن مظلتها الأيديولوجية لحركة الاستيطان في الضفة الغربية قدّمت الإطار النظري الذي اتّكأ عليه اليمين الإسرائيلي في مناهضة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خشيت حركة غوش إيمونيم أن تبدي الحكومات الإسرائيلية ضعفاً بعد حرب أكتوبر، بخاصة مع توقيع اتفاقيات فصل القوات، فحدّدت هدفها النهائي بـألا تتخلى أي حكومة إسرائيلية عن أي أرضٍ تحت سيطرتها،

(11) كتب إسحق رابين في مذكراته أنه ندم على موافقته على تعيين شيمون بيرس وزيراً للدفاع، وعده السبب الرئيس لتقويض سلطته. لمزيد من التفاصيل، انظر: Yitzhak Rabin, op. cit.

واقتصرت تأسيس المستوطنات في قلب الضفة الغربية لإبقاء الأرضي المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية، بل وبادرت إلى ذلك. هذا التكتيك في غاية الأهمية ينبغي فهمه في سياقه التاريخي، فالمستوطنات الإسرائيلية قبل حرب 1948 هي التي حددت حدود إسرائيل في نهاية الأمر، وبناء على ذلك جاءت النظرة للاستيطان من هذا المنظور التوسيعى. وعلى الرغم من موقف إسحق رابين المعارض لتكلبات حركة غوش إيمونيم في خلق البؤر الاستيطانية، إلا أن وزير الدفاع شيمون بيرس دعمَ الحركة نكايةً برابين وذلك في سياق التنافس بينهما على قيادة حزب العمل وبالتالي رئاسة الحكومة⁽¹²⁾.

هناك عدد من الأسس الأيديولوجية لهذه الحركة، يلخصها الباحث الإسرائيلي في الجغرافية السياسية ديفيد نيومان بما يلي: أولاً، قدمت الحركة نفسها منذ البداية بوصفها تعبيراً معاصرًا لفكرة «الرواد» الصهابية (حالوتسيم)، فقد شكلت هذه الفكرة قيمةً صهيونية أعلنت قيمةً المبادرة في تأسيس حقائق جديدة على الأرض. واتهمت حركة غوش إيمونيم حركة العمال الإسرائيلية الحاكمة بالتخلي عن «مثاليتها» الأصلية التي أسهمت في تأسيس الدولة، ورأت في انسحاب إسرائيل من أراضٍ تحت سلطتها فشلاً للصهيونية في الحفاظ على مثلها وقيمها، وعدّت ذلك خيانةً للصهيونية⁽¹³⁾. ثانياً، يشكل مفهوم «إسرائيل الكبير» أو ما يُعرف بـ«أرض الميعاد» أمراً مقدساً، وبناء على ذلك لا يحق لأي حكومة إسرائيلية الانسحاب من هذه الأرض، فالانسحاب نقيض لما نصّت عليه التوراة التي تحظى بالسبق حتى على القرارات المتخذة ديمقراطياً⁽¹⁴⁾.

(12) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Hassan A. Barari, op .cit.

(13) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Newman, "From Hitnachalut to Hitnatkut: The Impact of Gush Emunim and the Settlement Movement on Israeli Politics and Society," *Israel Studies*, Vol. 10, No. 3, (Fall, 2005), pp.192- 224.

(14) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Newman, ed., *The Impact of Gush Emunim: Politics and Settlement in the West Bank* (New York: St. Martin's Press, 1985).

بمعنى أن الحركة ترفض فكرة الأقلية والأغلبية السياسية عندما يتعلق الأمر بإبقاء السيطرة على الأراضي المحتلة. فتأيد أغلبية سياسية في الكنيست أو الحكومة للانسحاب لا يعني القبول بذلك، لأنّ التعاليم التوراتية تسبق الديمقراطية. وبدأ واضحاً موقف الحركة من الديمقراطية، فأيّ قرار ديمقراطي بالانسحاب لن يتمتع بالشرعية، لأنّه «غير أخلاقي» و«غير ديمقراطي» من وجهة نظرها، فقانون التوراة بحسبها يسبق القوانين البشرية! وهنا، ينبغي التمييز بين موقف الحركة و موقف اليمين اليماني الذي يقدم مجاجات تاريخية وأمنية لتبرير الاحتفاظ بالأراضي المحتلة. ثالثاً، ترى الحركة أن فكرة «الأرض مقابل السلام» فكرة زائفة، فأيّ تنازل عن الأرض للفلسطينيين لن يفضي إلى السلام، بل إلى مطالبات فلسطينية إضافية للحصول على مزيد من الأرضي. وفي المجمل، لا يمكن التقليل من أهمية هذه المقولات في إقناع بعض النشطاء الإسرائييلين في التزوع نحو التطرف والإرهاب. ففي متصرف الشهانينيات كشف عن خلية يهودية إرهابية كانت تخطط لزرع القنابل في الحافلات الفلسطينية ولتفجير المسجد الأقصى⁽¹⁵⁾.

أما التطور الثاني الذي قيّد حرية الحكومة الإسرائيلية، فيتصل بدور حزب المفال في السياسة الإسرائيلية، الذي شهد تغيّراً في أعقاب حرب 1967. فقد كون الحزب علاقة تاريخية مع حزب ماباي (العمل لاحقاً) قبل الحرب، وشارك في جميع الحكومات التي قادها حزب العمل منذ قيام الدولة وحتى عام 1977، الذي خسر فيه حزب العمل الانتخابات لصالح الليكود. وقبل عام 1967، كان اهتمام المفال منصبّاً على القضايا الدينية والتعليم، تاركاً ملفات السياسة الخارجية والدفاع لحزب العمل، وكان المفال يلتزم بمقاربات حزب العمل في هذه الملفات من دون ضجيج. غير أن انتصار إسرائيل المدوّي في الحرب غير موازين القوى داخل المفال لصالح الشباب

(15) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ehud Sprinzak, *The Ascendance of Israel's Radical Right* (New York: Oxford University Press, 1991).

الأكثر تشدّداً والأكثر تأثراً بخطاب اليمين الاستيطاني. وتبعداً لذلك، أصبحت العلاقة بين الحزبين مشوبة بالكثير من التعقيدات⁽¹⁶⁾.

بعد الحرب، بدأ حزب المفال يطالب بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية، ولم يكن هذا التغيير عادياً، إذ مثلّ تهديداً لأسس العلاقة التاريخية بين المفال والعمل. وزاد الطين بلة أنّ جيل الشباب أصبح أكثر تأثراً داخل المفال، لذلك قرر الحزب التشدّد في مواقفه إزاء مستقبل الأرضي الفلسطيني المحتلة. وأسهم في حدة التشدد ظهور حركة غوش إيمونيم الاستيطانية التي عملت بوصفها جماعة ضغط داخل المفال نفسه في بداية الأمر. واستقى أعضاء «غوش إيمونيم» أيديولوجيتهم - شأنهم في ذلك شأن شباب المفال - من تعليمات «مركز هراف» بقيادة الحاخام زفي كوك، الذي أكد أن الهدف الرئيس للشعب اليهودي هو الخلاص - بشقيه الفيزيائي والروحي - من خلال الإقامة والسكن والعيش في دولة إسرائيل، وتحديداً في الضفة الغربية. وهذا ما يفسّر التركيز على إقامة مستوطنات في الضفة الغربية، بخاصة في المناطق التي يقطنها الفلسطينيون. لذلك، لم يعد دعم حزب المفال لحزب العمل من المسلمات كما كان الأمر عليه قبل حرب 1967. فحزب العمل لا يمكن له عملياً تشكيل حكومة من دون مشاركة المفال في الوقت الذي هدد فيه الأخير بأنّ إجراء أيّ مفاوضات مع الأردن سيكون سبباً كافياً له لغادرته الحكومة، وهو ما يعني إسقاطها. وبعد انتخابات عام 1973 اشترط المفال على حزب العمل لقاء انضمامه إلى الائتلاف الحكومي، أن تقدم الحكومة تعهداً بآلا تدخل في أيّ مفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية، واضطررت غولدا مائير للرضوخ. وتكرر الأمر نفسه عندما شكل إسحق رابين حكومة بعد أبريل 1974. وهذا هو سبب تردد رابين واتجاهه في النهاية للتركيز على المسار المصري وإهمال

(16) آفي سعي ودوف شفارتس، *من الواقعية الدينية إلى المسيانية: الصهيونية الدينية وحرب الأيام الستة* (القدس: دار الكرمل، 2017).

المفاوضات مع الأردن. علاوة على ذلك، كان راينين يخشى من منافسه شيمون بيرس، واعتقد أنّ أي تنازل للأردن سيضعف موقفه لصالح بيرس.

الموقف من الأراضي المحتلة

أفضى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة إلى نقاش عام حول مستقبل حدود إسرائيل والمستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة في حال التوصل إلى سلام مع العرب. طبعاً، كان مستقبل القدس الشرقية خارج الجدل، فهناك إجماع في الوسط اليهودي على أن القدس الشرقية جزء من القدس الموحدة التي ينبغي أن تبقى عاصمة أبدية للشعب اليهودي. ففي كل المحاولات التي بذلت لتقرير وجهات النظر بين الأردن وإسرائيل مثلاً، رفضت إسرائيل مجرد مناقشة مستقبل القدس، ومارست منذ احتلالها للقدس الشرقية سلسلة من السياسات الهدفية إلى عزلها عن بقية الأراضي المحتلة، انطلاقاً من أنها «العاصمة الأبدية» لإسرائيل.

كان النقاش العام انقسامياً بطبيعته، وأفضى تباين الآراء بين أعضاء الحزب الواحد إلى بروز ما يسمى «الصقور» و«الحائم»، وهو أمر تفاقمت حدّته مع اشتداد التنافس الشخصي بين أبرز السياسيين، مثل موسيه دايان وإيغال ألون، أو إسحق راين وشيمون بيرس. وأسهمت هذه الخلافات والاستقطابات الناتجة عنها في إدامة ما عُرف بـ«الوضع القائم»، وهو تعبير أطلق للإشارة إلى عدم قدرة الحكومات الإسرائيلية على اتخاذ قرار حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. وبناء على ذلك، استقر الموقف الرسمي في النهاية على ضرورة عدم اتخاذ أي قرار والمخاطرة بإحداث انقسام حزبي، في وقتٍ لم يكن يوجد فيه شريك عربي يمكن أن يقبل بالإملاءات الإسرائيلية، فقد اتسمت استراتيجية إسرائيل لتحقيق أقصى مدى من المطالب مقابل سلام كامل ومثالي باللاواقعية.

ولفهم تشكّل السياسة الإسرائيلية الرسمية إزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا بد من معالجة التشابك والتفاعل بين أربعة مواقف رئيسة في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الفترة 1967-1974، أسهمت بمجملها

في استمرار «الوضع القائم»⁽¹⁷⁾. أولاً، ظهر فريق داخل حزب العمل (فصيل مبابي)، تزعمه أبا آبيان ووزير المالية بنحاس سابير (حماة الحزب)، تبني موقعاً تصالحياً، وأعلى من قيمة طبيعة الدولة اليهودية، ووظف مقولات ديمغرافية وأخلاقية لدعم فكرة ضرورة تخلي إسرائيل عن الضفة الغربية وقطاع غزة، كي يتسمى الحفاظ على يهودية دولة إسرائيل وديمقراطيتها. وجاء هذا الفريق بأنّ تدفق العمالة الفلسطينية الرخيصة إلى السوق الإسرائيلي سيحول إسرائيل إلى دولة استعمارية، وسيجعل الفلسطينيين في نهاية المطاف أغلبية، وحذّر هذا الفريق من تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية.

ثانياً، هناك فريق آخر (فصيل رافي) بزعامة وزير الدفاع موشيه ديان وشيمون بيرس، أيد التقاسم الوظيفي مع الأردن. وكان هذا الفريق الأكثر تشدداً داخل حزب العمل، وضم الصقور بشكل عام. وانضم إليهم أيضاً بعض الصقور من فصيل أحدوت هعفوداه (أحد فصائل حزب العمل). وأعربت هذه المجموعة عن تشاؤمها من إمكانية التوصل إلى حل مع الأردن، لذلك تبنيت فكرة التقاسم الوظيفي. وعلى نحو لافت، لم يأبه هذا الفريق بالمقولات الديمغرافية لأصحاب الموقف الأول، ورأى أنّ المجرات اليهودية كفيلة بالحفاظ على الأغلبية اليهودية، وأصرّ على أنّ هناك مجالاً لمنح الجنسية الأردنية لفلسطينيي الأراضي المحتلة. كما طالب هذا الفريق بدمج الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي، بهدف رفع مستوى معيشة الفلسطينيين، كي يكون الاحتلال مقبولاً. واستناداً إلى كل ذلك، تبني موشيه ديان، بصفته وزير الدفاع، سياسة إبقاء الجسور المفتوحة مع الأردن، كي يتواصل الفلسطينيون مع أشقائهم بالأردن. وكان جوهر هذا الموقف في حقيقة الأمر هو الضمُّ الراهن والتدرجي.

أما الموقف الثالث، فقد تبناه إغال ألون وبقية أعضاء فصيل أحدوت هعفوداه. وحاول ألون الموازنة بين متطلبات الأمن وال الحاجة إلى الحفاظ على

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر:

يهودية الدولة، فالارض عامل مهم في الحفاظ على الأمن. وحدّد ألون الأراضي التي تحتاجها إسرائيل لتحقيق الأمن، وتلك التي يمكن إعادتها إلى الأردن في إطار تسوية سلام نهائية. وكتب ألون مقالة في مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، حدّد فيها منطق خطته التي تقضي بحصول إسرائيل على حدود يمكن الدفاع عنها⁽¹⁸⁾. وانطلق ألون في مقالته من فرضية أنّ حرب عام 1967 أكّدت بما لا يقبل الشك حاجة إسرائيل إلى حدود دفاعية، لأنّ الضمّانات الدولية لا تحتوي على أيّ قدرات ردّ، كما أنّ التقدّم التكنولوجي لا يقلّل أهمية الحدود الدفاعية والعوائق الطبيعية.

وأخيرًا، كان هناك موقف رابع، نادى بضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم التفاوض مع الأردن، لأنّه لا يوجد ما يمكن التفاوض عليه. هذا الموقف تبنته كتلة غاهال (الليكود لاحقًا) برئاسة مناحيم يغун. وكما جاء في الفصل الأول، يتميّز يغون إلى التيار الصهيوني التقليدي الذي أسسه جابوتسكي، والذي رأى أنّ الضفة الغربية تمثّل قلب «أرض إسرائيل» التوراتية. اللافت أنّبقاء يغون في حكومة ليفي أشكول وغولدا مائير كان بهدف منع الحكومة من تقديم أيّ تنازل للأردن. وعلاوة على ذلك، ظهرت بعض الشخصيات الأكثر تشديداً في الليكود، والتي طالبت بتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، وهناك ما يشير إلى أنّ هدف وزير الدفاع الإسرائيلي أرئيل شارون إبان حرب لبنان كان دفع الفلسطينيين للخروج من لبنان تجاه الأردن لتغيير النظام الأردني⁽¹⁹⁾. وفي السياق نفسه، كتب إسحق شامير مقالة في مجلة «فورين أفيرز» جاء فيه:

(18) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Yigal Allon, "The case for defensible borders," *Foreign Affairs*, Vol.55 (1976), p38-53.

(19) يعترف رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إيهود باراك في مقابلة له مع صحيفة «معاريف» الإسرائيلية وتحدث عنها صحيفة «جروسلم بوست»، بأنّ أرئيل شارون كان يسعى لتحويل الأردن إلى فلسطين. للمزيد عن هذه المسألة، انظر:

The Jerusalem Post, "Barak: Goal of first Lebanon War was to turn Jordan to Palestinian State", May, 3, 2020.

«الدولة التي تُعرف اليوم باسم المملكة الأردنية جزءٌ لا يتجزأ ممّا كان يُطلّق عليه فلسطين (77٪ من فلسطين)، وبالتالي فإنّ سكانها فلسطينيون، لا يختلفون في لغتهم أو ثقافتهم أو تركيبتهم الدينية والديمغرافية عن الفلسطينيين الآخرين. ومن محض المصادفة التاريخية أنّ اسمها مملكة الأردن بدلاً من مملكة فلسطين»⁽²⁰⁾.

مثل الصقور أهلية في حزب العمل، لكنهم امتلكوا القدرة على التهديد بالانشقاق عن الحزب والالتحاق باليمنيين، في وقت لم تمتلك فيه الغالبية في حزب العمل أيّ حليف على يسارها. لهذا السبب، كان على رئيس الحكومة أن يخضع لطلاب المتشدّدين والصقور، للإبقاء على حظوظ حزبه في الانتخابات. وأظهر حزب العمل ضعفاً شديداً أمام موسيه دايان الذي أصرّ على أن يضمّ برنامجُ الحزب لانتخابات عام 1969 ما يسمّى «القانون الشفهي»، الذي تعهّد الحزب بموجبه بالاحتفاظ بشرم الشيخ والقدس ومرتفعات الجولان وجعل نهر الأردن حدّاً أمنياً لإسرائيل. وتكرّر الأمر في وثيقة إسرائيل غاليلي التي احتوت على مطالب موسيه دايان في برنامج الحزب لانتخابات عام 1973⁽²¹⁾. ونادت تلك الوثيقة بتنفيذ مجموعة من النقاط، على رأسها تشجيع الاستيطان، والاستمرار في سياسة الجسور المفتوحة.

ومن الواضح أنّ التناقض أو التناحر بين الشخصيات الرئيسة والتضارب في المواقف داخل الحزب الواحد حظي بدرجة عالية من الأهمية، لكن لا يمكن

(20) يعكس موقف إسحاق شامير اعتقاداً راسخاً عند اليمين الإسرائيلي بأن شرق الأردن جزءٌ من أرض إسرائيل الكبرى، وأن قبول إسرائيل بالأردن ما هو إلا تنازل من قبل الإسرائيليين. وهذا يقترح شامير حلاً للمشكلة الفلسطينية تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية وطرد الفلسطينيين إليها. انظر:

Yitzhak Shamir, "Israel' Role in a Changing Middle East," *Foreign Affairs*, Vol. 60, No.4 (Spring 1982), p.791.

(21) للمزيد عن الجدل داخل حزب العمل حول هذه المسألة، انظر:

Yael Yishai and Amnon Sella, *Israel The Peaceful Belligerent 1967-79* (New York: St. Martin's Press, 1986), pp.130-136.

له وحده تفسير الاستمرار في حالة الاستعصاء وعدم قدرة الحكومة على التقدم في مسار السلام، حتى عندما كانت الظروف ملائمة في غير مناسبة.

الانقلاب السياسي في إسرائيل

في 17 مايو 1977، فاز مناحيم بیغن وحزب الليكود في الانتخابات العامة في إسرائيل، ليتّهي بذلك احتكار حزب العمل للسلطة، الذي استمر تسعهً وعشرين عاماً. في إسرائيل، يسمّى هذا الانصار انقلاباً سياسياً، ليس لأنّ حزب الليكود انتصر للمرة الأولى في تاريخه، بل لأنّه يمثل علامة فارقة، وبداية لعصر جديد يهيمن فيه التيار الديني والوطني على السياسة الإسرائيلية، فهو ليس انتصاراً عادياً، بل يعّد انتصاراً مدوّياً لليمين الصهيوني (الجناح التقليدي) بعد حوالي نصف قرن على التنافس الشديد مع التيار العمالـي السائد⁽²²⁾. وكان لافتاً أن يشير مناحيم بیغن في خطاب الانتصار إلى الصراع التاريخي مع الحركة العمالـية منذ عام 1931، وهو العام الذي شنّ فيه جابوتنسكي هجوماً لاذعاً ضد زعيم المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمان، الذي فضل اتّباع سياسة تدرّجية، والعمل مع بريطانيا وبناء الاستيطان أولاً بأول. ففي ذلك الوقت، أراد جابوتنسكي أن تعلن المنظمة أنّ هدفها النهائي إقامة الدولة اليهودية على ضفّتي النهر (أي الأردن وفلسطين معاً)، واستمر الموقف التقليدي بقيادة جابوتنسكي على حاله، إلى أن انشقّ هذا التيار عن المنظمة عام 1935، معلنـاً تأسيس حركة صهيونية جديدة تهدف إلى إقامة دولة يهودية. ولم يرغب جابوتنسكي في مسيرة الحركة العمالـية وتدرّجها، لأنّه اعتقد أنّ المواجهة مع العرب حتمية، وأنّه من غير المنطقي أن يتمكّن الصهاينة من إقناع العرب على الموافقة على إقامة دولة يهودية بأغلبية يهودية في فلسطين. وكان لهذه الحركة قوتها العسكرية أيضاً، فقد أنشأت منظمة الأرغون العسكرية، التي قادها

(22) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Colin Shindler Israel, *Likud and the Zionist Dream: Power, Politics and Ideology from Begin to Netanyahu* (London: I. B. Tauris, 1995).

جابوتنسكي نفسه حتى وفاته، ثم خلفه مناخيم بيعن الذي بقي على رأسها إلى أن تقرر حلها في عام 1948. كما كانت هناك جماعة أكثر شدداً من مناخيم بيعن، أرادت التعاون مع النازية لطرد بريطانيا من فلسطين، فانشقت وأشأت عصابة شترين. ومع تأسيس الدولة، أسس مناخيم بيعن حزب حيروت، وتبني شعار الأرغون، الذي يأخذ شكل يد تحمل بندقية على صفت النهر. وفي خطابه الأول في أول كنيست إسرائيلي بعد إقامة الدولة، أدان بيعن الحكومة الإسرائيلية، لامثالها لما أسماه «احتلال» الملك عبدالله الأول للضفة الغربية.

اتخذ حزب حيروت موقفاً متشدداً، وعارض اتفاقيات المدنة بين الأردن وإسرائيل، معتقداً أن إسرائيل تنازلت عن جزء من «أرض إسرائيل» على صفت النهر للملك عبدالله. وكان ديفيد بن غوريون يُ يكن كراهية شديدة لهذا الحزب ولزعيمه مناخيم بيعن، وحاول نزع الشرعية عنهم، وكان يردد دائمآ أنه مستعد لتشكيل ائتلاف حكومي مع أي حزب ما عدا حيروت وماكي (الحزب الشيوعي الإسرائيلي). وفي عام 1965، اندمج حيروت مع حزب الأحرار (الليبرالي) تحت اسم «غاها»، كي يكتسب شرعيةً ولا يخاطر بفقدان مكانته في السياسة الإسرائيلية، مسقطاً شرق الأردن من قائمة مطالباته⁽²³⁾. وفي عام 1967، انضم حزب غاها إلى حكومة ليفي أشكول، وبقي في الحكومة لمدة ثلاثة سنوات قبل أن يخرج منها على إثر موافقة الحكومة على مبادرة روجرز، وكانت هذه السنوات الثلاث في غاية الأهمية لأنها منحت بيعن وحزبه الشرعية والمقبولة اللتين كانا يبحثان عنهم. وفي عام 1973، اندمجت كتلة غاها مع حزب آخر صغير (هعام) لتأسيس حزب الليكود استعداداً للمنافسة على تشكيل حكومة عندما يحين الوقت المناسب.

(23) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nadav G. Shelef, From "Both Banks of the Jordan" to the "Whole Land of Israel:" Ideological Change in Revisionist Zionism, *Israeli Studies*, Vol.9, No.1 (Spring 2004), pp.124-148.

وكان منا حيم بيغن يبلغ من العمر 63 عاماً عندما تولى رئاسة الحكومة، وبذا منفصلًا عن الواقع وغارقاً في الماضي، فقد عاين أحداث عصره من منظور التجربة الشخصية الصعبة في الهولوكوست التي فقد فيها والديه، وخشي أن تكرر هذه الحادثة⁽²⁴⁾، معتقداً بوجود تنا藓 بين العرب والنازيين. ومنذ البداية، رفض بيغن الاعتراف بالقرار (242)، لأنه أعاد تقسيم «أرض إسرائيل»، وتضمن بيان حزب الليكود في عام 1977 النص التالي: «حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل خالدٌ وجزءٌ متكامل في حقها بالأمن والسلام. لذلك لن يتم التخلّي عن يهودا والسامرة لحكمٍ أجنبيٍ، وستكون هناك سيادة يهودية وحدها ما بين النهر والبحر»⁽²⁵⁾. وعد بيغن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، وشبّةٍ ميثاقها بكتاب «كافاحي» هتلر. وفي بيان الحزب لانتخابات عام 1977 تعهد بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك جاءت حرب لبنان في عام 1982 في هذا السياق. وكان الليكود مستعداً للانسحاب من سيناء وتفكيك الاستيطان فيها في سياق اتفاق سلام كامل مع مصر، ورأى في تحييد مصر وإخراجها من معادلة الصراع الوسيلة الفضلى لاستمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية.

وفي انتخابات عام 1977 وضع حزب الليكود أمام الناخب الإسرائيلي خياراً واضحاً للاحتفاظ بالأرض، على عكس حزب العمل الذي تبني مقاربة براغماتية تقبل بمبادلة السلام بالأرض وفقاً لشروط إسرائيل. وكرر الليكود موقفه بأنه لن يسمح لأيٍّ سيادة أجنبية (غير يهودية) أن تمارس أيٍّ سلطة على أيٍّ جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت فكرة «أرض إسرائيل» مركبة

(24) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ilan Peleg, *Begin's foreign policy, 1977-1983: Israel's move to the right* (New York: Greenwood Press, 1987).

(25) للإطلاع على موقف الحزب من الأراضي المحتلة، انظر:

Jewish Virtual Library, Likud Party: Original Party Platform, 1977, <https://www.jewishvirtuallibrary.org/original-party-platform-of-the-likud-party> (accessed on January, 15, 2021).

في خطابات الحزب، ما جسّد رغبةً دفينة للتوسيع عن طريق تنفيذ سياسة استيطانية عدوانية في قلب الضفة الغربية.

وبالنسبة للأردن، شَكَّل قدوم حزب الليكود كابوساً، فانتصاره يعني تغييراً في السياسة الخارجية الإسرائيلية، ذلك أن الليكود كان حزباً أيديولوجياً قومياً متمسكاً بفكرة «أرض إسرائيل»، ويرفض مجرد التفاوض على الضفة الغربية. وجاءت تشكيلة الحكومة لتُضاعف قلق الأردن، إذ عُيِّن عزرا وايزمان -الذي ترأَّس سلاح الجو الإسرائيلي إبان حرب يونيو وكان ينتمي إلى معسكر الصقور- وزيراً للدفاع، كما عُيِّن أرئيل شارون وزيراً للزراعة، وهو أحد الصقور الذي تبنّوا فكرة أن «الأردن هو فلسطين»، ما دفع الأردن إلى إظهار خشيه من سيناريو التهجير الجماعي لفلسطينيي الضفة الغربية باتجاهه وتحويله إلى «وطن بديل»، لا سيما أنّ شارون كان من أبرز المنادين بمساعدة قوات منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1970، للقضاء على النظام الأردني، وتنصيب المنظمة حاكماً فعلياً للأردن. لكن المفاجأة الكبرى في حكومة مناحيم بيغن الأولى أنّ موشي دايان -الذي انشقَّ عن حزب العمل- عُيِّن وزيراً للخارجية فيها، وربما أراد بيغن من تلك الخطوة تبديد المخاوف الدولية من سياساته الخارجية، نظراً لموافقه المتشدد المعروفة.

التقى الملك حسين موشي دايان في 22 أغسطس 1977 في لقاء خاص وسرّي في لندن، واتسم اللقاء -وفقاً لدايان- بانعدام الود المعروف في لقاءات الملك بقادة إسرائيل. وأظهر الملك لا مبالاته بكلام دايان الذي رفض التخلّي عن شبر واحد من الأراضي الفلسطينية، ولم يأبه الملك بفكرة تقاسم الضفة الغربية التي طرحتها دايان، لأنّه لا يمكن أن يقبل بالغدر بالفلسطينيين وتوسيع حدود مملكته على حسابهم⁽²⁶⁾. هنا دفن موشي دايان «الخيار الأردني» وتوجّه

(26) لوصف أجواء اللقاء ومحتواه، انظر:

Moshe Dayan, *Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations* (London: Weidenfeld & Nicholson, 1981).

إلى «الخيار المصري»، لا سيما أن الرئيس السادات كان يرفض فكرة الرئيس كارتر بعقد مؤتمر جنيف، مفضلاً حلاً منفرداً مع إسرائيل. واللافت أنَّ لقاء الملك حسين بالوزير دايان كان الأخير، إذ لم يلتقي الملك بأيٍّ من قادة حزب الليكود خلال السنوات العشر التي تلت ذلك.

وتمكنَت مصر وإسرائيل من التوصل إلى اتفاقية سلام بينهما في عام 1979 (المزيد عن هذا الموضوع في الفصل القادم)، فتسبَّب ذلك بتهميش الأردن. وفي انتخابات عام 1981 فاز حزب الليكود مرة أخرى⁽²⁷⁾، واستمر حكمه حتى عام 1984 عندما شُكِّلت حكومة وحدة برئاسة العَمَّالي شيمون بيرس. وخلال فترة حكم الليكود (1977-1984)، لم تُقدِّم إسرائيل على أي خطوة لحل مشكلة الفلسطينيين، بل عقدت هذا الملف من خلال التركيز على برنامج استيطاني مكثُّف في قلب الضفة الغربية، ورفضت الاستمرار في محادثات الحكم الذاتي، وشنَّت حرباً على لبنان بهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد تلك الحرب بعام استقال مناصِمِين بِيغُن، بعد أن وصل إلى نقطة لا يمكن له العمل فيها وخلفهُ المتشدد إسحق شامير⁽²⁸⁾.

وعلى عكس ما أملَّ الملك حسين، أفضت الانتخابات الإسرائيليَّة في عام 1984 إلى تعادل حزبي الليكود والعمل، واتفق على حكومة وحدة يتناوب على رئاستها شيمون بيرس من العمل وإسحق شامير من الليكود. وكانت البداية مع بيرس الذي حاول إعادة إحياء «الخيار الأردني». وفي الوقت نفسه، كان الملك حسين يخوض جولة المحادثات الأولى مع منظمة التحرير الفلسطينية التي انتهت بالفشل، في حين أفضت الجولة الثانية مع الفلسطينيين

(27) لمزيد من التفاصيل عن انتخابات عام 1981، انظر: بلال الحسن: «الانتخابات الإسرائيليَّة: تحالف المتطرفين»، مجلة شؤون عربية، العدد 6 (أغسطس 1981)، ص 7-85.

(28) لمزيد من التفاصيل عن هذه النقطة، انظر: Yitzhak Shamir, *Summing Up: An Autobiography* (London: Orion, 1994).

إلى «اتفاق عمان» في 11 فبراير 1985، وفيه وافق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على فكرة مؤتمر دولي يشارك فيه الفلسطينيون في وفدي مشترك مع الأردن على أساس القرار (242)، أي مبادلة الأرض بالسلام. وبعدها، بذل الأردن جهداً كبيراً في حماولة إقناع الولايات المتحدة بالدعوة إلى مؤتمر دولي بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، لكن الولايات المتحدة لم تكن متحمّسة لمشاركة الفلسطينيين إلى أن تستجيب المنظمة لثلاثة شروط كان قد وضعها هنري كيسنجر عندما وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية سيناء الثانية في عام 1975، فقد تعهد كيسنجر لإسرائيل، في ملحق سري، بـالتجري الولايات المتحدة أي محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن تستجيب المنظمة لشروط ثلاثة: قبول القرار (242)، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ الإرهاب. وبعد توقيع «اتفاق عمان»، لم يتمكّن ياسر عرفات من الاستجابة للشروط الأمريكية بسبب الخلافات الفصائلية داخل المنظمة. كما أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في إعادة الاتحاد السوفييتي إلى منطقة التأثير، بعد أن نجحت في إخراجه من معادلة صناعة السلام في الشرق الأوسط. وهكذا، بدأت آمال الملك حسين بخلق ظروف ملائمة لانعقاد مؤتمر دولي، بالالاشيء شيئاً فشيئاً.

وفي عام 1986، أصبح إسحق شامير رئيساً للوزراء في إسرائيل، في حين أصبح شيمون بيرس وزير الخارجية، وتتابع الأخير جهده مع الأردن، وتوصل إلى ما يسمى «اتفاق لندن» مع الملك حسين في أبريل 1987. ففي 11 أبريل استضاف اللورد البريطاني فيكتور مشكون في بيته بلندن الملك حسين يرافقه رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي، ووزير خارجية إسرائيل شيمون بيرس يرافقه مساعدته يوسي بيلين. واتفق الطرفان على عقد مؤتمر دولي يكون غطاءً لإجراء محادثات منفردة، وعلى إعادة الضفة الغربية إلى الأردن لقاء معايدة سلام. وما إن توصلوا إلى هذا الاتفاق غير الموقّع حتى أرسل بيرس رفيقه يوسي بيلين لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتز، وطلب

منه أن يتبنّى هذه المبادرة. واتصل شولتز برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، فتبيّن له أنه يعارض هذا الاتفاق. ومن المفید الإشارة هنا إلى أن البنية الذهنية لشامير قائمة على التشكيك بغير اليهود وكأن العالم يتآمر عليهم. وكان شامير يرفض فكرة المؤتمر الدولي، لاعتقاده أنّ الجانب العربي قد يتلاعب بالمجتمع الدولي ويفرض على إسرائيل حلاً لا يناسبها. لذلك فشل الاتفاق الذي قال بيرس للملك إنّ عدم التوافق عليه إسرائيلياً سيدفعه إلى الاستقالة من الحكومة والدعوة لانتخابات جديدة على أساس الاتفاق، وهو أمر لم يتلزم به بيرس بعد ذلك. ولم يكتفي شامير برفض الاتفاق، بل أرسل الوزير موشيه أرنس لمقابلة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز وإبلاغه أنّ الاتفاق مرفوض، والطلب منه عدم التدخل في السياسة الداخلية الإسرائيلية.

وكما هو واضح، فشل ذلك الاتفاق بسبب النزاع الأيديولوجي والسياسي بين زعيم حزب الليكود إسحق شامير ووزير خارجيته شيمون بيرس، إذ نصّ الاتفاق على إعادة الضفة الغربية للإدارة الأردنية، الأمر الذي وجد فيه الليكود خرقاً خطيراً لمركزه الأيديولوجي بوصف الضفة جزءاً من «الأرض الموعودة» وملكاً خاصاً لـ«الشعب اليهودي». وهذا يستدعي مناقشة الاستنتاجات الأردنية بعد تولي الليكود الحكم وتلاشيه آمال الحلّ.

المقاربة الأردنية والاستنتاجات

لفهم المقاربة الأردنية، لا بد من الإشارة إلى أنّ الأردن محاطاً بأربع دول تفوقه اقتصادياً وعسكرياً، وهي: السعودية، والعراق، وسوريا، وإسرائيل. ويعتمد الأردن على المساعدات الاقتصادية التي تقدّمها الدول الخليجية والعراق، ما شكلّ قيداً على استقلال سياسته الخارجية⁽²⁹⁾. وبناء على ذلك، لا

(29) للمزيد عن الكيفية التي شكلّت بها حاجة الأردن إلى المساعدات الاقتصادية قيداً كبيراً على خياراته في سياسته الخارجية وتحالفاته، انظر:

Laurie A. Brand, *Jordan's Inter-Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making* (New York: Columbia University Press, 1994).

يمكن للأردن أن يتحمّل العزلة في العالم العربي، ما دفعه إلى إخضاع مصالحة ورفاه في الصراع العربي الإسرائيلي للإجماع العربي في كثير من الأحيان. ولأن القضية الفلسطينية كانت مركبة بالنسبة للعرب، لم يحظ الأردن بالدعم لأيّ مبادرة من طرفه، نظراً للخلافات العربية والمزيدات بين الأنظمة العربية. كما أنّ حرية الأردن في العمل استندت إلى درجة كبيرة إلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية، فالأخيرة - وليس الأردن - هي التي حازت على اعتراف العرب بحصريّة التمثيل الشرعي للفلسطينيين. وحتى النخب الفلسطينية المؤيدة للأردن في الأراضي المحتلة، لم تمتلك الجرأة على التعبير عن مواقفها من دون مباركة المنظمة⁽³⁰⁾.

وكان من التحديات التي واجهها الأردن، الكيفية التي يمكن بها إشراك الفلسطينيين في المفاوضات، في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل مجرد الحديث إلى المنظمة. فبالنسبة للأردن، تعدّ مشاركة المنظمة في غاية الأهمية، لأنّ من شأنها منح الشرعية لأيّ حلّ دبلوماسي يمكن التوصل إليه مع إسرائيل ويستلزم تقديم تنازلات لها. كما أنّ الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت تؤيد إسرائيل - وإن بدرجات متفاوتة - ولا تمارس عليها الضغط المطلوب، ومن دون موقف أمريكي مساند لحلّ للصراع لا يمكن توقع استجابة إسرائيل. وما زاد الطين بلة أنّ شرط إسرائيل للسلام لم تقترب لما يمكن أن يقبل به الأردن، وحتى خطة ألون التي رفضها الملك حسين، لم تحظّ بإجماع إسرائيلي، في حين أظهر حزب الليكود معاداته للأردن.

بدأت ملامح الموقف العربي تتشكل بوضوح مع زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل وإلقائه خطابه الشهير في الكنيست (1977). في البداية، كان هناك نوع من الانقسام، ففي حين رفضت بعض الدول زيارة السادات، فضل

(30) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Emile Sahliyeh, "Jordan and the Palestinians," in in William Quandt (ed.), *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D.C: The Brookings Institution Press, 1986), pp.283-84.

الأردن الانتظار كي يتسمى له الوقوف على جوهر ما يمكن أن يجري، وبعد أن وقع السادات سلاماً منفرداً مع إسرائيل في مارس 1979، انضم الأردن إلى دول الرفض، وعوّقت مصر بطردها من جامعة الدول العربية. وبعد اتفاق السلام، لم تخرج السياسة العربية عن نطاق الخلافات والانقسامات، وهو أمر لم يكن ليستفيد منه الأردن في مسعاه لدفع إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية. وأكثر من ذلك، شعر الأردن بقلق متزايد من السياسات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيطان، وضرب المفاعل النووي العراقي في عام 1981، وضم الجolan السوري المحتل. وخشي الأردن أن يكون الهدف التالي لإسرائيل، لا سيما مع وجود أرئيل شارون وزير الدفاع وإسحق شامير وزير الخارجية، فالمعروف أئمّها كلاماً يعتقدان أنّ الدولة الفلسطينية ينبغي أن تقوم في الأردن.

لكن حرب لبنان في عام 1982 خلقت زخماً مختلفاً، إذ أطلق الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريغان مبادرة في مطلع سبتمبر 1982، جاء فيها أن الولايات المتحدة ترى أنّ حكماً ذاتياً من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطاً بالأردن من شأنه أن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت. وامتدح الأردن مبادرة ريغان، ووصفها الملك حسين بأنّها أجرأ موقف تتخذه إدارة أمريكية منذ آيزنهاور⁽³¹⁾. وأعادت تلك المبادرة الأردن إلى مركز الحدث، وخاصة مع طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى تونس، وتراجع ثقلها السياسي. شعر الأردن بضرورة اقتناص الفرصة، لكنه كان مقيداً بقرار الرباط الذي حصر تمثيل الفلسطينيين بالمنظمة. من هنا جاءت فكرة إجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية وهي في موقف الضعف، وذلك من أجل سبر أغوار مبادرة ريغان، فإشراك المنظمة -من وجهة نظر الأردن- سيقلل المعارضة العربية، كما أن المنظمة هي التي تمنح الشرعية للجهاد الأردني، وهي التي يمكنها تقديم التنازلات وليس الأردن. وانتهت جولة

(31) لمزيد من التفاصيل، انظر:

FBIS, Daily Report: MEA, September 14, 1982, p.F2.

الحوار الأولى بين الأردن والمنظمة بفشل ذريع، إذ عانت المنظمة من انقسامات كبيرة منعت رئيسها ياسر عرفات من اتخاذ القرار، ورأى عرفات أن استمرار المفاوضات مع الأردن يعني تعزيز فرص شرذمة الصف الفلسطيني، لا سيما أن إسرائيل رفضت مبادرة ریغان مباشرةً وأعلنت عن خطط لتكثيف النشاط الاستيطاني. علاوة على ذلك، لم يؤيد العرب الملك حسين، والتّفّوا حول مبادرة ولي العهد السعودي آنذاك الأمير فهد بن عبدالعزيز، التي تحولت إلى خطة تبنتها الجامعة العربية في مؤتمر فاس في سبتمبر 1982، نصّت على ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلّة، و منحت المنظمة - وليس الأردن - الدورَ الرئيس في محادثات السلام في حال قيامها.

وبمرور الأيام تضافت العوامل لصالح المقاربة الأردنية، فتراجع وزن المنظمة في السياسة الإقليمية، وطرد الرئيس السوري حافظ الأسد ياسر عرفات من دمشق في يونيو 1983، لأنّ عرفات رفض القبول بإملاءاته وسعيه لإخضاع المنظمة لوقف دمشق. واستنتاج الأردنيون أنّ عرفات أصبح أكثر ضعفاً، وبالتالي أكثر عرضةً للتأثير الأردني، لذلك قرر الأردن دعوة المنظمة لجولة المحادثات الثانية. وشجّع الملك في هذا المسعى تطّور الظروف الإقليمية والدولية أيضاً، فقد فاز الرئيس الأمريكي ریغان بولاية ثانية ما يعني أنه قد يصبح أكثر انحرافاً في محادثات السلام دون الالتفات لهاجس إعادة الانتخاب الذي عادة ما يجعل الرئيس الأمريكي أكثر عرضة لضغط لوبى إسرائيل، وكان حزب العمل يتقدم في استطلاعات الرأي ما يعني إمكانية عودته لسدة الحكم في إسرائيل. كما أعاد الأردن علاقاته الدبلوماسية بمصر في سياق تحديد التأثير السوري. وفي 11 فبراير 1985، توصل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى «اتفاق عمان»، الذي نصّ على تشكيل وفد مشترك، وإقامة كونفدرالية بين الأردن والدولة الفلسطينية بعد قيامها، وعقد مؤتمر دولي للسلام تشارك به الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. في تلك الأثناء ناشد الملك إدارة ریغان إجراء لقاء مع أعضاء الوفد الفلسطينيين، لكنّ واشنطن أصرّت على

الشروط الثلاثة التي كان قد وضعها كيسنجر ورفضت المنظمة الاستجابة لها، إذ رفضت المنظمة قبول القرار (242)، ونبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل. ولم يتمكن الملك حسين من الدفاع عن المنظمة وإبرازها كجهة معتدلة بعد حادثة أكيليل لاورو في عام 1985. ففي أكتوبر من ذلك العام اختطف أربعة مسلحين من جبهة التحرير الفلسطيني سفينة إيطالية قبالة السواحل المصرية، وقتل المختطفون رجلاً أمريكيًا يهودياً على كرسي متحرك يدعى «ليون كلينغهوفر»، ثم ألقوا به في البحر، ورفض ياسر عرفات إدانة هذه العملية. وأخيراً، لم ينل «اتفاق عمان» تأييد العرب الذين اجتمعوا في قمة عُقدت في المغرب في أغسطس 1985.

وبعد عام تقريباً، أعلن الملك حسين نهاية الاتفاق، فقد كان الرئيس ياسر عرفات يمارس مراوغة شديدة أزعجت الأردنيين، وأصيب المشهد الإسرائيلي بالشلل بعد تشكيل حكومة وحدة برأسين، كما أن الرئيس ریغان كان يسعى في البداية إلى إقامة إجماع استراتيجي لمواجهة السوفيت يضم دولًا عربية معتدلة في منطقة الخليج. وبدوره، رفض ياسر عرفات الاتفاق وألغاه في أبريل 1987، كثمن لصالحه مع خصمه ومنافسيه في المنظمة وفي حركة فتح أيضاً. ورداً على كل هذه الإحباطات قرر الأردن إخضاع المنظمة عن طريق خطة التنمية للأراضي المحتلة، التي تعهد الأردن من خلالها بتطویر الضفة وتحديثها على مدار خمس سنوات في محاولة لتفویة الأصوات المؤيدة للأردن داخل الأراضي المحتلة. لكنّ الخطة التي اعتمدت على توفير 1.250 مليار دولار مُنیت بالفشل، لأنّ الأردن لم يتمكن من توفير أكثر من 50 مليون دولار. وبهذا، لم يتمكن الأردن من تجاوز المنظمة. وفي أثناء ذلك، فشل اتفاق لندن أيضاً، ولم يَفِ شيمون بيرس بالوعد الذي قطعه أمام الملك حسين بحلّ الحكومة. وهكذا، تداعت جهود الملك في عقد مؤتمر دولي للسلام، وجاءت «اتفاقية الحجارة» لتفصي على آخر آمال الأردن في التوصل إلى حلّ سياسي يستعيد فيه ما فقده في حرب 1967.

وبحلول عام 1988 استنتاج الأردن أنّ هدفيه الرئيسين في منع قيام دولة فلسطينية (كان يريد أن يمارس الحكم على الفلسطينيين) ومنع حزب الليكود من قضم الأراضي الفلسطينية، لا ينسجمان، فلا هو قادر على منع النشاط الاستيطاني واستعادة الأراضي المحتلة، ولا هو قادر على منع إقامة دولة فلسطينية في حال استعاد الفلسطينيون أرضهم. لذلك، قرر الأردن أن يعلن في 31 يوليو 1988 فك الارتباط القانون والإداري مع الضفة الغربية، مسقطاً بذلك فكرة «الخيار الأردني» للأبد، ما مهد الطريق أمام تبلور خيار فلسطينيّ.

الخاتمة

كما بيّن هذا الفصل، شكّل احتلال الأراضي الفلسطينية في حرب يونيو 1967 محطة فارقة في الصراع العربي الإسرائيلي، بخاصة بين الأردن وإسرائيل، فالأخيرة لم تستطع أن تقرر مستقبل الأراضي المحتلة بطريقة أو بأخرى، ما فتح الباب على مصراعيه لكرة الثلج الاستيطانية لتكبر، لدرجة أن آمال إعادة الأرض في سياق اتفاقية سلام تبخرت على نيران التعنّت الإسرائيلي والنشاط الاستيطاني المستمر.

وتعلم الأردنيون دروساً مهمة، فقد عطلت دينامية السياسة الداخلية الإسرائيلية تشكيل ائتلاف يمكن له أن يقبل بسلام مع الأردن استناداً إلى قاعدة «الأرض مقابل السلام»، وكانت أيّ خطوة تستلزم انسحاباً إسرائيلياً تتحول على الفور إلى قضية سياسة داخلية معقدة. ويمكن القول إنّ الطريقة التي تشكّل فيها الحكومة الإسرائيلية، وحقيقة أنّ أيّاً من الأحزاب الإسرائيلية لم يتمكّن تاريخياً من الفوز بأغلبية في الكنيست، وتصاعد تأثير التيار الديني القومي، والتنافس الحاد بين السياسيين الإسرائيليين، كلها عوامل عقدت صناعة القرار عندما يتعلّق الأمر بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. لذلك، استمرت حالة الاستعصاء، واستمر معها ما عُرف بـ«الوضع القائم»، الذي سمح بإقامة مزيدٍ من المستوطنات. وفي نهاية الثمانينيات، استنتاج الأردن

أنه ليس بإمكانه منع حزب الليكود من الاستمرار في سياسة قضم الأرض وتنقية أيّ فرصة حقيقة لإحلال السلام العادل.

كما أنّ الأردن كان يعاني من القيود التي تحدّ من مكانته الإقليمية، فالعرب بشكل عام لم يؤيّدوا مبادراته، في الوقت الذي كان بأشد الحاجة فيه إلى الدعم والتأييد العربيّين. وبعد أن اعترف العرب بحصريّة التمثيل، عندما اعترفوا في مؤتمر الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينيّة -وليس الأردن- ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطينيّ، لم يعد أمام الأردن خيارات للتحرك في إطارها. وحتى بعد أن طردت المنظمة من بيروت إلى تونس، لم يتمكّن الأردن من استغلال ضعف المنظمة، لأنّ المنطق لم يكن بجانبه، فقد تمكّن العرب بموقفهم الثابت بضرورة أن تكون المنظمة -وليس الأردن- اللاعب الرئيس في أيّ حلّ للصراع. وبعد اندلاع «انتفاضة الحجارة»، أدرك الأردن مرة أخرى أنّ خيار الشعب الفلسطيني لن يكون «الخيار الأردني»، حتى لو استُعيدت الأراضي المحتلة. وكانت هذه الواقعة كافية ليعيد الأردن حساباته السياسية في العلاقة مع الفلسطينيين غرب النهر.

أما الدرس الآخر والمهم الذي تعلّمه الأردن، فيتّصل بال موقف الأميركي. فالأمريكيان لم يخوضوا الحرب الباردة ولم يطروا الروس من معادلات حلّ الصراع العربي الإسرائيلي ليسمحوا لهم بالعودة مجدّداً إلى الشرق الأوسط من نافذة المؤتمر الدولي. صحيح أنّ القضية الفلسطينيّة مهمة، لكنها لم تكن لتحتلّ درجة متقدمة على سلم أولويات الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة التي انحازت لإسرائيل، ورأت أن مصدر عدم الاستقرار يتمثّل بسياسات الاتحاد السوفييتي الذي ينبغي أن يبقى بعيداً عن المنطقة. لذلك، ذهبت كلّ محاولات الملك حسين لإقناع الولايات المتحدة بفكرة المؤتمر الدولي أدراج الرياح، الأمر الذي سبّب له إحباطاً إضافياً. وأدّت مواقف منظمة التحرير المراوغة إلى إضعاف علاقه الملك حسين بالولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك خروج مصر من معادلات الصراع مع إسرائيل، ما منح إسرائيل تفوقاً إضافياً.

أمام هذه الدروس الكثيرة، وصل الأردن إلى استنتاجه الأهم في عام 1988 ، فالفلسطينيون في الأراضي المحتلة يريدون استقلالاً عن إسرائيل وعن الأردن أيضاً، وهم لم يخوضوا انتصارات ضد الاحتلال حتى يعيدوا الحكم الأردني إلى الضفة الغربية. لذلك جاء قرار الملك حسين في 31 يوليوز بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية طارحاً فكرة «الخيار الأردني» جانباً، وهو أمر في غاية الأهمية، لأنّه أسهم في بلورة «الخيار الفلسطيني» خياراً منطقياً لأي عملية سلام حقيقة. ومع انتهاء الحرب الباردة وحرمان العرب من المظلة السوفيتية، ثم هزيمة العراق في عام 1991 ، وتغيير موازين القوى لصالح إسرائيل بشكل فادح، تشكّلت الظروف الضرورية الالزامية للبدء بعملية مدرّيد للسلام، وهو ما سيتم تسلیط الضوء عليه في الفصل القادم.

الفَضْلَاءُ الشَّامِنْ

من «كامب ديفيد» إلى الانتفاضة

أثير موضوع زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى إسرائيل غير مرة، وبأكثر من صيغةٍ وشكلٍ؛ وتوالت التساؤلات عن المبررات التي دفعته إلى المخاطرة بالذهاب إلى إسرائيل في وقتٍ كانت الإدارة الأمريكية فيه على وشك الدعوة لمؤتمر دولي. وارتبطت هذه التساؤلات بسؤالٍ مركزيٍّ: كيف يمكن للعرب أن يستعيدوا ما فقدوا من أرض في حربٍ هزموها بها وأسموها «النكسة» تخفيفاً من شدّة وطأتها؟ لقد تباينت آراء القادة العرب حول الطريقة المثلث لاستعادة الأرض، بفعل قراءاتهم المتضاربة بشأن ما يمكن فعله في هذا السياق. وكان لافتاً أنَّ الرئيس المصري يفكُر خارج الصندوق، فقد خللت زيارته إلى القدس أوراق عملية السلام وأفضت إلى «ماراثون» من المفاوضات التي سرعان ما أفضت إلى صلح منفرد.

ففي 9 نوفمبر 1977، فاجأ الرئيس السادات العالم بخطابٍ ألقاه في مجلس الشعب المصري، قال فيه إنه مستعدٌ للذهاب إلى الكنيست لبحث السلام مع إسرائيل، وبعد ذلك بعشرة أيام كان السادات يلقى خطاباً بالكنيست، كاسراً بذلك حاجزاً نفسيّاً عند الإسرائيليين الذين لم يصدقوا أن الدولة العربية الأهم والأقوى استسلمت أخيراً لمطلب موازين القوى، فقد أدركت مصر أن المفاوضات المباشرة ومن دون انتظار بقية المسارات، هي الطريقة الوحيدة أمامها لاستعادة أراضيها المحتلة. ورأى الإسرائيليون أنَّ

خطوة السادات تلك أضفت الشرعية على مبدأ في السياسة الخارجية الإسرائيلية يفيد بأنه لا انسحاب من دون مفاوضات مباشرة ومن دون توقيع معاهدة سلام كاملة، وأن إسرائيل محتلة في فصل المسارات وفي رفض فكرة تشكيل وفد عربي مشترك لبحث قضايا الصراع كاملة.

بالطبع، لم يكن الأمر سهلاً على السادات، فقد ولدت سياسته الجديدة استياءً كبيراً لدى الدول العربية، ذلك أن السلام المنفرد أضعفَ الجانب العربي، وأخرج مصر من معادلات الحرب مع إسرائيل في وقت كانت إسرائيل تشنّ فيه هجوماً استيطانياً عنيفاً على الضفة الغربية، انسجاماً مع فهم اليمين الحاكم بضرورة تكامل «أرض إسرائيل». لكن قراءةً متأنيةً لمذكرات السادات تكشف عن تحول كبير في موقفه دفعه إلى التفكير بهذه الخطوة واتخاذها⁽¹⁾. كان السادات يأمل في أن تتوّج جهوده بتحقيق سلام كامل بين مصر وإسرائيل، الأمر الذي سيعود بالنفع على مصر. من هنا، لم يُقْمِ السادات وزناً للانتقادات العربية، لاقتناعه بأن مصر هي الدولة الأهم والوحيدة التي يمكن لها أن تتحذّل خطوة دراماتيكية من وزن تلك التي قام بها وانتهت باتفاقية كامب ديفيد. وبالفعل، كُلّلت مساعي السادات في تحقيق صلح منفرد مع إسرائيل بالنجاح، فانسحبت إسرائيل من سيناء المصرية، وأخلّت مستوطنتين في سيناء، وبدأت مصر بتلقي مساعدات أمريكية. لكن المفارقة أن المعاهدة التي أبرمت عام 1979 لتدشين مرحلة من السلام كانت قد أطلقت العنان لإسرائيل لتصوّل وتجوّل كما تشاء في المشرق العربي، إذ تلاشت أحاطر الجبهة المصرية التي كانت مصدر قلق دائم وصداع مستمر لإسرائيل. وبناءً على ذلك، نفذت إسرائيل هجوماً واسع النطاق على لبنان في يونيو 1982، وطردت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، وحاولت إقامة سلام كامل مع لبنان - برئاسة بشير

(1) محمد أنور السادات، *البحث عن الذات: قصة حيتي* (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978).

الجميل - توطئةً لتنفيذ رؤية المتشددين في حكومة يغرن فيها ينحى الشكل الجيوسياسي للمنطقة.

ومثلاً عام 1977 تحديداً محطة تحول في عملية السلام، فقد وصل جيمي كارتر إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، ومنذ توليه السلطة رسمياً في 20 يناير، أعلى من أهمية مسألة حقوق الإنسان في السياسة الخارجية، ورأى أن هناك ضرورة لمنح الفلسطينيين وطنًا قومياً لهم⁽²⁾. وكانت رؤية كارتر تستند إلى فكرة أن لا حلّ من دون انسحاب إسرائيلي إلى حدود 1967، وأنه ينبغي منح الفلسطينيين الحق في تقرير مستقبلهم⁽³⁾. حاول كارتر أن يضع استراتيجية كيسنجر القائمة على تكتيك الـ«خطوة خطوة» على الرف، لصالح مقاربة أخرى تستند إلى الحل الشامل وعلى جميع الجبهات وفقاً للقرار (242) كحزمة واحدة، وبمشاركة الفلسطينيين أيضاً. لكن تحرّك السادات قوض جهود كارتر الذي رمى بثقله في نهاية المطاف لدعم الجهود المصرية الإسرائيلية لتوقيع صلح منفرد.

لم تُفضِ اتفاقيتا كامب ديفيد (1978) ولا معاهد السلام المصرية الإسرائيلية لعام 1979، إلى سلام شامل وعادل و دائم، فقد كانت إسرائيل تعاني في الداخل من صراع محتمم بين فريقين؛ الأول مسكون بهوا جس ديمغرافية ويريد حلّاً للقضية الفلسطينية، والثاني ي يريد التوسيع الكامل على حساب الفلسطينيين انسجاماً مع أفكار تاريخية وتلمودية ترى أن «أرض إسرائيل» ليست موضع مساومة مع أحد. من هنا جاءت حرب لبنان لتمهيد الطريق لفرض رؤية إسرائيل، وهو أمر لم يتحقق، فقد خسرت إسرائيل الحرب

(2) انظر:

Zbigniew Brezezinsky, *Power and Principle: Memoires of the National Security Advisor, 1977-1981* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1983), p.81.

(3) انظر:

Walter Laqueur and Barry Rubin, *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*, 7th revised edition (New York: Penguin Books, 2008), p.608.

ولم تتمكن من فرض رؤيتها على الفلسطينيين. لكن الأسئلة المركزية ظلت تتمحور لسنواتٍ حول مستقبل الأرضي المحتلة؛ هل تعدها إسرائيل إلى الأردن أم إلى الفلسطينيين؟ وكم مساحة الأرض التي ينبغي الاحتفاظ بها؟ وهل هناك إمكانية لتأهيل منظمة التحرير الفلسطينية لتكون شريكاً مقبولاً لإجراء مفاوضات؟ ولماذا اندلعت الانتفاضة الشعبية (1987) في وقتٍ اعتتقدت فيه إسرائيل أنَّ الوضع القائم كان من دون كلفة، وأنَّه يمكنها الاستمرار في بناء المستوطنات ومصادرة الأرضي الفلسطينية؟ هذا الفصل سيسلط الضوء على تلك الأسئلة محاولاً الإجابة عليها بشيءٍ من التفصيل.

السادات يفاجئ العالم

لم تكن الأمور سهلة في مصر بعد حرب أكتوبر 1973، فقد تدهور الوضع الاقتصادي على وجه التحديد. ووصل الرئيس محمد أنور السادات إلى نتيجة مهمة، مفادها أنَّ الولايات المتحدة لن تسمح بهزيمة عسكرية لإسرائيل تدفعها إلى قبول حلٍّ وفقاً للشروط العربية المعروفة، كما أنَّ الاتحاد السوفييتي لن يعطي مصر سلاحاً كافياً ومتطوراً لهزيمة إسرائيل عسكرياً بشكل حاسم. والأهم، أنَّ السادات تيقن أنَّ مفتاح الحل في المنطقة بيد الولايات المتحدة وليس بيد السوفييتي، لذلك فكر مليأً في تغيير أفكاره. وفي هذا السياق، يقول الرئيس المصري في مذكراته، إنه بدأ في عام 1977 التفكير بحلٍّ من خارج الصندوق. وبكلماته، «أخذتُ أتأمل في الموقف، فتبين لي أننا دخلون على حلقة مفرغة رهيبة تماماً كالتي عشناها طوال الثلاثين عاماً الماضية. إذ إنه بسبب الجدار النفسي الرهيب الذي أشرتُ إليه، أخذت إسرائيل في هذه المرحلة التمهيدية لعملية السلام تعترض على شكليات وإجراءات من أبسط الأشياء، كفاصلة أو نقطة في النص إلى كلمة مضافة أو كلمة ممحوقة، وكان يهمها جداً أن يقال إنَّ ورقة العمل التي ستكون أساساً لاجتماع جنيف ورقة أمريكية إسرائيلية». ويضيف: «وأخذنا نحن العرب أيضاً، بسبب ذلك الحاجر الرهيب، نعرض بصورة تلقائية على هذه الشكليات، فنقول إننا لا يمكن أن

نقبل ورقة عمل أمريكية إسرائيلية، بل إنني إذا قبّلت من ناحيتي ورقة عمل عربية أمريكية فإنّ إخواني العرب سوف يرفضون كلمة ‘أمريكية’ (مع علمهم أنه لا يمكن تحقيق حل بدون أمريكا)، وبذلك دخلنا الحلقة المفرغة للإجراءات الشكالية وابتعدنا عن جوهر القضية»⁽⁴⁾.

كانت للسادات تجربة مريرة في السجن في النصف الثاني من الأربعينيات، تعلّم منها أهمية تغيير المرء لأفكاره⁽⁵⁾. وفي هذا الصدد، يقول السادات: «هنا وجدتُ ما تعلّمته في الزنزانة 54 في سجن مصر يمدهني بقوة جديدة وطاقة جبارة على التغيير. إنني أواجه واقعاً بالغ التعقيد يحتاج إلى طاقات نفسية أولاً وفكرية ثانياً للتغييره. ولقد تعلّمت أثناء تأملي للإنسان والحياة في ذلك المكان المنعزل أنّ من لا يستطيع أن يغير أفكاره أولاً لن يستطيع أن يحدث أيّ تغيير في عالم الواقع، ومن ثم لن يستطيع تحقيق أيّ تقدّم. التقدّم مستحيل دون التغيير. وليس هذه مجرد فكرة اهتديتُ إليها، بل أسلوب عمل وديدن حياة منذ أن اكتشفتُ ذاتي في الزنزانة 54»⁽⁶⁾. ركّز السادات على ما كان يراه حاجزاً نفسياً يقف عائقاً أمام التقدّم في العلاقات مع إسرائيل. وهنا يضيف السادات: «ال حاجز النفسي الذي أعنيه هنا، هو ذلك الجدار الضخم من الشك والخوف الكراهيّة، بل وسوء الفهم، إذ إنّ كلاً من الطرفين غير مستعدّ لتصديق الآخر وغير مهياً نفسياً لتقبلُ ما يصله عن طريق

(4) محمد أنور السادات، مصدر سابق، ص 402.

(5) اعتُقل السادات بعد اغتيال أمين عثمان، وزير المالية في حكومة النحاس باشا، بسبب علاقته الوطيدة بالحكومة البريطانية. واعتُقل السادات مع آخرين على خلفية الحادث من دون أن يوجّه له اتهام رسمي، وأودع في الزنزانة رقم 54 في سجن «قرة ميدان» لمدة عامين ونصف العام، قضى عاماً ونصف العام منها في الحبس الانفرادي داخل تلك الزنزانة التي غيرت حياته، بل إنّ «السادات» جديداً ولد منها كما جاء في مذكراته «البحث عن الذات».

(6) محمد أنور السادات، مصدر سابق، ص 403.

أمريكا»⁽⁷⁾. وبعد تقديم طويل عن ضرورة تغيير الأفكار، يصل السادات إلى السبب الذي دفعه لزيارة إسرائيل، وهنا يقول: «ماذا يمكنني إذن أن أغيّر؟ لقد درجنا على عدّ إسرائيل موضوعاً مشحوناً بحساسية وخطورة إلى الدرجة التي تحرم الاقراب منه. بل لقد استمر هذا الموقف سنين طويلة حتى بلغت التراكمات حدّاً يصعب معه التغيير إن لم يكن يستعصي فعلاً؛ تماماً مثلما حدث بالنسبة للنظرية الإسرائيلية للعرب. وهنا وجدت أن السبيل إلى التغيير لا بد أن يتناول صلب هذه النظرة وجوهرها. فإذا كان لنا أن نناقش جوهر القضية وأساسها بغية تحقيق السلام الدائم، فلا بد لنا من أسلوب جديد تماماً؛ أسلوب يخطّى مرحلة الشكليات والإجراءات ويكسر حاجز عدم الثقة المتبادلة حتى لا نعود للدائرة المغلقة والطريق المسدودة»⁽⁸⁾.

تطرح سردية السادات في مذكراته تساؤلات حول سبب تأخره في طرح هذه الأفكار؛ ألم يكن بالإمكان الكتابة عنها في الستينيات مثلًا؟ أم إن الأمر لا يتعلّق بالأفكار بقدر ما يتعلق بالواقعية السياسية؟ فبعد حرب 1973 أدرك السادات أن الحرب حدثت في ظروف مواتية ربما لن تتكرر ثانيةً، وهي: قيام القوات السورية والمصرية بشنّ هجوم مفاجئ، ووجود موقف عربي موحد داعم لمصر، وعدم قدرة العرب عسكريًا على تحقيق أكثر مما حققوه في حرب أكتوبر، وأخيراً، لا يمكن لإمكانات مصر الاقتصادية أن تتحمل أعباء استمرار الصراع⁽⁹⁾. بمعنى أن السادات تعلّم أن السياسة الخارجية لا يوجد فيها «راكب مجاني»، فالدول تحسب الربح والخسارة والأصول والأعباء، والعلاقات تعكس غالباً موازين القوى السائدة. فقد جاء الاتفاق المصري

(7) المصدر نفسه، ص 403.

(8) المصدر نفسه، ص 403.

(9) حول القراءة المصرية لهذا التغيير في البيئة الإقليمية، انظر:

Abdel Monem Said Aly, "Egypt: A Decade after Camp David," in William Quandt (ed.), *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D.C: The Brookings Institution Press, 1986), p.96.

الإسرائيли نتيجةً لبيئة سياسية فهم فيها السادات أنَّ استمرار حالة الحرب مع إسرائيل ليس في صالح مصر. لقد كان السادات مؤمِّناً بأنَّ هناك حاجة للتغيير، كي يبقى نظامه مستقراً. وبالفعل، بدأ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وإدخال نوع من الديمقراطية المقيدة، والتحالف مع الغرب. لكنه أيضاً كان على يقين بأنَّ السلام مع إسرائيل من شأنه أن يساعد مصر على تحقيق مصالحها المشودة. بمعنى آخر، كان السادات مستعجلًا لتحقيق السلام مع إسرائيل، لاستعادة سيناء، ولتعزيز التحالف مع الولايات المتحدة وترسيخه.

في تلك الأثناء، فاز الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في انتخابات عام 1976، وتولَّ منصبه رسمياً في يناير 1977. كان لافتاً في ذلك الوقت امتلاك كارتر جرأةً مراجعةً مواقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الإسرائيلي، وتوصلَ في وقت مبكر إلى أنه يمكن رعاية المصالح الأمريكية بشكل أفضل إذا أمكن التوصل إلى تسوية سلمية شاملة بين العرب وإسرائيل. ويشير وزير الخارجية الأمريكية سايرس فانس إلى أنَّ كارتر اعتقد أنَّ تكتيکـ الـ«خطوة خطوة» قد استنفذ إمكاناته، وأنَّه آن الأوان لتجديد السعي إلى سلام شامل⁽¹⁰⁾. وما إن تسلَّم كارتر السلطة حتى بدأ بتقييم الوضع في الشرق الأوسط، فتراجع بشكل واضح عن ذلك التكتيک الذي أسس له وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر. وعلى العكس من كيسنجر الذي كان ينظر للصراع العربي الإسرائيلي أو عملية السلام بوصفها جزءاً من لعبة حرب باردة أوسع، كان كارتر ينظر إلى الصراع في سياقه الإقليمي، مؤمِّناً أنَّ الحل الشامل يستلزم حلًّا لطلاب الفلسطينيين، وتمكينهم من تقرير مصيرهم⁽¹¹⁾. علاوة

(10) للمزيد عن إعادة تقييم الإدارة الأمريكية لكتيکـ الـ«خطوة خطوة» الذي تبناه كيسنجر، انظر:

Cyrus R Vance , *Hard choices: Critical years in America's foreign policy* (New York: Simon and Schuster, 1983).

(11) جيمي كارتر، *السلام ممكن في الأراضي المقدسة: خطة قابلة للتطبيق* (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010)

على ذلك، أعلى كارتر من شأن مسألة حقوق الإنسان في السياسة الخارجية، ما أعطى دفعة إضافية لجهوده في مساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق يضع حدًا لمعاناة الفلسطينيين⁽¹²⁾.

استناداً لهذا الفهم، فضل الرئيس كارتر حلًّا شاملًا بين العرب وإسرائيل، وذلك من خلال إحياء صيغة مؤتمر جنيف الذي أفشلته هنري كيسنجر⁽¹³⁾. ورأى كارتر أن تُدعى كل الأطراف المعنية لمؤتمر دولي، وأن يُسمح بشكلٍ من أشكال المشاركة الفلسطينية، كي يتسعى للفلسطينيين حل قضيتهم. وببحث كارتر الأمر في لقاء بالرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف، وأصدرا معًا بيانًا في مطلع أكتوبر 1977، أكدًا فيه الحاجة لتمثيل الفلسطينيين في المفاوضات بهدف استعادة حقوقهم المشروعة، ودفع إسرائيل للانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو، وإنتهاء حالة الحرب، وإقامة علاقات سلام طبيعية بين كل الدول على أساس الاعتراف المتبادل بالسيادة، وتكامل الأرض، والاستقلال السياسي لجميع الدول، مع إقامة مناطق متزوعة السلاح تُدار من قوات الأمم المتحدة أو من مراقبين، وبضمان من القوتين العظميَّن. بمعنى آخر، آمن الرئيس كارتر أن لا حلًّا من دون منح الفلسطينيين حقوقهم في تقرير المصير⁽¹⁴⁾.

كان كارتر مطلعاً على نوايا السادات المرتبطة برغبته في العمل مع الولايات المتحدة، وتوصل إلى هذه التبيّنة عندما التقى به السادات خلال

(12) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Zbigniew Brzezinski, *Power and Principle: Memoires of the National Security Advisor, 1977-1981* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1983), p.81.

(13) انظر:

Janice J. Terry, The Carter Administration and the Palestinians, *Arab Studies Quarterly*, Vol. 12, No. 1-2 (Winter/ Spring 1990), pp.153-165.

(14) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Walter Laqueur and Barry Rubin, op. cit., p.608.

زيارته إلى الولايات المتحدة في مارس 1977. وهنا يقول كارتر: «صار واضحًا أن ميله (أي السادات) إلى العمل معى في محادثات السلام ميلٌ متظاهر وجيد»، ويضيف: «لقد أخبرني بوضوح أنه مستعدٌ لاتخاذ خطوات جَسورة نحو السلام، استنادًا إلى القرارات السابقة في مجلس الأمن»⁽¹⁵⁾.

خشى السادات من عدم تحقيق مؤتمر جنيف المراد منه، فالوفود العربية لن تتفق على مطالب موحدة، وستكون هناك مزایادات بين الأنظمة العربية، ما يعني إفشال المؤتمر في وقت ي يريد فيه السادات السلام مع إسرائيل. فلم يتفق الرئيسان السادات والأسد على ما يمكن القيام به في ذلك المؤتمر، وتوصل السادات إلى أنّ بإمكانه تحقيق ما يريد إذا عمل بشكل منفرد. والحق أنّ هذا التفكير لم يكن وليد الصدفة، إذ إن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بیغن كان قد زار الرئيس الروسي نيکولاي تشاوتشيسکو (الصديق المقرب من السادات) وقال له إنه يريد السلام مع مصر. واستعانت إسرائيل أيضًا بملك المغرب كي يتوسط عند الرئيس السادات. وغنى عن القول إن السادات كان يثق كثيراً بالرئيس الروسي تشاوتشيسکو، الذي طمأنه بخصوص صدق نوایا بیغن. واستمرت الاتصالات المصرية الإسرائيلية عبر لقاءات رُتّب لها بين وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه ديان ونائب رئيس الحكومة المصري حسن تهامي في المغرب، ما أوجد انطباعاً عند السادات بأنّ هناك إمكانية حقيقة للتوصل إلى سلام مع إسرائيل، التي ستنتسب من أراضي سيناء بكمالها. فقد نقل تهامي للسادات تأكيد ديان أنّ إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو، الأمر الذي أنكره ديان أمام السادات في القدس لاحقاً. واللافت أنّ إسرائيل طلبت عقد اتصالات رفيعة المستوى مع القيادة المصرية، كي تتعامل بشكل مباشر مع مصر، وتجنب الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة في حال انعقاد مؤتمر جنيف. وبناء على ذلك، شَكّلت زيارة

(15) جيمي كارتر، فلسطين السلام لا التمييز العنصري، ترجمة محمد محمود التوبية (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 46-47.

السادات إلى القدس وما سبقها من اتصالات إسرائيلية مصرية فرصة لکلا
الطرفين للهروب من انعقاد مؤتمر جنيف مرة أخرى.

ففي 9 نوفمبر 1977، ألقى السادات مفاجأة من العيار الثقيل عندما
أعلن استعداده لزيارة إسرائيل لبحث السلام معها. بعد ذلك بأربعة أيام، وجّه
له رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بیغن دعوةً لزيارة القدس وإلقاء خطاب
في الكنيست. وقامت الزيارة في 19 نوفمبر. وبهذه الخطوة التي أخذت الكثيرين
على حين غرة، قوّض السادات جهود الرئيس الأمريكي كارتر في إيجاد حلّ
شامل، لتطوى صفحة مؤتمر جنيف إلى الأبد. ومثلّت زيارة السادات حدثاً
مفاصلياً في دفع عملية السلام بين مصر وإسرائيل خطواتٍ مهمةٍ إلى الأمام،
لكنها أفضت أيضاً إلى نقاش عام في مصر حول العائد منها وحول هوية مصر.
علاوة على ذلك، لم يُبُدِّ بعض كبار المسؤولين المصريين اقتناعاً بحكمة هذا
المقاربة، واستقال وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي احتجاجاً على ما
حدث⁽¹⁶⁾.

النقاش العام في مصر

ما إن عاد الرئيس السادات من زيارته لإسرائيل حتى اندلع نقاش عام
في مصر حول هوية مصر، وفيما إذا كانت جزءاً من العرب أم - كما قال أنيس
منصور ونجيب محفوظ - إنها تنتهي لحضارة سابقة على العربية، هي جزءٌ من
الثقافة المتوسطية (نسبةً لدول البحر الأبيض المتوسط)، لذلك فإنها أكثر
التصاقاً باليونانية والرومانية منها بالإسلامية العربية⁽¹⁷⁾. وأصرّ بعض المثقفين

(16) إسماعيل فهمي، *التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط* (القاهرة: مكتبة
مدبولي، 1985).

(17) لمزيد من التفاصيل حول هذه الخوارات النارية، انظر: سعد الدين إبراهيم، عروبة
مصر: حوار السبعينيات (القاهرة: مؤسسة الأهرام: مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية، 1978).

على تقديم مصر بوصفها جزءاً من الحضارة الغربية، لا العربية التي وصفوها بـ«البدائية». فكان السلام مع إسرائيل بهذا المعنى، سلوكاً حضارياً في السياسة الدولية من جانب، ومن جانب آخر يمثل التقاءً بين حضارتين قديمتين، وبناء عليه، ينبغي على مصر اتخاذ موقف الحياد في الصراع العربي الإسرائيلي، وكأن مصر هي سويسرا. طبعاً، لم تكن تلك المرة الأولى التي تُطرح فيها هوية مصر للنقاش، فقد قدم الخديوي إسماعيل في ستينيات القرن التاسع عشر وجهة النظر نفسها فيما يتصل بانتماء مصر الحضاري. لكن إسرائيل في تلك الفترة لم تكن موجودة.

لذلك، اكتسب جدل السبعينيات زخماً كبيراً، بعد أن شعر الجيل الجديد في مصر أن بلدهم تحمل الكثير من أجل القضية الفلسطينية. والحق أنَّ الذي دشن هذا النقاش هو الأديب المصري المعروف توفيق الحكيم، عندما نشر كتابه «عودة الوعي» في عام 1973، وفيه حاكمَ تركَةَ الرئيس جمال عبدالناصر، مركزاً على الحروب التي خاضتها مصر وخسرتها سواء مع إسرائيل أو في اليمن. وكأنَّ لسان حال الجيل الجديد يقول إن مصر تعبر من الحروب، وإن الوقت قد حان لتعيد مصر ترتيب سلم أولوياتها، وتركز على الداخل، وتهتم بمصالحها الوطنية، بدلاً من تقديم مصالح العرب عليها.

وبالطبع، لم يكن هناك إجماع بين مثقفي مصر حول هذه القضية، إذ تصدَّت للفريق صاحبِ الرأي السابق مجموعةٌ من المثقفين على رأسهم السيد ياسين وسعد الدين إبراهيم وعائشة عبد الرحمن، ركَّزت على ما هو مشترك بين العرب من لغةٍ وقيم وثقافة، وعلاوة على ذلك، سلطت الضوء على التهديد الإسرائيلي الذي يطال الأمن القومي المصري مع العرب أو من دونهم. لذلك، مثلت زيارة السادات إلى القدس صفعةً لهم. ولعلَّ ما كتبه الشاعر أمل دنقل يعكس مشاعر شريحة كبيرة من المصريين الذين لم يؤيدوا السادات في زيارته لإسرائيل ناهيك عن توقيع اتفاقية السلام. إذ حذرَ أمل دنقل الرئيس السادات من المضي في الصلح مع إسرائيل، وجاء في إحدى قصائده:

«لا تصالح!

ولو منحوك الذهب

أُتُرى، حين أفقا عينيك

ثم أثبت جوهرتين مكانهما

هل تَرَى؟

هي أشياء لا تُشترى..

ذكريات الطفولة بين أخيك وبينك،

جُسُكما - فجأةً - بالرجلة،

هذا الحياء الذي يكتب الشوق .. حين تعانقُه،

الصمت - مبتسئن - لتأنيبِ أُمّكِما..

وكأنكما

ما تزالان طفلين!».

وفي مكان آخر في القصيدة، يحدد أمل دنقل خطورة مصافحة الإسرائييلين الذين تلطخت أيديهم بدماء المصريين والعرب، فالإسرائييليون أراقوا الدماء وقتلوا عرباً من بينهم مصريون، ومصافحة أيديهم تمثل ضياع البوصلة التي تفرق بين العدو والصديق:

«لا تصالح

ولو تَوَجَّوكَ بِتاجِ الإمارة

كيف تخطو على جثة ابن أبيك؟

وكيف تصير الملِيكَ

على أوجه البهجة المستعارة؟

كيف تنظر في يدِ من صافحوك..

فلا تبصر الدّم..

في كلِّ كفٍّ؟

إنَّ سهِّلًا أتاني من الخلف..

سوف يحيطكَ من ألفِ خلف

فالدُّمُ -الآن- صار وساماً وشاره..

لا تصالحٌ

ولو تَوَجَّلوكَ بتاجِ الإمارة

إنَّ عرْشكَ: سيفٌ

وسيفكَ: زيفٌ

إذا لم ترنْ -بذُؤابته- لحظاتِ الشرف

واستطبتَ الترف».

في المرحلة الأولى من النقاش العام، التي استمرت ما بين عامي 1977 و 1982، كانت الغلبة للفريق الذي أيد زيارة السادات و دافع عن الصلح المنفرد الذي وقعه الرئيس مع مناحيم بيجن. و عكست الصحافة المصرية حينها شكلاً من أشكال الاستياء من العرب ومن الفلسطينيين، وقدّمت الصحافة المصرية العرب على أنهم منقسمون، و حاقدون، و فاسدون، و عاجزون عن العمل، وغير شاكرين لمصر⁽¹⁸⁾. وبالفعل، خرجت مظاهرات معادية للفلسطينيين بعد

(18) لمزيد من التفاصيل عن صورة العرب والفلسطينيين في الصحافة المصرية، انظر:

Abdul-Monem al-Mashat, "The Egyptian-Israeli Settlement," *Journal of Arab Affairs*, Vol.5 (January 1985), pp.81-110.

اتهامهم بقتل يوسف السباعي في قبرص، وكان السباعي الذي تولى سابقاً وزارة الثقافة رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة «الأهرام» الصحفية، واتخذ موقفاً مؤيداً لسياسة السادات في السلام مع إسرائيل. وكتبت صحيفة «الأهرام» المصرية في الصفحة الأولى: «اغتيال يوسف السباعي في جريمة سوداء بيد التطرف الفلسطيني في قبرص»، وتحذّث الصحيفة في عنوان عريض عن الغضب العريض في مصر رفضاً لـ«الإرهاب الأسود»⁽¹⁹⁾.

لكنّ هذا الفريق سرعان ما خسر النقاش العام في مصر، بعدما تبيّن للمصريين أنّ الجانب الإسرائيلي لن يمنح الفلسطينيين شيئاً، بل على العكس من ذلك، شنت إسرائيل حرباً في لبنان في عام 1982، بهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تف بوعودها المرتبطة بخطبة الحكم الذاتي للفلسطينيين. وأكثر من ذلك، تواظأت القوات الإسرائيليّة في مجازر صبرا وشاتيلا، ما فجر الشارع المصري، فلم يعد لفريق التسوية -إن جاز التعبير- القدرة على التمسك ب موقفه في وقت استهدفت فيه إسرائيل الفلسطينيين بطرقٍ شتى. وهكذا، ذهبت مقولات توفيق الحكيم وسواه أدراج الرياح، وبلغ الأمر ببعضهم أن راجع رأيه واتخذ موقفاً مضاداً. يكفي هنا التوقف عند اقتباس من أنيس منصور (الكاتب والأديب المقرب من السادات، والمحمّس للسلام مع إسرائيل، لدرجة أنه ألغى رحلة الحج حتى يتمكّن من مرافقة السادات في زيارة القدس) للتعرف على الانقلاب الكبير في المزاج المصري. يقول أنيس منصور: «لا يوجد قلم في مصر لم يلعن إسرائيل، ولا يوجد صوت واحد في

(19) اغتيال يوسف السباعي في 18 فبراير 1978 على يد رجلين في عملية أُلقت بظلالها على العلاقات المصرية القبرصية، فهبطت وحدة عسكرية مصرية في مطار لارنكا لإطلاق سراح حوالي ثلائين شخصاً احتجزهم الرجالان اللذان هدداً بقتل الرهائن ما لم تستجب السلطات القبرصية لطلبهما بنقلهما جواً إلى خارج البلاد. ودارت معركة بين الوحدة المصرية وأفراد من الحرس القبرصي أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من أفراد القوة المصرية التي استسلمت في نهاية المطاف وأُعيدت إلى مصر.

مصر لم يتصل من إيمانه السابق بإمكانية التوصل إلى سلام شامل مع إسرائيل.. جوهر السلام هو الدولة الفلسطينية... وغير ذلك لن يكون هناك سلام، حتى لو قام كل فرد إسرائيلي بحمل قبالة ذرية، أو حتى لو قامت مركبات الفضاء الأمريكية بنقل الفلسطينيين إلى القمر! لقد تصالحنا مع إسرائيل متطلعين إلى سلام شامل... لكن تبيّن أن ذلك كان خطأ. والأكثر تفاؤلاً بيننا يعرف الآن أنه ربما سيستغرق الأمر 43 عاماً لتصحيح هذه الغلطة⁽²⁰⁾. بمعنى آخر، جاءت حرب لبنان صفةً على جبين مصر، فقد كان الغزو الإسرائيلي دليلاً عملياً على تحييد مصر عسكرياً، وشعور إسرائيل بحرية العمل من دون أن تحسب حساباً لمصر التي عبرت عن استيائها باستدعاء السفير المصري من تل أبيب بعد مذابح صبرا وشاتيلا.

وبعيداً عن النقاش العام والاستقطاب بين النخب والثقافين، كان الرئيس السادات مصمماً على المضي قدماً في مبادرته، فقد كانت حساباته سياسية بامتياز، فنافذة الفرصة التي أتيحت له قد لا تتكرر بسهولة، وكان هذا الاعتبار بالغ الأهمية بالنسبة له⁽²¹⁾. لهذا السبب، تسارعت عجلة المفاوضات، وتوصل الجانبان الإسرائيلي والمصري إلى اتفاقية كامب ديفيد في نوفمبر 1978: الأولى تتعلق بمصر وإسرائيل، والثانية بالحكم الذاتي للفلسطينيين. وفي مارس 1979 جرى التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لستهي بذلك عقود من الحروب بين مصر وإسرائيل، لكن المعاهدة لم تُنهِ الصراع العربي الإسرائيلي، الذي ما زال مستمراً إلى الآن. حتى المصريون أنفسهم، لم يلبوا أن اكتشفوا أن إسرائيل دولة توسيعية في جوهرها.

(20) أنيس منصور، الأهرام، 17 يوليو 1982.

(21) عبد الستار الطويلة، السادات في إسرائيل: حرب أم سلام (القاهرة: مؤسسة دار التعاون، 1978).

الموقف الإسرائيلي

كان السلام مع مصر خياراً إسرائيلياً مفضلاً، فمصر هي الدولة العربية الأقوى والأهم والأكثر سكاناً، كما أن العرب لن يحاربوا إسرائيل من دون مصر. لذلك، فإن إخراج مصر من معادلة الحرب في الشرق الأوسط كان هدفاً إسرائيلياً بامتياز، لا سيما أن إسرائيل لن تقدم لمصر تنازلات مهمة. ومع ذلك، كانت هناك خلافات بين الإسرائيليين حول ما ينبغي عمله بعد توقيع الاتفاقية.

وبرزت في إسرائيل مدرستان رئستان، لكلٍّ منها نظرتها فيما يتصل بالأرض كقيمة مركبة في الفكر الصهيوني، وطبيعة المجتمع الإسرائيلي، ودور عملية السلام في كل ذلك⁽²²⁾. أولاً، كانت هناك مدرسة الليكود، برئاسة مناحيم بيجن، والتي كانت ترى أن واجب الجيل الحالي من الإسرائيليين هو ضمان سلامه وتكامل «أرض إسرائيل»، وأن أي عملية سلام مع مصر ينبغي أن لا يؤثر على تحقيق هذا الهدف. فمن وجهة نظرهم، يُعد السلام مع مصر الإنجاز الأكبر والأهم، لأنه أزاح تهديد الحرب، وأطلق العنان لإسرائيل لتمضي قدماً في مشروعها الاستيطاني بالضفة الغربية، وعزل مصر عن محيطها العربي، وفتح الباب لتحقيق السلام مع بقية العرب. وبناء على ذلك، فإن على إسرائيل التمسك بالسلام مع مصر، فهو لا يؤثر على سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، ويُضعف الالتزام المصري تجاه الفلسطينيين بمرور الوقت، إذ إن مصر ستقبل بالأمر الواقع وتحصل معه⁽²³⁾.

في المقابل، تزعّم حزب العمل اتجاهًا يرى أن الحفاظ على إسرائيل الديمقراطية واليهودية في حدودٍ يمكن الدفاع عنها يمثل القيمة الأهم،

(22) Shimon Shamir, "Israeli Views of Egypt and the Peace Process: The Duality of Vision," in William Quandt (ed.), *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D.C: The Brookings Institution Press, 1986), p.193.

(23) المصدر نفسه، ص 193.

فالحدود الثقافية والحضارية لدولة إسرائيل تسبق حدودها الجغرافية، وإسرائيل بهذا المعنى ينبغي أن تكون متصالحة مع جيرانها العرب ويقبل بها العالم المستنير. ففي الوقت الذي قدّم فيه حزب الليكود قيمة الأرض على ما سواها، ركّز حزب العمل على قيمة طبيعة المجتمع الإسرائيلي. وعلى عكس الليكود الذي رأى أن إسرائيل نفذت القرار (242) كاملاً في اتفاقيتي كامب ديفيد، رفض حزب العمل أن تكون «كامب ديفيد» نهاية المطاف، فرغم أنّ الحزب دعم السلام مع مصر، إلّا أنه في الوقت نفسه عدّ هذا السلام -على أهميته- الخطوة الأولى في عملية سلام، تتبعها مرحلة أخرى مع الشريك الأردني-الفلسطيني. ولتوسيع هذا الجانب، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ حزب العمل يؤمّن بأنّ للشعب اليهودي الحقّ في كلّ أرض فلسطين، لكنه يرى أنّ من الضروري تقديم «تنازلات» تتخلى إسرائيل بموجبها عن جزء من الأرض وعن المساحات المكتظة بالسكان. كما جادل حزب العمل بأنّ الفشل في استكمال عملية السلام يحمل في ثناياه إمكانية إشعال «الجبهة الشرقية»⁽²⁴⁾، وتقويض السلام مع مصر.

كان السادات بحاجة إلى اتفاق نيابةً عن الفلسطينيين ليتسنّى له تسويق اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ومنع توجيه النقد إليها بوصفها تخلياً عن فلسطين، فجاءت فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين كرسالة مصرية تؤكد التزام القاهرة بالقضية الفلسطينية. ونصّ الاتفاق المتعلّق بالحكم الذاتي على إجراء انتخابات لسلطة حكم ذاتي، وتحديد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد خمس سنوات. وحاول ذلك الاتفاق تدوير الزوايا، عن طريق تأجيل القرار النهائي حول وضع هذه الأراضي خمس سنوات تمثل الفترة الانتقالية، ومنح كل جانب الحقّ في وضع مطالبه على الطاولة. لكن إسرائيل لم تتفاوض بحسن

(24) الجبهة الشرقية: تعبير يشير إلى الأردن والعراق. وكانت إسرائيل تطرح هذا الماجس واحتمال أن يتحول الأردن إلى جبهة من الشرق تضم العراق أيضاً، الأمر الذي يشكّل تهديداً استراتيجياً كبيراً.

نية، فقد وضعت العصا في دولاب المفاوضات، ولجأت للتسويف والماء الطلق لتقويض فرص التوصل إلى اتفاق نهائي. ومع صيف عام 1982 لم يعد الجانب المصري مت候ّساً للشّقّ الفلسطيني من الاتفاق، وبهذا تمكّنت إسرائيل من الحفاظ على السلام مع مصر، وإعاقة محادثات الحكم الذاتي، على الرغم من احتجاجات مصر في غير مناسبة⁽²⁵⁾.

درج حزب الليكود على تقديم تفسيرات خاصة للسلام مع مصر، وتحديداً فيما يتعلق بالحكم الذاتي الذي كان ينبغي أن يُمنح للفلسطينيين. وبعد توقيع الاتفاق مع مصر، تعهّد رئيس الوزراء مناحيم بیغن بالطالبية بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على جميع الأراضي مع انتهاء الفترة الانتقالية، فقد كان التزامه بهذا المبدأ أمراً لا حيدة عنه. ولم يكن الاتفاق ضاراً برأي بیغن بعد أن أبقى السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة، ولم يُخل دون استمرار النشاط الاستيطاني، وترك خيار الضم مفتوحاً. كما أن الحكم الذاتي يُراد له في أحسن حالاته أن يكون حكماً ذاتياً للسكان وليس للأرض. وبناء على ذلك، وجّه بیغن فريق المفاوضات للعمل وفقاً لهذا الفهم، ما أفضى إلى حالة من الاستعصاء، وأفشل المحادثات مع نهاية عام 1981. وكان لافتاً قيام مناحيم بیغن بتعيين الوزير يوسف بورغ -زعيم حزب المفدا المتشدد- رئيساً للوفد الإسرائيلي المفاوض على الحكم الذاتي، وفي ذلك رسالة واضحة بأنّ بیغن لا يريد أبداً اتفاق مع مصر بشأن الحكم الذاتي.

وكما هي الحال في مصر، كان لاتفاقية أثر كبير في مسار النقاش العام في إسرائيل، التي بدت على مفترق طرق قبل زيارة السادات، فلم يكن هناك إجماع صهيوني على عواقب استمرار الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، تجّرّعت إسرائيل للمرة الأولى مراة المزبومة العسكرية والسياسية في حرب 1973، وتحطّمت أسطورة «الجيش الذي لا يُقهَر»، وتراجعت

(25) محمد خالد الأزعر، «الرؤية المصرية للحكم الذاتي، 1978-1982»، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، العدد 14 (ربيع 1993)، ص 52-68.

معنيات الوسط اليهودي، وتفاقمت المشكلات الاقتصادية بعد الحرب. من هنا، جاءت زيارة السادات إلى القدس في وقت عانت فيه إسرائيل من حالة من عدم التيقن وتفاقم الأزمات الداخلية.

شهدت إسرائيل تغيرات كبيرة خلال السنوات العشر التي تلت توقيع المعاهدة، فقد اختفى الآباء المؤسسون للدولة، وظهرت نخب جديدة في الحكم، وانهار الإجماع الصهيوني على الأمان القومي، وانتقل مركز السياسة الإسرائيلي إلى اليمين، بعد أن تعزز تحالف التيار الديني القومي. ومع أن مناحيم بيغن تعهد بالاحتفاظ بالضفة الغربية، وإبقاء القدس موحدة، وعدم العودة إلى حدود عام 1967، وعدم إقامة دولة فلسطينية⁽²⁶⁾، إلا أن موافقته على عملية السلام مع مصر أصابت معسكر اليمين بحالة من الفوضى والانقسام، وبرز حزب جديد اسمه «تحيا» ضمّ مجموعة من الوطنين المتربيين، الذين انشقوا عن حزب الليكود، احتجاجاً على نية حكومة بيغن إعادة سيناء إلى مصر وإخلاء مستوطنتين في سيناء. وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدلّ على الاعتبارات الأيديولوجية التي لم يكن جزءاً من اليمين الإسرائيلي مستعداً لإعادة النظر بها، فشبه جزيرة سيناء ليست أرضاً ضمن ما يعده الإسرائيليون «أرض إسرائيل»، ومع ذلك كانت هذه المعارضة الأيديولوجية موجودة.

وبابرام اتفاق السلام مع مصر، لم تعد هناك ضرورة للبحث عن حل للصراع العربي الإسرائيلي في سياقه العريض، فقد حصلت الحكومة الإسرائيلية على فسحة استثمرتها جيداً للتركيز على مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بغية الاحتفاظ بها للأبد. فقد أقامت إسرائيل خلال فترة حكم الليكود (1977-1984) حوالي تسعين مستوطنة جديدة، وقدمت للمستوطنين إغراءات كبيرة للانتقال إلى هذه المستوطنات، وشمل ذلك السكن قليل

(26) انظر:

Shlomo Avineri, "Beyond Camp David", *Foreign Policy*, No. 46 (Spring 1982), pp.22-23.

الكلفة، والإعفاءات الضريبية، وشروط الاقتراض السهلة، وإنشاء شبكة طرق في الضفة العربية لربط المستوطنات بعضها وبعض وبقية المناطق في إسرائيل. بهذا المعنى، أكدت حكومات الليكود قولهً وفعلاً أنها لا تنوى التخلّي عن الأراضي المحتلة. حتى إنّ حرب لبنان 1982 جاءت في هذا السياق، لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة: أولاً، إدامة الحكم الإسرائيلي من خلال فرض نسخة ضّيقة من الحكم الذاتي يكون للسكان وليس للأرض؛ ثانياً، إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال تدمير منظمة التحرير الفلسطينية؛ وثالثاً، تشجيع إقامة دولة فلسطينية في الأردن⁽²⁷⁾. باختصار، لم تساعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في خلق شروط تدفع لتقريب وجهات نظر جميع الأطراف للتوصّل إلى حلّ سياسي لهذا الصراع، وربما أنّ ما حدث هو العكس، فقد شنت إسرائيل حرباً على لبنان بدلاً من البحث عن السلام.

حرب لبنان والفشل الإسرائيلي

ثمة جذور تاريخية للاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982، فبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن إثر مواجهات دامية مع الجيش الأردني، استقرت المنظمة في لبنان، ما سبّب الإزعاج الإسرائيلي، إذ لم يكن الوجود الفلسطيني في لبنان أمراً يمكن أن تقبل به إسرائيل بسهولة، لا سيما مع تحوّل الحدود اللبنانية الإسرائيلية إلى نقطة توّر بين ميليشيات منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. وزاد الطين بلة باندلاع الحرب الأهلية في لبنان، وخشية إسرائيل من وقوع لبنان في قبضة منظمة التحرير أو سوريا، ذلك أنّ الحرب الأهلية من شأنها أن تقدم فرصة لخصوم إسرائيل لتشيّت أقدامهم في لبنان. من هنا، عندما طلب قادة المسيحيين الموارنة المساعدة من إسرائيل،

(27) لمزيد من التفاصيل عن أهداف إسرائيل من شنّ حرب على لبنان في صيف عام 1982، انظر:

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (New York: Simon and Schuster, 1984).

وافقت الأخيرة بلا تردد. فقد كان الموارنة يخشون من أيّ تغيير على الوضع القائم الذي يعطفهم مركبة سياسية، وهم لا يريدون أن يتحولوا إلى أقلية مسيحية في لبنان، كما هي الحال مع المسيحيين في دول عربية أخرى. وفي عام 1976 أسس سعد حداد جيش لبنان الجنوبي، بمساعدة إسرائيل وباركتها. كما أن علاقات إسرائيل توّلت مع بشير الجميل (ابن قائد حزب الكتائب اللبناني بشير الجميل) الذي تثّل هدفه بإعادة بناء دولة خالية من الوجود السوري وخالية في الوقت نفسه من منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى نحوٍ لافت، تطابق هذان الهدفان مع ما تريده إسرائيل في لبنان، وهكذا تشكّل التحالف الماروني الإسرائيلي للقضاء على الوجودين السوري والفلسطيني في لبنان. وفي غير مناسبة شجّع بشير الجميل إسرائيل للتحرك والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يعني أنّ ثمة قبولاً عند مكوّن مهم من مكوّنات الشعب اللبناني بدخول إسرائيل إلى لبنان.

بعد هجوم شتّه مجموعة فلسطينية قرب تل أبيب في 11 مارس 1978، اجتاحت قوة عسكرية إسرائيلية تتكون من 25 ألف جندي جنوب لبنان، في عملية أطلق عليها اسم «عملية الليطاني»⁽²⁸⁾، وكان الهجوم شرّاساً بالفعل وأدى إلى سقوط 400-200 قتيل ونزوح حوالي 400 ألف شخص إلى بيروت وضواحيها، وتوغل الجيش الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية حتى نهر الليطاني، وسيطر على مناطق واسعة لمدة ثلاثة أشهر، قبل أن ينسحب إلى الحدود الدولية. وفي 19 مارس، أصدر مجلس الأمن القرار (425)، الذي

(28) نفذت مجموعة من أعضاء حركة فتح في 11 مارس 1978 عملية فدائية حملت اسم «كمال عدون»، بقيادة دلال المغربي البالغة من العمر 18 عاماً انطلاقاً من لبنان، قُتل فيها سائح أمريكي على الشاطئ واحتُطفت حافلة على الطريق الساحلي قرب حيفا، وفي الطريق إلى تل أبيب استولت المجموعة على حافلة أخرى. وبعد مطاردة طويلة وتبادل لإطلاق نار، مات 37 إسرائيلياً وجرح 76. وكانت هذه العملية السبب المباشر للغزو الإسرائيلي الذي بدأ بعد ثلاثة أيام.

يطلب من إسرائيل الانسحاب «الفوري» من جنوب لبنان، وينص على إرسال قوات طوارئ دولية إلى لبنان.

كانت الأوضاع الإقليمية والداخلية في إسرائيل قد بدأت بالتغيير مع مطلع الثمانينيات، الأمر الذي عبد الطريق أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 1982. وتمثل التغيير الأول بخروج الوزراء الذين مارسوا قيوداً على حكومة مناحيم بيغن ودخول وزراء مارسوا ضغوطاً شديدة لدفع إسرائيل إلى الحرب. وبعد تقديم وزير الخارجية موشيه ديان ووزير الدفاع عزرا وايزمان استقالتيهما من الحكومة احتجاجاً على انهيار محادثات الحكم الذاتي مع مصر في عام 1981، عين بيغن متشددين في مكانيهما؛ إسحق شامير وزيرًا للخارجية وأرئيل شارون وزيرًا للدفاع. وترامت هذه التغييرات الداخلية مع اندلاع مواجهة عسكرية لمدة أسبوعين بين القوات الإسرائيلية وقوات جيش لبنان الجنوبي من جانب، وقوات منظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر. وانتهى التراشق باتفاق لوقف إطلاق النار، توسطت الولايات المتحدة لإنجازه، ما حرم إسرائيل فرصة إحراز أقصى درجة من الانتقام من المنظمة⁽²⁹⁾. وجاء هذا الاتفاق وكأنه اعتراف أمريكي بمكانة عرفات، الأمر الذي أزعج الإسرائيليين، لذلك اكتسبت فكرة التخلص من المنظمة زخماً داخل الحكومة الإسرائيلية. أما التغيير الآخر فمرتبط بشعور إسرائيل أن بإمكانها التركيز على الجبهة الشمالية، بعد أن توصلت إلى معاهدة سلام كاملة مع مصر. بالإضافة إلى ذلك، كانت حسابات الحكومة الإسرائيلية تفيد باندلاع حرب مع سوريا قريباً، فلماذا لا تندلع الآن وفقاً للأجندة الإسرائيلية بدلاً من انتظارها!

بقي أمام إسرائيل عائق واحد آخر، يتمثل بموقف الولايات المتحدة. فاجتمع وزير الدفاع أرئيل شارون مع وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هينغ في 25 مايو 1982، وقال له إن إسرائيل تفك في شنّ هجوم على لبنان. لم يبانع

(29) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, op. cit.

هieg، بل منحه الضوء الأخضر شريطة أن يكون هناك ذريعة أو استفزاز⁽³⁰⁾. ولم تتحجّج إسرائيل للانتظار طويلاً، فبعد أقل من أسبوعين حاولت مجموعة أبو نضال الفلسطينية اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، شلومو أرغوف، ما وجد فيه شارون الاستفزاز المطلوب، وقدّمه ذريعةً لبدء الحرب على لبنان. وتحت هذه الذريعة، شنّت إسرائيل عدوانها في 6 يونيو 1982. كان أرئيل شارون المحرك الرئيس للخطّة الكبّرى التي تقضي باستخدام القوة العسكرية الفجّة، لتحقيق سيطرة سياسية في الشرق الأوسط، وإقامة نظام سياسي جديد في لبنان بالتعاون مع بشير الجمّيل، وتشكيل حكومة لبنانية تُسّارع لتوقيع معاهدة سلام كاملة مع إسرائيل، وإلّا حاق هزيمة ساحقة بمنظمة التحرير الفلسطينية تسهيل ابتلاع الضفة الغربية ودفع سكانها للنزوح إلى شرق الأردن، وبالتالي الإطاحة بالنظام الماہشمي وإقامة دولة فلسطينية. كل ذلك، وفقاً لتصورات شارون، سيُنهي الضغوط الدوليّة على إسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية. واستغل شارون جهل مناصم بيعن بالأمور العسكريّة، وتمكن من جرّ إسرائيل إلى حرب أوسع بكثير مما أراده بيعن في بداية الأمر.

أفضت تلك الحرب إلى طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، التي وجدت في تونس مكاناً لاستقبالها، كما تمكن بشير الجمّيل من توسيع رئاسة لبنان في 23 أغسطس 1982، لكنه اغتيل بعد ذلك بثلاثة أسابيع عندما انفجرت قنبلة في مقرّ حزب الكتائب في 14 سبتمبر. ويعُدّ مقتل بشير الجمّيل ضربة للخطّة الإسرائيليّة، ما استدّعى الحاجة للانتقام من منفذى العملية. فبعد يوم واحد من اغتيال بشير الجمّيل، اجتمع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رفائيل

(30) لمزيد من التفاصيل حول قيام وزير خارجية الولايات المتحدة ألكسندر هieg بتزويد إسرائيل بالضوء الأخضر لشنّ الهجوم على لبنان، انظر:

Zeev Schiff, "The Green Light," *Foreign Policy*, No. 50 (Spring, 1983), pp.73-85.

إيتان والجنرال أمير دروري مع قادة ميليشيات الكتائب⁽³¹⁾، واتفقوا على دخول قوات الكتائب إلى مخيم صبرا وشاتيلا، للانتقام من قاتلي بشير الجميل. وفي 16 سبتمبر قاد علي حبقة قوات الكتائب التي دخلت المخيمين بإشراف الجيش الإسرائيلي، وأقدمت على قتل الأطفال والنساء من الفلسطينيين بدماء باردة وبالجملة⁽³²⁾. وتجلى التعاون الإسرائيلي مع قوات الكتائب بأبشع صوره في المجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، وهو أمر لم يكن حتى مناخيم بيعن على استعداد لتحمل نتائجه، ما دفعه في نهاية الأمر إلى الاستقالة. وقدرت لجنة كاهان الإسرائيلية عدد القتلى الفلسطينيين بـ 800 قتيل، في حين ترجح مصادر أخرى أن عددهم يصل إلى 2000 قتيل⁽³³⁾.

بعد مقتل بشير الجميل وتولي شقيقه أمين الجميل الرئاسة، سعت إسرائيل إلى التوصل إلى معايدة سلام مع لبنان، كي يتسرى لها الانسحاب. وبدأت المفاوضات، وطالبت إسرائيل بضمان أمن الحدود الشمالية، والتوصيل إلى التطبيع الكامل وإقامة علاقات دبلوماسية. في المقابل، سعى لبنان إلى تقليل الاتصالات مع إسرائيل وانسحابها الكامل من أراضيه. وفي النهاية، لم يتحقق أيّ من الطرفين كل ما يريده، وتوصلوا إلى اتفاق 17 مايو 1983، الذي يعدّ أقرب إلى اتفاق هدنة منه إلى معاهد سلام. ونصّ الاتفاق على إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، لكن من دون سلام، وأكّد ضرورة احترام السيادة

(31) تعهدت إسرائيل بحماية المخيمات كشرط لخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. وهنا يلقي الكثير من المراقبين اللوم على الجيش الإسرائيلي الذي نكث التعهد وسمح لقوات الكتائب بدخول المخيمات لتنفيذ مجزرة هزّت وجdan المجتمع الدولي.

(32) انظر:

Seth Anziska, "Sabra and Shatila: New Revelations", *The New York Review of Books*, September 17, 2018.

(33) للاطلاع على تقرير لجنة كاهان، انظر:

Jewish Virtual Library, First Lebanon War: The Kahan Commission of Inquiry, (February 8, 1983), <https://www.jewishvirtuallibrary.org/the-kahan-commission-of-inquiry> (accessed on December 2, 2020).

والاستقلال السياسي للجانبين. وفي 5 مارس 1984 ألغى لبنان الاتفاق بضغطٍ من الرئيس السوري حافظ الأسد. وفي صيف عام 1985، سحبت إسرائيل قواتها إلى المنطقة الأمنية في جنوب لبنان، وبقيت بها حتى مايو 2000، عندما انسحبَت كليًّا، وبقيت فقط في مزارع شبعا التي ما زالت بؤرة توتر بين الجانبين.

باختصار، كانت النتائج السياسية لحرب لبنان محطة للإسرئيليين، ذلك أنَّ خطة شارون الكبرى انهارت وكأنها قطعٌ من «الدومنو». وتمثل خطأ إسرائيل الفادح في افتراضها أنَّ التفوق العسكري كافٍ لإخضاع الآخرين لإملاءاتها، لكنَّ النتائج كشفت عدمَ التوازن بين القوة العسكرية والمكاسب السياسية⁽³⁴⁾. فقد عبرَ الاعتقادُ بإمكانية سيطرة الموارنة على مقاليد الأمور في لبنان لصالح المقاربة الإسرئيلية عن سوء تقدير ناجم عن عدمِ فهم الإسرئيليين لتعقيدات السياسة اللبنانية، وإغفالهم أنَّ القرار اللبناني يخضع لاعتبارات داخلية وإقليمية في نهاية المطاف. لذلك، سقطت كل الافتراضات التي شُنَّت الحرب بناءً عليها، إذ لم يصبح لبنان صديقاً لإسرائيل، ولم ينهزم الفلسطينيون بشكلٍ نهائِي كما أراد شارون، بل انتفاضوا على الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب لبنان بخمسة أعوام، في انتفاضة غيرت موازين القوى وأعادت طرح القضية الفلسطينية على المجتمعين الإسرائيلي والدولي معًا، لا سيما بعد أن صمد الفلسطينيون أمام المحاولات الإسرئيلية المستميتة لإنهاك هزيمة بالانتفاضة. صحيح أنَّ تلك الانتفاضة كانت عفوية، إلَّا أنَّ أسبابها كانت عميقة ومتجلدة، ولم يكن الفلسطينيون بحاجة إلَّا إلى شرارة، قدمها سائق إسرائيلي أقدم على دهس عدد من الفلسطينيين.

(34) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Mark Tessler, op. cit.

الانتفاضة الفلسطينية

في 9 ديسمبر 1987، دهس سائق شاحنة إسرائيلي أربعة عمال فلسطينيين من سكان مخيم جباليا في قطاع غزة، وسرعان ما تكون انط Bauer لدى الفلسطينيين بأن عملية الدهس متعمدة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع «انتفاضة الحجارة» بوصفها ردًا عفوياً، إذ لم يكن هناك تحطيم مسبق لها، مع التسليم بأن كل أسباب الشورة كانت موجودة. لم تكن الانتفاضة مجرد رد فعل آنية - كما اعتقدت الحكومة الإسرائيلية حينها - لتنتهي بعد أيام قليلة كما جرت العادة⁽³⁵⁾، بل استمرت خمس سنوات، وقدم فيها الشعب الفلسطيني تضحيات كبيرة جدًا، وأثبتت فيها قدرته على خوض غمار المواجهة مع قوات الاحتلال. واللافت أن هدف الانتفاضة بقي ثابتاً ومرتبطاً برغبة الفلسطينيين في التحرر، إذ لا يمكن لهم أن يستكينوا ويدعنوا لاحتلال جثم على صدورهم منذ عشرين عاماً.

فاجأت الانتفاضة المجتمع الإسرائيلي بأسره، وبدا وكأن الحكومة الإسرائيلية غير قادرة على فعل شيء أمام حدث من هذا النوع⁽³⁶⁾. فلسنوات طويلة سادت مجموعة من الفرضيات لدى النخب الحاكمة في إسرائيل تتعلق بموقف الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، واعتقد الإسرائيليون أن الفلسطينيين راضون بشكل غير مباشر عن استمرار الاحتلال، فهم لم يعبروا عن رفضهم للاحتلال بشكل شعبي منذ عام 1967، كما أنهم كانوا يعتمدون على إسرائيل في أعمالهم ومعاشرهم. وبناء على ذلك، فإن الفلسطينيين وفقاً للحسابات الإسرائيلية لن يقوموا بثورة شعبية. ناهيك عن شعور إسرائيل أنها

(35) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Hassan A. Barari, op. cit., Chapter two.

(36) نفس المصدر، الفصل الثاني.

تتطلب من القوة العسكرية ما يؤهّلها للقضاء على مظاهر العنف في أيّ مكان في الأراضي المحتلة⁽³⁷⁾.

وتضارفت جملة من الأسباب، أدّت مجتمعةً إلى اندلاع الانتفاضة بالكثافة التي ظهرت بها وعلى نطاق واسع. أولاً، توصل فلسطينيو الأراضي المحتلة إلى نتيجة منطقية، تفيد بأنّ العرب أو حتى منظمة التحرير الفلسطينية لن يساعدوا في تحريرهم من نير الاحتلال، فقد شعر الفلسطينيون باليأس وهم يتظارون خطوة من الخارج قبل أن يدرّكوا أن التحرير ينبغي أن يأتي من فعلٍ داخلي. وفي هذا السياق، كشفت الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها منظمة التحرير الفلسطينية في حرب لبنان محدودية استراتيجية المنظمة، فالحصار الذي فُرض على بيروت لمدة شهرين وما تلاه من إخراج المنظمة إلى تونس أنمى عملياً الخيار العسكري الذي كان متاحاً للفلسطينيين. وفي سياق موازٍ، لم يعط الخيار الدبلوماسي للمنظمة أكمله. فقد تعرض ياسر عرفات لمضايقات شديدة عندما حاول التقارب مع الأردن، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، إذ طرد حافظ الأسد من سوريا، وشجّعت سوريا تمرداً فلسطينياً في حركة فتح ضدّه شخصياً. كما عانى عرفات من سلسلة من الانشقاقات، ومن الفصائلية، التي كانت سمة لعمل منظمة التحرير الفلسطينية. لذلك، لم يتمكن من الانفاق مع الأردن حول مسائل إجرائية تتصل بالمفاوضات مع إسرائيل، فما بالك بالمسائل الجوهرية.

ثانياً، لم تكن إسرائيل جادةً في عملية السلام، فلا هي وافقت على الحكم الذاتي وفقاً لاتفاقية كامب ديفيد، ولا هي وافقت على مؤتمر دولي كما طالب العرب. وفي الوقت نفسه، بقيت إسرائيل تعاني من الشلل في سياستها الخارجية

(37) لمعرفة المزيد عن أسباب اندلاع الانتفاضة، انظر:

Ann Mosely Lesch, "The Palestinian Uprising – Causes and Consequences", United Field Staff International Report, Asia, No. 1, 1988-89. Don Peretz, *Intifada, The Palestinian Uprising* (Boulder: Westview Press, 1990).

عندما يتعلّق الأمر بعملية السلام. وفي عام 1984، تشكّلت في إسرائيل حكومة وحدة برأسين؛ شيمون بيرس من حزب العمل وإسحق شامير من حزب الليكود. ولم يتأخر بيرس عن محاولة التوصل إلى تسوية سلمية وإعادة إحياء «ال الخيار الأردني»، وعمل على ذلك من خلال التواصل واللقاء مع الملك حسين، وكانت لديه رغبة شديدة للتوصّل إلى حل مع الأردن، خشيةً من إقدام إسرائيل على ضم الضفة الغربية، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطراً على يهودية الدولة وديمقراطيتها. والحق أن الأردن أبدى مرونة على هذا الصعيد، فقد كان الملك حسين يشترط في السابق الاتفاق الأولي على النتائج النهائية قبل بدء المفاوضات رسمياً، لكنه أصبح يقبل إجراء مفاوضات دون شروط مسبقة. وكما ذُكر في الفصل السابع، كان هناك قيدان على الأردن: قرار الرباط الذي أعطى المنظمة وحدها حق تمثيل الفلسطينيين، وقرار قمة فاس في المغرب (1982) الذي طالب بمؤتمر دولي. بطبيعة الحال، لم تتوافق إسرائيل على فكرة المؤتمر الدولي، وساد اعتقاد فيها بأنّ المؤتمر الدولي لن يكون ساحة مفاوضات، بل فرصة لإرغامها على التخلّي عن الأراضي المحتلة⁽³⁸⁾. وحتى عندما وافق شيمون بيرس على اتفاق لندن مع الملك حسين، كان يرى أن المؤتمر الدولي سيعطي غطاءً شرعياً للأردن للبقاء في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.Unde، لم يكن بيرس وحده من يحدد الموقف الإسرائيلي، فهناك شريكه في الائتلاف الحكومي إسحق شامير، الذي بذل جهداً منهجاً لإلغاء فكرة المؤتمر الدولي وتقويض مساعي بيرس وتحجيم مكانته⁽³⁹⁾.

ثالثاً، لم يكن الاحتلال الإسرائيلي احتلالاً عادياً، بل كان استيطانياً بامتياز، فعندما تولى حزب الليكود الحكم في عام 1977، بدأت الحكومة ببناء

(38) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Shimon Peres, *Battling for Peace: A Memoir* (New York: Random House, 1995).

(39) لمزيد من التفاصيل، انظر:

George Shultz, *Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State* (New York: Charles Scribner's Sons, 1993).

مستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، وخاصة في المناطق التي تشهد كثافة سكانية للفلسطينيين، بهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة⁽⁴⁰⁾. وكان لافتاً في ذلك الوقت الدوافع الأيديولوجية لسياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها، وهي سياسة تمثل خرقاً للقانون الدولي الإنساني، الذي ينصّ على مجموعة من المحددات المتّبعة في أوقات الحرب. فمثلاً، ينص ذلك القانون على منع الدولة المحتلة - إسرائيل في هذه الحالة - من نقل مواطنها - وهم المستوطنون في هذه الحالة - إلى الأراضي المحتلة. وجاء هذا الكلام نصّاً في البند 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. فيما من شك أنّ بناء المستوطنات يمسّ حقوق الشعب الفلسطيني المنصوص عليها في القانون الدولي. ويسجّم ذلك مع هدف حزب الليكود والقوى الدينية المتّشدة في السيطرة على كل أراضي الضفة الغربية، لذلك شهدت فترة حكم الليكود تكثيف بناء المستوطنات، إذ قامت حكومات الليكود خلال الفترة 1977-1984 ببناء أكثر من 90 مستوطنة داخل الأحياء العربية وفي القدس الشرقية⁽⁴¹⁾. ورافقت سياسة قضم الأراضي الفلسطينية بحجّج وذرائع مختلفة، سياسة بناء المستوطنات بكثافة، وإنشاء الطرق الالتفافية لربط هذه المستوطنات بعضها بعض، وعملية إذلال منهجة للفلسطينيين على الحواجز. وفي متتصف الثمانينيات، ظهر جيل فلسطيني ولد من رحم المعاناة ولم يعرف سوى الاحتلال، وكان جاهلاً بتجربة الوحدة الأردنية الفلسطينية، التي انتهت عملياً مع احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية. هذا الجيل هو الذي شكل سلاح الانتفاضة، إذ خشي أن تفضي السياسات الإسرائيلية إلى الظفر بكل أراضي الضفة العربية وقطاع غزة والقدس الشرقية تحت وقع ضربات الشّاطئ الاستيطاني.

(40) تقارير بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة).

(41) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية»، ص 25.

وأخيراً، شعر الفلسطينيون بخذلان العرب لهم، فعندما اجتمع القادة العرب في قمة عمان (1987)، لم يولوا أيّ أهمية للقضية الفلسطينية، عندها شعر الفلسطينيون أن أحداً لن يأتي لتحريرهم، وبدت فكرة انتظار العرب لرفع كلفة الاحتلال محفوفة بالمخاطر؛ فالوقت يمر، والعرب يراوحون في مكانهم، وإسرائيل توسع. فقد ركّز ذلك المؤتمر على الحرب العراقية الإيرانية ونزع فتيل استمرار الخلافات العربية، وتجاهل القضية الفلسطينية التي عادَّ ما يردد العرب أثّها قضيتهم المركزية. شعر الفلسطينيون بالتهميش من إخوانهم العرب، وفي الوقت نفسه بدا لهم أن قضيتهم لم تعد تحظى باهتمام القوى العظمى. ففي لقاء القمة بين الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ونظيره السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في عام 1987، لم يُسرّ إلى القضية الفلسطينية، ما عزّز الانطباع لدى أعداد متزايدة من الفلسطينيين بضرورة التحرك الداخلي، لقلب الطاولة على المحتل، ورفع الكلفة على الاحتلال، وإجبار المجتمع الدولي والدول العربية على الاهتمام بكارثتهم المتمثلة باستمرار الاحتلال الإسرائيلي.

نجحت الانتفاضة الفلسطينية نجاحاً فاق التوقعات، بعدما أربكت الحكومة الإسرائيلية وأدّت إلى تعميق الانقسامات المجتمعية والسياسية داخل إسرائيل. وأدرك اليسار الإسرائيلي وحزب العمل أنه لا يمكن الاستمرار في حالة النكران، فلا يوجد خيار أردني، لا سيما بعد قرار الأردن فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وليس هناك حلّ إلا بختار فلسطيني. وشيئاً فشيئاً احتفى «الخيار الأردني» من النقاش الإسرائيلي ليحلّ مكانه «الخيار الفلسطيني»، الأمر الذي مهد الطريق إلى توقيع اتفاق أوسلو في 13 سبتمبر 1993. في المقابل، أصرّ اليمين الإسرائيلي على أن السيطرة على الانتفاضة تستلزم توظيف القوة الغاشمة، وتبني وزير الدفاع إسحق رابين استراتيجية «تكسير العظام» منطلقاً من اقتناعه بأنه ينبغي ألا يُسمح للفلسطينيين بتحقيق أيّ مكاسب سياسية، واقتصر أرئيل شارون استراتيجية للنصر وليس لاحتواء الاحتجاجات والمظاهرات. ومن جانب آخر، شعرت الحكومة الإسرائيلية

بحرج شديد بسبب استمرار الانتفاضة وتولي المبادرات والأفكار لحل القضية الفلسطينية، وقدم وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز مبادرة لعقد مؤتمر دولي رفضها شامير مقدماً خطة بديلة⁽⁴²⁾ أراد منها التحايل على الجهد الدولي، وتحفيض الضغط الدولي على تل أبيب، لكن تلك الخطة كانت مصممة ليرفضها الجانب العربي. وعلى الرغم من سياسة البطش التي اتبعتها القوات الإسرائيلية، استمرت الانتفاضة الفلسطينية، وأثبتت أن العنف الإسرائيلي كما هو الاحتلال جزءٌ من المشكلة وليس جزءاً من الحل.

أما الإنجاز الأهم للانتفاضة، فتمثل في إثباتها للعالم أنّ الاحتلال الإسرائيلي ينبغي أن يزول، فقد أعادت تركيز الأنظار على المشكلة الفلسطينية، وطوت صفحة الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد، وأكّدت مجدداً أنّ الاحتلال سبب العنف وسبب استمرار الصراع مع إسرائيل. ومع انتهاء الحرب الباردة في عام 1989، ثم اندلاع حرب تحرير الكويت (1991)، دعت كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لعقد مؤتمر مدريد للسلام، الذي شارك به الفلسطينيون في وفدي مشترك مع الأردن، وهو موضوع الفصل القادم.

الخاتمة

ولدت فكرة زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى القدس من رحم السؤال الأكبر المرتبط بكيفية التوفيق بين مطالب العرب وما يمكن الحصول عليه فعلياً. وكان لافتاً أن السادات أدرك أنه لا يمكن توظيف القوة مرة أخرى بالطريقة نفسها التي ظهرت في حرب أكتوبر، فقد مكّنت تلك الحرب مصر من تحرير جزء من أراضيها المحتلة، لكن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق الشروط الضرورية للتوصيل إلى السلام. وكان السادات على يقين بأنّ هناك إمكانية لتحقيق السلام مع إسرائيل، لكنه كان يبحث عن شريك

(42) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Yitzhak Shamir, *Summing Up: An Autobiography* (New York: Little, Brown and Company, 1994).

إسرائيли، ودعم أمريكي لتحقيق ذلك. وخشي السادات من نجاح مساعي الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في الدعوة إلى مؤتمر جنيف، فقد كان مقتنعاً بأنَّ الخلافات ستكون على المسائل الإجرائية دون أن تمسّ مضمون ما يضمن تحقيق السلام. لذلك، فاجأ العالم بخطوة زيارة القدس، وتدشين مرحلة جديدة عنوانها الصلح المنفرد. وبالفعل، تمكن السادات من التوصل إلى اتفاقيتي كامب ديفيد مع إسرائيل في عام 1978، ثم إبرام معاهدة السلام معها في مارس 1979.

ولم يلبث المصريون أن اكتشفوا سوء تقديرهم بشأن نوايا إسرائيل الحقيقية تجاه الفلسطينيين، فقد ساد بين القوى الحاكمة في تل أبيب أنَّ السلام مع مصر أطلق العنان لإسرائيل لتشييٍّت سيطرتها وترسيخها على الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا غرابة عندئذ أن تنهار محادثات الحكم الذاتي، وأن تشنَّ إسرائيل حرباً على لبنان، للإجهاز على ما تبقى من القضية الفلسطينية. والحق أن السياسات الإسرائيلية المتمثلة بإذلال الفلسطينيين، والتتَّرك لحقوقهم الوطنية، وقضم أراضيهم لإقامة المستوطنات الجديدة، دفعت الفلسطينيين إلى إطلاق شرارة «انتفاضة الحجارة»، التي طرحت أسئلة مختلفة على إسرائيل وعلى المجتمع الدولي، على غرار: هل يمكن لاحتلالٍ استيطانيٍ إلٍاحالي أن يستمر؟ وهل يُعقل أن يستمر الاحتلال من دون مقاومة؟

فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها السياسية من حرب لبنان بالرغم من تحقيقها إنجازات عسكرية تمثلت بطرد منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، ولم تُفْضِي الخطة السياسية إلى خلق شرق أو سط جديٍّ، وبقي الفلسطينيون في أرضهم، وأصرّت حربُ لبنان بسمعة إسرائيل ومكانها في الإقليم وفي العالم. ولم تنجح إسرائيل في تطويق لبنان، ولم يستمر الاتفاق الوحيد الذي وقَّعْتَه مع لبنان أكثر من عام، إذ ألغته الحكومة اللبنانية من جانب واحد. كما أن الحرب كشفت عن الحد الأقصى لما يمكن أن تحقّقه القوة العسكرية، فإسرائيل المتفوقة عسكريًّا فشلت في فرض رؤيتها على الفلسطينيين. في ضوء هذه الحقائق

التاريخية، جاء الردّ الفلسطيني، الذي بدا مختلفاً هذه المرة، باندلاع «انتفاضة الحجارة»، إذ أدرك الفلسطينيون أنّ بإمكانهم أخذ زمام المبادرة وخلق خيار جديد بدلًا من الانتظار لما يمكن أن يقوم به العرب نيابةً عنهم.

وكانت تلك انتفاضة بمثابة المسار الأخير في نعش ما يسمى «الخيار الأردني»، الذي كان شعاراً برأّاً لحزب العمل، لكنه لم يحمل في ثناياه أيّ مضمون حقيقيّ لسلام عادل، وحتى الملك حسين الذي كان متّحمساً لاستعادة الأراضي المحتلة لم يقبل به إلّا إذا انسحبت إسرائيل من كل شبر احتلّته. ولم تفلح محاولات إسرائيل في إقناع الفلسطينيين بالاستمرار في القبول بالاحتلال، إذ إنّ اليأس الذي دبّ في نفوس الفلسطينيين بسبب خيبة أملهم من نجدة العرب لهم، تحول إلى ذخيرة لانطلاق حربهم في معركة الاستقلال عن إسرائيل. وبالفعل، أربكت الانتفاضة المجتمع الإسرائيلي، وأعادت القضية الفلسطينية إلى دائرة الضوء، بعد أن تراجع بريقها في النصف الثاني من الثمانينيات. ولم يعد مناسباً بعد ذلك إلّا يتحرك المجتمع الدولي، لا سيما بعد أن انتهت الحرب الباردة، وأن تجتمع قواه لعقد مؤتمر مدريد للسلام، الذي أطلق عملية سلام جديدة، كان مأمولًا لها أن توصل كل الأطراف إلى حلول متوافق عليها.

ولعلّ النتيجة الأهمّ التي يمكن التوصل لها من تلك الأحداث وتقاطعاتها، أنه لا يوجد مَن يمكن له أن يمثل الفلسطينيين سوى أنفسهم، فالرئيس السادات فشل فشلاً ذريعاً في التفاوض نيابةً عن الفلسطينيين، وسرعان ما تعلم الدرس. وفي هذا السياق، أدرك إسرائيل أنّ من الأجدى بدء التفاوض مع الملك حسين، المقبول إسرائيلياً، لكن في الوقت نفسه، بدا من المستحيل أن يتنازل الملك حسين عن أي جزء من الأراضي الفلسطينية، فهي ليست أراضي أردنية في آخر المطاف. في المقابل، أدرك الإسرائيليون أنّ من السهل التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي تمتلك الشرعية والقدرة على تقديم تنازلات في سياق معاهدة سلام، لكن كان من الصعوبة بمكان بدء مفاوضات معها، فالأمر يحتاج إلى بيئة سياسية داخل إسرائيل لم

تكن متوفرة حيثُ. واحتاج الأمر كثيراً من العمل الدؤوب لبلورة خيار فلسطيني في السياسة الإسرائيلية، وهو الأمر الذي تحقق بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام ونجاح حزب العمل الإسرائيلي في تشكيل حكومة في عام 1992، والتي بدا واضحاً أنها مختلفة عن سابقتها من حيث التشكيل، وتوافقت تلك الحكومة على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وفهمت أيضاً أنَّ الأردن لن يكون مثلاً عن الفلسطينيين، ما خلق زخماً جديداً في المسار الفلسطيني الإسرائيلي، كما سيبين الفصل القادم.

الفِصْلُ التَّاسِعُ

صعود عملية السلام وهبوطها

اتّخذ الصراع العربي الإسرائيلي منحى آخر، وانقلب الأحداث رأساً على عقب بعدهما ذهب الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى إسرائيل وغرس خارج سرب الإجماع العربي، ووقع صلحًا منفردًا كان يُراد له أن يغدو بمثابة انبلاج فجر جديد، وجسر للعبور إلى مصالحة تاريخية طال انتظارها. غير أنَّ هذه الآمال ما لبثت أن تبخّرت على نيران واقع سار بها لا تشتهي سفن السادات، فعلى أهمية اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، إلَّا أنه لم ينجح في خلق الظروف الملائمة لحل القضية الفلسطينية. فمن جانب، اعتقدت إسرائيل أنَّ بإمكانها الاستمرار في الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية من دون أن يكون لذلك ثمن، ومن جانب آخر، لم يكن بالإمكان أن يستمر الفلسطينيون في الصمت على هذه السياسات، لا سيَّما بعد أن فقدوا الأمل بمساعدة خارجية تنهي احتلالًا كولونياليًا جاثيًّا على صدورهم. فجاءت انتفاضة الحجارة لإعادة طرح مسألة الاحتلال، وأثبتت الفلسطينيون قولًا وعملًا أنَّ أساس العنف وعدم الاستقرار هو الاحتلال الذي ينبغي أن يزول. ولم تُحُدْ نفعًا كلُّ محاولات إسرائيل في شنِّيهم عن انتفاضتهم التي أعادت رسم خطوط الصراع، وأكَّدت أنَّ سياسة «الأمر الواقع» ما هي إلَّا وصفة عدم استقرار، إذ خلقت جدلاً داخليًّا في إسرائيل أفضى إلى تعميق الانهيار في الإجماع الصهيوني فيما يتعلق بمسائل حيوية، على رأسها الأمان وهوية الدولة.

وفي عام 1991، أطلقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عملية مدرید للسلام، التي بشرت بتحول في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. وما كان إطلاق هذه العملية وبالرغم الذي شهدته مكناً لولا توفر شروط ضرورية، تمثلت بانتهاء الحرب الباردة، واحتلال موازين القوى الناجم عن ذلك التحول، وحرب تحرير الكويت. لكن هذه الشروط الضرورية التي خلقت ظروفَ بدء العملية لم تكن كافية، فهناك شرط أساسٍ لا بد من توفره، وهو إزاحة حزب الليكود بزعامة إسحق شامير من الحكومة، الذي كان بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها كل محاولات إقناع إسرائيل بأنَّ الوقت قد حان لصنع السلام. من هنا، شكلت خسارة «الليكود» انتخابات عام 1992 وصعود حزب العمل برئاسة إسحق رابين إلى سدة الحكم في إسرائيل، الشرط الكافي لنقل العملية من مسرحها المشهدى إلى واقع حقيقي أفضى إلى توقيع اتفاق أوسلو في 13 سبتمبر 1993، ثم اتفاق سلام مع الأردن في 26 أكتوبر 1994. لكن هذا الصعود في عملية السلام، الذي حقق نجاحات جزئية، ما كان يمكّنه أن يستمر بعد أن عاد «الليكود» إلى الحكم في عام 1996، مدشّناً بذلك بدء مرحلة من تراجع عملية السلام، أفضت إلى فشلها في نهاية المطاف. وكان بادياً للعيان أن تنياهو وفريقه الحكومي غير راغبين في بناء جسور للعبور إلى طيّ صفحة الصراع والبدء بمصالحة تاريخية كانت ممكنة في ذلك الوقت.

يناقش هذا الفصل الظروف التي أدّت إلى عقد مؤتمر مدرید للسلام، والكيفية التي ساهم بها انتهاء الحرب الباردة في توفير الشروط الضرورية لبدء عملية سلام حقيقة. كما يتطرق الفصل بشيء من التفصيل إلى المسارات المتعددة لعملية السلام، والنجاحات والإخفاقات في كل من هذه المسارات. علاوة على ذلك، يسلط الفصل الضوء على البعد الداخلي لعملية السلام في إسرائيل، وحادثة اغتيال إسحق رابين وعودة اليمين للسلطة اللتين شكلتا بداية تدهور عملية السلام، وهو التدهور الذي لم تنجح كل الجهود لوقفه.

مؤتمر مدريد للسلام

ربما لم يكن ممكناً التوافق على إطلاق مؤتمر مدريد للسلام من دون إنتهاء الحرب الباردة التي أُلقت بظلالها على الصراع العربي الإسرائيلي، فقد انخرطت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مبكراً في هذا الصراع، وشكل التنافس بينهما عائقاً أمام خلق الشروط الضرورية لحله، فهذا الرئيس هاري ترومان يساند قيام دولة إسرائيل ويدعم قرار التقسيم، وذاك الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين يدعم أيضاً قيام إسرائيل بهدف تقويض نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط الذي عَدَ ستالين التحدي الأول لبلاده، فدعم إسرائيل عسكرياً خلال حرب 1984 عبر صفقة تسلح من خلال تشيكوسلوفاكيا، ما ساهم بشكل كبير في هزيمة العرب.

في حسابات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، لعب الشرق الأوسط دوراً بارزاً، فالقرب الجغرافي لهذه المنطقة من الخاصرة الروحية في جنوب الاتحاد السوفيتي ما كان أمراً يمكن أن تغضّ موسكو عنه الطرف، إذ خشيت أن تنجح المحاولات الغربية في إقامة تحالفات لتطويقها، وعليه كانت مدفوعة برغبة دفينة لإيجاد تحالفات مع دول في الشرق الأوسط لحرمان الغرب من التفرد به، وبالتالي التأثير في الاتحاد السوفيتي. هنا، يمكن القول إن موسكو وجدت في استمرار الصراع العربي الإسرائيلي فرصة لتعزيز نفوذها، وبالتالي لم تكن لتهتمّ حل الصراع سلمياً بقدر اهتمامها في توظيفه، فقاربت الصراع -كما هي الحال مع الولايات المتحدة- من منظور متطلبات الحرب الباردة. وكما تطرق الفصول السابقة من الكتاب، كان تزويد الأطراف المتحاربة بالسلاح الوسيلة المثلث لتشييد النفوذ وإدامة التأثير في الوقت نفسه. ومع بداية السبعينيات، اكتسبت القوتان العظميان زخماً كبيراً في الشرق الأوسط بسبب حاجة كلّ من إسرائيل ومصر إلى السلاح، وهو أمر كان متعدراً على الولايات المتحدة بسبب الإعلان الثلاثي في مايو 1950 الذي تعهدت بموجبه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعدم تزويد الطرفين بالسلاح بعد

توصلها إلى اتفاقيات المدنة في عام 1949، وهي اتفاقيات أوقفت الحرب لكنها لم تؤسس للسلام⁽¹⁾.

وعلى هذا النحو، أُسهم الاستقطاب الدولي واستمرار التنافس الكوني بين قطبي العلاقات الدولية ليس فقط في تعطيل إمكانية التوصل إلى سلام بين العرب وإسرائيل، بل وفي فسح المجال أمام خطط التوسيع الإسرائيلية أيضًا. فإسرائيل ما كانت لتقبل إنهاء مشروعها التوسيعي من دون ضغط دولي، والحق أنها دخلت حرب يونيو 1967 بعد أن حصلت على الضوء الأخضر الأمريكي⁽²⁾، بمعنى آخر، ربما كان بالإمكان تجنب اندلاع الحرب لو أن الولايات المتحدة اتخذت موقفًا مغاييرًا، والأمر نفسه تكرر في حرب لبنان عندما منحت إدارة ريجان إسرائيل الضوء الأخضر للهجوم على لبنان. وكان لافتًا عدم تعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في دفع إسرائيل على تنفيذ القرار (242)، الأمر الذي مهد الطريق لحرب أكتوبر، فكلتا الدولتين أخضعتا الشرق الأوسط وعملية السلام لأولويات التنافس الاستراتيجي بينهما.

من هنا، شكلت نهاية الحرب الباردة الشرطُ الضروري لبدء مرحلة حل الصراع العربي الإسرائيلي سلميًّا. وهو أمر كان له أثره في الجانب العربي على وجه الخصوص، إذ فقدت الأنظمة العربية -مثل سوريا- المظلة السوفييتية، الأمر الذي استلزم تغييرًا في التصورات والأولويات. وكما يقول أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة درم، البروفيسور أنوش احتشامي: «بينما كانت الدول العربية الراديكالية تخسر داعميها الخارجيين المهمين، حسنت إسرائيل موقعها

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر:

J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914-1956* (Princeton: Van Nostrand 1956), Vol. 2, pp.308-9

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Tom Segev, *1967, Israel, the War, and the Year that Transformed the Middle East* (New York: Metropolitan Books, 2007), pp.265-7

بصورة مطلقة، واستقطبت مزيداً من اليهود الأوروبيين الذين تدفقوا إليها، من دون أن يتسبب ذلك بتواتر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. مقابل ذلك، وفي ظل غياب الكتلة السوفيتية القوية، لم يكن بمقدور خصوم إسرائيل من العرب أن يجدوا أصدقاء خارجيين مؤثرين من دون أن يقدموا تنازلات في سياساتهم القومية ومن دون أن يقوموا بإصلاح سياساتهم الخارجية لتكون أللّه مذاكّة للشهية الغربية. وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، تمتلك إسرائيل التفوق السياسي والاستراتيجي على منافسيها من العرب»⁽³⁾.

وجاءت حرب تحرير الكويت وهزيمة الجيش العراقي على يد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتدعّن نظاماً شرق أوسطيًّا جديداً تهيمن عليه الولايات المتحدة. والحال، أنّ نتيجة الحرب كانت ذات مغزى كبير، فالتوافق القائم بين العرب وإسرائيل تعرض لخللٍ فادح لصالح الأخيرة، وهذا بدوره كان شرطاً ضرورياً إضافياً لتبّأ إسرائيل في تغيير تصوراتها عن العرب ونواياهم. فالعلاقات العربية البينية شابها الكثير من الشكّ وانعدام الثقة بسبب الحرب والمواقف المتباعدة للدول العربية، وشعر الأردن أنه محاصر إقليمياً بسبب موقفه من الأزمة الكويتية في تلك المرحلة، وولّد ذلك ضغطاً شديداً عليه، ما جعل الملك حسين يرى بمقترح عقد مؤتمر مدريد للسلام فرصةً للخروج من العزلة المفروضة عليه.

أرسل وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ضمانت مكتوبة لجميع الأطراف، أكد فيها أن المفاوضات التي ستُجرى ستكون على أساس قرار مجلس الأمن (242) و(338)، أي على أساس معادلة «الأرض مقابل السلام»، الأمر الذي رحبّت به الأطراف العربية التي رأت أخيراً في التوافق

(3) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Anoushiravan Ehteshami, "The Arab States and the Middle East Balance of Power," in Games Gow (ed.), *Iraq, The Gulf Conflict and the World Community* (London, London: Brassey's, 1993), p.61.

السوفيتي الأمريكي ضوءاً في نهاية النفق⁽⁴⁾. وشكل انعقاد مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991 علامة فارقة، فللمرة الأولى يعقد مؤتمر دولي يفضي إلى محادثات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كاسراً بذلك أحد التابوهات الإسرائيلية، التي جسّدتها غولدا مائير بمقولتها الشهيرة «لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني»، وذلك في سياق رفضها مجرد الاعتراف بالفلسطينيين. وجاء هذا المؤتمر رغمَ عن إسرائيل التي راوغ رئيس وزرائها إسحق شامير حتى اللحظة الأخيرة، بل إنه ذهب إلى مدريد بهدف إفشال المؤتمر، إذ تبني شامير علينا سياسة عدم التنازل عن أيِّ إنس من «أرض إسرائيل»، في إشارة واضحة للأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالفعل، عكس أداؤه في المؤتمر مزاجاً حاداً، وكان خطابه في الجلسة الافتتاحية مسكوناً بالماضي، وأصرَّ على أنَّ العرب لا يريدون سوى تدمير دولة إسرائيل، وأنَّ الخلافات هي فقط في الأسلوب، وكان لافتاً تمسُّكه بفكرة أنَّ الصراع ليس بسبب الأرض، وإنما بسبب رفض العرب الاعتراف بشرعية إسرائيل. بالمقابل، اتسم خطاب وزير الخارجية السوري فاروق الشعري بالحدة هو الآخر، وعرض صورة لإسحق شامير يظهر فيها مطلوبًا بوصفه إرهابياً قام باغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت في نهاية الأربعينيات⁽⁵⁾. المفارقة أنَّ أداء الوفد الفلسطيني نال اعجاب المراقبين،

(4) لمزيد من التفاصيل، انظر:

James A. Baker, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War, and Peace 1989-1992* (New York: Putnam, 1995).

(5) اختارت الأمم المتحدة الكونت برنادوت ليكون وسيطاً بين العرب واليهود في 20 مايو 1947، وقد تمكّن من إنجاز المهمة الأولى في فلسطين في 11 يونيو، وقدّم للأمم المتحدة عدداً من الاقتراحات من أجل عملية السلام، من بينها أنَّ لسكان فلسطين الحق في العودة لبلادهم من دون قيد، وأنَّ لهم الحق في استرجاع ممتلكاتهم، وبقاء القدس بأكملها تحت السيادة العربية، ووضع حد للهجرة اليهودية، وضمّ النقب إلى الحدود العربية والجليل إلى إسرائيل. وعلى إثر هذا، وفي اجتماع لمنظمتي الأرغون التي يرأسها مناحيم بیغن، وشطرين التي يرأسها إسحق شامير (وكلاهما تولى رئاسة الوزراء في إسرائيل لاحقاً)، اتفق على اغتيال الكونت برنادوت، ونفذ الاغتيال في 17 سبتمبر 1947 في مدينة القدس.

فرئيس الوفد الطيب حيدر عبدالشافي وجّه خطاباً معتدلاً طالب فيه الإسرائييلين بتقاسم الآمال بعد أن تقاسموا الآلام، وأكّد استعداد الفلسطينيين الدخول في حوار جاد وبناء، وكان مجمل خطابه مثيراً للدهشة. في ذلك الوقت، نجح الوفد الفلسطيني في اختطاف الأضواء، وكان لافتًا استعداده للتوصّل إلى حلول وسط مع إسرائيل ما يمكن الشعرين اليهودي والفلسطيني من العيش المشترك بسلام. وفي سياق موازٍ، كان أداء الوفد الأردني لافتًا، إذ ارتكز موقفه على معايير «الأرض مقابل السلام»، وقدّم مقاربة واضحة مفادها أنّ السلام والأمن مترابطان، وأنّ المستقبل يحمل الكثير من الآمال لكل شعوب المنطقة.

المسار الفلسطيني الإسرائيلي

شمل مؤتمر مديري مفاوضات سلام ثنائية بين كلّ من أطراف الصراع العربية (البنان والأردن وسوريا والفلسطينيين) من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى. كما شمل المؤتمر مفاوضات أخرى متعددة الأطراف تبحث المواقيع التي يستلزم حلّها تعاون جميع أطراف الصراع. في المفاوضات الثنائية، اتّضح منذ البداية أن إسرائيل تفاوض بنية إفشال أيّ تقدّم، مع محاولتها في الوقت نفسه تقديم انطباع بأنّها تفاوض. فالموقف الجوهري لحكومة الليكود، الذي انعكس بشكل تعلييات للوفد الإسرائيلي المفاوض، تّمثّل في رفض مبدأ «الأرض مقابل السلام» واللعب على عامل الوقت. وبينما على ذلك، كانت المفاوضات تدور في حلقة مفرغة، وكان الوفد الإسرائيلي في مونولوج داخلي يوجّه فيه الحديث إلى جمهور متخيّل تردد أصياء الحديث أمامه إلى يومنا هذا، وبعد عقد خمس جولات للحوار في واشنطن لم يحدث أي تقدّم، وبرزت فجوات في مواقف الأطراف المتفاوضة، إذ أصرّت الوفود العربية المشاركة على أن أيّ حلّ ينبغي أن يرتكز على تنفيذ القرار (242)، ما يعني ضرورة انسحاب إسرائيل من كل شبر احتلّته في عام 1967 أسوة بما حصل مع سيناء المصرية، وهذا يستدعي الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية. في المقابل، رأت

إسرائيل أنها نفذت القرار (242) بانسحابها من سيناء، وبالتالي فإنّ على العرب قبول السلام مقابل السلام.

كانت الفجوة في الرؤى والتصورات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي أكبر من ألا تلحظها عين المراقب، فإسرائيل لم تر بالفلسطينيين شعّاباً لهم حقوق قومية، بل مجرد سكان لا يمتلكون حق الاستقلال، وبناء على ذلك عرضت مشروع حكم ذاتي للسكان، الأمر الذي من شأنه إبقاء الوضع على حاله. في المقابل، قدم الفلسطينيون مشرّعاً مختلفاً، فطالبوها بحكم ذاتي مؤقت ثم تناقض قضايا الوضع النهائي التي ستنتهي بالاستقلال. طبعاً، هذه الفجوة يمكن فهمها، لأنّ الاستعصار في المفاوضات هو نتيجة لصراع متّد وطويل، كما أنّ هناك اعتبارات أيديولوجية وغايّاً للثقة بين طرفي الصراع. ولم يكن الموقف الإسرائيلي موحّداً، فقد كان حزب العمل يتّهّب لانتخابات عامة، وطرح مسألة إعادة ترتيب الأولويات الوطنية في إسرائيل، وهي فكرة تخوضت عن تحليات سياسية انعكست على موقف الناخب الإسرائيلي، وأدّت إلى قبول مبدأ «الأرض مقابل السلام»، ما فتح الباب على مصراعيه لتفاهمات فلسطينية إسرائيلية، وأخرى أردنية إسرائيلية.

شكّلت الانتخابات العامة في عام 1992 نقطة تحول في الموقف الإسرائيلي، فحزب العمل الذي شكّل حكومةً من الحائط تُعدّ الأكثر «اعتدالاً» في تاريخ إسرائيل، اعتقد أنّ ثمة فرصة للتوصّل إلى تسوية مع الفلسطينيين، على العكس من حكومة الليكود السابقة التي وإن وافقت على أدوات صنع السلام إلّا أنها لم تتوّبَّاً التنازل عن إنس واح من الأرض. واعتقد إسحق رابين أنّ الفوز في الانتخابات منحه تفوّيضاً بالتغيير، فبدأ بتوزيع الصالحيات بينه وبين شريكه ومنافسه في الحزب شيمون بيرس، وانفقا على أن يتولى رابين المسؤولية المباشرة لإدارة المفاوضات الثنائية، في حين يتولى بيرس المحادثات متعدد الأطراف والأقل أهمية⁽⁶⁾.

(6) لمزيد من التفاصيل، انظر:

David Makovsky, *Making Peace with the PLO: The Rabin Government's Road to the Oslo Accord* (Boulder, CO: Westview Press, 1996).

ألقي رابين خطاباً مهماً في الكنيست قدم فيه حكومته لنيل الثقة، محدداً ثلاثة قضايا أساسية هي: الأوليات القومية، عملية السلام، ومكانة إسرائيل في العالم. وجاء رابين بأنّ حكومات الليكود بدّلت المال على الاستيطان السياسي والأيديولوجي، بدلاً من الاستثمار على الداخل الإسرائيلي، وفرق في هذا السياق بين الاستيطان السياسي الذي يعطل عملية السلام، والاستيطان الأمني الذي هو أحد مكونات نظرية الأمن الإسرائيلي التقليدية. وفيها يتصل بعملية السلام، ركز رابين على المسار الفلسطيني، ولم يستبعد استعداد بلاده للانسحاب، محتفظاً في الوقت نفسه بضرورة الدفاع عن أمن إسرائيل، وقال في هذا السياق: «عندما يتعلق الأمر بأمن إسرائيل، فإننا لن نقدم أي تنازلات، فموقفنا المبدئي هو أنّ الأمن له الأولوية فوق السلام». أما النقطة الأخيرة المتعلقة بمكانة إسرائيل في العالم، فقد قدم رابين بخصوصها رؤية تعكس انقلاباً كبيراً في البنية الذهنية، فيبیناً كانت قيادات الليكود تتذرع بمقولة أنّ إسرائيل دولة صغيرة تعيش في محيط من العداء العربي وأنّ عليها وبالتالي بناء قلعة «إسرائيل الكبرى»، كان موقف رابين على العكس من ذلك، وهو ما يجسّده قوله: «إننا لم نعد شعباً يعيش وحده، ولم يعد صحيحاً أنّ العالم كله ضدّنا. إننا يجب أن نتغلّب على الإحساس بالعزلة الذي جعلنا عيّداً له لما يقرب من نصف قرن».

لم تُفضِّل المباحثات الثانية مع الوفد الفلسطيني إلى نتيجة مشجّعة، وكان ذلك محبطاً لحكومة رابين، فعلاوة على التّعثُّت الإسرائيلي، لم يمتلك الوفد الفلسطيني أيّ صلاحيات حقيقية، إذ كان ياسر عرفات هو الذي يتحكم بخيوط اللعبة. وفي 2 ديسمبر 1992، قام رابين بخطوة غير مسبوقة عندما ألغى حكومته القانون الذي يحرّم أيّ اتصال بين المواطنين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت هذه الخطوة في غاية الأهمية، لأنّها مهدّت الطريق لمحادثات سرّية بين إسرائيل والمنظمة انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو. ومع ذلك، لم يكن رابين متفائلاً بالمسار الفلسطيني. ولأنه كان يبحث عن إنجاز،

فقد أعطى أولوية للمسار السوري آخذاً بنصيحة الولايات المتحدة بـألا يترك السوريين في العراء. وتلقى رابين رسائل غير مباشرة من الرئيس السوري حافظ الأسد، لذلك اعتقد أن التسوية مع سوريا ممكنة ومهمة لأنّ من شأنها أن تغيّر الوضع الاستراتيجي لإسرائيل على نحوٍ مغاير.

بقيت المواقف متباعدة على المسار الفلسطيني، مع التسليم بأنّ المحادثات انتقلت إلى مناقشة جادة للمواضيع المختلف عليها بدلاً من البقاء في إطار الشعارات كما كانت حكومة شامير تفعل. ووصلت المباحثات في الجولتين السابعة والثامنة إلى طريق مسدودة بين الجانين، فالفلسطينيون أرادوا اتفاقاً مرحلياً يكون أساساً للإعلان عن دولة، في حين كانت إسرائيل معنية بمنع إقامة دولة فلسطينية. وتصادف هذا الانسداد مع غروب شمس إدارة بوش التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة، ما يعني أن الولايات المتحدة لم تكن بموقع من يؤثر في مسيرة المفاوضات. وأثارت الطريقة التي أدار بها رابين المحادثات استياءً عاماً في أوساط الفلسطينيين، وأبدت حركة حماس معارضتها للمفاوضات، وانخرطت في عملياتٍ مقاومة، وقامت بخطف وقتل أحد أفراد الشرطة الإسرائيلية في شهر ديسمبر 1992، الأمر الذي دفع رابين إلى إبعاد 416 من نشطاء الحركة إلى مرج الزهور في لبنان، وهي خطوة سافرة أدانها المجتمع الدولي، وأدت إلى تعليق الوفود العربية المحادثات مع إسرائيل. ولم تستأنف المفاوضات إلاّ بعد ذلك بأربعة أشهر، وقدم الأميركيان أفكاراً، لكنها كانت أقرب إلى الموقف الإسرائيليّ، الأمر الذي رفضه الوفد الفلسطيني.

في النهاية، فشلت المفاوضات، ولم يبقَ أمام رابين سوى خيارين؛ فإما أن يستمر في المحادثات مع سوريا ويوقع معاهدة سلام كاملة ينسحب بموجتها من الجولان المحتل ويفكّك المستوطنات الإسرائيلية في الجولان، أو أن يصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو اتفاق لا يلزم إسرائيل بالانسحاب الكامل أو الانسحاب الفوري، ولا يحمله على إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك فضل الخيار الثاني. في تلك

الأثناء، لعب شيمون بيرس ويوسفي بيلين وإسحق رابين دوراً بارزاً في تدشين محادثات مباشرة مع المنظمة، لكن بشكل سري. وكان هناك انطباع قوي عند شيمون بيرس بأنه من دون منظمة التحرير لا يمكن التوصل إلى اتفاق. وبالفعل، بدأت المباحثات السرية في أوسلو منذ شهر يناير 1993 ولمدة ثمانية أشهر، وانتهت بتوقيع «اتفاق أوسلو» في 13 سبتمبر 1993، وهو الاتفاق الذي غير ملامح العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية⁽⁷⁾.

وفي احتفال مهيب في حديقة الزهور بالبيت الأبيض، وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، جرت مصافحة تاريخية بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وكشف عن اتفاق إعلان المبادئ، لينطلق بذلك قطار المصالحة التاريخية التي ستعرض إلى انتكاسة كبيرة بعد ذلك بسنوات⁽⁸⁾. لم يكن إعلان المبادئ اتفاق سلام كاملاً ونهائياً، وإنما كان اتفاقاً مرحلياً لا يعدو كونه ترتيباً للحكم الذاتي في غزة وأريحا أولاً. في هذا الاتفاق، لم يتم التطرق لقضايا الحل النهائي (اللاجئين، الحدود، المياه، المستوطنات، القدس)، إذ تقرر تأجيل النقاش بشأن هذه القضايا الحيوية خمس سنوات. بمعنى أنّ مصيرها سيتحدد في محادثات الحل النهائي⁽⁹⁾. ومع أن هذا الاتفاق يُعدّ طفرة في تاريخ الصراع، إلا أنه كان أيضاً مخاطرة محسوبة نوعاً ما من قبل الطرفين، فإسرائيل لم تلتزم بشيء فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية التي كانت تعارض وجودها، ومنظمة التحرير الفلسطينية

(7) محمود عباس، طريق أوسلو - موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقة للمفاوضات (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994).

(8) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004).

(9) للاطلاع على وجهة النظر الفلسطينية إزاء المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق أوسلو، انظر:

أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق: 1 - مفاوضات أوسلو، 1993 (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005).

لم تخلّ عن حلم الدولة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. وتكمّن أهمية اتفاق المبادئ في اعتراف كلّ طرف بحق الطرف الآخر في قسمٍ من فلسطين. ففي رسالة كان قد بعث بها ياسر عرفات إلى إسحق رابين، التزم عرفات بأن تعرف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، وأن تقبل بقرار مجلس الأمن (242) و(338)، وأن تنبذ العنف والإرهاب، إضافة إلى التزامه بتغيير ميثاق المنظمة بما يتوافق مع هذه الالتزامات. في المقابل، بعث إسحق رابين برسالة إلى عرفات تنص على أنه في ضوء الالتزامات الواردة في رسالة الأخير، فإنّ إسرائيل تعرف بالمنظمة ممثلاً للشعب الفلسطيني. ولم يتحدث رابين عن الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولة، لكن كان واضحاً أنّ فكرة اقتسام فلسطين مقبولة من الجانبين.

ورغم التوقيع على الاتفاق إلا أنه وجد معارضة من أطراف إسرائيلية وفلسطينية، ففي إسرائيل شنّ اليمين هجوماً عنيفاً على الحكومة، لأنها بحسبه قدّمت تنازلات للفلسطينيين ما كان ينبغي لها أن تقدّمها، وعمّت المظاهرات كثيراً من المدن الإسرائيليّة، كما أنّ جنرالات الجيش الإسرائيلي كانوا غير راضين لعدم استشارةهم، وقال رئيس هيئة الأركان في ذلك الوقت إيهود باراك (الذي أصبح رئيساً للوزراء بعد ذلك بسنوات) إنّ الاتفاق ينطوي على الكثير من المثالب. في المقابل، انتقدت شريحة واسعة من الفلسطينيين، على غرار الجبهة الشعبية وبعض المثقفين مثل إدوارد سعيد⁽¹⁰⁾ والشاعر محمود درويش⁽¹¹⁾ هذا الاتفاق، لكنّ الحكومة الإسرائيليّة والمنظمة استمرّتا في المفاوضات، على الرغم من المواقف المعارضه والانتكاسات وأعمال العنف التي كان أبرزها قيام المستوطن باروخ غولdstain بهجوم إرهابي على المصلّين الفلسطينيين في الحرم

(10) إدوارد سعيد، «غزة-أريحا».. سلام أمريكي، الطبعة الثانية (بيروت: دار المستقبل العربي، 1995).

(11) بشكل ساخر، وصف الشاعر الفلسطيني محمود درويش اتفاق «غزة-أريحا أولًا»، بـ: «غزة-أريحا آخرًا».

الإبراهيمي بالخليل في 25 فبراير 1994، قُتل فيه 29 وجُرح أكثر من 150 مصلّياً. وفي النهاية، اتفق على تنفيذ إعلان المبادئ، ثم وُقّع اتفاق «أوسلو 2» في 18 سبتمبر 1995، بعد مرور قرابة عامين على توقيع إعلان المبادئ⁽¹²⁾.

المسار السوري

لم يكن إطار مؤتمر مدريد للسلام مثالياً بالنسبة للرئيس السوري حافظ الأسد، إلا أنّ الأسد قبلَ به بعد أن تلقى رسالة ضمانت من الرئيس الأميركي بوش، تضمنَت معاذلة «الأرض مقابل السلام». فالرئيس الأسد كان يفضل أن يكون هناك وفد عربي موحّد، كي يتسلّى سوريا ضبط العملية برمّتها، ومنع أيّ سلام منفرد يمكن أن يُبرم مع منظمة التحرير أو الأردن أو لبنان. وكان لافتاً الانطباع السوري بأنّ المنظمة تفاوض من موقف ضعف، ولبنان في الجيب السوري، والأردن متردّد، وبناء على ذلك لا يمكن لأيّ من هذه الأطراف الثلاثة التوقيع على اتفاق مع إسرائيل بشكل منفرد. وكانت فكرة الرئيس الأسد أنّ بلاده هي من يمتلك مفتاح الحل، وبالتالي لا يمكن لأيّ اتفاق يتم التوصل إليه أن يصمد إنْ لم يكن شاملًا ويراعي الأولويات والتصورات السورية.

بالنسبة لإسرائيل كان الموقف مختلفاً، فحكومة إسحق شامير كانت متشدّدة في تفسيرها ل Maher المفاوضات والغرض منها⁽¹³⁾، ورأى أنّ تزامن المحادثات الشاملة لا يعني التوصل إلى اتفاقيات مع الوفود العربية في الوقت نفسه. وكان شامير يرى أنه لا يمكن المساواة بين الأرض والسلام، فالاصل أنْ تساهِم الدول في تحقيق السلام، وأن الأرض تمثل أحد مكونات السلام

(12) واجه هذا الاتفاق أيضاً نقداً فلسطينياً كبيراً. انظر:

إدوارد سعيد، *أوسلو 2: سلام بلا أرض* (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995).

(13) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Yossi Olmert, "Toward a Syrian-Israeli Peace Agreement: Perspective of a Former Negotiator", *Research Memorandum no 25* (Washington, D.C: The Washington Institute, April 1994).

لكنها ليست أساسه. وعيّن شامير مدير مكتبه، يوسي بن أهaron، رئيساً للوفد المفاوض، وكان بن أهaron فظاً مع الوفد السوري، حتى إنه في أحد اللقاءات ألقى بكتاب لوزير الدفاع السوري مصطفى طلاس على الطاولة وهو يقول إنه يتضمن معاداة للسامية، ما أثار دهشة الخضور، بمن فيهم أعضاء الوفد الإسرائيلي نفسه. وتبع ذلك حوار أقرب إلى «حوار الطرشان» بين الجانبين⁽¹⁴⁾. حتى إعلان سوريا أن اليهود فيها يمكنهم المغادرة إلى أي جهة يريدونها، لم يحمل حكومة الليكود على التقدم بأي خطوة، فإسحق شامير -كما هي الحال مع ديفيد بن غوريون في السابق- كان يعتقد أن هناك وقتاً كافياً أمام إسرائيل، وأنه ليس هناك ما يستدعي تقديم أي تنازل لسوريا، فضاعت فرصة للتوصل إلى حلّ بسبب تعنت رئيس الوفد الإسرائيلي وتشدده.

حسبت الانتخابات العامة الإسرائيلية التي جرت في صيف عام 1992 الأنفاس، إذ كان هناك إجماع على أن إعادة انتخاب حزب الليكود تعني عملياً قتل عملية مدرید برمّتها، فمقاربة شامير غير الواقعية في التعامل مع فكرة السلام أضاءت مناطق مظلمة في وعي المجتمع الدولي حول الخداع والتضليل اللذين مارسهما شامير وحكومته. لذلك، تدخلت الولايات المتحدة بشكل غير مباشر لإسقاط شامير والليكود معاً، وذلك عندما جمدت إدارة بوش صمانت القروض البالغة عشرة مليارات دولار، والتي كانت ضرورية لإسرائيل لمساعدتها في استيعاب المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفياتي. واستفاد رابين وحزب العمل من الموقف الأمريكي، لا سيما أن رابين تعهد بتغيير أولويات الإنفاق وتوجيهه نحو المجتمع الإسرائيلي بعد أن وجّهه شامير للاستيطان السياسي من دون كلل أو ملل.

لعب رابين على فصل المسارات، كي يتسرى له التحكم بمقدار التقدم في أي مسار تبعاً لما يجري على بقية المسارات، وكان رابين يدرك أنه ليس في وسع

(14) المصدر نفسه، ص 19.

المجتمع الإسرائيلي استيعاب أكثر من اتفاقية سلام في المرة الواحدة. ومع قدوم إدارة بيل كلينتون في مطلع 1993، قدم الجانب الأمريكي نفسه وسيطاً بين الجانبيين السوري والإسرائيلي. وبالفعل، انهمك وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في جولات مكوكية بين دمشق وتل أبيب، غير أن مهمته اقتصرت على نقل الرسائل، الأمر الذي لم يساعد في تحقيق اختراق يُذكر، فلجأ رابين إلى استراتيجية تقوم على توجيهه أسئلة افتراضية، ليتسنى له الحصول على أجوبة لكن دون إلزام إسرائيل بأي شيء⁽¹⁵⁾.

لعب الأكاديمي البارز في إسرائيل والمحترف بالشؤون السورية إيتamar رابينوفيتش دوراً بارزاً في المفاوضات مع سوريا بوصفه رئيساً للوفد الإسرائيلي. وكان رابينوفيتش قد أصدر كتاباً في مطلع التسعينيات بعنوان «الطريق التي لم تُسلّك»، ناقش فيه أسباب عدم تحول اتفاقيات الهدنة في عام 1949 إلى اتفاقيات سلام⁽¹⁶⁾. وقدّم رابينوفيتش نسخة من كتابه إلى رئيس الوفد السوري موّفق العلاّف في الاجتماع الأول، وكتب في الإهداء: «أمل هذه المرة أن نسلّك الطريق». وفي ذلك اللقاء، أعلن رابينوفيتش موافقة حكومة إسرائيل على مبدأ «الأرض مقابل السلام» على أساس القرار (242)، ومثل خطابه في ذلك اللقاء عالمة فارقة، وعبر عن تحول جذري في الموقف الإسرائيلي. وعلى الرغم من هذا الموقف المخالف، إلا أن إسرائيل رفضت مناقشة مسألة الانسحاب ومدّاه قبل أن يلتزم السوريون بفتح الحدود والتطبيع وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها. وكانت تلك أربع جل الطاولة الأربع التي أصرّ عليها إسحق رابين. غير أن الجانب السوري رفضَ مناقشة هذه الأمور

(15) للتوقف على أسلوب إسحق رابين في المحادثات مع سوريا، انظر:

Itamar Rabinovich, *The Brink of Peace: The Israeli-Syrian Negotiations* (Princeton: Princeton University Press, 1998).

(16) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Itamar Rabinovich, *The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations* (New York: Oxford University Press, 1991).

إلاّ بعد التزام إسرائيل بانسحاب كامل من هضبة الجولان حتى خطوط الرابع من يونيو 1967.

وتدخل راين بشكل شخصي عندما استتتج أن السوريين ليسوا في عجلة من أمرهم وأنهم لن يناقشوا أي شيء إلا إذا اقتنعوا بنية إسرائيل بالانسحاب الكامل من هضبة الجولان. وبلغ هذه المرة إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر وطلب منه في 3 أغسطس 1993 أن يسأل الرئيس الأسد: «هل سوريا جاهزة لتوقيع اتفاقية سلام في حال استجابت إسرائيل لطلبها المتعلق بالانسحاب الكامل من الجولان؟ وهل السوريون مستعدون لسلام حقيقي بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية وفتح الحدود؟». وطلب من كريستوفر أن يتبنى هذا السؤال كمقترح منه وليس من إسحق راين كي لا يلتزم بشيء. ولم تُتعضِّ هذه المحاولات إلى أي اخترق، فكل ما قدّمه إسرائيل هو اقتراح بالانسحاب إلى الخطوط الدولية بدلاً من خطوط الرابع من يونيو، على أن يتم ذلك على مدى خمس سنوات، في حين اشترط الأسد أن يحدث ذلك خلال ستة أشهر. وعندما أصرّت إسرائيل على أن تُنفذ عناصر السلام الأخرى (السفارات، الحدود المفتوحة، الترتيبات الأمنية) قبل إتمام عملية الانسحاب، فُوبل طلبها بالرفض من حافظ الأسد.

طلب الرئيس الأسد من وارن كريستوفر توضيحات حول ما يقصده راين بـ«الانسحاب الكامل»، فالأسد كان يريد التزاماً إسرائيلياً بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو، وليس إلى الحدود الدولية، وهذه الحدود قصة أخرى، فالحد الذي تَوَافَقَ عليه الانتداب البريطاني في فلسطين مع الانتداب الفرنسي في سوريا في عام 1923 كان حدّاً بين دولتين استعماريتين لم يلتزم به الأسد، وهذا الحد يضع بحيرة طبريا بكاملها داخل حدود الانتداب البريطاني، ما يعني ألا يطالب به الأسد، والحدث هنا عن مسافة تبلغ حوالي 200 متراً شرق بحيرة طبريا، ما يحرم السوريين من الوصول إلى مياه البحيرة. وفي شهر يوليو 1994 حصل الرئيس الأسد على توضيحات من كريستوفر تفيد بأنّ

راین يعني الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو، وهو ما يتماشى مع موقفه. عندها، وافق الأسد على استئناف المفاوضات بين الجانبين، وكلّف السفير السوري في واشنطن وليد المعلم برئاسة الوفد السوري، بينما كلف إسحق راین السفير الإسرائيلي في واشنطن لإتمار راینوفيش برئاسة الوفد الإسرائيلي. وتوصل الجانبيان في 24 مايو 1995 إلى صيغة غير مكتوبة تتضمن اتفاقاً حول الترتيبات الأمنية، وكانت فاتحة ومقدمةً لتسريع المفاوضات، غير أنّ راین أظهر تلّكّؤاً لأسباب كثيرة تقف الظروف الداخلية في صدارتها، فقد انشقّ قياديان من حزب العمل والتحقَا بحركة «الطريق الثالثة» التي تحولت إلى حزب لحماية مصالح المستوطنين في مرتفعات الجولان، فخشى راین من تداعيات هذا التطور، لا سيما أنه لم يحصل على تفويض من الجمهور الإسرائيلي للانسحاب من الجولان، إذ لم يطرح هذا الملف في انتخابات عام 1992. واستمر راین بالتسويف والماطلة إلى أن اغتيل في 5 نوفمبر 1995.

كان لافتاً إبقاء وزير الخارجية شيمون بيرس في الظلّ، فلم يكن بيرس يعرف عمّا سُميّ لاحقاً «وديعة راین»، والتي تشير إلى التزام قطعه راین للأمريكان بأنّ إسرائيل مستعدّة للانسحاب حتى الرابع من يونيو مقابل استجابة سوريا لطالب إسرائيل في السلام. وعندما أصبح بيرس رئيساً للوزراء بعد اغتيال راین، وافق على مضمون الوديعة، وأعلن للأمريكان رغبته في مناقشة اتفاق سلام كامل مع حافظ الأسد، وطلب أن يلتقي به، إلا أنّ الأخير رفض ذلك مشترطاً تحقيق احتراق حقيقي في العملية أوّلاً⁽¹⁷⁾. وانطلقت على إثر ذلك جولة جديدة في واي بلانتيشن بالقرب من واشنطن، وفيها تولّ أوري سافير رئاسة الوفد الإسرائيلي خلفاً لإتمار راینوفيش.

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Patrick Seale and Linda Butler, "Asad's Regional Strategy and the Challenge from Netanyahu", *Journal of Palestine Studies*, Vol. 26, No. 1 (Autumn, 1996), pp.27-41.

لم تثمر المحادثات عن تقدّم كبير على الرغم من الأجواء الإيجابية، وتدخلت عوامل أخرى تسبّبت في انتكاسة لمسارٍ كان من الممكن أن يفضي إلى اختراق كبير، ففي 5 يناير 1996 صادق شيمون بيرس على اغتيال يحيى عياش (صانع القنابل الفلسطيني الذي كانت حماس تسمّيه «المهندس»)، وكان لهذا القرار ارتدادات كبيرة، إذ بدأت «حماس» تنفيذ عمليات انتقامية ضدّ الإسرائيّلين، الأمر الذي أربك بيرس ودفعه إلى تعليق محادثات واي بلانتيشن. وأعلن بيرس إجراء انتخابات مبكرة؛ في شهر مايو، بعد أن كان مخططاً لها أن تُعقد في أكتوبر. وبهذا كتب بيرس شهادة وفاة للمحادثات السوريّة الإسرائيّة.

المسار الأردني

اعتمد الأردن مذ خسارته حرب 1967 الخيار الدبلوماسي للتوصّل إلى سلام دائم مع إسرائيل، غير أنه واجه تارينجياً قيدين ضيقاً هامشَ مناورته: قلة موارده واعتماده على المساعدات الخارجيّة من ناحية، والتزامه بقرار الرباط الذي حرمه من تمثيل الفلسطينيين في أيّ مفاوضات مع إسرائيل من ناحية أخرى. وعلى هذا النحو، استسلم الأردن نسبياً لهذين القيدين، وبقي يتّظَّر تغيير الظروف إلى أن تنصبح شروط الخلل السياسي لهذا الصراع الممتد. لم يتّشجّع الأردن لعملية السلام من قبل مثلاً فعلَ في مؤتمر مדרيد، فقد كان الأردن يعاني من عزلة إقليميّة خانقة، نتيجةً ل موقفه من احتلال العراق للكويت، لذلك وجد في الدعوة للمشاركة بمؤتمر مدريد الفرصة الذهبيّة لإعادة تأهيل نفسه دوليّاً للخروج من العزلة. وكشف الملك حسين عن ذلك بطريقة غير مباشرة عندما قال: «الأردن فعلياً تحت الحصار.. الأردن يفتقر للموارد.. هنا بطاقة وجود»⁽¹⁸⁾.

(18) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lawrence Tal, "Peace for Jordan?" *The World Today*, Vol.49, No. 8/9 (August/ September, 1995), pp.168-171.

من جانب آخر، بعد أن وقع إسحق راين انفاق أوسلو مع الفلسطينيين، كان مصمّماً على أن الدولة التالية هي الأردن وليس سوريا، فقد التزم راين بمبدأ توقيع معايدة سلام واحدة في المرة الواحدة، كي يتسمّى للمجتمع الإسرائيلي قبلّها وهضمها. وكان راين يعرف أن الخلافات مع الأردن ليست كبيرة، وأن أيّ اتفاق سلام معه سيحظى بقبول الغالبية الساحقة من الوسط اليهودي في إسرائيل. وبعد يوم واحد فقط من توقيع اتفاق أوسلو، وقع الجانبين الأردني والإسرائيلي على جدول أعمال مشترك للمفاوضات التفصيلية. لكنّ الأردن لم يكن مرتاحاً لاتفاق أوسلو، فالملك حسين كان يخشى أن تضحي إسرائيل بمصالح الأردن في سبيل التقارب مع الفلسطينيين. وفي لقاءٍ جرى في 26 سبتمبر 1993، طمأن راين الملك حسين بأنّ بلاده ملتزمة بدعم النظام الأردني، وأنّها ستأخذ في الحسبان مصالح الأردن عندما تتفاوض مع الفلسطينيين في قضايا الحل النهائي. وكان لهذا اللقاء أثر كبير في خطوات الملك حسين اللاحقة، فقد غيرت الحكومة الأردنية قانون الانتخابات لضمان وجود برلمان طيع، عن طريق إضعاف تمثيل المسلمين في البرلمان، لأنّ من المؤكد أنّهم سيعارضون أيّ اتفاق مع إسرائيل⁽¹⁹⁾. كان الملك حسين وإسحق راين يثقان بعضهما بعضاً، لذلك عملاً معاً للتغلب على العقبات التي بُرِزَت أثناء المفاوضات، لا سيما في مسألة ترسيم الحدود. وفي أحد اللقاءات التي جمعتهما، قال راين للملك حسين إنه لا يمانع منح الأردن مكانة خاصة في الإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس، وهو أمرٌ شجّع الملك حسين على المضي قدماً في المفاوضات التي نتج عنها توقيع «إعلان واشنطن» في 25 يوليو 1994، وبعدها فتح الباب على مصراعيه للتوقيع على اتفاق سلام نهائي بين الجانبين في 26 أكتوبر 1994.

(19) حسن البراري، الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب (عمّان: مؤسسة فریدریش آئرلت، 2014).

على العكس من المسارين السوري والفلسطيني، سارت الأمور على المسار الأردني بشكل سلس، فلم تكن هناك داخل إسرائيل معارضة للتوصيل إلى سلام مع الأردن، وكان هناك شبه إجماع صهيوني على ذلك، فنالت المعاهدة مصادقة الكنيست بعد أن صوّت لصالحها 105 أعضاء وعارضها 3 وامتنع عن التصويت 6 أعضاء. وحظيت المعاهدة بتأييد غامر في إسرائيل، لدرجة أن حزب الليكود اضطرّ لإسقاط شعاره الذي كان ينادي بتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية. وفي المقابل، كان الملك حسين فرحاً ومتّحّساً لأخذ السلام مع إسرائيل إلى خطوة متقدمة، فتعهّد بإقامة سلام دافئ مع الإسرائيлиين، وكرّر مراًّا أنّ «عوائد السلام ستعمّ»، وكان الملك حسين يعتقد أن هذه المقوله ستثنى العديد من الأردنيين عن معارضه المعاهدة في وقت كانوا يتّرّحون فيه تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة⁽²⁰⁾.

في تلك الأثناء، برزت مدرسة أردنية ترى في إقامة دولة للفلسطينيين مصلحةً أردنية علياً، وبناء على ذلك أراد الأردنيون أن يكون السلام شاملًا، بمعنى منح الفلسطينيين دولة لهم بعد التوصل إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي. من هنا، كانت صدمة الملك حسين كبيرة عندما قوّضت سياسةُ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اتفاق أوسلو، وبدأ أنّ السلام يتّحول إلى وهم وسراب، وكان لافتاً في ذلك الوقت الرسالة التي بعث بها الملك حسين إلى نتنياهو موبّحاً إياه ومتّهّماً له بأنه يقوم بتخريب كل الجهود التي بذلت لإنفصال السلام بين العرب والإسرائيлиين⁽²¹⁾. وبكلمات الملك حسين: «إنّ الملي حقيقى وعميق بسبب الأفعال المترافقه ذات الطبيعة التراجيدية التي بدأها كرئيس لحكومة إسرائيل جاعلاً بذلك السلام الذي هو أهمّ أهداف حياتي يبدو أكثر فأكثر كسرابٍ بعيد، ويمكّنني أن أبقى مبتعداً لولا أنّ حياة كل العرب والإسرائيлиين ومستقبلهم لم تكن تنزلق بسرعة نحو مستنقعٍ من الدماء

(20) المصدر نفسه، ص 165.

(21) للاطلاع على نصّ الرسالة، انظر: صحيفة الرأي الأردنية، 13 مارس 1997.

وال المصائب نتيجةً للخوف و فقدان الأمل . وبصراحة ، فإنني لا أستطيع أن أقبل أعدارك المتكررة وبأنك مضططر للتصرف كما تصرفت تحت ضغط وإكراه كبيرين » .

بعد الإعلان عن الرسالة بثلاثة أيام ، قام الجندي الأردني أحمد الدقامسة في 13 مارس 1997 بإطلاق النار من بندقيته على طالبات إسرائيليات كن يزرن منطقة الباقة ، فقتل سبعاً منها و جرح آخريات . مثلت عملية الباقة أهم منعطف في حياة الجندي الأردني ، وعلى الفور تم اعتقال الدقامسة ومحاكمته عسكرياً ، و حكم عليه بالسجن المؤبد ، وبالفعل أمضى قرابة عشرين عاماً في السجن قبل أن تطلق السلطات الأردنية سراحه . استمر بعد ذلك مسلسل الخلافات الأردنية الإسرائيلية سواء في ملفات العلاقة الثنائية أو فيما يتعلق بتملص إسرائيل من استحقاقات حل الدولتين . وعلى الرغم من صمود معاهدة السلام تلك في وجه التقلبات الإقليمية والسياسية داخل إسرائيل ، إلا أنه لا يمكن القول إن السلام الدافع الذي أراده الملك حسين في البداية ممكن الحدوث ، فالعلاقات بين الطرفين وصلت إلى أدنى مستوياتها بعد خمسة وعشرين عاماً من توقيع المعاهدة .

المسار اللبناني

تبلّدت أجواء العلاقات الإسرائيلية اللبنانية بالغيوم بعد قيام الجيش الإسرائيلي باحتياج لبنان في عام 1982 لطرد منظمة التحرير الفلسطينية . وبقيت المسألة اللبنانية الأكثر إثارة ، وربما الأكثر مأساوية ، فمن جانب ، هناك قرار أمريكي صادر عن مجلس الأمن يحمل الرقم (425) يطالب إسرائيل بانسحاب غير مشروط من كامل الأراضي اللبنانية ، وهو ما لم ينفذ . ومن جانب آخر ، تمرست إسرائيل في الجزء الجنوبي من لبنان ، ودعمت جيش لبنان الجنوبي بقيادة الجنرال أنطوان لحد . وبشكل موازٍ ، فرضت سوريا سيطرة شبه كاملة على السياسة اللبنانية ، وتحول لبنان بذلك إلى ساحة مواجهات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل . وتفاقم هذا الوضع بتأسيس حزب الله بعد حرب 1982 ،

وتبنّيه لفكرة المقاومة حتى تحرير آخر شبر من أراضي لبنان المحتلة، لإخراج البلد من أغلال الاحتلال المُذلّ إلى فضاء التحرر والحرية.

وعلى خلاف المسارين الأردني والسوسي اللذين يخضعان للقرار (242) المختلف على تفسيره بين الجانبيين العربي والإسرائيلي، ينص القرار (425) على انسحاب فوري وغير مشروط للقوات الإسرائيلية من لبنان. لكنّ إسرائيل لم تلتزم به، واستخدمت الاحتلال توازن القوى، وفرضت على لبنان اتفاقية 17 مايو 1983، وهي اتفاقية وإن ضمنت انسحاب إسرائيل من أجزاء كبيرة من لبنان إلا أنها تضمنت اعترافاً ضمنياً من لبنان بإسرائيل. فلبنان الذي أصابه الوهن في ذلك الوقت -الحرب الأهلية الطويلة- لم يكن في وضع يسمح له بالخروج من حالة الاستسلام لمنطقة موازين القوى. ولم يكن شارون الذي اندفع بمشروعه التوسيعي، يعلم أيّ مولود سيأتي به الطلق، فاحتلال لبنان في عام 1982 لم يجلب لا الأمن ولا السلام، بل حُوّل لبنان إلى مسرح للاقتال، وفتح صندوق الشرور (باندورا)، وأفضى إلى خاضع عسير جعل البلد في مهب الريح. كما أن إسرائيل فشلت فشلاً ذريعاً في إضعاف سوريا في لبنان، بل إن سوريا تمكّنت من إلغاء اتفاق 17 مايو وتحذقت في لبنان كما لم يحدث في السابق⁽²²⁾. فقد كان اشتراط إسرائيل سحب القوات السورية أولاً عائقاً أمام تنفيذ الاتفاقية، لكنه بعث برسالة واضحة مفادها أنّ الدبلوماسية قد لا تكون الطريقة المثلث لحمل إسرائيل على الانسحاب، من هنا بدأت المقاومة اللبنانية بمثابة بحزب الله -الذي لم يكن موجوداً قبل الاجتياح الإسرائيلي إلى لبنان- تنظم نفسها تحت شعار «دحر العدوان الإسرائيلي».

كان المسار اللبناني الإسرائيلي خلال المحادثات الثانية أسيراً لعامل أساسيّ، فلم يُنظر إلى لبنان بوصفه شريكاً كاملاً في عملية السلام، ذلك لأنّ

(22) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Elie A. Salem, *Violence and Diplomacy in Lebanon: The Troubled Years, 1982-1988* (London: I.B. Tauris, 1995.)

سوريا كانت اللاعب الرئيس الذي لا يمكن تجاهله، وهو ما يفسّر انعكاس انهيار المحادثات السورية الإسرائيليّة على المسار اللبناني. وكان لبنان قد دخل عملية مدريد على إثر توصل الفرقاء فيه إلى اتفاق الطائف بعد خروجه من الحرب الأهليّة، وتكمّن أهميّة ذلك الاتفاق في أنه شرعنَ الوجود السوري على الأرض اللبنانيّة، ووضع لبنان برمته تحت النفوذ السوري، وربط بين السياسة الخارجيّة اللبنانيّة والمصالح السوريّة. وبناء على ذلك، لم يتمتّع لبنان بحرية التصرف في السياسة الخارجيّة، وكان عليه أن يأخذ المصالح السوريّة بالحسبان، وهذا ما جعل مساره مختلفاً عن المسارين الفلسطينيّ والأردنيّ. علاوة على كل ذلك، فإنّ القرارات (242) و(338) اللذين استندت إليهما عملية مدريد وناديا بمبادلة الأرض بالسلام، كانا يشملان الفلسطينيين والأردن وسوريا، بينما لم يكن القراران (425) و(509) اللذان طالبا بانسحاب إسرائيل من لبنان دون قيد أو شرط، مرجعيةً لعملية مدريد، مع أن لبنان حصل على رسالة التزام من الولايات المتحدة بإضافة القرار (425) إلى (23) مرجعيات هذه العملية، لكن إسرائيل لم تكن على علمٍ بذلك.

وعلى هذا النحو، لم يتمكّن لبنان من سبر أغوار إمكانية التوصل إلى سلام مع إسرائيل، فبعد أن توصل الفلسطينيون إلى اتفاق أوسلو، خشيَ الرئيس حافظ الأسد من عزلة سوريا، لذلك ما كان ليسمح للبنان أن يحدو حذو الفلسطينيين. وبذا التنسيق اللبناني السوري على أعلى درجاته بعد اتفاق أوسلو، للدرجة أن الوفد المفاوض الإسرائيلي طلب من الوفد اللبناني غيرَ مرّة

(23) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 509، المتّخذ بالإجماع في 6 حزيران (يونيو) 1982، بعد التذكير بالقرارات السابقة حول الموضوع بما في ذلك القرارات (1978) 425 و 508 (1982)، أعرب المجلس عن قلقه وطالب إسرائيل بسحب جميع قواتها العسكريّة من لبنان وإعادتها دون قيد أو شرط إلى الحدود المعترف بها دوليًّا.

الذهاب إلى الغرفة الأخرى للحصول على الموافقة السورية⁽²⁴⁾. من هنا يمكن فهم التعثر على المسار اللبناني، فلم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل من دون أن تتوصل الأخيرة إلى اتفاق مع سوريا.

إضافةً إلى أنّ تلازم المسارين اللبناني والسوسي كان كافياً وحده لتعطيل التوصل إلى حل، كان الموقف الإسرائيلي أيضاً في غاية التشدّد، إذ قدم الإسرائيليون مشروعًا بدا شرّاكاً أكثر من كونه مشروع سلام⁽²⁵⁾. فبدلاً من طرح مشروع انسحاب كامل من لبنان وفقاً لما نصّ عليه القرار (425)، اقترح الوفد الإسرائيلي أن ينسحب جيش لبنان الجنوبي من شريط ضيق من الأرض حول جيزيين، كما طلبت إسرائيل من الحكومة اللبنانية التفاوض مع الجنرال أنطوان لحد، ما يعني اعتراف لبنان بسلطته على الجزء الجنوبي من البلد. وهكذا وضع إسرائيل حكومة لبنان الهشة في موقف صعب من دون أن تقدم لها في المقابل ما يغريها للمضي قدماً في عملية السلام.

تراجع عملية السلام

في 4 نوفمبر 1995، وقف إسحق رابين على منصة في ميدان الملوك في تل أبيب (أصبح اسمه «ميدان رابين» لاحقاً)، مُتباشياً كما لم يحدث من قبل، وألقى خطاباً أمام 150 ألفاً ينتظرون إلى «معسكر السلام» احتشدوا لينشدوا «أنشودة السلام»، وجاء في خطابه: «هذا الحشد ينبغي أن يبعث برسالة إلى الشعب الإسرائيلي والشعوب العربية والعالم بأسره، بأنّ الأمة الإسرائيليّة تريد السلام وتدعّمه»، واحتضن رابين وزير الخارجية شيمون بيرس في مشهد نادر وغير مألوف. غير أنّ رصاصاتٍ ثلاث أطلقت عليه مع انتهاء الحفل تكفلت

(24) فاتن غصن، «إسرائيل ولبنان: علاقة متقلبة»، في: حسن البراري (تحرير)، *السلام المجزأ في الشرق الأوسط* (عمان: مؤسسة فريدريتش أيرت، 2009)، ص 122-149.

(25) لمزيد من التفاصيل، انظر:

ليس فقط بقتله، وإنما أيضًا بدق المسار الأول في نعش معسکر السلام الإسرائيلي. فحملات اليمين الإسرائيلي التي شیطنت رابین ووصفته بـ«الخائن» لأنّه قبل أن يتنازل عن جزء من «أرض إسرائيل» للفلسطينيين تُرجمت إلى عملية اغتيال بعد أن ظهر له ایغال عمير (طالب في جامعة بار إيلان) وأطلق النار على رأسه؛ وبذلك كان يهودي يسفك دم يهودي آخر! وبدت لافته في ذلك الوقت المقولات التي دأب اليمين الإسرائيلي على ترديدها، والتي شكلت بمجملها فتوى دينية لقتل رابین.

وأثناء المحاكمة، لم يُبَدِّل ایغال عمير أَيَّ ندم على فعلته، بل كان فخورًا لأنّه نَفَّذ «مشيئة» الله. وأفاد بأنّ الشريعة اليهودية لا تجيز تسليم جزء من «أرض إسرائيل» إلى الغرباء (يقصد الفلسطينيين)، وأنّ مَنْ يُقدم على ذلك يحلّ سفك دمه. وقال إنه شعر وهو يصوّب مسدسه تجاه رابين لأنّه يطلق النار على «إرهابي»⁽²⁶⁾. هذه الكلمات لم تأتِ من شخص يعاني من مرض نفسي أو احتلال عقلي، بل من طالب يدرس الحقوق في جامعة إسرائيلية، لكنه تشرّب التطرُّف والتشدد بفضل التعليم الصهيوني الديني، الذي يرى في احتلال إسرائيل لفلسطين «تحرير أرض إسرائيل» من الغرباء.

لم يكن هناك شك أنّ مقتل رابين جاء بتحريض من زعماء اليمين الإسرائيلي، وهو أمر عبرت عنه ليا رابين، زوجة رئيس الوزراء المقتول، أثناء استقبالها لياسر عرافات الذي ذهب إلى بيتها معزّياً، إذ قالت: «أحياناً، أشعر أننا نستطيع العثور على لغة مشتركة مع العرب على نحو أسهل مما نستطيع مع المطرفيين اليهود». ورفضت ليا رابين مصافحة بنيامين نتنياهو الذي اتهمته بالتحريض ضد زوجها، وقالت إنّ مصافحة عرافات تعبر عن أملها في السلام وهذا لا يحدث عند مصافحة نتنياهو. وبقدر ما كان مقتل رابين حدثاً تراجيدياً، فإنه شَكَّل فقط قمة جبل جليد التشدد في المجتمع الإسرائيلي، وكأن

(26) لمزيد من التفاصيل عن تطور تفكير ایغال عمير وصولاً لاغتيال رابين، انظر: نيويوركر، 26 أكتوبر 2015.

هذا الحدث لم يكن كافياً لوضع العصبيّ في دولاب عملية السلام، فبعد ذلك بعام ونصف العام تقريباً، انتخب الإسرائيليون حكومة يمينية بامتياز، كان تقويض عملية السلام هو الخيط الذي يجمع أعضاءها. فقد ضمّت حكومة نتنياهو التي انتُخبت في شهر مايو 1996، سبعة أحزاب أعلنت عداءها الشديد لاتفاق أوسلو، وعملت بشكل منهج لإفراغ الاتفاق من محتواه. وهنا انطلقت البداية الحقيقة لتدور عملية السلام، وهو التدهور الذي تدحرج ككرة الثلج وأوصل المسار الفلسطيني الإسرائيلي إلى جمود مستدام.

وعلى الرغم من التباينات الشديدة داخل الائتلاف الحاكم، إلا أنّ هدف الائتلاف كان منذ البداية تقويض عملية السلام. وبذلك، تسيّد نتنياهو المشهد السياسي في إسرائيل، بعد أن كان قد نشر للتو كتاباً بعنوان «مكان تحت الشمس»⁽²⁷⁾، استلهم أفكاره من أطروحت جابوتنسكي، ومن أبرزها أنّ لليهود حقاً في كامل أرض إسرائيل، وأنّ العرب هم من «اغتصبوا أرض إسرائيل» وليس العكس. كما ركّز نتنياهو على ما أسماه «تجذر المعاداة للسامية في العالم»، وأكّد أنّ الصراع مع العالم العربي صراعٌ متداوّل بين قوى الظلام وقوى النور. وحرّض في كتابه ضد العرب الذين وصفهم بأنّهم «معادون للغرب» على الرغم من محاولات قيادتهم استهالة الغرب. ورأى أن المشكلة الفلسطينية مصطنعة، وليس مركبة كما يدّعى العرب، وبناء على ذلك ليس للفلسطينيين حق تقرير المصير.

فاز نتنياهو بفارق أقل من 1%. من أصوات الناخبين الإسرائيليّين، لكنه قال أنه فاز بفارق 11% في الوسط اليهودي، وهذا يعكس ثقافة ترى أنّ فلسطينيّ إسرائيل لا يمتلكون شرعية في صناعة القرارات المصيرية، ويكشف أن إسرائيل منغلقة على هويتها اليهودية بصورة تثير الفزع. وكان ذلك مؤشراً خطيراً، لأنّه جعل نتنياهو يحول الكثير مما يعتمل في قلبه وعقله إلى سياسات

(27) بنيامين نتنياهو، *مكان تحت الشمس*، ترجمة محمد عودة الدوييري (عمّان: دار الجليل للنشر، 1995).

قوّضت عملية السلام عن سبق إصرارٍ وترصد. وجاء برنامج حكومة نتنياهو بمثابة إعلان حربٍ على عملية السلام. وفي تصريحاته المتالية، كان نتنياهو مخلصاً لما رددَه في السابق، فالمشكلة الحقيقة بحسبه هي شعور العرب بأن إسرائيل جسمٌ غريبٌ وأنه لا يحقّ لها الوجود، ولم تكن المشكلة الفلسطينية بالنسبة له سببَ هذا الشعور، بل هي نتيجةٌ له. وجادل نتنياهو بأنَّ الصراع لن ينتهي إلّا عندما يقنع العالم العربي بأنَّ إسرائيل حقيقةٌ ولدت لتبقى، وفي هذا استدعاء واضح لأفكار جابوتينسكي في نظرية «الجدار الحديدي». وتجاهلت هذه التصريحات التي عكست بنيّة ذهنية محملة بأيديولوجيا يمينية إقصائية، حقيقةً أنَّ هناك احتلاًلاً جائِماً على صدور الفلسطينيين، لكن نتنياهو واصل البحث عن ذرائع لتبرير إدامة سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة.

وفي هذا السياق، تبنّى نتنياهو مقاربة تستند إلى التبادلية والمواجهة⁽²⁸⁾. بمعنى أنَّ إسرائيل ستتفقّد الجزء المتعلق بها في أيّ اتفاق بعد أن يقوم الفلسطينيون بالتنفيذ التام للتزاماتهم. وكان نتنياهو صدامياً في مقاربته للفلسطينيين والسورين على وجه الخصوص. فعلَ العكس من رأيِن الذي كان قريباً من التوصل إلى اتفاق مع السوريين، أعلن نتنياهو أنَّ بلاده لن تتخلّ عن الجولان، وأنَّها تريد الدخول في مفاوضات من دون شروط، في إشارة واضحة لرفض «وديعة رايِن» كأساس لاستئناف المفاوضات⁽²⁹⁾. وهذا ما كفل باستمرار الجمود على المسار السوري. كان نتنياهو مؤمِّناً بإمكانية انتزاع تنازلات مهمة من الرئيس السوري من دون الحاجة إلى التخلّي عن الجولان المحتل، وكان إعلانه أنَّ الاحتفاظ بالسيادة الإسرائيلية على الجولان هو أساس الحل كافياً لإحباط السوريين ودفعهم للتشبُّث بموقفهم الذي اشترط

(28) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Neil Lochery, *The Difficult Road to Peace. Netanyahu, Israel and the Middle East Peace Process* (Reading: Ithaca Press, 1999).

(29) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Itamar Rabinovich, op .cit.

الانسحاب الكامل حتى حدود الرابع من يونيو. ولا يبدو أن السوريين كانوا على عجل من أمرهم، لذلك آثروا الانتظار إلى أن يجري تغيير حكومي في إسرائيل قبل الموافقة على البدء في محادثات. وطال هذا الانتظار، لكنّ شيئاً لم يتغير، فبعد خسارة نتنياهو الانتخابات في عام 1999، جاء العمالّي إيهود باراك الذي رفض الاعتراف بأيّ التزام غير مكتوب. فبالنسبة لباراك، تُعدّ الحدود موضوعاً قابلاً للتفاوض لا شرطاً لبدء التفاوض⁽³⁰⁾. ولم تتمرّ كل جهود الجانب الأميركي لردم الهوة بين الجانبين بسبب موقف باراك الرافض لاستئناف المفاوضات من حيث انتهت. وهذا ما أقنع الجانب السوري بأنّ إسرائيل بقيادة باراك لن تتقدّم قيداً أئملاً في عملية السلام.

وكان نتنياهو قد أظهر تشدّداً حيال الوضع اللبناني، إذ اعتمد سياسة شرسة وتكيّفات تتسم بالعدوانية، وكرّس سياسة الانتقام العنيف ضدّ حزب الله، واقترح انسحاب إسرائيل من لبنان مقابل حلّ ميليشيا حزب الله وضمّان أمن الحدود اللبنانية الإسرائيليّة، ولم يبحث عن معااهدة سلام مع لبنان كحال من سبّقه، بل بحث انسحاباً على مراحل، مقابل نزع سلاح حزب الله. وسمّي هذا العرض «لبنان أوّلاً»، وهو عرضٌ قُصِّدَ منه تجاهل سوريا وتهميشه، لكن هذه الحيلة لم تتطلّ على أحد، فقد رفضت الحكومة اللبنانيّة الدخول في مفاوضات منفصلة مع إسرائيل، وتحول لبنان إلى «فيتنام صغيرة» في ظلّ استمرار مسلسل الخسائر الإسرائيليّة وعدم قدرة إسرائيل على تطويق لبنان بالقوة. وهكذا استمرت المراوحة، فلا سوريا تقبل «السلام مقابل السلام» أو تسمح لحكومة لبنان بإجراء اتفاق منفصل، ولا إسرائيل قادرة على إجبار أيّ من الطرفين بقبول الشروط الإسرائيليّة.

لم يكن الوضع على المسار الفلسطيني أحسن حالاً، فبنيامين نتنياهو وائتلافه الحكومي قرّرا إفشال عملية السلام، وما رفع نتنياهو شعار «التبادلية» إلا سحابة دخان تخيّلها موقفاً أيدلوجياً راسخاً يرى أنه لا يمكن

(30) يدعّوت أحرنوت، 4 نوفمبر 1999.

السماح بتمكين الفلسطينيين من إقامة دولة لهم، ناهيك عن رفض الانسحاب من الضفة الغربية. وقام نتنياهو بثلاث خطوات كانت كفيلة بإعادة عملية السلام إلى المربع الأول: فتح نفق في القدس في سبتمبر 1996 أدى إلى انتفاضة فلسطينية مصغّرة، وإقامة مستوطنة أبو غنيم بالقدس في عام 1997 كجائزه ترضية للأحزاب اليمينية لقاء غضّ الطرف عن قرار نتنياهو بتوقيع اتفاق الخليل مع الفلسطينيين، ومحاولة اغتيال خالد مشعل مدير المكتب السياسي لحركة حماس في عام 1997. وجرت محاولة الاغتيال الفاشلة في عمان، وهذا مؤشر على أن نتنياهو لم يستطع أن يعاهد السلام مع الأردن كان ينبغي أن تقوده لاحترام سيادة الأردن⁽³¹⁾. صحيح أنه وقع اتفاق الخليل⁽³²⁾ في شهر يناير 1997، وتوصل مع الفلسطينيين إلى اتفاق واي ريفر⁽³³⁾ في نوفمبر

(31) عن المعضلة التي وضع نتنياهو نفسه بها إثر محاولة اغتيال خالد مشعل، أصدر مدير الموساد الأسبق أقرايم هليفي كتاباً وضح فيه عجز نتنياهو التام عن التوصل مع الأردنين لحل الأزمة المترتبة على هذه المحاولة الفاشلة. انظر:

Efraim Halevy, *Man in the Shadows: Inside the Middle East Crisis with a Man Who Led the Mossad* (New York: St. Martin's Press, 2006).

(32) اتفاق الخليل: بروتوكول تم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية يوم 15 يناير 1997 بغية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل، أعقب ذلك تقسيم المدينة إلى منطقتين: المنطقة (هـ1) التي تشكل 80٪ من المساحة الكلية للمدينة وتخضع للسيطرة الفلسطينية، والمنطقة (هـ2) التي تشكل 20٪ من مساحة الخليل والتي بقيت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية بينما نُقلت الصالحيات المدنية للسلطة الفلسطينية.

(33) نص اتفاق واي ريفر على إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية في بعض المناطق الفلسطينية، وعلى قيام السلطة بترتيبات أمنية من بينها إخراج المنظمات «الإرهابية» عن القانون، وتشكيل لجتين الأولى ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني، والأخرى ثلاثة تضم الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل والفلسطينيين لمنع التحرير المحتل على الإرهاب، وتشكل من ثلاثة خبراء من كل طرف (إعلامي، وقانوني، وتربيوي). كما نص الاتفاق على تشكيل لجنة أخرى، ثلاثة أيضاً، بهدف التنسيق في الشؤون الأمنية ومحاربة الإرهاب، وعلى أن تُستأنف مفاوضات الوضع النهائي ويجري التوصل إلى اتفاق قبل 4 يونيو 1999.

1998، إلا أنه فاوض بسوء نية، ولم يتمكن من الإيفاء بالتزاماته، وسقطت حكومته لأن توقيعه على اتفاق واي ريفر أدى إلى خروج بعض الأحزاب المتشددة من حكومته.

فوفقاً للجدول الزمني المنصوص عليه في اتفاق أوسلو، كان ينبغي لسنوات حكم نتنياهو الثلاث أن تشهد تنفيذاً كاملاً للاتفاقية الانتقالية، ومفاضات ناجحة حول حل دائم، غير أن نتنياهو أعاد كتابة قواعد اللعبة، لذلك لم تُنفِّذ تلك المرحلة إلى شيء سوى الإحباط وتعزيق فجوة الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين⁽³⁴⁾. لم يكن نتنياهو مخلصاً حتى في التزاماته، فعندما فرض عليه الأميركيان اتفاق واي ريفر، نفذ إعادة انتشار ثانية، لكنه لم ينفذ بقية الالتزامات متذرعاً بـ«التبادلية» التي ابتدعها كي تكون إسرائيل في حل من التزاماتها. فإسرائيل في عهده لم تنفذ المراحل الثلاث المتبقية من إعادة الانتشار للمرحلة الثانية، ولم تطلق سراح الأسرى كما هو متفق عليه، إذ اكتفت بإطلاق سراح عدد متواضع منهم، ولم تنفذ طريقاً آمناً بين غزة والضفة الغربية، واستمر الاستيطان من دون توقف. كما أن الطريقة التي تعامل بها نتنياهو مع الفلسطينيين اتسمت بالغطرسة وبمحاولة إذلالهم، لذلك تنفس الفلسطينيون والمجتمع الدولي الصعداء عندما أطليح به، وبعث صعود العمال إيهود باراك على الارتياح، وبالفعل وجّهت حركة فتح رسالة إلى معسكر السلام في إسرائيل مفادها أن استمرار باراك بسياسة سلفه يعني أنه لن يكون هناك شريك فلسطيني، وأن حركة حماس ستحل مكان حركة فتح⁽³⁵⁾.

(34) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ron Pundak, "From Oslo to Taba: What Went Wrong?", *Survival*, Vol. 43, No. 3 (Autumn 2001), p.33.

(35) المصدر نفسه، ص 34.

توقعات مرتفعة واحباط فلسطيني

على الرغم من مواقفه المتشدّدة نسبيًّا، اكتسب فوز باراك في الانتخابات التي جرت في عام 1999 أهمية متزايدة، إذ دشّن هذا الفوز مرحلة جديدة في مسيرة عملية السلام، فسقف التوقعات ارتفع، ويداً أن الصراع على وشك أن يضع أوزاره. إلّا أن فترة رئاسة باراك للحكومة بقيت حلقة مؤلمة للغاية في الذاكرة، ففشلها الذريع في إدارة عملية السلام أفضى إلى انتفاضة فلسطينية مسلحة دفع الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني ثمناً باهظاً لها.

كان باراك منغمساً بمحاولة الإبقاء على وعده الانتخابي بسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان، لضمان أمن الجبهة الشمالية، وكان يمكن تحقيق هذا المدّف بالفعل، لكن فقط من خلال توقيع معايدة سلام مع سوريا، فلبنان وحده غير قادر على توقيع سلام منفرد. وكان الجانب الإسرائيلي يعرف جيّداً أن الاستمرار بتجاهل سوريا لن يساعده في تسريع الحل على المسار اللبناني. وبناء على ذلك، قرر باراك تفحص المسار السوري لسبر غور إمكانية التوصل إلى اتفاق مع سوريا، لكنه لم يكن ملتزماً بـ«وديعة رابين»⁽³⁶⁾. والتقي باراك بفارق الشرع في شيربرذ تاون بالولايات المتحدة في يناير 2000، بيد أن باراك لم يقدّم ما يكفي، ذلك أنه كان متوجّساً من تراجع أرقامه في استطلاعات الرأي الإسرائيلي. وفي الجانب المقابل، قدمت سوريا تنازلات في الترتيبات الأمنية وفي موضوع المياه، إلّا أنها بقيت على موقفها المتعلق بحدود الرابع من يونيو. بعد ذلك بشهرين، التقى الرئيس كلينتون بالرئيس الأسد في جنيف، وانتهى اللقاء بسرعة مذهلة عندما ذكر كلينتون أن إسرائيل ستنسحب إلى حدود متّقّع عليها من قِبَل الطرفين⁽³⁷⁾، وهو ما يعني التراجع عَمَّا ورد في

(36) فاروق الشعري، الرواية المفقودة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

(37) رضوان زيادة، السلام الداني: المفاوضات السورية-الإسرائيلية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

«وديعة رابين»، فرفض الأسد مجرد مناقشة الأمر، فليس هناك حدود متفق عليها في قاموسه، ولا مناص من انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو. واقتصر باراك حدوداً تعطى إسرائيل الحق في بحيرة طبريا بكمالها، متتجاوزاً بذلك ليس فقط حدود الرابع من يونيو بل حدود الانتداب أيضاً. ما كان مقدراً لهذا اللقاء أن يثمر، لذلك عاد كل من كلينتون والأسد بخفى حنين. وفي نهاية الأمر اضطر باراك إلى الانسحاب من لبنان بشكل أحادي ومن دون اتفاق مع الحكومة اللبنانية في شهر مايو 2000.

بعد فشل باراك في المسار السوري، استدار بشكل مفاجئ نحو المسار الفلسطيني، وجادل بأن الوقت قد حان للتوصل إلى سلام دائم وصفقة كاملة، وهو أمر لم يكن ممكناً لأسباب موضوعية، لكن باراك لم يستمع للنصائح التي حذرته من مغبة المضي لعقد لقاء قمة مع الرئيس عرفات. كان هناك تياران رئيسان متنافسان في إسرائيل (الليكود وحلفاؤه، والعمل وحلفاؤه)، وكان الاتفاق على الإطار العام للمشروع الصهيوني المتعلق بيهودية الدولة وديمقراطيتها هو المترَك الوحيد بينهما إلى حد كبير. غير أن هذا الاتفاق لم يُفضِ إلى موقف موحد حول كيفية ترجمته إلى واقع مستدام. وانسجاماً مع هذا الفهم، أراد باراك أن يحقق الانفصال عن الفلسطينيين لتحقيق الهوية اليهودية الديمقراطية. واحتار الفلسطينيون بالنهج الذي تبنّاه باراك، فمن ناحية كان يُظهر أنه مصمّم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى اتفاق دائم، ومن ناحية أخرى كان يستخدم لغة اليمين الإسرائيلي الذي عمل على تقويض عملية السلام برمتها. منذ البداية رفض باراك الالتزام بتنفيذ إعادة الانتشار الثالثة بموجب اتفاق أوسلو لأنَّه يؤمِّن بأنَّه لا يمكن لإسرائيل التنازل عن الأصول من دون أن تُعرف ماهية اتفاق النهائي⁽³⁸⁾. وببناء على ذلك، فرض على الفلسطينيين اتفاق شرم الشيخ في سبتمبر 1999 الذي أُجْلَت بموجبه

(38) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ron Pundak, op .cit., p. 37.

إعادة الانتشار تكون ضمن اتفاقية إطار تعهد بإنجازها قبل شهر فبراير 2000. لكنه في نهاية المطاف لم ينفذ شيئاً، ناهيك عن استمرار سياسة الاستيطان، ما بعث برسالة واضحة للفلسطينيين بأنّ باراك سيستمر بسياسة مَن سبقه وأنه لن يواجه المستوطنين.

المفارقة أن باراك كان يعي تماماً رغبة الفلسطينيين في التحرر، بل إنه قال في إحدى المقابلات التلفزيونية إنه لو كان فلسطينياً لانضم إلى أحد التنظيمات الفلسطينية وأصبح من المقاتلين الأحرار، فقد كان يعرف أن الفلسطينيين لن يقبلوا بأيّ شيء أقل من التحرر. ومع ذلك، لم يُبِد الشجاعة المطلوبة لمواجهة العقبات الداخلية والتقدم بمشروع حقيقي للسلام. وظهر ذلك جلياً في قمة كامب ديفيد التي عُقدت في يوليو 2000. أصرّ باراك على عقد هذه القمة للتتوصل إلى اتفاق نهائي على قاعدة «الكل أو لا شيء»، وكان ذلك خطأ استراتيجياً، لأنّ الجانب الفلسطيني لم يكن جاهزاً مثل هذا العرض، ولأنّ الطرف الإسرائيلي أيضاً لم يكن جاهزاً لتقديم الحد الأدنى مما يمكن أن يقبل به الفلسطينيون. وقدّم باراك عرضاً في «كامب ديفيد» ينص على انسحاب إسرائيل من قرابة 90% من الضفة الغربية وقطاع غزة، والإبقاء على القدس تحت السيادة الإسرائيلية، والاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى، ولم يقدم حلاً لمشكلة اللاجئين. بالنسبة للفلسطينيين، لم يكن هذا العرض مقنعاً، فهم تنازلوا عن 78% من مساحة فلسطين، وحان دور إسرائيل لتسحب من 22%، بمعنى أنّ الطرف الفلسطيني أراد 100% من الأرض المحتلة مع القبول بمبدأ تبادل الأراضي.

انهارت قمة كامب ديفيد وانتهت بالفشل، وتوترت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية على إثر ذلك، واستغلّ زعيم المعارضة أرئيل شارون هذا الوضع لصبّ الزيت على النار، فقام بزيارة استفزازية للحرم القدسي الشريف تحت حراسة الشرطة الإسرائيلية، ما أطلق شرارة الانتفاضة الفلسطينية (المزيد عن هذا الموضوع في الفصل القادم). ولم تنجح كل الجهود المبذولة في إيقاف

الانتفاضة، وقدم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مقترنات لم تصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أيّ فلسطيني، كما انهارت محادثات طابا التي كانت مصمّمة لإيقاده وإيقاف الانتفاضة الفلسطينية المسلّحة. وذهب كلّ هذه الجهود أدراج الرياح بتولي شارون رئاسة الحكومة في مارس 2001 ثم وصول المحافظين الجدد إلى مفاصل صناعة القرار في واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فقد تبنّى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مقولات اليمين الإسرائيلي بأنّ الحرب التي شنتها إسرائيل ضدّ الفلسطينيين ضدّ عملية السلام كانت جزءاً من الحرب العالمية ضدّ الإرهاب. وهكذا، تحول الطرف الأمريكي إلى جزء من المشكلة بتخلّيه عن دور الوسيط النزيه بدلاً من أن يكون طرفاً في الحلّ.

الخاتمة

في حوار قبيل حرب أكتوبر 1973، قال وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر لأحد المسؤولين المصريين إنّ الجانب العربي مهزوم لكنه يطلب ما يطلبه المنتصرون. ربما تلخص هذه العبارة البنية الذهنية للطرفين الأمريكي والإسرائيلي التي أعاقت فرص التوصل إلى سلام دائم، فالإسرائيليون والأمريكان نظروا دوماً إلى الطرف العربي على أنه عاجزٌ عن صناعة الفرق، وبالتالي يمكن فرض التسوية عليه بشرط مقبول للإسرائيل.

بادئ ذي بدء، ينبغي التذكير بأنّ الولايات المتحدة هي من احتكرت دور الوسيط في عملية السلام ولم يزاحمها في ذلك أيّ طرف دولي، على الرغم من التصريحات الواردة من هنا أو هناك. لذلك، من المهم هنا التوقف على كيفية مساهمة الموقف الأمريكي في إضاعة كل فرص السلام التي كانت متاحة بعد انطلاق عملية مدرید. يفيد أرون ديفيد ميلر -الذي عمل مستشاراً لستة وزراء خارجية، وهو أمريكي يهودي كان ضمن فريق السلام الأمريكي- أن الولايات المتحدة كانت تقوم بدور المحامي عن إسرائيل في وقتٍ كان يتّعّن عليها فيه القيام بهذا الدور نيابةً عن كلا الطرفين، لذلك فقدت صفة الوسيط

النزيه⁽³⁹⁾. فصحيح أن الرئيس كلينتون أبدى اهتماماً شخصياً بعملية السلام، وقام بالاستئثار الرئاسي بها، لكنه كما وصفه أحد مساعديه مارس دور المحامي لإسرائيل. ويشير الباحثان المروموقان جون ميرشايمير وستيفان والت إلى دور القوى المؤيدة لإسرائيل في التأثير في توجهات الرئيس الأمريكي في الشرق الأوسط بشكل عام وفي الصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص⁽⁴⁰⁾. فهناك دوماً خشية لدى البيت الأبيض من القيام بأي خطوة في الصراع العربي الإسرائيلي من دون تنسيق كافٍ مع إسرائيل. ويقول أرون ديفيد ميلر في إحدى مقالاته: «الكثير من المسؤولين الأمريكيان المنخرطين في صناعة السلام العربي الإسرائيلي - وأنا واحد منهم - قاموا بدور المحامي عن إسرائيل، ونسقوا مع الإسرائيليين على حساب إجراء مفاوضات سلام ناجحة. وإذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تكون وسيطاً نزيهاً في هذه القضية، ينبغي أن يكون لها غاية واحدة: البحث عن حل يلبي متطلبات الطرفين واحتياجاتهما»⁽⁴¹⁾. فعندما قامت أمريكا بهذا الدور نجحت، إذ نجح هنري كيسنجر في التوسيط في فك الاشتباك، وكذلك نجح كل من جيمي كارتر وجيمس بيكر في السابق. ويشير أرون ديفيد ميلر إلى جهود الرئيس بيل كلينتون للتتوسيط في اتفاق نهائي، وكيف فقدت الولايات المتحدة النظرة إلى ضرورة تأييد طرف في الصراع معًا، ما جعلها تفقد استقلاليتها ومرؤتها المطلوبة في صنع السلام، حتى إنه لا يمكن

(39) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Aaron David Miller, *The Much Too Promised Land: America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace* (New York: Bantam Books, 2008).

(40) لمزيد من التفاصيل، انظر:

John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007).

(41) لمزيد من التفاصيل عن الدور الذي لعبه الفريق الأمريكي للسلام في الدفاع عن إسرائيل وتبني مطالبها وكأنه حمام عنها، انظر:

Aaron David Miller, "Israel's Lawyer", *The Washington Post*, May 23, 2005.

لها وضع مقترح على الطاولة من دون استشارة الإسرائيلين، وليس بمقدورها مقاومة رفضهم لأيّ فقرة فيه⁽⁴²⁾.

كان عام 2000 ثقيلاً للوطء، إذ لفظت عملية السلام أنفاسها الأخيرة فيه، وزاد من حدة الإحباط أن سقف التوقعات كان مرتفعاً بعد أن حصد الفلسطينيون والإسرائيرون على السواء مرارة الحنظل التي تسبّبت بها ثلاثة سنوات عجاف من حكم نتنياهو. تبادل طرفا الصراع الاتهامات وحمل كلُّ منها الآخر مسؤولية فشل المفاوضات. في معرض تحليله لنتائج قمة كامب ديفيد، يصرّ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك على أن فشل القمة مردُّه أنّ ياسر عرفات لم يكن في وسعه أن يصنع السلام مع إسرائيل وأنّه جاء إلى العنف بدلاً من أن يردد على العرض الإسرائيلي غير المسبوق لاتفاق سلام نهائي. ويستتّج باراك بأنه لا يمكن التعامل مع القيادة الفلسطينية التي يتوجّب أن تتحسّر قبل المضي قدماً في محادلات أخرى. ويوصي باراك بأنه يتّعيّن سحق الفلسطينيين وإلخاق الهزيمة بهم كشرط لحصول السلام، وبهذا يعود مجدداً لفكرة «الجدار الحديدي» التي ميّزت السلوك الصهيوني والإسرائيلي أيضاً. ويتهم باراك الفلسطينيين بأنّهم يسعون لإقامة دولة على كلّ أرض فلسطين، وترسّخت مقولته باراك الرئيسة بأنّ تدمير إسرائيل هو الهدف النهائي لياسر عرفات⁽⁴³⁾.

صحيح أنّ باراك قدم للفلسطينيين ما لم يقدّمه أيّ رئيس وزراء آخر في تاريخ إسرائيل، غير أنّ الثابت في هذا المسار تاريخياً أنّ إسرائيل لم تتفاوض بحسن نية، وكانت تسعى خلال التفاوض إلى خلق وقائع جديدة على الأرض، بهدف خفض سقف مطالب العرب بشكل عام. وهذا ما يشير إليه اليهودي الأميركي روبرت مالي -الذي كان مساعداً للرئيس كلينتون- في معرض

(42) المصدر نفسه.

(43) لمزيد من التفاصيل عن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك إبان قمة كامب ديفيد، ورأيه في الرئيس ياسر عرفات، انظر:

Benny Morris, "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak)", *The New York Review of Books*, June 13, 2002.

تحليله كشاهد عيان على أسباب فشل قمة كامب ديفيد⁽⁴⁴⁾. فالفلسطينيون أرادوا حلاً على أساس حدود عام 1967، وبقي ياسر عرفات منفتحاً على فكرة تبادل الأراضي شرطَ أن تكون نسبة التبادل متراً مقابل متر، وألا يؤثر ذلك على تواصيلية الأراضي الفلسطينية، وألا تضع فلسطينيين داخل إسرائيل. لم يقبل الفلسطينيون بأيّ عرض لا يمنحهم ذلك، من هنا رفضوا مقترنات كليتون التي طرحت في 23 ديسمبر 2002، وقامت على تبادل أراضٍ لكن ليس بحسب متساوية. ويقول روبرت مالي إن الفلسطينيين قدّموا أنكاريًا مثل قبول مبدأ سيادة إسرائيل على حائط المبكى، والحرارة اليهودية في المدينة العتيقة بالقدس، وكل الأحياء اليهودية في القدس العربية التي لم تكن تحت السيادة الإسرائيلية قبل حرب 1967. وأصرّ الجانب الفلسطيني على أن تكون القدس الشرقية كاملة بأحيائها العربية تحت السيادة الفلسطينية.

ومع هذه المرونة الفلسطينية، لم يوافق الإسرائيليون على أيّ مقترن، وتمسّكوا بمقترنات إيهود باراك التي لم تلبِ احتياجات الفلسطينيين ومطالبهم. يأخذ الكثيرون على الجانب الفلسطيني أنه لم يقدم خطة بديلة لِأَعرض باراك، واكتفوا برفض ما يُطرح عليهم، وهذا خطأ ساعد باراك في النهاية في الإفلات حتى بالعرض الذي قدّمه، إذ بدأ يفقد التأييد في الكنيست، ولم يكن يحظى بتحالف سلام يمكنه قبول ما طرحة باراك نفسه. وهكذا، استمر الصراع وتصاعدت وتيرته. والحق أنَّ فشل قمة كامب ديفيد كشف عن الهوة الساحقة بين المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، وعاد الصراع إلى المربع الأول من جديد، وبذا غرّوبُ شمسِ حلِّ الدولتين واقعاً فاقَ المجاز.

وعلى المنوال نفسه، كانت إسرائيل تتعامل مع سوريا بلغة التسويف والتضليل، وبهذا أضاعت فرصة ذهبية للتوصل إلى سلام مع سوريا في وقت

(44) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Robert Malley and Hussein Agha, Camp David and After: An Exchange (2. A Reply to Ehud Barak), *The New York Review of Books*, June 13, 2002.

بدا فيه الرئيس السوري حافظ الأسد مستعداً لطبيّ صفحه الصراع وتدشين مرحلة جديدة عنوانها السلام. وهنا يشير مارتن إنديك، الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل، إلى دور الأخيرة في تعطيل مسيرة السلام. وفي كتاب له، ألقى إنديك باللوم على الطرف الإسرائيلي، إذ يقول إن إسحق رابين لم يكن جاداً في التوصل إلى اتفاق مع سوريا، ولم يكن جاداً في الوديعة في شهر أغسطس 1993، وأنه استخدمها فقط في سياق اللعب على المسارات، للحصول على اتفاق أفضل مع ياسر عرفات. كما يشير إلى تردد إيهود باراك ودوره في تقويض فرصة لاحت مع نهاية فترة بيل كلينتون⁽⁴⁵⁾.

في الختام، يمكن القول إنّ قمة كامب ديفيد كانت علامه فارقة في المسيرة السلمية، فعلاوة على كشفها للهوة الكبيرة بين الطرفين، دشّنت مرحلة جديدة في الوعي الفلسطيني والإسرائيلي معاً. فإسرائيل كانت قوية جدّاً لدرجة لا يمكن لها فيها أن تقدم ما يلزم لدفع الفلسطينيين إلى إنهاء الصراع، وفي المقابل كان الطرف الفلسطيني ضعيفاً جدّاً بحيث لا يمكن له القبول بأقل من حدود الرابع من يونيو مع تعديلات طفيفة ومتبدلة. كما كشفت القمة عن حقيقة أنّ «أوسلو» لم تكن سوى اتفاقية مرحلية وأنّ قضايا الحل النهائي أصعب بكثير وتحتاج إلى قيادة إسرائيلية تتجاوز القيود الداخلية، وهو أمرٌ لم يتوفّر آنذاك ومن الواضح أنه غير متوفّر الآن.

(45) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Martin Indyk, *Innocent Abroad: An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East* (New York: Simon & Schuster, 2014).

الفصل العاشر

عملية السلام ورمال السياسة المترددة

مع بداية الألفية الثالثة، بدا لافتاً تفاصُل الهوة بين ما تحتاجه إسرائيل وبين ما تريده. فما تحتاجه هو الانفصال عن الفلسطينيين بشكلٍ يضمن لها الإبقاء على حلمها الصهيوني المتمثل بدولةٍ لليهود، لكن ما تريده هو التوسيع قدر الإمكان في الأراضي الفلسطينية، حتى لو دمر ذلك سيناريو الحل الذي يضمن لها ذلك. وكان نقيس الصهيونية يخرج من صلب تُعْنَت اليمين الإسرائيلي الحاكم الرافض لفكرة اقتسام فلسطين. وبعد الانزياح الكبير في مركز السياسة الإسرائيلية نحو اليمين في العقدَين الأخيرَين، ربما لم يستطعْن قادة إسرائيل ما فهمه ديفيد بن غوريون مبكراً عندما قيلَ فكرة التقسيم مرتين: الأولى في عام 1937، والثانية في عام 1947، فلا يمكن السيطرة على كل الأرض وتحقيق حلم دولة لليهود في الوقت نفسه. لهذا السبب، تستمر إسرائيل -بوعي أو من دون وعي- بخلق دينامية حلّ الدولة الواحدة، الأمر الذي سيُكون له تداعيات كبيرة على مجمل الحل الصهيوني.

من جانب آخر، يرى الفلسطينيون، ومعهم العرب، أنّ إقامة دولة فلسطينية مستقلّة وعاصمتها القدس، ما هو إلّا انتصار لزحفٍ طويل بدأته انتفاضةُ الحجارة، تلك الانتفاضة التي هزّت الضمير العالمي الذي استيقظ فجأة على واقعِ اليم، يبحث فيه الفلسطينيون عن الخروج من نير الاحتلال الكولونيالي إلى فضاء الحرية وتقرير المصير. لكنَّ المفارقة تكمن في أنَّ قبول

الفلسطينيين بتقسيم فلسطين تزامنَ مع افتتاح شهية الإسرائيليين على مزيدٍ من التوسيع من خلال خلق وقائع جديدة على الأرض، والاستمرار في ديمقراطية منغلقة على هويتها اليهودية، فلا هي تتخلّى عن سيطرتها على الأراضي المحتلة، ولا هي تقبل بحلّ الدولة الواحدة التي يتساوى فيها كلّ المواطنين.

فالسيطرة على فلسطين، كُلّ فلسطين، شَكَّلت هاجسًا صهيونيًّا حتى قبل إقامة الدولة في عام 1948، وظهر ذلك جليًّا في أدبيات الحركة الصهيونية، سواء في بياناتها أو في مؤلفات أبرز المفكرين الصهاينة وعلى رأسهم هيرتلز وجابوتسكي. فعلى الرغم من التباينات السياسية وتنوع المشارب الأيديولوجية للصهاينة، إلّا أن هناك تطابقًا تامًا بينهم حول «الحق اليهودي» في فلسطين، مع الأخذ في الحسبان أنّ ثمة اختلافات حول ما ينبغي أن يكون عليه الحُدُفِيزيائي لهذا «الحق» في فلسطين. وكما أُشير في الفصول السابقة، لم تكن إسرائيل منذ نشأتها في عام نكبة فلسطين، على اقتناع بحدود المدنة، ذلك أنها كانت تبحث دائمًا عن فرصة للتوسيع، وعندما احتمم التوتر مع العرب قُبيل حرب يونيو 1967، اعتقد الجانب الإسرائيلي أنه ينبغي عدم تفويت فرصة التوسيع، تلك الفرصة التي عَضَّت عليها بالنواخذة.

لكنْ، بعيدًا عن الزهو الذي شعر به قادة إسرائيل بعد المجزمة التي حلّت بالجيوش العربية في نكسة يونيو، طرح التوسيع الإسرائيلي المتمثل باحتلال كُلّ فلسطين معضلةً من نوع آخر، فكيف يمكن التعامل مع الفلسطينيين الذين مكثوا في فلسطين بعد استكمال احتلالها؟ ذلك هو التحدي الرئيس أمام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إذ إن هناك إطارًا عامًا يشترك به الصهاينة من أقصى يسارهم إلى أقصى يمينهم يرتبط بإقامة دولة ديمقراطية ويهودية. وهي يتمنى لهم الالتزام بهذا الإطار، بربت اقتراحات كثيرة تراوحت بين طرد الفلسطينيين إلى شرق النهر (الترانسفير)، والانفصال عنهم من خلال منحهم حكماً ذاتيًّا أو دولة بشروط مشدّدة وبمساحة ضيقة أيضًا.

ومع بداية الألفية الثالثة، طُرِح موضوع حل الدولتين إسرائيلياً كمخرج لأزمة إسرائيلية أكثر من كونه تابية لحاجة فلسطينية، بمعنى آخر، بُرِز صوت إسرائيلي ينادي بالسماح للفلسطينيين بإقامة دولة لهم، ليس إيماناً بحقهم في تقرير مصيرهم في فلسطين بقدر ما هو رغبة إسرائيلية في التخلص من العبء السكاني، وذلك للحفاظ على الإطار العام سالف الذكر. لكن التطورات الداخلية في إسرائيل ودينامية القوة فيها حالت دون تشكيل ائتلاف سلام يساعدها على اتخاذ قرار الانفصال وتنفيذه. فالمجتمع الإسرائيلي ازاح إلى اليمين في العقدين الأخيرين، ولم تتمكن القوى السياسية (التي مثلت في السابق قوة دفع للتوصل إلى سلام) من الوصول إلى الحكم أو المشاركة الفاعلة في صناعة القرار. فغلبت في إسرائيل الدينامية الداخلية التي تمنع من تبلور غالبية سياسية يهودية تقبل بحل الدولتين. والتنتيجـة أن الحكومات المتعاقبة أصبحت تمثل مصالح الاحتلال والاستيطان معاً. كل هذا، مـكـن قوى الاستيطان من خلق حقائق على الأرض تجعل من حل الدولتين أمراً متعدـراً التحقيق. فالـيـوم، يـشـكـلـ المستـطـونـونـ كـتـلـةـ دـيـمـغـرـافـيـةـ حـرـجـةـ تحـولـ دونـ قـيـامـ أيـ حـكـوـمـةـ بـالـتـخـلـيـ عنـ الصـفـةـ الغـرـبـيـةـ -ناـهـيـكـ عنـ الـقـدـسـ الشـرـقـيـةـ-ـ منـ دونـ أـنـ قـعـ فيـ مـوـاجـهـةـ صـعـبـةـ منـ المـسـتـطـونـينـ.

يـبـحـثـ هـذـاـ الفـصـلـ عـدـدـاـ مـنـ الـملـفـاتـ:ـ الكـيـفـيـةـ التـيـ قـوـضـ بـهـاـ الـاسـتـيـطـانـ فـرـصـ حلـ الدـوـلـتـيـنـ (ـوـهـوـ مـاـ يـسـتـوـجـبـ العـوـدـةـ إـلـىـ جـذـورـ الـفـكـرـ الـاسـتـيـطـانـيـةـ وـأـهـدـافـهـاـ)،ـ وـكـيـفـيـةـ تـعـامـلـ القـوـىـ السـيـاسـيـةـ مـعـ الـمـسـتـطـونـينـ؛ـ وـسـبـبـ فـشـلـ الـجـهـودـ الـرـاـمـيـةـ لـتـحـقـيقـ حلـ الدـوـلـتـيـنـ الـذـيـ مـنـ شـائـنـهـ أـنـ يـحـقـقـ لـجـمـيعـ الـأـطـرـافـ مـصـالـحـهـاـ الـمـرـكـزـيـةـ؛ـ وـالـطـرـيـقـةـ التـيـ سـاـهـمـ بـهـاـ فـشـلـ حلـ الدـوـلـتـيـنـ فـيـ رـفـعـ حـدـةـ الـمـعـضـلـةـ الـدـيـمـغـرـافـيـةـ إـلـىـ إـسـرـائـيلـ،ـ وـالـتـصـورـاتـ إـلـىـ إـسـرـائـيلـ لـمـعـالـجـةـ هـذـهـ الـمـعـضـلـةـ.ـ ثـمـ يـنـتـقـلـ الـفـصـلـ لـلـبـحـثـ فـيـ الـأـسـبـابـ التـيـ أـدـدـتـ إـلـىـ اـنـدـلـاعـ اـنـتـفـاضـةـ الـأـقـصـىـ وـالـعـوـدـةـ إـلـىـ الـمـرـبـعـ الـأـوـلـ،ـ قـبـلـ أـنـ يـحـيـبـ عـلـىـ السـؤـالـيـنـ:ـ هـلـ مـاـ زـالـ حلـ الدـوـلـتـيـنـ مـمـكـنـاـ؟ـ وـإـنـ لـمـ يـكـنـ كـذـلـكـ،ـ فـمـاـ هـيـ سـيـنـارـيـوـهـاتـ الـمـسـتـقـبـلـ؟ـ

الاستيطان

رغم أنّ الحركة الصهيونية حركةٌ استيطانيةٌ منذ نشأتها، إلا أنّ الاستيطان لأغراض هذا الفصل، يشير إلى عملية توطين يهود إسرائيليين في الأراضي التي احتلّتها إسرائيل في حرب 1967. تاريخيًّا، تعاملت الحكومات الإسرائيلية مع المستوطنات وكأنّها جزءٌ من دولة إسرائيل، فقدمت لها كلّ وسائل الحماية والتمويل. وعلى نحوٍ لافتٍ، ساهمت الحكومات المتعاقبة بإنشاء البنية التحتية للاستيطان، فربطت المستوطنات بشبكة طرق كثيفة تصلُّ التجمعات السكانية بعضها ببعض وبإسرائيل، ناهيك عن الربط الكهربائي. والحقّ أنّ المشروع الاستيطاني لم يتوقف أبداً، حتى بعد إطلاق عملية السلام في عام 1991، وتنبّه الأرقام أنّ المشروع الاستيطاني ازدهر بعد توقيع اتفاقيات أوسلو⁽¹⁾.

وإذا كان حلّ الدولتين هو ما يضمن لإسرائيل الحفاظ على يهوديتها وديمقراطيتها، فإنّ الاستيطان في الضفة الغربية والقدس هو تحسيسٌ حيٌ للمعول الذي يهدّم فرص تحقيق ذلك الحلّ الذي يضمن يهودية الدولة وديمقراطيتها. ناهيك عن أنّ الاستيطان نفسه ما هو إلّا قمة جبل المتابع الذي أرهق الفلسطينيين وشكّل عامل إحباط لهم. والحال أنّ إقامة المستوطنات والتثبيت بها كان وما زال التكتيك الصهيوني الكلاسيكي للسيطرة على فلسطين. وكما بين الباحث غيرشون شافير في معرض تفسيره للظاهرة الاستيطانية، فإنّ الاحتلال حاول منذ البداية الفصل بين الأرض والسكان الفلسطينيين، والتعامل مع الأرض الفلسطينية بوصفها مساحة متاحة للتوسيع والاستيطان⁽²⁾.

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Einat Wilf, "The Fatal Flaw That Doomed the Oslo Accords," *The Atlantic*, September 14, 2018.

(2) للاطلاع على المزيد، انظر:

Gershon Shafir, *A Half Century of Occupation: Israel, Palestine, and the World's Most Intractable Conflict* (Berkeley: University of California Press, 2017).

سعت الجماعات الاستيطانية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967، إلى فرض سيطرتها على مساحات شاسعة من الأرض المحتلة بدعم مباشر من الحكومات المتعاقبة، وذلك بالرغم من اختلاف التوجهات الفكرية والسياسية لهذه الحكومات، من اليسار العمالي الذي قدم مبدأ الأمان والديمغرافيا إلى اليمين الأيديولوجي الذي قدم نهج الضم والسيطرة⁽³⁾. وبهذا المعنى، فإن الاستيطان ما هو إلا تعبير عن سياسة مُدرِّكة بأنَّ هذا المشروع في نهاية المطاف سيعيق قدرة الفلسطينيين على ممارسة حقوقهم في تقرير المصير وسيمنع إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. وبهذا المعنى، فإن المستوطنات لم تأتِ عبثاً، بل جاءت في سياق سياسة الأمر الواقع بصرف النظر عن القانون الدولي الذي يعدها غير شرعية. فالقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية ذات العلاقة وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949، حرمت دولة الاحتلال (أي دولة الاحتلال في العالم) من نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة، ما يعني أنَّ نقل المستوطنين غير قانوني⁽⁴⁾. بهذا المعنى، فإن إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الإنساني الدولي التي تحظر على دولة الاحتلال نقل مواطنين من مناطقها إلى المنطقة المحتلة وإجراء تغييرات ذات طابع دائم فيها، إلا إذا أُجريت تلك التغييرات لاحتياجات عسكرية بمعناها الضيق أو لخدمة السُّكَان المحليين. وبالتالي عدد من قرارات مجلس الأمن التي تتناول هذه النقطة على وجه التحديد:

(3) للمزيد عن جذور الاستيطان الإسرائيلي، انظر:

William Wilson Harris, *Taking Roots: Israeli settlement in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai, 1967-1980* (New York: Research Studies Press, 1980).

(4) أحمد الأطرش، جغرافيا الاستيطان: كيف يتم تحويل الصفة الغربية إلى «كتنونات؟» (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014).

- القرار رقم (446) لسنة 1979 أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.
- القرار رقم (452) لسنة 1979 يقضي بوقف الاستيطان حتى في القدس، وبعدم الاعتراف بضم القدس.
- القرار رقم (465) لسنة 1980 دعا إلى تفكيك المستوطنات.
- القرار رقم (478) لسنة 1980.

كما صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات كثيرة أدانت الاستيطان الإسرائيلي، ومن أهمها:

- القرار رقم (2851) لسنة 1977.
- القرار رقم (160 / 42) لسنة 1987.
- القرار رقم (44 / 48) لسنة 1989.
- القرار رقم (74 / 45) لسنة 1990.
- القرار رقم (47 / 46) لسنة 1991.
- القرار رقم (46) لسنة 1991.

لكن المستوطنين لا يقيمون وزناً للقانون الدولي، بل إنهم لا يؤمنون حتى بالقانون الإسرائيلي إن تعارض مع أهدافهم التوسعية. وهنا، لا يمكن التقليل من تأثير المستوطنين في القرارات الحكومية بشأن الاستيطان، لا سيما بعد أن تَعَزَّزَ مركُزُهم بالحضور المكثف لشخصيات محسوبة على الحركة الصهيونية الدينية المتطرفة في موقع رفيعة في أجهزة الدولة بشكل عام⁽⁵⁾. والحق أن هذه الشخصيات لعبت دوراً كبيراً في دعم المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة.

(5) آيف سغي ودوف شفارتس، من الواقعية الدينية إلى المساندة: الصهيونية الدينية وحرب الأيام الستة (القدس: دار الكرمل، 2017).

شعر المتدينون بالاستقواء بعد حرب يونيو 1967، فقبل ذلك كانت شخصية اليهودي الصهيوني المتدين هامشية وتابعة لحزب العمل الحاكم، وكان هدفها الوحيد الحفاظ على المصالح الدينية والاقتصادية العينية لأبناء هذه المجموعة، وهذا الوضع قلل من التأثير السياسي للمتدينين وحال دون مساهمتهم في تشكيل ما يسمى «جدول الأعمال العام» في إسرائيل. وكان حزب المدال هو مثالهم في الكنيست والحكومة معاً. لكن حرب يونيو فلت فعلها، إذ تغيرت الحركة الصهيونية الدينية بصورة جوهرية بعد نشوء جيل جديد مختلف تماماً عما سبقه من أجيال، لهذا لم تعد الحركة ذيلاً لأي قوى حزبية، بل أصبحت مركزية وذات تأثير سياسي ملحوظ. فالحرب، بهذا المعنى، بلورت الوعي الصهيوني، وأحدثت التحرر الفجائي والفوري لمجموعة كبيرة من أبناء هذه الشريحة، لا سيما بعدما ظهرت الفجوة بين الجيلين في حزب المدال بشكل حادٌ ووحشى. بمعنى آخر، أوجدت الحرب وعيًّا مسيانيًّا ومتھمساً، الأمر الذي أضفى شرعية من نوع ما لسلطنة روحانية وسياسية متمثلة بشخصية الحاخام المتشدد تسفى كوك. وبعد الحرب تحول هذا الحاخام إلى مفسر للأحداث بعدما خضعت حركة غوش إيمونيم الاستيطانية لسلطته وأصبحت تستمد سلطتها الدينية واللاهوتية من تعليقاته وتصريحاته.

وفي الفترة بين عام 1967 وحتى نهاية عام 2017، أقيمت أكثر من 200 مستوطنة في مختلف أنحاء الضفة الغربية وحدها⁽⁶⁾. ويفيد تقرير لمنظمة بتسيلم الإسرائيلي أنّ هناك 131 مستوطنة اعترفت بها وزارة الداخلية الإسرائيلي كبلدات، وحوالي 110 مستوطنات (بؤر استيطانية) أقيمت من دون مصادقة حكومية رسمية، علاوة على عدد من الجيوب الاستيطانية في مدينة الخليل الفلسطينية. وفي القدس الشرقية أقيم 11 حيًّا استيطانياً. كما أنّ

(6) لمزيد من التفاصيل عن الاستيطان، انظر في تقارير بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة):

<https://www.btselem.org/settlements>

هناك 16 مستوطنة إسرائيلية في قطاع غزة، جرى تفكيكها بالإضافة إلى 4 مستوطنات في شمال الضفة الغربية في سياق تطبيق خطة الانفصال الأحادية التي نفذتها حكومة أرئيل شارون في عام 2005. ويقيم في هذه المستوطنات قرابة 620 ألف مستوطن، منهم 413 ألفاً يقطنون في مستوطنات الضفة الغربية باستثناء القدس، وحوالي 209 ألف مستوطن في أراضي الضفة الغربية التي ضمت إلى مسطح بلدية القدس⁽⁷⁾.

المفارقة أنّ حزب العمل هو أول من وضع الأسس العملية لبناء مستوطنات بالضفة الغربية بغرض الاحتفاظ بها حتى في سياق التوصل إلى سلام مع العرب، وكانت خطة ألون هي الدليل العملي الذي سارت عليه حكومات حزب العمل المتعاقبة حتى عام 1977 لإقامة المستوطنات، بخاصة في منطقة غور الأردن التي نصّت الخطة على الاحتفاظ بها للدّواعي أمنية. ففي زمن حكومتي ليفي أشكول وغولدا مائير أقيمت تسعة مستوطنات في غور الأردن وغوش عتصيون، كما عملت حكومة رابين الأولى (1974-1977) على إقامة 9 مستوطنات أخرى، وارتفع عدد المستوطنين إلى 2,876 يمثلون 0.3% من مجموع السكان بالضفة الغربية. وفي غوش عتصيون وغور الأردن أقيمت 6 مستوطنات، كما أقيمت مستوطنات في منطقة القدس الكبرى ومستوطنة في منطقة الضفة الغربية. وترَكَ الاستيطان في مدينة القدس في هذه الفترة، بإقامة الحي اليهودي، ومستوطنات التلة الفرنسية، ونفي يعقوب، وتل بيوت الشرقية، وجيلو، وراموت ورمات أشكول، ومعلوت دفنا.

تسارعت وتيرة إقامة المستوطنات في عهد حكومة الليكود الأولى (1977-1981)، فقد كان رئيس الوزراء مناخيم بیغن ووزير زراعته أرئيل شارون من أشدّ المتحمسين لإقامة مستوطنات في قلب الضفة الغربية لأسباب أيديولوجية ولاعتبارات استراتيجية من أجل إعاقة أيّ عملية سلام يمكن أن تفضي إلى تسليم أراضٍ للأردن. ففي تلك الفترة فقط، أقيمت 35 مستوطنة

(7) المصدر نفسه.

جديدة، وارتفع عدد المستوطنين إلى 234,13 مستوطناً، كما أقيمت للمرة الأولى مستوطنة في قطاع غزة. وفي الفترة ما بين عامي 1981 و1986، أقام الليكود 43 مستوطنة، وارتفع عدد المستوطنين إلى 400,28 مستوطن، وأقيم أكثر من نصف هذه المستوطنات في مناطق مكتظة بالسكان في رام الله ونابلس. وخلال الفترة 1986-1988 أقيمت 24 مستوطنة جديدة وارتفع عدد المستوطنين إلى 69,500 مستوطن. وفي الفترة ما بين 1988 وحتى خسارة الليكود الانتخابات في عام 1992، أقيمت 12 مستوطنة جديدة، وارتفع عدد المستوطنين إلى 107 ألف مستوطن. ومع نهاية عام 2000 الذي شهد انهيار عملية السلام، بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية أكثر من 200 ألف مستوطن.

دأبت جميع الحكومات الإسرائيلية منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي على إنشاء شبكة من الطرق الالتفافية، وهي طرق تحيط بالمدن الفلسطينية وتفرض قيوداً على حرية تنقل الفلسطينيين وحركتهم وقدرتهم على البناء. وبلغت هذه الممارسات ذروتها خلال عملية السلام، وذلك لفرض واقع جديد من شأنه إعاقة قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة. وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) كسرت إسرائيل عن أنبياها ولم تعد تأبه بآثار الاستيطان على فرص حل الدولتين وعلى حياة الفلسطينيين. لذلك، ارتفعت وتيرة المشروع الاستيطاني بشكل مكثف، الأمر الذي وضع الفلسطينيين في قفص، فلا هم قادرون على التحرك بحرية في أرضهم، ولا هم قادرون على التمدد العمراني. وتصرفت إسرائيل في السنوات الأخيرة كما لو أن حل الدولتين تلاشى تماماً.

ولم تُجَدِّدْ نفعاً كل التحذيرات من أن استمرار الاستيطان يتنافى مع روح عملية السلام، فإسرائيل واصلت تنفيذ هذه السياسة من دون هوادة، الأمر الذي أدى إلى نفاد صبر الفلسطينيين، لا سيما أن الجانب الإسرائيلي لا يدفع ثمناً لهذه السياسية. والحق أن هذه السياسة هي ما أقمع أعداداً متزايدة من الفلسطينيين بأن إسرائيل تتحدث عن السلام لكن جل ما تقوم به فعلاً هو

تغير الأمر الواقع، ما يعني التأثير في شكل الحال النهائي ومضمونه. وأمام هذه الوضع البائس بـأجل الفلسطينيين إلى اتفاضة الأقصى.

اتفاقية الأقصى والعودة إلى المربع الأول

في سياق موازٍ لاستمرار عجلة الاستيطان في الدوران، شكلت سياسات إسرائيل سبباً لإحباط الفلسطينيين كان لا بد أن يتفجر بعد أن تحول الحلم بالتحرر إلى سراب. وفي هذا السياق، جاءت قمة كامب ديفيد في شهر يوليو 2000 لتعلن على الملأ أن طريق حل الدولتين المشود مفروشة بالصعب. فما إن تنفس الفلسطينيون الصعداء لانتهاء فترة بنiamin نتنياهو الأولى حتى جاءهم العهلي إيهود باراك، الذي هلّ العالم لقدومه اعتقاداً أنه سيعيد عملية السلام إلى السكة مجدداً⁽⁸⁾. لكن الترحيب الشديد بباراك كان في غير محله، إذ سرعان ما أظهر رئيس الوزراء الجديد أنه غير قادر أو غير راغب في الإيفاء بالتزامات إسرائيل المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو. وتجلىت الخيبة بأبشع صورها عندما رفض باراك تفزيذ الانسحابات المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة وأصرّ على انعقاد قمة كامب ديفيد التي حضرها ياسر عرفات والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وكان باراك يرغب في حل الصراع مرة واحدة وللأبد عن طريق التوصل إلى اتفاق دائم. غير أن العرض الإسرائيلي للحل النهائي لم يلّب الحد الأدنى من المطالب المشروعة للفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى انهيار المحادثات⁽⁹⁾.

(8) هلّ الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لقديم إيهود باراك، وعد ذلك أفضل أمل لاستئناف عملية السلام بعد أن عمل نتنياهو على تقويضها خلال فترة رئاسته الأولى. للاطلاع على المزيد، انظر:

<http://edition.cnn.com/US/9905/17/us.israel.reax/index.html>

(9) اللافت أن روبرت مالي، مستشار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، كان شاهداً على مفاوضات كامب ديفيد، لكنه يقدم وجهة نظر مختلفة عن النسخة الإسرائيلية. للمزيد عن هذه النقطة، انظر:

Robert Malley and Hussein Agha, "Camp David: The Tragedy of Errors," *The New York Review of Books*, August 9, 2001.

اللافت أن باراك كان قد رفض إجراء أي لقاء منفرد مع عرفات أثناء انعقاد قمة كامب ديفيد. واستند العرض الإسرائيلي إلى خريطة تنص على ضم إسرائيل 12% من الصفة الغربية لكن من دون تعويض للفلسطينيين، وهذا على العكس مما قام به إسحق رابين مع الأردن، إذ جرى تبادل الأراضي بمعدل «واحد مقابل واحد». وفي النهاية أخبر الوفد الأميركي الفلسطيني أنّ أقصى شيء يمكن أن يقدّمه باراك هو ضم 9% من الأراضي الفلسطينية مقابل تعويض 1%. فقط. وهذا يعني أنّ العرض الإسرائيلي لم يكن سخياً ولا مشجعاً كما ادعى باراك. وفي هذا الصدد يقول رون بوندак إنّ النسخة التي قدمها المتحدثون باسم إسرائيل بأثر رجعي عن ضم 9.5% وتعويض 5% ما هو إلا إعادة كتابة التاريخ⁽¹⁰⁾.

بعد انهيار المحادثات، شنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك هجوماً لاذعاً على ياسر عرفات لرفضه الإملاءات الإسرائيلية، وقال في مقابلة معبني موريس نشرتها «نيويورك ريفيو أوف بوكس» ما يفيد بأنه كشف الوجه الحقيقي لعرفات⁽¹¹⁾. وانقسم المراقبون بعد ذلك بين فريق يلقي باللوم على عرفات وأخر يحمل إسرائيل والولايات المتحدة مسؤولية إفشال القمة التي عُقدت على الرغم من أنّ أحداً لم يكن مستعداً لها. ولوضع الأمور في نصابها، يمكن القول إنّ العرض الإسرائيلي لم يكن كافياً لطبيّ صفة الصراع، وهنا يرى روبرت مالي، الذي عمل مستشاراً للرئيس بيل كلينتون وكان أحد المشاركين في قمة كامب ديفيد أن باراك لم يقدم ما وصفه الكثيرون في واشنطن بأنه «أفضل صفقة يمكن الحصول عليها لكن عرفات أضاعها». ويرى مالي في

(10) لتقسيم متوازن عن أسباب فشل عملية السلام برمتها، انظر:

Ron Pundak, "From Oslo to Taba: What Went Wrong?" *Survival*, Vol. 43, No. 3 (2001), p.40.

(11) للمزید عن آراء رئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود باراك بشأن ما حصل في قمة كامب ديفيد، انظر:

Benny Morris, "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak)," *The New York Review of Books*, June 13, 2002.

مقالة مطولة كتبها مع الأكاديمي الفلسطيني حسين آغا أنّ القسم الأكبر من اللوم يقع على عاتق باراك وکليتون، فلم يقدم باراك أيّ عرض جديّ، وبكلمات روبرت مالي: «إذا شئنا الدقة؛ لم يكن هناك أيّ عرض إسرائيلي»⁽¹²⁾.

تلاحت الأحداث بعد قمة كامب ديفيد، وجاءت زيارة أرئيل شارون زعيم حزب الليكود إلى باحة المسجد الأقصى بعد شهرين من انهيار محادثات القمة (28 سبتمبر 2000)، لتمثل استفزازاً إسرائيلياً تخلله إطلاق الشرطة النار على متحجّجين فلسطينيين رشقوا شارون بالحجارة. وفي ظلّ الحصار المفروض على الفلسطينيين واليأس الذي خيم على حياتهم واستمرار الاستيطان من دون توقف، انطلقت اتفاضاً مسلحة رداً على محاولة إسرائيل وتلاعيبها بالاتفاقيات وعدم التزامها بتنفيذها. فرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، الذي انتظره الفلسطينيون والعالم لعله يصنع الفرق، تهرب من استحقاقات أوسلو، ولم ينفذ الانسحاب الثالث الكبير، وبدلًا من ذلك طالب بلقاء قمة بالتنسيق مع كليتون وذلك للانتقال إلى محادثات التسوية الدائمة، وهناك اكتشف عرفات أنّ المفاوضات التي أرادها باراك لا تعود كونها إملاءات لا تستجيب للحد الأدنى من مطالب الفلسطينيين، وكأن المقصود أن تقام - مقابل إنتهاء الصراع - دولة مشوّهة لا تتمتع إلا بمظاهر الاستقلال لكنها ستبقى وللأبد تحت المظلة الإسرائيليّة ومن دون سيادة على القدس الشرقية والمسجد الأقصى. فجاءت الاتفاضاً بهذا المعنى رداً شعبياً على أحابيل إيهود باراك.

مثّلت اتفاضاً الأقصى حدّاً مفصلياً من أجل التحرر من نير الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة. وحاول باراك منذ البداية توظيف القوة المفرطة لمنع اتفاضاً سلميّة كانت ستخرج الإسرائيليّين كثيّراً، وكان هدفه دفع الفلسطينيين على حمل السلاح ليحرر القمع وكي يجبرهم على المفاوضات وفقاً لشروطه. وفي حملة دعائية منظّمة، حمل باراك الطرف الفلسطيني مسؤولية

(12) للاطلاع على المزيد، انظر:

Robert Malley and Hussein Agha, op. cit.

انهيار محادثات كامب ديفيد واتهامهم بأنّهم خطّلوا مسبقاً للعنف. طبعاً، يأتي هذا الاتهام في سياق اقتناع باراك بمقولة الاستراتيجي التاريخي كارل فون كلاوزفيتش بأنّ الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى⁽¹³⁾.

وكان لافتاً التفاوت المجتمع الإسرائيلي حول مقولات باراك، وبدت الصورة أحادية الجانب، فوفقاً لهذا التصور فإنّ الطرف الفلسطيني هو المعتدى الذي يفضل العنف على التفاوض، بينما إسرائيل هي الطرف المعتدى عليه⁽¹⁴⁾. ولم يدرك الإسرائيليون بشكل عام أنّ الفلسطينيين ملّوا الماطلة والتنّكر للوعود والاتفاقيات المكتوبة. وبدلاً من ذلك، تحدثوا عن رفض عرفات لتنازلات «مؤلة» كان باراك قد قدمها خلال قمة كامب ديفيد، لكنهم في الوقت نفسه تجاهلوا التنازلات المؤلة التي قدمها الجانب الفلسطيني، فالتنازل الأكبر كان قد حدث عندما وافق الفلسطينيون على «أوسلو»، ما يعني عملياً التنازل عن 78٪ من فلسطين التاريخية. وفي السياق نفسه، قدم اليمين الإسرائيلي، بخاصة المستوطنون، شعاراً غوغائياً هو «دع الجيش يتصرّ» كي يتم إخضاع الفلسطينيين بشكل كامل. فاليمين الإسرائيلي كان يؤمن بضرورة وجود استراتيجية للنصر بدلاً من استراتيجية الاحتواء، ولم يتعاطف الإسرائيليون مع حجم التضحيات المهائة التي قدمها الفلسطينيون والخسائر البشرية الكبيرة التي تکبدوها، فالفلسطينيون بالنسبة لهم «يستحقّون» ما يجري لهم.

وعلى نحو لافت، أعادت الانتفاضة الروح لحزب الليكود، الذي ما إن عاد إلى السلطة في عام 2001 بقيادة شارون حتى بدأ بتقديم حربه ضد الفلسطينيين في سياق الحرب الكونية ضد الإرهاب مستفيدين من أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وما من شك أنّ اليمين الإسرائيلي استفاد كثيراً من قدوة جورج دبليو بوش رئيساً للولايات المتحدة، إذ كان بوش يشاطر شارون

(13) أمنون كابليوك، «إسرائيل وانتفاضة الأقصى»، قضايا إسرائيلية، عدد 1 (شتاء 2001)، ص. 9.

(14) المصدر نفسه، ص. 99.

الرؤيَّةُ السُّلبيَّةُ بِشأنَ القيادةِ الفلسطينيَّةِ. وَتَفَاقَمَ الوضَّعُ بَعْدَ 3 يَانِيَرِ 2002، عِنْدَمَا أَلْقَتِ إِسْرَائِيلُ القُبْضَ عَلَى سُفِّينَةٍ «كَارِينُ إِيهِ» الْمُحَمَّلَةُ بِالْأَسْلَحَةِ، وَأَتَّهُمْ يَاسِرُ عَرْفَاتُ بِأَنَّهُ يَقْفَ خَلْفَهَا، مَا دَفَعَ بُوشَ إِلَى رَفْضِ التَّعَامِلِ مَعَهُ وَالْتَّطْلُبِ مِنَ الْفَلَسْطِينِيِّينَ اِنتِخَابَ قِيَادَةٍ غَيْرَ مَتَوَرَّطَةٍ بِهَا أَسْمَاهُ «الْإِلَهَابِ»، مَؤَكِّدًا أَنَّ عَرْفَاتَ لَمْ يَعُدْ شَرِيكًا مَمْبُولاً لِدِيِ الإِدَارَةِ الْأَمْرِيَّكِيَّةِ، وَبِهَذَا أَصْبَحَتِ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِّدةُ جَزِئًا مِنَ الْمُشَكَّلَةِ بَدَلًا مِنْ كُونَهَا وَسِيَطًا نَزِيْهًا⁽¹⁵⁾. وَسَرَعَانَ مَا تَحَوَّلَ الرَّجُلُ الَّذِي ابْتَدَعَ شَعَارَ «سَلَامُ الشَّجَاعَانِ»⁽¹⁶⁾ وَتَقَاسَمَ مَعَ رَابِّينَ جَائِزَةَ نُوبَلِ لِلْسَّلَامِ، إِلَى شَخْصٍ لَيْسَ بِذِي صَلَةِ، فَالْجَانِبُ الْأَمْرِيَّكِيُّ وَالْإِسْرَائِيلِيُّ رَفَضَا التَّعَامِلَ مَعَهُ حَتَّى وَفَاتَهُ فِي شَهْرِ نُوْفَمْبَرِ 2004.

وَبَعْدَ اِنْدَلَاعِ الْأَنْتِفَاضَةِ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، أَيْ فِي 30 سَبْتَمْبَرِ 2000، أَقْدَمَتِ الْقَوَافِلُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ عَلَى قَتْلِ طَفَلٍ فَلَسْطِينِيٍّ فِي الْحَادِيَّةِ عَشَرَةَ مِنْ عَمْرِهِ وَهُوَ يَحْتَمِيُ إِلَى جَوَارِ أَيْهِ بِرْمِيلِ إِسْمَتِيِّي فِي غَزَّةِ، وَوُثِّقَ مَصْوَرٌ فَرَنْسِيٌّ هَذَا الْمُشَهَّدُ الْفَظِيعُ الَّذِي جَرِيَ تَدَوَّلَهُ عَالَمًا، وَأَصْبَحَ ذَلِكَ الطَّفَلُ الَّذِي يُدْعَى مُحَمَّدُ الدَّرَةُ رَمْزًا لِلْأَنْتِفَاضَةِ الْأَفْصَى، فَعَمَّتِ الْمَظَاهِرَاتُ مَدَنَ الصَّفَةِ الْغَرْبِيَّةِ وَقَطَاعُ غَزَّةِ، وَاحْتَدَمَتِ الْمَوَاجِهَاتُ الَّتِي تَكَبَّدَ فِيهَا الْطَّرْفَانُ خَسَائِرَ بَشَرِّيَّةَ كَبِيرَةَ⁽¹⁷⁾.

(15) فِي الْبَدَائِيَّةِ، اتَّبَعَ الرَّئِيسُ جُورِجُ دِبْلِيُو بُوشَ سِيَاسَةً «رَفْعِ الْيَدِ» وَرَفْضِ التَّدْخُلِ فِي عَمَلِيَّةِ السَّلَامِ، إِلَّا أَنَّهُ انْقَلَبَ عَلَى هَذَا الْمَوْقِفِ بَعْدَ أَحَدَاثِ الْحَادِيَّ عَشَرَ مِنْ سَبْتَمْبَرِ. حَوْلَ هَذِهِ النِّقْطَةِ، انْظُرُ:

Husam Mohamad, "President George W. Bush's Legacy on the Israeli-Palestinian "Peace Process," *Journal of International and Area Studies*, Vol. 22, No. 1 (June 2015), pp.79-92.

(16) كَانَ الرَّئِيسُ يَاسِرُ عَرْفَاتُ يُكْثِرُ مِنْ تَكْرَارِ عَبَارَةِ كَانَ قَدْ صَاغَهَا وَهِيُ «سَلَامُ الشَّجَاعَانِ» لِلإِشَارَةِ إِلَى الشَّرَاكَةِ الَّتِي كَانَتْ قَائِمَةً بَيْنِهِ وَبَيْنِ إِسْحَاقِ رَابِّينَ، وَكَانَ دَائِمًا مَا يَطَالِبُ الْجَانِبُ الْإِسْرَائِيلِيُّ بِالْتَّحْلِيلِ بِشَجَاعَةِ رَابِّينَ لِلتَّوْصِلِ إِلَى سَلَامٍ نَهَائِيٍّ مَعَ الْفَلَسْطِينِيِّينَ.

(17) لِلَّاطِلَاعِ عَلَى مُزِيدٍ مِنَ التَّفَاصِيلِ حَوْلَ هَذِهِ الْأَعْدَادِ، انْظُرُ:

https://www.btselem.org/press_releases/20100927 (Accessed on January 12, 2021).

عملية السلام بعد الانتفاضة

لم تفلح الجهود التي بذلها الرئيس كلينتون في الأيام الأخيرة من فترة رئاسته الثانية في إعادة الأمور إلى نصابها، وأخفقت مقتراحاته في كسر الجمود⁽¹⁸⁾، بخاصة بعد أن استعرت الانتفاضة وغابت لغة العقل. كما أنَّ المحاولات الأخيرة في محادثات طابا فشلت في وضع عملية السلام في مسارها الصحيح على الرغم من إحراز بعض التقدم، فالووفد الإسرائيلي لم يكن يمتلك غطاءً للمضي قدماً، إذ لم يكن إيهود باراك يمتلك ائتلاف سلام منذ البداية وبدا واضحاً أنه على وشك أن يخسر الانتخابات. كما أن الجانب الإسرائيلي برئاسة وزير الخارجية شلومو بن عامي رفض الاقتراح الفلسطيني بتوثيق التقدم الذي حصل في طابا، وبالتالي لم تُفضِّل هذه المفاوضات إلى نتيجة متوافق عليها وموثقة من الطرفين.

شهدت الفترة التي تلت الانتفاضة وحتى انتهاء فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش محاولات خجولة للتوصل إلى سلام، لكن الفشل كان مصيرها. ولم تفع محاولة العرب وضع معايير جديدة لحل الصراع تمثّلت في مبادرة السلام العربية⁽¹⁹⁾ التي تبنّتها القمة العربية في بيروت في 28 مارس

(18) بعد قرار إسرائيل الأحادي بتعليق المفاوضات مع الفلسطينيين، حاول الرئيس الأمريكي كلينتون قبل انتهاء ولايته أيام إعادة دعم المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية عن طريق وضع سلسلة من المقتراحات التي سيتم ضمنها تقريرُ مسألة الحقوق الفلسطينية. وقد أمل هذه المقتراحات خلال اجتماع في البيت الأبيض حضره مثليون فلسطينيون وإسرائيليون، لكنها كانت أقل بكثير من المقتراحات القانونية الدولية لإنهاء إسرائيل احتلالها للأراضي الفلسطينية والاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. للاطلاع على تفاصيل مقتراحات كلينتون، انظر:

https://www.usip.org/sites/default/files/Peace%20Puzzle/10_Clinton%20Parameters.pdf (Accessed on January 6, 2020).

(19) نصّت المبادرة على الطلب من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تتجه للسلم معلنَةً أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي. كما نصّت على مطالبة إسرائيل بـ: أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري =

2002. وشكلت هذه المبادرة اتفاقاً عربياً يفيد بأنّ الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود يونيو 1967 شرط للتطبيع، ومنحت المبادرة إسرائيل حق رفض أي حلّ مشكلة اللاجئين لا يتماشى مع مصالحها. ومع ذلك، رفضت إسرائيل المبادرة، وفي اليوم التالي للإعلان عن هذه المبادرة أعادت قوات الجيش الإسرائيلي احتلال مدن الضفة الغربية فيها عُرف إسرائيلياً بعملية «السور الواقي»⁽²⁰⁾.

وحتى خط الرابع من يونيو 1967 والأراضي التي ما تزال محتلة في جنوب لبنان. بـ التوصل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194). ج. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية. وعندئذ تقوم الدول العربية بما يلي: أ. اعتبار التزاع العربي-الإسرائيلي متنهما، والدخول في اتفاقية سلام بين الدول العربية وإسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة. ب. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

كما نصّت المبادرة على: ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة؛ ودعوة حكومة إسرائيل والإسرائيليين جمِيعاً إلى قبول هذه المبادرة حمايةً لفرض السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

ودعا مجلس جامعة الدول العربية المجتمع الدولي بكل دولة ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة، وطلب من رئاسته تشكيل لجنة خاصة تضم عدداً من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات الالزامية بهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على المستويات كافة، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

(20) شنت إسرائيل عملية «السور الواقي» بعد يوم واحد من قرار الجامعة العربية في قمة بيروت بتبني خطة السلام العربية، وقامت بموجب هذه العملية بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية. وتذرعت الحكومة الإسرائيلية بعملية فدائية استهدفت فندق بارك بمدينة نتانيا التي تقع بالغرب من مدينة طولكرم الفلسطينية. وفي هذه العملية استهدفت القوات الإسرائيلية البني التحتية الفلسطينية وعملت على تدميرها واستباحة المدن الفلسطينية. فكانت ردّاً بليغاً على مبادرة السلام العربية التي قدمت لإسرائيل فرصة السلام مقابل الانسحاب.

وأمام ضربات الانتفاضة، وفشل شعار «دع الجيش ينتصر»، لم يكن أمام الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون إلّا الإعلان عن مبدأً جديداً في السياسة الإسرائيليّة يستند إلى الأحاديّة: أي الانسحاب من قطاع غزة بشكل أحادي ودون التفاهم مع الفلسطينيين. وبالفعل، نفذت إسرائيل الانسحاب في عام 2005، لكنها في المقابل شدّدت من قبضتها على الأراضي الفلسطينيّة في الضفة الغربية والقدس الشرقيّة وانتهت من بناء جدار عازل أطلق عليه اسم «الجدار الأمني»⁽²¹⁾.

وفي عهد الرئيس بوش، شعر الإسرائيليون أنّ لا قيّد عليهم، فحتى «خريطة الطريق» التي وضعتها إدارة بوش لتنفيذ خطة حلّ الدولتين لم تنجح، لغياب الآلية اللازمّة لتنفيذها ولأنّ الولايات المتحدة تبنّت موقف إسرائيل ورفضت التعامل جديّاً مع المطالب الفلسطينيّة. وشكّلت محاولةً جرت في أنابوليس في عام 2007 الفرصة الأخيرة أمام الرئيس بوش لترك بصمة في حلّ الصراع، إلّا أنها كانت خطوة صغيرة ومتاخرة جدّاً، لا سيما أنّ الولايات المتحدة ساهمت في إحداث انقسام كبير في الفلسطينيّين بين غزة التي حكمتها حركة حماس والضفة الغربية التي بقيت تحت السلطة الفلسطينيّة.

أعاد انتخابُ الرئيس باراك أوباما في عام 2008 الأملَ لدى بعض المراقبين بعد ثماني سنواتٍ عجاف تولّ فيها سلفُه جورج دبليو بوش رئاسة

(21) في 23 يونيو 2002، بدأت حكومة الاحتلال في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، بناء الجدار العازل في الأراضي المحتلة، لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية من وراء بنائه؛ إذ يمثل الجدار أحد تجليات السياسات الإسرائيليّة الاحتلاليّة التوسيعية الساعية للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض وتطهيرها من الوجود الفلسطيني. ولتبرير تشييد هذا الجدار، وظفت إسرائيل النزعة الأمنيّة ومحاولتها القضاء على العمليات الاستشهاديّة والهجمات المتّوّعة من فصائل المقاومة الفلسطينيّة. ويبلغ طول الجدار في الضفة الغربية المحتلة 770 كيلومترًا، بينما حوالي 142 كيلومترًا في الجزء المحيط بالقدس، والمسمى «غلاف القدس»، أما ارتفاع الجدار فيصل إلى ثمانية أمتار.

الولايات المتحدة. وانتشرت في حينه تحليلات تفيد بأنّ أوباما سيكون مختلفاً عنّ سبقوه، وأنّ إدارته ترى في السياسة الإسرائيليّة عبّاً على المصالح الأميركيّة، لهذا ستمارس الضغط المطلوب. وجاء خطاب أوباما في جامعة القاهرة في 4 يونيو 2009 ليقنع الكثرين في المنطقة العربيّة بأنّ هذا الرئيس مختلف عن الآخرين بالفعل. وما إن تولّ أوباما الرئاسة حتى عيّن السيناتور الخبرّ في شؤون فض النزاعات جورج ميتشل مبعوثاً خاصّاً للمفاوضات بين الفلسطينيّين والإسرائيّلين. والمعروف أنّ ميتشل كان مفاوضاً بارعاً، ظهرت مهاراته عندما نجح في فض الصراع بين البروتستانت الموالين لبريطانيا والكاثوليك الموالين للجمهوريّة الأيرلنديّة في شمال أيرلندا (1998-1996)، وتكلّلت جهوده بـ«الاتفاق بلفاست» أو «الجمعة العظيمة».

أظهر ميتشل جديّة في جولات المحادثات التي أجرتها بين الإسرائيّلين والفلسطينيّين، وشجّع إدارة أوباما على وضع برنامج للحل على أن تَتّخذ مواقف متوازنة كي تكون وسيطاً نزيهاً وفعالاً، وطلب من السلطة الفلسطينيّة التنسيق الأمني مع إسرائيل ومنع عمليات المقاومة، وطالب إسرائيل في الوقت نفسه بوقف الاستيطان، لكن إسرائيل لم تقبل بذلك، واستمرت في النشاط الاستيطاني على نحوٍ مستفِرٍ حتى لإدارة أوباما، بل إنها تعمّدت توجيه إهانة إلى نائب الرئيس في حينه جو بايدن عندما أعلنت أثناء زيارته إليها في شهر مارس 2010 عن خطط استيطانية في القدس الشرقيّة لبناء 600, 1 وحدة سكنية. وقدّم جورج ميتشل استقالته بعد فشله في حمل إسرائيل على الالتزام بوقف الاستيطان وإخفاقه في إقاع الرئيس أوباما على اتخاذ إجراءات ملزمة لإسرائيل. واللافت أنّ أوباما نفسه كان قد صرّح بأنّه بالغ في تقدير قدرته على إقناع الإسرائيّين بتقديم ما يلزم من تنازلات لإنجاح عملية السلام.

ويمكن القول إنّ تجنب الإدارات الأميركيّة ممارسة الضغط الكافي على إسرائيل هو القاسم المشترك في كل محاولاتها حلّ الصراع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. وفي هذا السياق، جاءت محاولة الرئيس دونالد ترامب عندما أعلن

عن خطة صفقة القرن التي لم يقبل بها الفلسطينيون لأنها تعني عملياً تصفيه قضيّتهم. وبعد ترقب وطول انتظار، كشف ترامب في مؤتمر صحافي عُقد يوم 28 يناير 2020 بحضور رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو عن خطّه التي تضمن استمرار السيطرة الإسرائيليّة على معظم الصفة الغربية التي احتلّتها إسرائيل عام 1967، وضمّ الكتل الاستيطانية الضخمة في الصفة الغربية إلى دولة إسرائيل، وبقاء مدينة القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيليّة. وبهذا الموقف الأميركي الذي يدعم الضمّ الإسرائيليّ والتوسّع ويحرّم الفلسطينيين من حقوقهم، فإنّ الإدارة الأميركيّة تساهم في إدامة الصراع بدلاً من حلّه⁽²²⁾. وسبق ذلك قيام إدارة ترامب بنقل السفارة الأميركيّة من تل أبيب إلى مدينة القدس، ما يعني أنّ الولايات المتحدة تعرّف بالقدس عاصمةً موحّدة لإسرائيل، وفي ذلك انحياز مسبق في مسألةٍ كان من المفروض أن تُطرح ضمن قضايا الحلّ النهائي.

وهنا ينبغي التساؤل: هل ما زال حلُّ الدولتين ممكناً؟ فإذاً إسرائيل توسيّع، وبلغ الاستيطان حدّاً ربيماً يمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلّة ومتواصلة جغرافيّاً وعاصمتها القدس. لذلك من المنطقي أن يطرح المراقبون سؤالاً متعلّقاً بإمكانية تحقيق اتفاق سلام نهائي يحقق للجانب الفلسطيني الحد الأدنى من مطالبهم وحقوقهم في فلسطين.

هل ما زال حل الدولتين ممكناً؟

تلاحت الأحداث مذ فشلت قمة كامب ديفيد في عام 2000، وارتفعت وتيرة النشاط الاستيطاني، وأصبح الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني أبعد ما يكونان عن تحقيق المصالحة التاريخية التي هلّ لها الكثير من المراقبين،

(22) للمزيد عن هذه الفكر، انظر:

Ian Black, "This 'deal of the century' for the Middle East will be just another bleak milestone," *The Guardian*, January 30, 2020, <https://www.theguardian.com/commentisfree/2020/jan/30/donald-trump-israel-palestinians-middle-east> (Accessed on December 20, 2020).

لكن ما يستدعي التساؤل هو إنْ كانت نافذة حلّ الدولتين قد أغلقت بالفعل بعد أن عصفت رياح التغيير بالوضع القائم في الأراضي المحتلة، ما قوّض فرص حلّ الدولتين بالمعنى العملي. فما كان يُطرح في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة لم يعد متاحاً نظراً لتناقض المساحة المتاحة لإقامة دولة فلسطينية، كما أن أقصى ما يمكن طرحه إسرائيلياً في هذه الظروف لا يمكن قبوله فلسطينياً. ويستند هذا الرأي إلى مقولهٔ تفيد بأنّ إسرائيل لن تُخلِّي المستوطنات التي حولت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى قطعة من الجبن السويسريّ، فيها الكثير من الثقوب والقليل من الجبن.

ثمة عوامل عدّة تجعل من فكرة حلّ الدولتين صعبة التتحقق على أرض الواقع، من أبرزها: أولاًً، استمرار وتيرة الاستيطان الإسرائيلي، ووجود أكثر من 700 ألف مستوطن يهودي في أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتفاقم الوضع بإقامة الجدار العازل الإسرائيلي بذرية مواجهة «الإرهاب» الفلسطيني، مع أن الواقع يشير إلى أن هذا الجدار كان أدّةً أخرى للسيطرة على الأرض التي تنوّي إسرائيل ضمّها في نهاية المطاف. والاستيطان كما ذُكر سابقاً قللَ من المساحة المتاحة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وكرّس في الوقت نفسه الانطباع لدى الفلسطينيين بأنّ الحكومات الإسرائيليّة -بصرف النظر عنّ يرأسها- تخدم مصالح المستوطنين ولا يمكن لها تقديم ما يكفي من التنازلات لتمكين الفلسطينيين من إقامة دولة لهم.

ثانيّاً، تغيرت السياسة الداخلية في كلّ من إسرائيل والسلطة الفلسطينية بعد قمة كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى. فالرئيس عرفات الذي كان يمكن أن يجاذف لم يعد موجوداً، والمجتمع الفلسطيني يعني من اقسام اعتبرى جسمه السياسي، بخاصة بين «حماس» والسلطة الفلسطينية، وهو اقسام لم تنجح معه كل المحاولات لتجسير الهوة بين الجانبيين. فصعود «حماس» الذي جاء في أعقاب فوزها في انتخابات 2006 وإحكام قبضتها على غزة في عام 2007 أفضى إلى تخندق فلسطيني غير مسبوق وصراع على السلطة بين

«حماس» و«فتح». طبعاً، انتبهت إسرائيل لهذا الانقسام وقامت بتغذيته وإذكائه، واستخدمته مبرراً لاستمرار الوضع القائم. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ ثمة أثرين، لصعود «حماس» هما: امتلاكها قوة رفض أيّ اتفاقية بين السلطة وإسرائيل، وإمكانية سيطرتها على الضفة الغربية في حال انسحب إسرائيل منها. وفي ظل غياب الثقة بالجانب الإسرائيلي الذي لم يعد معنياً بالسلام، بدأ الفلسطينيون يتفهمون أنّ المستلزمات المطلوبة لقيام دولة لهم لم تعد قائمة، فالنظام السياسي منقسم بعدهما تشظّت قواعده المجتمعية. كما فقدَ الإسرائيليون الثقة بالفلسطينيين، وترجع الثقة بقدرة الفلسطينيين على الوفاء بالتزاماتهم⁽²³⁾.

ثالثاً، ظهرت على صفتَي التزاع خيبةً أمل من إمكانية تحقيق حلّ الدولتين، فالمجتمع الإسرائيلي انزاح إلى اليمين بسبب المهاجمات الأمنية، فلم يعد يؤيد هذا الحلّ، ولم تعد مسألة حلّ الصراع عموماً تتحلّ أولوية عند الغالبية الكبرى من الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، استبطن الفلسطينيون أنّ مشروع أوسلو فشلَ فشلاً ذريعاً بعد إخفاق قياداتهم في إنهاء الاحتلال، وبدأ الكثير منهم يتحدثون عن بدائل حلّ الدولتين. ويزّ في أوساط الفلسطينيين عدُّ من السياسيين والأكاديميين الذي أعربوا عن تفضيلهم حلّ الدولة الواحدة في ظل انحسار مسار حلّ الدولتين. وينطلق أصحاب هذا الطرح من أنّ هناك إمكانية لدولة يتساوى فيها اليهود والفلسطينيون على أساس المواطنة والديمقراطية.

رابعاً: تراجُّع الدعم العربي، والدولي أيضاً، للقضية الفلسطينية. فلم تعد هذه القضية مركزيةً في المنطقة العربية كما كانت قبل عقود، ذلك أنّ مصادر التهديد تغيرت. صحيح أنّ حلّ القضية تبُوا مركزاً متقدماً في السياسة العربية، لكن أولويات عدد من الدول شهدت إعادة ترتيب منذ احتلال العراق في عام 2003، إذ أصبحت إيران وأذرعها في المنطقة هي مصدر التهديد. وعلى نحوٍ لافت، تحولت إسرائيل من دولة تهدد الاستقرار الإقليمي باحتلالها للفلسطينيين إلى حليفٍ لعدد من الدول الوازنة في المنطقة العربية. رافق ذلك انتقالُ في مركز

(23) للاطلاع على المزيد، انظر:

Giora Eiland, op. cit., p. 3.

التقل في السياسة العربية إلى منطقة الخليج التي أظهرت بدورها تقاربًا مع إسرائيل. وتغّيرت في هذا السياق قواعد العداء والصداقة نتيجةً لتدخل ثلاثة عوامل: الانقسام بين من يريد التطبيع ومن لا يريد ذلك، وتفشي الطائفية، والخلاف بين من يريد إحداث التغيير السياسي ومن يريد الحفاظ على الوضع القائم⁽²⁴⁾.

خامسًا: الدور السلبي الذي لعبته الولايات المتحدة، وانتقاها إلى موقع الوسيط غير النزيه، الأمر الذي سهل مهمة اليمين الإسرائيلي الحاكم في الاستمرار في خلق الواقع على الأرض، وأصابَ القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالإحباط. يعزّز البروفيسور ستيفن والت وجون ميرشامير في كتابهما عن لobi إسرائيل⁽²⁵⁾، المحرّك الحقيقى في المساندة الأمريكية غير المشروطة لإسرائيل بالمال والسلاح والتأييد السياسي في مجلس الأمن، إلى التأثير والنفوذ واسع النطاق للّobi الإسرائيلي. وهناك من يعيد التحالف الأمريكي الإسرائيلي إلى النصّورات التي تقيد بأنّ إسرائيل ذخر استراتيجي للولايات المتحدة وأنّ العامل الثقافي المشترك يجعل هذا التحالف قويّاً. بطبيعة الحال، كان في وسع واشنطن أن تبني سياسة مستقلة إزاء عملية السلام، بدلاً من القيام بدور المحامي عن مصالح إسرائيل مهدرةً بذلك فرصةً تاريخيةً لتشجيع الطرفين للتوصّل إلى تسوية. وكان في وسعها استخدام نفوذها على مدى العقود الثلاثة الأخيرة للحيلولة دون استمرار إسرائيل في سياسة بناء المستوطنات، التي عارضها كلّ الرؤساء الأمريكيين ابتداءً من الرئيس جونسون، والتي كانت سببًا رئيسًا في شيوخ حالة من الإحباط في أوساط الفلسطينيين.

(24) للمزید عن هذه النقطة، انظر:

Raffaella A. Del Sarto, Helle Malmvig and Eduard Soler i Lecha, MENARA Final Report, Interregnum: The Regional Order in the Middle East and North Africa after 2011 (February 2019), file:///C:/Users/ha15347/Downloads/Attachment_0%20(1).pdf (Accessed on November 19, 2020).

(25) للمزید عن هذه النقطة على وجه التحديد، انظر:

John Mearsheimer and Stephen Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York, NY: Farrar, Strauss and Giroux, 2007).

مقابل هذه الحجاج، هناك أصوات تفيد بأنّ حلّ الدولتين ما زال ممكناً نظراً لأنّ البدائل الأخرى كلّها سيئة. وهناك من يشير إلى مفاوضات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود أولمرت، إذ اقترب الطرفان في عام 2009 من تجسير الهوة في الموقف بشأن الملفات المختلفة، ومن بينها الحدود والقدس، لكنّ الاتهامات التي طالت أولمرت أنتهت هذه المحاولة الجادة. وعندما حلّ نتنياهو مكان أولمرت تغيّر الوضع ولم تعد إسرائيل مهتمة بهذا الموضوع. وهذا يدلّ على أن العودة إلى مقاربة حلّ الدولتين ممكنة إذا ما حدث تغيير في القيادة الإسرائيليّة، أو عندما تدرك أنّ الحال من صالحها. وإذا كان الاستيطان هو العائق الأكبر، يجادل بعضهم بأنّه من الممكن إخالء المستوطنات، إذ أثبت أرئيل شارون مرتين أنه يمكن تفكيك المستوطنات وإخالء المستوطنين. فقد قام شارون نفسه بوصفه وزيرًا للدفاع بإخلاء مستوطنة ياميت من سيناء طبقاً لاتفاق السلام مع مصر، وقام أيضًا بانسحابٍ أحاديِّ الجانب من غزة أخلي بمبرّه عدداً من المستوطنات.

بدائل حلّ الدولتين

بات واضحًا للمرأقيين أنّ فكرة حلّ الدولتين تواجه تحديات غير مسبوقة، فالتطورات الميدانية، بخاصة النشاطات الاستيطانية، تثير شكوكاً كبيرة إزاء مستقبل جوهر حلّ الدولتين، المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة⁽²⁶⁾. كما أنّ ثلاثة عقود بالتمام والكمال على بده عملية مدرיד لم تُفلح في الحدّ من هذا الوضع السلبي، فلا إسرائيل التي تُعرّف نفسها بأنّها دولة يهودية وأصدرت قانون الدولة القومية الجديد مستعدّة للسلام، ولا الجانب الفلسطيني قادر على للملمة جراح الخلافات الداخلية التي عصفت به. هذا لا يعني أنّ المشكلة ستنتهي، فما زال الجانب الإسرائيلي يخلق واقعاً جديداً كل عام، وما زال الشعب الفلسطيني بعيداً عن توحيد الصفوف في وقتٍ يزداد فيه التقارب

(26) للاطلاع على فكرة غروب شمس حلّ الدولتين، انظر:

Nathan Brown, *Sunset for the Two-State Solution? Policy Outlook* (Washington D.C: Carnegie Endowment for International Peace, 2008).

المادي بين المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي بينما هما في الواقع يتبعان اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وهناك ما يشير إلى أن عدداً كبيراً من الأشخاص على طرق الصراع يدركون أنه قد يستحيل التوصل إلى حل الدولتين بما يليبي الحد الأدنى من احتياجات الفلسطينيين وإسرائيل. وهنا يُطرح السؤال حول السيناريوهات البديلة لهذا الحال.

السيناريو الأول يمكن تسميته «سيناريو الانجراف»، وفيه يستمر الوضع القائم الذي يتسم بحكم ذاتي محدود، يرافقه إحكام إسرائيل قبضتها على المسائل الأمنية مع الاستمرار في التوسيع الاستيطاني. الوضع القائم مريح سياسياً لإسرائيل، ذلك أن الحكومات الإسرائيلية لا تتحمّل مسؤوليات تجاه الأرضي الفلسطينية في الوقت الذي توسيع فيه وتحافظ على أنها. علاوة على ذلك، لا تضطر الحكومات الإسرائيلية إلى اتخاذ قراراتٍ في عملية سلام عادةً ما يكون لها كُلُّف سياسية باهظة داخل إسرائيل. فتارينيًّا، لم يتمكن أيّ رئيس حكومة إسرائيلية من تقديم تنازلات للفلسطينيين في إطار اتفاقٍ إلا وانتهى سياسياً، بل إن إسحق رابين كان مصيره الاغتيال. لكن هذه السيناريو كارثيٌ بالنسبة للفلسطينيين الذين سيشاهدون بأمّ أعينهم تقلص المساحة الجغرافية المتاحة لهم. كما أن هذا السيناريو قد يخلط الأوراق في نهاية المطاف في حال انهيار السلطة الفلسطينية وإجبار إسرائيل على تحمل إدارة الأرضي المحتلة.

أما السيناريو الثاني، فهو الحال الإقليمي الذي طرحته عدد من الإسرائيليين على غرار غيورا إيلاند. فانحسار حل الدولتين، واستمرار إسرائيل بتجاهل مطالب الفلسطينيين، وتزايد تأثير المستوطنين وقوتهم، كل ذلك سيحول المنطقة الجغرافية من نهر الأردن إلى البحر المتوسط إلى دولة واحدة فيها عدد أكبر من الفلسطينيين. لهذا جاءت فكرة هذا الحال التي تستند إلى احتفاظ إسرائيل بقدر كبير من الأرضي الفلسطينية على أن يلعب الأردن دوراً بارزاً في الضفة الغربية. وتنطلق رؤية إيلاند من فرضية أنَّ الظروف لم تعد مواتية لتسويةٍ على أساس حل الدولتين، وعليه فإنَّ أيَّ محاولة سيكون محاكمَّا عليها بالفشل وأنَّ تكلفة هذا الفشل ستكون مرتفعة.

ويدلل إيلاند على ذلك بعدد من الأفكار، أولها أن الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط صغيرة جدًا بالنسبة لدولتين قابليتين للحياة، وال فكرة الثانية أنه لا يوجد حكومة إسرائيلية قادرة على إخلاء المستوطنات، ذلك أن هناك مستوطنات تتمتع بأهمية تاريخية ودينية، ناهيك عن كلفة إخلاء المستوطنات التي تبلغ 30 مليار دولار. أما الفكرة الثالثة فهي أن انسحاب إسرائيل من 97٪ من أراضي الضفة الغربية سيكون له عواقب أمنية لا يمكن لإسرائيل التعامل معها، كما لا يمكنها الدفاع عن حدودها. وتتصل الفكرة الرابعة بقراءةٍ تفيد بأنّه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن الوثوق به، وأنّ أيّ أرض تنسحب منها إسرائيل ستنتهي في قبضة «حماس» كما حدث في غزة. وهناك فكرة خامسة تتعلق بمدينة القدس، فإذا كان لن تقبل بالتخلي عن الحرم الشريف (المسجد الأقصى)، والفلسطينيون لن يقبلوا بغير ذلك. وأخيرًا، الموقف من اللاجئين صفرٍ، فلا إسرائيل يمكن لها أن تقبل بإعادة حتى جزء بسيط من اللاجئين، والفلسطينيون لن يقبلوا بالتخلي عن هذا المطلب حتى لو قدّموا تنازلات في عدد من يمكنهم العودة. ويستلزم الحال الإقليمي تبادل أراضٍ تشارك به مصر، لكنه أيضًا يتمحور حول دورٍ أردني في الضفة الغربية من خلال كونفدرالية أو حتى فدرالية أردنية فلسطينية على حساب فكرة دولة فلسطينية مستقلة بديلاً لحل الدولتين.

ويُطرح سيناريو ثالث بين الحين والآخر، يتمثل في إقامة كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية. ويجادل مؤيدو هذا الطرح بأنّه ربما يكون السيناريو الأمثل بعد أن بات التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق التفاوض أمرًا متعذرًا من دون إحداث تغيرات كبيرة في الديناميات الداخلية لطرف الصراع ومن دون معالجة الاختلال الفادح في موازين القوى بينهما. ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ الاتحاد الكونفدرالي المقترَح سيضم دولتين مستقلتين معًا في قضايا مشتركة لا يمكن معالجتها إلّا بالتعاون التام بينهما. فكُلُّ من الطرفين يسعى إلى الحصول على تنازلات لا يمكن للطرف الآخر تقديمها، وعليه ستكون الكونفدرالية قادرة على التعامل مع هذه القضايا بشكل مشترك؛ مثل إدارة القدس، والأمن،

وحرية التنقل لجميع الناس. مثلاً، المستوطنون الذين يشكلون أقلية في الأراضي الفلسطينية سيقون في أماكنهم مع احتفاظهم بالمواطنة الإسرائيلية. ومشكلة اللاجئين يمكن حلّها من خلال استيعابهم كمواطنين في الدولة الفلسطينية. لكن هذه الأفكار لا تناسب إسرائيل، وعليه فإن هذا السيناريو مستبعد. وهذا ما يقود إلى سيناريو آخر؛ هو حلّ الدولة الواحدة الديمقراطية.

ويقضي هذا السيناريو بأن تضم إسرائيل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال منح مواطنة تامة لكل الفلسطينيين في هذه الأراضي، وتصبح البقعة الجغرافية من البحر المتوسط إلى نهر الأردن دولة لكل مواطنها، اليهود والفلسطينيين على حد سواء. وهذا يعني عملياً أن هذه الدولة ثنائية القومية ستلتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية، ما يمنح الفلسطينيين في هذه الحالة ممارسة حقوق المواطن، وبالتالي التنافس على سلطة اتخاذ القرار وعلى الفوز بأكبر عدد ممكن من مقاعد الكنيست. لكنّ هذا السيناريو يصطدم بشكل مباشر وفجّ مع مبرر وجود الحركة الصهيونية المتمثل في إقامة دولة لليهود وليس دولة ثنائية القومية، إذ شكلت هذه القيمة الصهيونية العليا المبرّر لقبول الحركة الصهيونية فكرة اقتسام فلسطين في عام 1937 كما جاء في توصيات لجنة بيل، ومرة أخرى في عام 1947 عندما صدر قرار التقسيم.

يرفض الوسط اليهودي المهيمن في إسرائيل هذه الفكرة ويعدّها نهايةً للحلم الصهيوني. لذلك سارعت إسرائيل إلى التأكيد على هويتها اليهودية عندما أقرّ الكنيست في عام 2018 قانوناً أساسياً إشكالياً حمل اسم «إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي». وتكشف قراءة سريعة لأبرز بنود هذا القانون، تقوّع إسرائيل حول هويتها اليهودية المنغلقة على ذاتها⁽²⁷⁾. وتنص المادة الأولى منه على أن «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت

(27) لمزيد من التفاصيل عن هذا القانون وأبعاده، انظر: هنية غانم (محرر)، قانون أساس إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي: الواقع والأبعاد (رام الله: مدار، 2019).

دولة إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي ليمارس فيها حقه الطبيعي، والثقافي، والديني، والتاريخي، لتقرير المصير، وهو حق حصري للشعب اليهودي». هذا وتنص المادة الثالثة على أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل. وما لا شك فيه أنّ هذه المادة تنتهي على إلغاء الحق الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة، وهكذا، وبجرّة قلم، تلغى إسرائيل أهمّ قضايا الحل النهائي. وكان لافتاً ما ورد في المادة السابعة حول الاستيطان اليهودي، إذ تَعُدْ هذه المادة تطوير الاستيطان اليهودي قيمةً قومية، ويتعين على الدولة تشجيعه ودعمه. وهي بذلك تؤكد جوهر المشروع الصهيوني منذ قドومه إلى فلسطين، والمتمثل في ثنائية الاستيطان وطرد السكان، فالعلاقة بين إسرائيل كدولة وبين المستوطنات علاقة تعاقدية. وهذا بدوره يضفي «مشروعية» على الاستيطان.

والحق أنّ إسرائيل وصلت إلى نقطة في الانزياح لليمين لا يمكن معها منع تحويلها من دولة ديمقراطية كما ت يريد أن يراها العالم إلى دولة ثنائية القومية لكنها غير ديمقراطية. وما اتفق «العسكر القومي» (تحالف اليمين واليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل) يعمل من دون كلل لتحقيق الإجماع القومي الإسرائيلي حول فكرة «القومية اليهودية»، فالدولة هنا يهودية في جوهرها، وما الحديث عن الديمقراطية إلا حديث غير مباشر عن ديمقراطية لليهود فقط، ذلك أن غير اليهود -وهم الغالبية هنا- لا يتمتعون بالحقوق نفسها، ما يعني أن إسرائيل بقصد التحول إلى دولة فصل عنصري (أبرتهايد)⁽²⁸⁾.

وأخيراً، يأتي سيناريو طرد الفلسطينيين من أرضهم (الترانسفير) بوصفه حلمّاً لليمين الصهيوني المتطرف، الذي يجادل بأنه بالإمكان إقامة وطن بديل

(28) التناقض بين يهودية الدولة والديمقراطية مسألة أثارها الكثير من الباحثين، للمزيد عن هذا التناقض، انظر:

Joel Fishman, "The Jewish Nation-State Bill: Is There a Contradiction between Judaism and Democracy?" *Jewish Political Studies Review*, Vol. 26, No. 1-2 (Spring 2014), pp.6-13.

للفلسطينيين في الأردن⁽²⁹⁾. وبناء على ذلك، تبقى مسألة هوية الدولة حاضرة عند الحديث عن الكيفية التي يمكن بها لإسرائيل السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض والبقاء دولةً ديمقراطية ويهودية في الوقت نفسه. أرّقت هذه المسألة قادة إسرائيل، لا سيما بعد أن تيقن الكثيرون من استحالة تحقيق حلّ الدولتين، أي استحالة انفصال اليهود عن الفلسطينيين، وهذا بدوره يُلقي بالقنبلة الديمغرافية إلى السطح مجدّداً. يؤكّد أرنون سوfer في كتابه عن المعضلة الديمغرافية، أنَّ الزيادة السكانية الفلسطينية باتت أمراً مقلقاً لأنَّه يهدّد نقاء دولة إسرائيل. فالفلسطينيون وفقاً لسوfer سيشكّلون الأغلبية في البقعة الجغرافية ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن، في حين سيشكّل اليهود أقلية مع نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين⁽³⁰⁾. وبناء على ذلك، هناك خيارات أمام إسرائيل عليها أن تقبل بأحد هما: دولة واحدة يحكمها الفلسطينيون، أو دولة تحكم فيها الأقلية اليهودية الأغلبية الفلسطينية. هذان الخياران كلاهما أسوأ من الآخر بالنسبة للإسرائيлиين. ما العمل في هذه الحالة؟! هنا يقدم اليمين المتطرف الحلّ على شكل طرد الفلسطينيين إلى شرق الأردن. والحقّ أنَّ الأديبيات الصهيونية الإسرائيلية التي تتناول هذه المسألة كثيرة، وفي وقتٍ سابق قدّم أرييل شارون ملخصاً مكتفياً للحل عندما أعلن خلال الحرب على لبنان في عام 1982 «الأردن هو الدولة الفلسطينية، إذ إن 60٪ من السكان هناك فلسطينيون».

بدوره، يرفض الأردن فكرة الترانسفير، لأنَّها تهدّد هوية الدولة الأردنية وتهدد أمنها الوطني بشكل غير مسبوق، فإسرائيل بهذا المعنى تسعى إلى حلّ مشكلتها الديمغرافية على حساب الأردن وهويته، من دون الأخذ بعين

(29) للاطلاع على المزيد، انظر:

Elia Zureik, "Demography and Transfer: Israel's Road to Nowhere," *Third World Quarterly*, Vol. 24, No. 4 (August, 2003), pp.619-630.

(30) للاطلاع على المزيد، انظر:

Arnon Sofer, *Israel: demography, 2000-2020: dangers and opportunities* (University of Haifa, National Security Studies Center, 2001).

الاعتبار دور الهوية في السياسة الداخلية الأردنية⁽³¹⁾. كما أن الفلسطينيين يرفضون فكرة التهجير الجماعي سواء أكان طوعاً أم قسرياً. من هنا يتمسّك الفلسطينيون تحت الاحتلال بحقهم في البقاء والثبات على أرضهم. غير أنّ هناك ما يشير إلى أن فكرة الترانسفير مركبة في التفكير الصهيوني تاريخياً كوسيلة لحلّ المعضلة الديمografية بما يضمن الهيمنة اليهودية⁽³²⁾.

الخاتمة

كشف هذا الفصل أنّ هناك فرقاً جوهرياً بين الحديث عن السلام وصنعه، فعلى الرغم من الحديث جميع الأطراف عن ضرورة التوصل إلى سلام دائم، إلا أن ما يجري على الأرض يقوّض فرص تحقيق السلام المستند إلى حلّ الدولتين. وما يسترعي الانتباه انزياح المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين وإصراره على توسيع النشاطات الاستيطانية بشكل يبّدّ الآمال في إيجاد حلّ للصراع يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة. والواضح أنّ قضية السلام بالكاد مدرجة على جدول الأعمال في إسرائيل اليوم، فهي لا تختلّ سوى درجة متدرّجة على سلم أولويات الحكومات والأحزاب، وسيكون مجحفاً تحمّل الإرث المتردّي للفلسطينيين وحدّهم.

في مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة، لا تبدو الظروف مبشرة، فهناك تطورات إقليمية و محلية ساهمت في حالة الاستعصاء. فعلى الصعيد الإقليمي، غابت قوة الدفع العربية التي تنادي بحلّ الدولتين، فمصدر التهديد بالنسبة لدولٍ خليجية رئيسة أصبح يأتي من إيران، وهناك ما يشير إلى أن هذه الدول باتت ترى في إسرائيل حليفاً للتصدي لإيران في قادم الأيام. كما أنّ مصر لم تعد مشغولة بالقضية الفلسطينية بعد اندلاع ثورات «الربيع العربي»، فالحاجة

(31) انظر:

Laurie A. Brand, "Palestinians and Jordanians: A Crisis of Identity," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 24, No. 4 (Summer, 1995), pp.46-61.

(32) للمزيد عن هذه الفكر، انظر: إيليا زريق، مصدر سابق، ص 619.

للتصدي لتحدي الإسلام السياسي المتمثل بالإخوان المسلمين أصبحت معيار التحالفات بالنسبة للنظام المصري الحاكم. من جانب آخر، تعاني سوريا من الصراع فيها وعليها، أما العراق الذي تحول إلى ساحة صراع بين الولايات المتحدة وإيران فلم تعد القضية الفلسطينية تشغل نخبة السياسية بعد أن استعرت الطائفية في حياته السياسية. ويترب على ذلك تراجع العداء للصهيونية، ما يعني أن الفلسطينيين يعانون من انكشاف استراتيجي غير مسبوق.

لعل التطور الأبرز هو تبدل قاعدة العداء والصداقة في المنطقة، الأمر الذي أفضى إلى حالة من السيولة في التحالفات، هنا على وجه التحديد يفقد الفلسطينيون الدعم العربي المطلوب، وتبدأ دول عربية بالتطبيع مع إسرائيل حتى قبل قبول إسرائيل بمبدأ حل الدولتين المستند إلى الانسحاب حتى خطوط الرابع من يونيو. فجأة، تشعر إسرائيل أن بإمكانها بناء جسور للعبور إلى مصالحة تاريخية مع أنظمة عربية وازنة من دون أن تقدم أي تنازل للفلسطينيين، فتنكرها للحقوق الفلسطينية لا يؤثر على علاقتها مع الدول العربية. وتشعر إسرائيل أيضاً أنها أقوى بكثير من أن تقدم أي تنازل للفلسطينيين، في حين يشعر الفلسطينيون أنهم أضعف من أن يقبلوا أي حل لا يلبي الحد الأدنى من احتياجاتهم في إقامة دولتهم المستقلة.

بدوره، يشعر التيار الديني القومي الحاكم في إسرائيل أن إسرائيل لا تدفع ثمناً في علاقتها مع المجتمع الدولي ولا مع الدول العربية لقاء تنكرها للحقوق الفلسطينية، كما أن استهدافها للفلسطينيين بذرية التصدي للعمليات «الإرهابية» يلقى ترحيباً في الولايات المتحدة التي ترى أن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها. في كثير من المناسبات يصرّ الجانب الفلسطيني على أن صبره على المهاطلات الإسرائيلية سينفذ في نهاية المطاف، وبناء على ذلك قد تندلع مواجهات مسلحة دموية يدفع ثمنها الجانبان. فالفلسطينيون لم يستسلموا لللّيأس على مدار استمرار النكبة التي حلّت بهم، ولا يوجد هناك ما يشير إلى أنهم سيستسلمون هذه المرة لمنطق قبول الاحتلال.

وفي النهاية، يطالب الفلسطينيون فقط بمساحة صغيرة من أرضهم، فهم لا يطالبون أكثر من مساحة الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة (22٪ من أرض فلسطين التاريخية)، في حين أنهم تخلوا في عملية أوسلو عن قرابة 78٪ من مساحتها. فهل تتمكن إسرائيل من إرغامهم على قبول أيّ سيناريو غير حل الدولتين. وهل ستؤدي سياسة الإكراه الإسرائيلي المدعومة من الولايات المتحدة إلى استقرارٍ في المنطقة في قادم الأيام؟ لسان حال الفلسطينيين يقول إنّ المرأة قد يُدمر لكنه لا يُهزم، وهم مؤمنون بحتميّة النصر في المستقبل. في المقابل، تصرّ إسرائيل على أن جوهر المشكلة الآن يكمن في رفض العرب لها، في حين أنّ الواقع يشير إلى أنّ إسرائيل هي من يرفض قبول الأنظمة العربية بها وفقاً لمعادلة «الأرض مقابل السلام».

في الختام، لا يمكن لأي عملية سلام أن تدوم ولا يمكن للمصالحة التاريخية بين الفلسطينيين واليهود أن ترى النور ما دامت رمال السياسية الإسرائيلي متحركة بهذا الشكل الذي يدفع تل أبيب إلى تبني موقف متشدد، فاعتماد إسرائيل على فكرة «الجدار الحديدي» لفرض نفسها وشروطها واعتبراد إسرائيل على استمرار التشظي السياسي للفلسطينيين والعرب بما رهانان فيها مجازفة تاريخية تنطوي على مخاطر حقيقة. وحتى من بين الإسرائيليين هناك من يرى أن عملية السلام المتخنة بالطعنات والدماء هي أقل بكثير من كلفة التفكير لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. أما تُعنت اليمين الإسرائيلي الحاكم الرافض لفكرة اقسام فلسطين فهو نقىض الصهيونية الذي يخرج من صلتها.

ملاحظات ختامية

في مناظرة علنية مع سلمان رشدي في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، أطلق إدوارد سعيد في وصفه للفلسطينيين عبارة «ضحايا الصحايا». وكانت فكرته تتمحور حول سؤال: لماذا يُحرّم الفلسطينيون من حقوقهم المشروعة بسبب جرائم ارتكبت بحق اليهود في أوروبا ولا ذنب للفلسطينيين بها، وكيف يستقيم الأمر وضحية الأمس تحول إلى جلاد؟ ينطلق إدوارد سعيد؛ وهو مفكر موسوعي من أفضل من تحدّثوا باسم الفلسطينيين في الغرب، من فرضية أنّ خلافه مع الحركة الصهيونية يكمن أساساً في ادعائهما الحصري بامتلاك فلسطين، بمعنى أنه يعترف ببعض مطالبهما في فلسطين، لكن هذا «الحقّ» وفقاً له لا يمكن أن يكون حصرياً، ولا يمكن له أن يطلق العنوان لإسرائيل لتجريد الفلسطينيين من أرضهم.

بدأت نكبة فلسطين قبل عام 1948، لكن تلك السنة على وجه التحديد شكّلت علامة فارقة في الذاكرة الجمعية الفلسطينية وشهدت انقلاب عالم الفلسطينيين رأساً على عقب؛ ففيها شكّل الفلسطينيون الأغلبية في منطقة حدود الانتداب البريطاني على فلسطين، فمقابل مليون وأربعين ألف فلسطيني كان هناك ما يقارب ستمائة وخمسين ألف يهودي فقط، وشكّل الفلسطينيون الأغلبية في خمس عشرة محافظة من أصل ست عشرة، وامتلك العرب قرابة 90% من الأراضي المملوكة للناس. مع الحرب حدث تحول مذهل، فأصبح أكثر من نصف الفلسطينيين لا جئين ولم يبق في دولة إسرائيل -حديثة النشأة- سوى 156 ألف فلسطيني، وأصبحت مساحة إسرائيل 78% من فلسطين بدلاً من 55% خُصصت لدولة اليهود وفقاً لقرار القسم.

لا يمكن وصف النكبة التي حلّت بالفلسطينيين بكلمات عادية، فهي تفوق الوصف، ولا يمكن الاتفاق مع إدوارد سعيد عندما قال إنَّ معاناة اليهود على أيدي النازيين خلال الحرب العالمية الثانية جعلتهم مهوسين بالأمن، فكل ما قام به الصهاينة في ذلك الوقت كان استثماراً سياسياً للمحرقة لدفع المشروع الصهيوني في فلسطين قُدُّماً، فبرنامج الحركة الصهيونية (وإن كان تدريجياً) كان يهدف إلى إقامة دولة لليهود في مساحة فلسطين بكاملها. بمعنى أن هناك ادعاءاً حصرياً وأحاديَّاً الجانب يفيد بأن فلسطين كلَّها لليهود. وبناءً عليه، فإنَّ ممارسات مصادرة الأرض واستيطانها وطرد الفلسطينيين منها لم تكن بسبب الموس الأمني بقدر ما كانت تعبيراً عن استراتيجية الاستيطان الإلحادي. فقد وضعت الحركة الصهيونية عينَها على فلسطين، التي كان يراد لها أن تكون وطناً قومياً لليهود ودولةً لهم.

ويترتب على هذا الفهم أنَّ التيار السائد في إسرائيل ينظر إلى السلام فقط من خلال منظور التوسيع، فإسرائيل بهذا المعنى استخدمت معاهدة السلام مع مصر في إطار إطلاق يدها للإجهاز على ما تبقى من القضية الفلسطينية، وما إن أمنَت الجبهة الجنوبيَّة مع مصر حتى بدأت بالتخفيط لابتلاع الضفة الغربية. وبالفعل، تعاملت إسرائيل بقسوة ووحشية مع منظمة التحرير الفلسطينية وقامت بطردها من لبنان، فالقوة وحدها هي من يخلق الردع ويخفض سقف توقعات الجانب الفلسطيني. ولعلَّ تعبير «الجدار الحديدي» يمثل استعارة مجازية للتعامل مع الفلسطينيين من موقع القوة والمنعة، وهذا هو بالفعل جوهر الحركة الصهيونية التي عادةً ما تحاول التعامل مع خصومها من موقع القوة وبشكل أحاديٍّ ويستخدم القوة العسكرية. وتعود جذور هذه الاستراتيجية إلى مقالة بعنوان «الجدار الحديدي (نحن والعرب)» كتبها جابوتينسكي، الأب الروحي لليمين الإسرائيلي، في عام 1923، فالعرب في نهاية المطاف سيفاوضون من موقع ضعف.

بقيت الحركة الصهيونية محلصة لهدفها الأكثر أهمية: حيازة الأرض وطرد السكان، وهنا جاء اتفاق أوسلو (أو «فرساي الفلسطينية» وفقاً لتعبير إدوارد سعيد) لإدامة الخلل في توازن القوى بين الطرفين. فلم يأتِ الاتفاق على ذكر دولة للفلسطينيين، ومثّلَ وسيلةً إسرائيلية لدفع الفلسطينيين إلى الاستسلام والتنازل عن حقوقهم الوطنية المشروعة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في نهاية الفترة الانتقالية التي كان من المفترض أن تكون في عام 1998.

لم يكن الأمر سهلاً على الفلسطينيين الذين عانوا من انكشاف استراتيجي خطير، وفاصم من الأمر الانحياز الأميركي لليمين الإسرائيلي، الذي بلغ ذروته عندما أعلن الرئيس بوش أنَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون – الذي يوصف إسرائيلياً بأنه بطل الحلول العنيفة – هو «رجل السلام». ربما فوجئ شارون نفسه بهذا الوصف، لا سيما وهو يرى نفسه محارباً لدرجة أن مذكراته التي نشرت حملت عنوان «المحارب». فشارون مثل أحد أشد الاتجاهات الصهيونية تطرفاً ورجعيةً ووحشيةً وكراهيةً للعرب، وقد استغلَ أحداث الحادي عشر من سبتمبر لإقناع الولايات المتحدة بأن حربه ضد الفلسطينيين تأتي في سياق الحرب الكونية ضد الإرهاب. ولم يكتفي الرئيس بوش بذلك، بل أرسل رسالة ضمانت لشارون في أبريل 2004 عدّها بعضُهم «وعدَ بلفور جديداً» يعترف فيه بوش بحق إسرائيل في أن تكون الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية ضمن حدودها النهائية. وفي حلقة أخرى من حلقات الانحياز الأميركي، أعلن الرئيس دونالد ترامب عهداً أسماه «صفقة القرن» التي كشفت عن انحياز كلي لطالب اليمين الإسرائيلي. ونشطت محاولات إدارة ترامب للإجهاز على القضية الفلسطينية وإقناع عدد من الدول العربية بالتركيز على «الخطر الإيراني»، وهو أمر أفضى إلى توقيع معاهدات سلام بين إسرائيل من جانب، وكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب من جانب آخر.

في الداخل الأميركي، لم يُعتقد بشكل كافٍ الانحياز الذي جعل الولايات المتحدة جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحل، فهناك قوى سياسية لا

تفتاً تحاول كبح حرية التعبير عند يتصل الأمر ببنقد إسرائيل. في هذا السياق، شنّ البروفيسور الأمريكي اليهودي نورمان فنكلشتاين هجوماً لاذعاً على هذه القوى وعلى الباحثين الذين اتهمهم بالتحيز والاقتباس الخاطئ وانتقاء الأدلة والتضليل. وفي كتابه «ما بعد الوقاحة: إساءة استخدام العداء للسامية، وإساءة استخدام التاريخ»، عالج النقاش الذي يدور في المجتمع الأمريكي-اليهودي داخل الولايات المتحدة مقدماً دراسة جريئة وغير مسبوقة حيال هذه النقطة على وجه الخصوص. والجدير بالذكر أن جامعة شيكاغو رفضت تعين فنكلشتاين أستاذاً فيها بسبب هذا الكتاب وبسبب الحملة التي شنّت ضده.

هذا لا يعني أن الفلسطينيين من دون أخطاء، فمنظمة التحرير الفلسطينية ارتكبت الخطأ الأكبر عندما قررت وقف انتفاضة الحجارة والتوقع على اتفاقٍ أعطى إسرائيل كلّ ما تريد ولم يعط الفلسطينيين إلا الفتات. وتمكّنت إسرائيل التي خلقت وهم السلام، من التملّص من استحقاقات اتفاق أوسلو -على تواضعها-، في حين بقيت السلطة الفلسطينية متمسّكة به نتيجةً للاختلال الفادح في موازين القوى لصالح إسرائيل. وعلى نحو لافت، ساعد الفلسطينيون، بانقسامهم وبالتنافس السوريالي على سلطةٍ غير موجودة، في استمرار البرنامج الاستعماري الإسرائيلي من دون رادع. فعلى الرغم من حاجة الفلسطينيين الماسّة للوحدة من أجل التصدي لتهويد القدس والسيطرة على الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية، إلا أنهم لم يتتوافقوا على استراتيجية مشتركة ولا على وحدة سياسية حتى اليوم. وعلاوة على الخلافات الفلسطينية، أصبح الجانب العربي الذي كان يعلي من قيمة القضية الفلسطينية -ولو لفظياً- منقسماً وتنافسياً ومخترقاً، ما أفضى إلى تراجع أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للأنظمة العربية التي باتت ترتب أولوياتها بصورةٍ فتحت الطريق أمام اختراق إسرائيلي جديد للعمق العربي اتخذ شكلَ التحالفات والتطبيع. ولم يُفْتِ إسرائيل التبدل الحاصل في صالح الأنظمة العربية والتنافض بينها، وهو أمر فهمته جيداً واستغلّته وفاقمته ولعبت عليه بما يعزّز مشروعها التوسيعي على حساب الفلسطينيين.

لم يساعد الفلسطينيين أيضًا التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، ذلك أن مركز السياسة انزاح إلى اليمين، وفقد الفلسطينيون بسبب انتفاضة الأقصى أصواتاً إسرائيلية كانت مهمة في المجال الفكري؛ وعلى رأسها بني موريس، زعيم حركة «المورخين الجدد» والتيار لما بعد صهيوني، الذي انقلب على الفلسطينيين واتهمهم بالكذب وبأنهم رفضوا عرضاً «سخياً» تقدم به إيهود باراك في قمة كامب ديفيد في عام 2000، غير أن بني موريس يغضّ الطرف عن حقيقة أنّ سبب فشل عملية السلام هو الاستعمار الإسرائيلي واستمرار التوسيع، ويشار هنا إلى ارتفاع عدد المستوطنين بعد «فرساني الفلسطينية» ليصل إلى أرقام خيالية.

ومع كل هذه «الإنجازات» الصهيونية على أرض فلسطين، يبقى السؤال فيما إذا كانت القوة المفرطة ستضمن أمن دولة إسرائيل الكبرى، وهل سيقوى كلّ طرف من أطراف النزاع حبيساً لرقصة الموت، أم إن الزمن وحده كفيل بأن يدرك الجانب الأقوى بعدم جدوى الاحتلال؟ هي إذن لعنة الوقت، فالجانب الإسرائيلي كان دوماً يعتقد أن الوقت سيكون لصالحه، وأنّ سياسة «الجدار الحديدي» كفيلة بضمان مصالح إسرائيل، وفي المقابل هناك من الجانب الفلسطيني من يراهن على أن الوقت سيكون في صالح الشعب الفلسطيني نظراً للارتفاع النسبي لقوته الديمografية مقابل تراجع القوة الديمografية لإسرائيل. وما زال الجانبان بعيدين عن التوصل إلى تسوية تاريخية، فالهوة تفاقمت، وبدأ الصراع مرة أخرى يتخذ صيغة الطابع الصفرّي، لكن سيناريو الانجراف هذا يحمل في طياته سيناريوهات أخرى لا يمكن لنا توقع اتجاهاتها، فال أيام القادمة حُبلى بالأحداث ولا يمكن لنا معرفة أيّ مولود سيأتي به الطلاق.

قائمة المراجع

1. الكتب العربية
 - الأطرش، أحمد، جغرافيا الاستيطان: كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى «كتنوات»؟ (رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014)
 - الأمير، ليلى، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية-العربية حتى عام 1958، ط 1 (بغداد: مكتبة الفكر العربي، 2002).
 - البديري، هند أمين، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ: دراسة وثائقية (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1998).
 - البراري، حسن، الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب (عمان: مؤسسة فريدريتش آيرت، 2014)
 - البغدادي، عبداللطيف، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء 1 (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977).
 - الجادر، عادل حامد، أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين (بغداد: وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، ومركز الدراسات الفلسطينية، 1976).
 - الحديدي، صلاح الدين، شاهد على حرب 67 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1974).
 - السدات، محمد أنور، البحث عن الذات: قصة حياني (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978).
 - الشرع، فاروق، الرواية المفقودة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
 - المسيري، عبد الوهاب، تاريخ الفكر الصهيوني جذوره ومساره وأزمنته (القاهرة: دار الشروق، 2010).
 - المسيري، عبد الوهاب، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1975).
 - المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الأول (القاهرة: دار الشروق، 1999).
 - الطويلة، عبدالستار، السادات في إسرائيل: حرب أم سلام (القاهرة: مؤسسة دار التعاون، 1978).
 - القلقلي، عبد الفتاح وأحمد أبو غوش، خصوصية الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكيل والإطار النا ظم، ورقة عمل رقم 13 (بيت لحم: «بديل» - المركز الوطني الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، أبريل 2012).
 - ثزار، سعيد جليل، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية، 1882-1948 (عمان: دروب للنشر والتوزيع، 2016).
 - جرجس، فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية-الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
 - حوراني، فيصل، جذور الرفض الفلسطيني، 1918-1948 (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمocratie، 2003).
 - رياض، محمود، مذكرات محمود رياض، البحث عن السلام، والصراع في الشرق الأوسط (القاهرة: دار المستقبل العربي).
 - زعير، أكرم، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، 1955).

- زيادة، رضوان، السلام الداني: المفاوضات السورية-الإسرائيلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- سعد الدين إبراهيم، عروبة مصر: حوار السبعينيات (القاهرة: مؤسسة الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1978).
- سعيد، إدوارد، «أوسلو 2: سلام بلا أرض» (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995).
- سعيد، إدوارد، «غزة-أريحا».. سلام أمريكي، الطبعة الثانية (بيروت: دار المستقبل العربي، 1995).
- سلامة، غسان، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945: دراسة في العلاقات الدولية (بيروت: معهد الائمة العربي، 1980).
- سغى، آيف ودوف شفارتس، من الواقعية الدينية إلى المسانية: الصهيونية الدينية وحرب الأيام الستة (القدس: دار الكرمل، 2017).
- شو凡尼، إلياس، إسرائيل في خمسين عاماً: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس (دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002).
- عباس، محمود، طريق أوسلو - موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقة للمفاوضات (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994).
- عبدالله، داود (حرر)، قانون العودة الإسرائيلي وتأثيره على الصراع في فلسطين (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2008).
- عاذوري، جيب، يقطة الأمة العربية، ترجمة أحمد أبو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1998).
- غانم، هنية (حرر)، قانون أساس إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي.. الواقع والأبعاد (رام الله: مدار، 2019).
- غضن، فاتن، «إسرائيل ولبنان: علاقة متعلقة»، في: حسن البراري (حرر)، السلام المجزأ في الشرق الأوسط (عمان: مؤسسة فريدريش أيررت، 2009)، ص 122-149.
- طنوس، عزت، الفلسطينيون: ماضٍ مجيد ومستقبل باهر (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1982).
- فهمي، إيساعيل، المفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985).
- قربيع، أحمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق: 1- مفاوضات أوسلو، 1993 (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005).
- كارتر، جيمي، السلام ممكن في الأراضي المقدسة: خطة قابلة للتطبيق (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010).
- كارتر، جيمي، فلسطين السلام لا التمييز العنصري، ترجمة محمد محمود التوبه (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).
- ليساك، موشيه، الجيش والمجتمع ونظام الحكم في إسرائيل (قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983).
- ميلمان، يوسي وابنان هابر، الجواسيس: عشرون قضية تجسس على إسرائيل، ترجمة خالد أبو ستة (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2003).
- نتنياهو، بنيامين، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدوييري (عمان: دار الجليل للنشر، 1995).
- هيكل، محمد حسنين، الانفجار، 1967، حرب الثلاثين سنة، الجزء الثالث (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990).
- هيكل، محمد حسنين، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (القاهرة: دار الشروق، 1996).
- هيكل، محمد حسنين، سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988).

2. المجالات والصحف

- الأعز، محمد خالد، «الرؤية المصرية للحكم الذاتي، 1978-1982»، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، مجلد 4، العدد 14 (ربيع 1993)، ص 52-68.
- أبو هنية، حليمة، «مراحل تشكيل وعي الموربة عند الفلسطينيين»، *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد 256 (2016)، ص 127-141.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية»، الحسن، بلال: «الانتخابات الإسرائيلية: تحالف المنطرين»، *مجلة شؤون عربية*، العدد 6 (أغسطس 1981)، ص 7-85.
- بشراء، عزمي، «مائة عام من الصهيونية، من جدلية الوجود إلى جدلية الجوهر»، *مجلة الكرمل*، عدد 53، خريف 1997.
- تقارير بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). جرسي، صبري، «تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين (1917-1923) في ظل الحكم العسكري البريطاني، كانون الثاني 1917-حزيران 1920»، *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد 95، أكتوبر 1979، ص 26-28.
- كابلبيوك، أمنون، «إسرائيل واتفاقية الأقى»، *قضايا إسرائيلية*، العدد 1 (شتاء 2001)، ص 9-14.
- منصور، أنيس، «الأهرام»، 17 يوليو 1982.
- نصار، عصام، «رشيد الحالدي، الموربة الفلسطينية: تكوين الوعي الوطني المعاصر»، *مجلة السياسة الفلسطينية*، مجلد 4، عدد 18 (1998).
- يديعوت أحرونوت، 4 نوفمبر 1999.

3. الكتب الأجنبية

- Aker, Frank, *October 1973: The Arab-Israeli War* (Hamden, Conn., 1985).
- Aly, Abdel Monem Said, "Egypt: A Decade after Camp David," in William Quandt (ed.), *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D.C: The Brookings Institution Press, 1986).
- Badeeb, Saeed M., *The Saudi-Egyptian Conflict Over North Yemen, 1962-1970* (Boulder: Westview Press, 1984).
- Baker, James A., *The Politics of Diplomacy: Revolution, War, and Peace 1989-1992* (New York: Putnam, 1995).
- Barari, Hassan A., *Israeli Politics and the Middle East Peace Process, 1988-2002* (London and New York: Routledge, 2004).
- Brand, Laurie, *Jordan's Inter-Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making* (New York: Columbia University Press, 1994).
- Brecher, Michael, *Decisions in Israel's Foreign Policy* (London: Oxford University Press, 1974).
- Brenner, Lenni, *The Iron Wall: Zionist Revisionism from Jabotinsky to Shamir* (London: Zed Books, 1984).
- Brzezinski, Zbigniew, *Power and Principle: Memoires of the National Security Advisor, 1977-1981* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1983).
- Brecher, Michael, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (New Haven: Yale University Press, 1972).

- Brown, Nathan, *Sunset for the Two-State Solution? Policy Outlook* (Washington D.C: Carnegie Endowment for International Peace, 2008).
- Burns, William J., *Economic Aid and American Policy toward Egypt, 1955–1981* (Albany: State University of New York Press, 1985).
- Charwood, David, *Suez Crisis 1956, End of Empire and the Reshaping of the Middle East* (Great Britain: Pen & Sword Books Ltd, 2019).
- Cohen, Michael, *The British Moment in Palestine: Retrospect and Perspectives, 1917–1948* (New York: Routledge, 2014).
- Dayan, Moshe, *Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations* (London: Weidenfeld & Nicholson, 1981).
- Ehteshami, Anoushiravan, "The Arab States and the Middle East Balance of Power," in Games Gow (ed.), *Iraq, The Gulf Conflict and the World Community* (London, London: Brassey's, 1993).
- Essaid, Aida Asim, *Zionism and Land Tenure in Mandate Palestine* (UK: Routledge, 2013).
- Fanon, Frantz, *A Dying Colonialism* (New York: Grove Press, 1965).
- Flapan, Simha, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London: Croom Helm, 1988).
- Gazit, Mordechai, *President Kennedy's Policy toward the Arab States and Israel* (Tel Aviv University: Shiloah Center for Middle East and African Studies, 1983).
- Glassman, Jon D., *Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1975).
- Glubb, John, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957).
- Golan, Galia, *The Soviet Union and National Liberation Movements in the Third World* (Boston, MA: Unwin Hyman, 1988).
- Halevy, Efraim, *Man in the Shadows: Inside the Middle East Crisis with a Man Who Led the Mossad* (New York: St. Martin's Press, 2006).
- Harkabi, Yehoshafat, *Arab Attitudes to Israel* (London and New York: Routledge, 1972).
- Hart, Parker T., *Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership* (The United States of America: Indiana University Press, 1998).
- Harris, William Wilson, *Taking Roots: Israeli settlement in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai, 1967-1980* (New York: Research Studies Press, 1980).
- Heikal, Mohammed Hasanayn, *Sphinx and Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World* (London: Collins, 1978).
- Heikal, Muhammed Hasanayn, *The Road to Ramadan* (New York: New York Times Book Company, 1975).
- Herzl, Theodor, *The Jewish State*, revised edition (The United States of America: Dover Publications, 1989).
- Hourani, Albert, *Arabic thought in the liberal age, 1798-1939* (Cambridge University Press, 1983).
- Hunter, F. Robert, *Egypt under the Khedives, 1895-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984).
- Hurewitz, J. C., *Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914-1956* (Princeton: Van Nostrand 1956), vol. 2, pp.308-9
- Indyk, Martin, *Innocent Abroad: An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East* (New York: Simon & Schuster, 2014).
- Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd Al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (London, New York: Oxford University Press, 1971).

- Khalaf, Issa, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939–1948* (Albany: State University of New York Press, 1991).
- Khalidi, Rashid, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Colombia University Press, 1997).
- Khalidi, Walid (ed.), *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971).
- Kimmerling, Baruch and Joel S. Migdal, *The Palestinian People: A History*, (Cambridge: Harvard University Press, 2003).
- Kimmerling, Baruch, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics* (University of California Institute of International Studies 1983).
- Kissinger, Henry, *The White House Years* (Boston, Mass., Little, Brown and Company, 1979).
- Kissinger, Henry, *White House Years* (USA: Little, Brown, 1979).
- Kissinger, Henry, *Years of Renewal* (New York: Simon and Schuster, 1999).
- Kyle, Keith, "Britain and the Crisis, 1955–1956", in W. R. Louis and R. Owen (eds.), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences* (Oxford: Clarendon Press, 1989).
- Laqueur, Walter and Barry Rubin, *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*, 7th revised edition (New York: Penguin Books, 2008), p.608.
- Lesch, Ann Mosely, "The Palestinian Uprising – Causes and Consequences", United Field Staff International Report, Asia, No. 1, 1988–89. Don Peretz, *Intifada, The Palestinian Uprising* (Boulder: Westview Press, 1990).
- Lewis, Bernard, *What Went Wrong? The Clash between Islam and Modernity in the Middle East* (London: Weidenfeld & Nicholson, 2002).
- Lochery, Neil, *The Difficult Road to Peace. Netanyahu, Israel and the Middle East Peace Process* (Reading: Ithaca Press, 1999).
- Louis, Wm Roger, *Ends of British Imperialism: The Scramble for Empire, Suez and Decolonization: Collected Essays* (London: I.B. Tauris, 2006).
- Madfai, Madiha, Jordan, *The United States and the Middle East Peace Process, 1974–1991* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).
- Mahgoub, Mohammed Ahmed, *Democracy on Trial: Reflections on Arab and African Politics* (London: Deutsch, 1974).
- Makovskiy, David, *Making Peace with the PLO: The Rabin Government's Road to the Oslo Accord* (Boulder, CO: Westview Press, 1996).
- Masalha, Nur, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882–1948* (Washington, D.C: Institute of Palestinian Studies, 1992).
- Matthews, Weldon C., *Confronting an Empire, Constructing a Nation: Arab Nationalists and Popular Politics in Mandate Palestine* (London: I. B. Tauris, 2006).
- Mearsheimer, John and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007).
- Miller, Aaron David, *The Much Too Promised Land: America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace* (New York: Bantam Books, 2008).
- Morris, Benny, *Israel's Border Wars 1949–1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (Oxford, Clarendon Press, 1993).
- Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).
- Neff, Donald, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Simon and Schuster, 1981).

- Newman, David, ed., *The Impact of Gush Emunim: Politics and Settlement in the West Bank* (New York: St. Martin's Press, 1985).
- Nutting, Anthony, *No End of a lesson: The Story of Suez* (London: Constable, 1976).
- Olmert, Yossi, "Toward a Syrian-Israeli Peace Agreement: Perspective of a Former Negotiator," *Research Memorandum no 25* (Washington, D.C: The Washington Institute, April 1994).
- Olson, Jess, *Nathan Birnbaum and Jewish Modernity: Architect of Zionism* Yiddishism, and Orthodoxy (Stanford, CA: Stanford University Press, 2013).
- Oren, Michael B., *Origins of the Second Arab- Israel War: Egypt, Israel and the Great Powers, 1952-56* (London: Frank Cass, 1992).
- Pappé, Ilan, *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951* (London: St. Antony's College Series, Macmillan Press, 1988).
- Pappé, Ilan, *The 1948 Ethnic Cleansing of Palestine* (oxford: Oneworld, 2006).
- Peleg, Ilan, *Begin's foreign policy, 1977-1983: Israel's move to the right* (New York: Greenwood Press, 1987).
- Peres, Shimon, Battling for Peace: A Memoir (New York: Random House, 1995).
- Quandt, William 'Decade of Decision: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict 1967-1976 (USA: Berkeley: University of California Press, 1977).
- Rabinovich, Itamar, *The Brink of Peace: The Israeli. Syrian Negotiations* (Princeton: Princeton University Press, 1998).
- Rabinovich, Itamar, *The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations* (New York: Oxford University Press, 1991).
- Reinharz, Jehuda and Chaim Weismann, *The Making of a Zionist Leader* (Oxford University Press, 1987).
- Riad, Mahmoud, *The Struggle for Peace in the Middle East* (New York: Quartet Books, 1981).
- Rogan, Eugene and Avi Shlaim (ed.), *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).
- Ross, Dennis, *The Missing Peace: The Inside Story of the Flight for Middle East Peace* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004).
- Said, Edward, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978).
- Sayigh, Yezid, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Clarendon, 1997).
- Salem, Elie A., *Violence and Diplomacy in Lebanon: The Troubled Years, 1982-1988* (London: I.B. Tauris, 1995).
- Segev Tom, *1967, Israel, the War, and the Year that Transformed the Middle East* (New York: Metropolitan Books, 2007).
- Sofer, Arnon, *Israel: demography, 2000-2020: dangers and opportunities* (University of Haifa, National Security Studies Center, 2001).
- Sahliyeh, Emile, "Jordan and the Palestinians," in William Quandt (ed.), *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D.C: The Brookings Institution Press, 1986).
- Schoenbaum, David, *The United States and the State of Israel* (New York: Oxford University Press, 1993), p.166.
- Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (New York: Simon and Schuster, 1984).
- Segev, Tom, 1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East (New York: Metropolitan Books, 2006).

- Shafir, Gershon, *A Half Century of Occupation: Israel, Palestine, and the World's Most Intractable Conflict* Berkeley, University of California Press, 2017.
- Shamir, Shimon, "Israeli Views of Egypt and the Peace Process: The Duality of Vision," in William Quandt (ed.), *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D.C: The Brookings Institution Press, 1986).
- Shamir, Yitzhak, *Summing Up: An Autobiography* (New York: Little, Brown and Company, 1994).
- Shindler, Colin, Israel, *Likud and the Zionist Dream: Power, Politics and Ideology from Begin to Netanyahu* (London: I. B. Tauris, 1995).
- Shlaim, Avi, *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).
- Shlaim, Avi, *Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations* (London: Verso Books, 2009).
- Shlaim, Avi, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W.W. Norton and Co., 2000).
- Shlaim, Avi, *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine 1921-1951* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp.110-113.
- Shlaim, Avi, *War and Peace in the Middle East: A Concise History* (London and New York: Penguin Books, 1995).
- Shultz, George, *Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State* (New York: New York: Charles Scribner's Sons, 1993).
- Snow, Peter John, *Hussein: A Biography* (London: Barrie and Jenkins, 1972).
- Spiegel, Steven, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy* (Chicago: University of Chicago Press, 1985).
- Sprinzak, Ehud, *The Ascendance of Israel's Radical Right* (New York: Oxford University Press, 1991). Stephens, Robert, *Nasser's published biography* (The United States of America: Simon and Schuster, 1972).
- Tessler, Mark, *A History of the Israeli-Palestinian Conflict*, 2nd edition (Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 2009).
- Turner, Bryan S., *Marx and the End of Orientalism* (London: George Allen & Unwin Publishers Ltd, 1978).
- Vance, Cyrus, *Hard choices: Critical years in America's foreign policy* (New York: Simon and Schuster, 1983).
- Vital, David, *The Origins of Zionism* (Oxford: Oxford University Press, 1975).

٤. مجالات أجنبية

- Ajami, Fouad, "The End of Pan-Arabism", *Foreign Affairs*, Vol. 57, no.2 (Winter, 1978/79), pp.355-74.
- Allon, Yigal, "The case for defensible borders," *Foreign Affairs*, Vol.55 (1976), p38-53.
- Al-Mashat, Abdul-Moneem, "The Egyptian-Israeli Settlement," *Journal of Arab Affairs*, Vol.5 (January 1985), pp.81-110.
- Anziska, Seth, "Sabra and Shatila: New Revelations," *The New York Review of Books*, September 17, 2018.
- Avineri, Shlomo, "Beyond Camp David", *Foreign Policy*, No.46 (Spring 1982), pp.22-23.
- Bar-On, Mordechai, "The Generals' 'Revolt': Civil-Military Relations in Israel on the Eve of the Six Day War," *Middle Eastern Studies*, Vol. 48, No. 1 (2012), pp.33-50.

- Brand, Laurie A., "Palestinians and Jordanians: A Crisis of Identity," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 24, No. 4 (Summer, 1995), pp.46-61.
- Don-Yehiya, Eliezer, "Messianism and Politics: The Ideological Transformation of Religious Zionism," *Israel Studies*, Vol. 19, No. 2,(Summer 2014), pp.239-263.
- FBIS, Daily Report: MEA, September 14, 1982, p.F2.
- FRUS, Vol. 26, Memorandum of Conversation with Hikmat al-Shihabi, 13 April 1974, 188.
- FRUS, Vol. 26, Memorandum of Ford-Kissinger conversation, 24 March 1975, 564-8.
- Fishman, Joel, "The Jewish Nation-State Bill: Is There a Contradiction between Judaism and Democracy?" *Jewish Political Studies Review*, Vol. 26, No. 1/2 (Spring 2014), pp.6-13.
- Galia, "Soviet Policy in the Middle East: Growing Difficulties and Changing Interests," *The World Today*, Vol. 33, No. 9 (September, 1977), pp.335-342.
- Galen, "Who Killed Détente? The Superpowers and the Cold War in the Middle East, 1969-77," *International Security*, Vol. 44, No. 3 (Winter 2019/20), p.p.129-162.
- Ginor, Isabella and Gideon Remez, The Spymaster, the Communist, and Foxbats over Dimona: The USSR's Motive for Instigating the Six-Day War", *Israel Studies*, Vol. 11, No.2 (2006), pp.88-130.
- Kelly, Matthew Kraig, "The Revolt of 1936: A Revision", *Journal of Palestine Studies*, Vol. 44, No. 2 (Winter 2015), pp.28-42.
- Khalidi, Ahmed S., "The War of Attrition," *Journal of Palestine Studies*, vol.3, no.1 (Autumn 1973), pp.60-87.
- Kom, David A., "US-Soviet Negotiations of 1969 and the Rogers Plan", *Middle East Journal*, Vol. 44, No.1 (winter 1990), pp.37-50.
- Kuperman, Ranan D., "The Impact of Internal Politics on Israel's Reprisal Policy during the 1950s", *The Journal of Strategic Studies*, Vol. 24, No. 1 (March, 2001), pp.1-25.
- Lawrence, "Peace for Jordan?" *The World Today*, Vol.49, No. 8/9 (August/ September, 1995), pp.168-171.
- Malley, Robert and Hussein Agha, Camp David and After: An Exchange (2. A Reply to Ehud Barak), *The New York Review of Books*, June 13, 2002.
- Malley, Robert and Hussein Agha, "Camp David: The Tragedy of Errors," *The New York Review of Books*, August 9, 2001.
- Miller, Aaron David, "Israel's Lawyer", *The Washington Post*, May 23, 2005.
- Morris, Benny, "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak)", *The New York Review of Books*, June 13, 2002.
- Neff, Donald, "Nixon's Middle East Policy: From Balance to Bias," *Arab Studies Quarterly*, Vol. 12, No. 1-2 (Winter/ Spring 1990), pp.121-152.
- Newman, David, "From Hitnachalut to Hitnatkut: The Impact of Gush Emunim and the Settlement Movement on Israeli Politics and Society," *Israel Studies*, Vol. 10, No. 3, (Fall, 2005), pp.192- 224.
- Parker, Richard, "The June War: Whose Conspiracy?" *Journal of Palestine Studies*, Vol. 21, No. 4 (1992), p.8.
- Pedatzur, Reuven, "Coming Back Full Circle: The Palestinian Option in 1967," *Middle East Journal*, Vol.49, No.2 (Spring, 1995), pp.269-291.
- Peretz, Don, "River Schemes and Their effects on economic development in Jordan, Syria, and Lebanon", *The Middle East Journal*, Vol. 18, No. 3 (1964), pp. 293-305.
- Pundak, Ron, "From Oslo to Taba: What Went Wrong?" *Survival*, Vol. 43, No. 3 (2001), pp. 31-45.

- Quandt, William B., "Kissinger and the Arab-Israeli Disengagement Negotiations," *Journal of International Affairs*, Vol.29, No.1 (Spring 1975), p.33-48.
- Sarfani, Nadav, "Engagement in the Middle East," *Foreign Affairs*, Vol. 52, No.1 (October 1974), pp.45-63.
- Schiff, Zeev, "The Green Light," *Foreign Policy*, No.50 (Spring, 1983), pp.73-85.
- Sela, Avraham, "Transjordan, Israel and the 1948 War: Myth, Historiography and Reality," *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, No. 4 (October, 1992), pp.623-688.
- Seale, Patrick and Linda Butler, "Asad's Regional Strategy and the Challenge from Netanyahu," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 26, No. 1 (Autumn, 1996), pp.27-41.
- Shlaim, Avi, "His Royal Shyness: King Hussein and Israel," *The New York Review of Books*, Vol.46, No.12 (15 July 1999).
- Shamir, Yitzhak, "Israel' Role in a Changing Middle East," *Foreign Affairs*, Vol. 60, No.4 (Spring 1982), p.791.
- Shelef, Nadav G., From "Both Banks of the Jordan" to the "Whole Land of Israel." Ideological Change in Revisionist Zionism, *Israeli Studies*, Vol.9, No.1 (Spring 2004), pp.124-148.
- Shemesh, Moshe, "On Two Parallel Tracks—The Secret Jordanian-Israeli Talks (July 1967–September 1973)," *Israel Studies*, Vol. 15, No. 3 (Fall 2010), pp.87-120.
- Smolansky, Oles M., "Moscow and the Suez Crisis, 1956: A Reappraisal", *Political Science Quarterly*, Vol. 80, No. 4 (December, 1965), pp.581-605.
- Tal, David 'Israel's Road to the 1956 War, *International Journal of Middle East Studies*, vol.28, no.1, 1996, pp.59-81.
- The Jerusalem Post, "Barak: Goal of first Lebanon War was to turn Jordan to Palestinian State", May, 3, 2020.
- Jewish Virtual Library, Likud Party: Original Party Platform, 1977, <https://www.jewishvirtuallibrary.org/original-party-platform-of-the-likud-party> (accessed on January 15, 2021).
- Terry, Janice J., The Carter Administration and the Palestinians, *Arab Studies Quarterly*, Vol. 12, No. 1-2 (Winter/ Spring 1990), pp.153-165.
- Weitz, Yechiam, "Golda Meir, Israel's Fourth Prime Minister (1969–74)," *Middle Eastern Studies*, Vol. 47, No. 1 (January 2011), pp.43-61.
- Wilf, Einat, "The Fatal Flaw That Doomed the Oslo Accords," *The Atlantic*, September 14, 2018, <https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2018/09/the-oslo-accords-were-doomed-by-their-ambiguity/570226/> (accessed on June 15, 2020).
- Zak, Moshe, "Israel and Jordan: Strategically bound. Moshe Zak", *Israel Affairs*, Vol. 13, No.1 (1996), pp.39-60.
- Zak, Moshe, "Israeli–Jordanian Negotiations," *The Washington Quarterly*, Vol.8, No.1 (Winter 1985), pp.167-76.
- Zak, Moshe, "Thirty Years of Clandestine Meetings," *Middle East Quarterly*, Vol.2, No.1 (March 1995) pp.53–59.
- Zureik, Elia, "Demography and Transfer: Israel's Road to Nowhere," *Third World Quarterly*. Vol. 24, No. 4 (August, 2003), pp.619-630.

الصهيونية، إسرائيل، والعرب منه عام من الصراع

على مدار مئة عام، لم تتوّقف عجلة الصراع عن الدوران، ولم يهتم أحد إلى ترقيّ يقي المنطقة برمتها من ارتدادات هذا الواقع، ذلك لأنّ كلّ محاولات التسویات السلمية لم تفلح في الوصول بطرف الصراع إلى بَر الأمان. أمّا التشبيث بعملية السلام فإنه لم يغيّر الواقع قيداً أثمنة، وبقي محضر تعلق كلّما شارف على نهايته يأتي من يُنعش قليلاً، فلا هو يسقط ويتلاشى، ولا هو يبقي فينهي هذا النزاع السرمديّ. تستمر هذه الحالة، وتحمل في تفاصيلها للفلسطينيين كثيراً من معانٍ الحرمان والمعاناة المزوجة بالتحدي والإصرار والاستعداد للتضحية ومواجهة الأقدار ومقارعة الآخر. يبحث هذا الكتاب في الظروف التي أدت إلى بروز الحركة الصهيونية، وتشكّل الحركة الوطنية الفلسطينية، ويلقي الضوء على مندوب السلام وجرح الحروب دور القوى العظمى في تأجيج الصراع أو إدارته، كما يناقش سيورة الاستعصاء واستمرار الاحتلال التي ستطرح أسئلة كثيرة لا يمكن لهوية يهودية منغلقة على ذاتها الإجابة عنها.





د. حسن البراري: حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة درم البريطانية في العلاقات الدولية، وعمل كبيراً للباحثين في المعهد الأمريكي للسلام في واشنطن، وأستاذًا للدراسات الشرق الأوسط في جامعة نبراسكا، وأستاذًا زائراً في جامعة بيل، وأستاذًا للعلاقات الدولية في كل من الجامعة الأردنية وجامعة قطر. نشر البراري عدداً من الكتب في دور نشر عالمية وعشرات الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية وعربية.

